

کتابخانه آصفیہ کار عالی حیات درکن

درسی ۱۱۲/۳۰۲۶

۲۴۹۴۳ -

نمبر داخلہ

تاریخ داخلہ

کتاب المعبر فی الحکیمہ

الجزء الاول

نام کتاب

منطق

فن کتاب

۲۹۲

نمبر کتاب در فن مذکور

4358
SECRET

الجزء الاول

من

الكتاب المعتبر

في الحكمة

لنسيب الحكماء اوحيد الزمان أبي البركات هبة الله

ابن علي بن ملكا البغدادي المتوفى سنة

سبع واربعين وخمسة مائة

رحمه الله تعالى

٢٢٩٢ ٣
منظوم
٢٩٢



الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية

بميدان آباد الدكن حرسها الله عن طوارق

الزمن وحفظها من الشرور

والآفات والفتن

في سنة ١٣٥٧ هـ

الجزء الاول

من

الكتاب المعتبر

في الحكمة

سيد الحكماء اوجد الزمان ابي البركات هبة الله

ابن علي بن ملكا البغدادي المتوفى سنة

سبع واربعين وخمسة مائة

رحمه الله تعالى

٢٢٩٢٣
منطق
٢٩٢



الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية

بميدرا آباد الدكن حررها الله عن طوارق

الزمن وحفظها من الشرور

والآفات والفتن

في سنة ١٣٥٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الله ولي التوفيق

الجزء الاول من الكتاب المعبر في الحكمة

ويشتمل على الجزء الاول من علم المنطق تصنيف (١) سيد الحكماء اوحده الزمان
ابى البركات هبة الله بن على بن ملكا رضى الله عنه (٢) ١٠١ بعد حمد الله على نعمه
الى حمده من افضلها وشكره على آلائه التى شكره من اتمها واكملها .
فانى اقول مفتتحا لكتاى هذا ان عادة القدماء من العلماء الحكماء كانت جارية
فى تعليم العلوم لمن يتعلمها منهم وينقلها عنهم بالمشافهة والرواية دون الكتابة
والقراءة فكانوا يقولون ويذكرون من العلم ما يقولونه ويذكرونه لمن
يصلح من المتعلمين وانسابهم فى وقت صلوحه كما يصلح وبالعبارة اللاتقة
بفهمه وعلى قدر ما عنده (٣) من العلم والمعرفة المتقدمين فلا يصل علمهم الى غير اهله
ولا الى اهله فى غير وقته ولا على غير الوجه الذى يليق بعلمهم ومجرتهم وذكائهم
وفطنتهم .

وكان العلماء والمتعلمون فى ذلك الوقت كثيرى العدد طويلى الاعمار ينقلون
العلوم من جيل الى جيل باسرها وعلى اتم تمامها فلا يضيع منها شىء ولا ينسى
ولا يقع الى غير اهله .

(١) لا - لسيد ناسيد - (٢) لا - رحمه الله - (٣) لا - عندهم -

فلما قل عدد العلماء والمتعلمين وقصرت الاعداد وقصرت الهمم وانقرض كثير من العلوم لقلّة المتعلمين والناقلين اخذ العلماء في تدوين الكتب وتصنيفها لتتخفظ فيها العلوم وتنتقل من اهلها الى اهلها في الازمان المتباعدة والا ماكن المتباعدة واستعملوا في كثير منها الغامض من العبارات والخفى من الاشارات اللذين يفهمها ارباب الفطنة ويعرفها الاكياس من اهل العلم صيانة منهم للعلوم عن غير اهلها .

فلما استمر الامر في تناقص العلماء وقتلهم في جيل بعد جيل اخذ المتأخرون في شرح ذلك العويص وايضاح ذلك الخفى ببسط وتفصيل وتكرار وتطويل حتى كثرت الكتب والتصانيف وخالط اهلها فيها كثير من غير اهلها واختلط فيها كلام الفضلاء المجودين بكلام الجهال المقصرين .

فلما قدر لي الاشتغال بالعلوم الحكيمة بقراءة الكتب التي نقلت فيها عن المتقدمين والتفاسير والشروح والتصانيف التي شرحها وصنفها المتأخرون كنت (١) اقرأ كثيرا واكتب عليه اكبا بطويلا حتى احصل منه علما قليلا لان كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه لاختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عبارته في نقله من لغة الى لغة وكلام المتأخرين لاجل طوله وبعد دليله عما يدل عليه وحجته عن محجته واعواز الشرح والبيان المحققين في كثير من المواضع اما للغموض واما للاعراض فيتعذر الفهم لاجل العبارة والشرح والعلم لاجل الدليل والبيئة . فكنت اجتهد بالفكر والنظر في تحصيل المعاني وفهمها والعلوم وتحقيقها فيوافق في شيء لبعض ويخالف في شيء آخر لبعض من القدماء في اقاويلهم وتحصيلها بشايع النظر في صحيفة الوجود من ذلك ما لم يقل اولم ينقل وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ بل يتعلق في اوراق استبقيتها للارجعة والتحصيل فاطلع على تلك الاوراق من (٢) رغب في تبيض مصنف منها فامتنعت عن ذلك لما قدر (٣) من وقوعه الى غير اهله ممن يقبل او يرد ما فيه اوشيا منه بجهل وقلة تأمل .

(١) قط - وكنت (٢) بهاوش قط - يعني - علاء الدولة (٣) لا - يقدر -

فلما كثرت تلك الاوراق وتحصل فيها من العلوم ما لايسهل تضييعه مع تكرار الالتباس من تتعين اجابتهم اجبتهم الى تصنيف هذا الكتاب في العلوم الحكيمة الوجودية الطبيعية والالهية .

وسميته بالكتاب المعتبر لاني ضمنته ما عرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته لاما نقلته عن غير فهم او فهمته وقبلته من غير نظر واعتبار ولم اوافق على (١) ما اعتمدت عليه فيه من الاراء والمذاهب كبيرا لكبره ولا خالفت صغيرا لصغره بل كان الحق من ذلك هو الغرض والموافقة والمخالفة فيه بالعرض .

وكان اغلب اجابتي فيه لكبير تلامذتي وقديمهم الذي هو كاتبه ومستمليه والذي تصفح تعالجه وراجع في علومه حتى كمل واتمى باستملائه مع تعليمه وتحقيقه وقد مت على ما ضمنته من العلوم الوجودية ذكر العلوم المنطقية التي قيل فيها انها (قوانين الانظار وعروض الافكار)

واحتذيت في ترتيب الاجزاء والمقالات والمسائل والمطلوبات حذوار سطوطا ليس في كتبه المنطقية والطبيعية والالهية وذكرت في كل مسألة آراء المعتبرين من الحكماء والحققت ما اعوز ذكره من اقسام الرأي واوردت البيانات والحجج بمقتضى النظر ما ذكر منها ولم يذكر ثم تعقبته بالاعتبار واعتمدت من جملة ما على ما رجحت به في المعقول كفة الميزان وانتصر وثبت بالدليل والبرهان ورفضت ما عداه كائنا ما كان ومن كان كما يظهر لئلا مله بالمطالعة والتصفح والمراجعة ويرى عذري في البيان وحجتي في الحجة وبرهاني في البرهان .

وقابلت جميع ذلك بالكتاب الاصل والصحيفة الاولى اللتين (٢) اذا نقل الكاتب منهما اصاب او قابل بهما صح الكتاب وقسمت (٣) كتابي هذا الى ثلاثة اقسام القسم الاول يشتمل على العلوم المنطقية والقسم الثاني يشتمل على العلوم الطبيعية والقسم الثالث يشتمل على علم ما بعد الطبيعة والعلم الالهي وعلم المنطق يشتمل على ثمانية مقالات الاولى ستة عشر فصلا المقالة الثانية سبعة فصول المقالة الثالثة

(١) لا - فيما (٢) لا - اللذين - (٣) من هنا الى المقالة الاولى - من كو -

ثمانية عشر فصلا المقالة الرابعة سبعة فصول المقالة الخامسة سبعة فصول المقالة السادسة فصل واحد المقالة السابعة فصلان المقالة الثامنة فصل واحد .

المقالة الاولى

في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم

الفصل الاول

منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطلابه

الحكام من جملة العلماء هم الذين يطلبون العلم بالموجودات والحق منه لعينه وبينهم خلاف واختلاف في علومهم ومذاهبهم المنقولة عنهم يسوء لاجله ظن المبتدئ في طلب العلم حيث يرى الخلاف دليلا على عدم الاصابة في الكل اوفي البعض فيقول لو كان الانسان يصل بنظره الحكيم الى الحق المبين الذي يحصل له به ثقة اليقين لما اختلف النظر من العلماء ولا استمر الخلاف بين الحكماء الذين قيل فيهم ان مطلوبهم الحق لعينه في علم الموجودات لا لاغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهبيهم في مطالبهم مدعا هذا الفكر وامثاله اهل النظر من العلماء والمتعلمين الى طلب ما لاجله يصل الى علم الحق ومعرفة من الطالبين من يصل ويضل عنه من يضل ويقصر من يقصر ويصيب فيه من يصيب ويخطئ فيه من يخطئ فقالوا في ذلك اقوالا متفرقة مبددة فيما بين اقوالهم في علومهم فهدبتها الانظار واقتمها الافكار حتى كتب ارسطو في ذلك الكتاب الذي سماه بعلم المنطق في عدة احزاء ضمن كل جزء منها فنا من فنون الاحياء التعليمية الفكرية النظرية فيما يتصوره الانسان ويصدق به فكان هذا الكتاب في هذا المطلوب اكمل ولاغراض المقصودة فيه احوى من جميع ما نقل اليها عن القدماء في فنه ودل كلامه فيه على ان غرضه المقصود منه ذكر الاسباب التي اوجبت لاهل النظر في نظرهم ما اوجبت من اختلافهم في مذاهبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل الى الصواب ووقع من وقع الى الخطأ وبما ذاب وصل الى ذاك ويتجنب هذا وعلى ان موضوعه الذي

يتصرف فيه المنطقي هو ما به يتوصل الى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعارف السابقة الى اذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الاكتسابية فانه يستعملها في ذلك بتصرفه فيها تصرفا يكسبها صورا تأليفية كما نذكرها .

ولذلك يقول ان كل تعلم وتعلم ذهني فبعلم سابق وعلى ان مطالبه هي انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم السابقين الى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى اى وجه يكون ذلك وعلى ان غايته افادة ما يتوصل به الانسان الى اكتساب المعارف والعلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق مما يقال فيها من الكذب .

وقال قوم ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعاني وما اصابوا فان ذلك هو علم اللغات - وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدلان على ان المنطقي لا مدخل للالفاظ في علمه الا بالعرض كدخولها في سائر العلوم والصنائع للفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت الى ذهنه من غير حاجة الى الالفاظ وان دخلت الالفاظ في اجزاء من هذا العلم فدخولها في غرضه بالعرض لا بالذات كما ستعلمه من الجدل والخطابة والسفسطة والشعر التي ظن هؤلاء ان حكم الباقي مثل حكمها واذا كان كذلك فان (١) المقصود بالذات المعاني (٢) والالفاظ بالعرض ومن اجلها ودخول الالفاظ في خطاب الحاضرين من حيث تدل على المعاني كدخول الكتابة في خطاب الغائبين من حيث تدل على الالفاظ وكما انه لا يلزم ان تكون الكتابة موضوع علم المنطق لانه قد ضمن الكتب كذلك لا يلزم ان تكون الالفاظ موضوعا له لانه ينطق به ويفاوض فيه بها وانما الذي غلط في هذا الموضع هو ما اتفق من الغناء عن الكتابة باللفظ ولم يتفق الغناء عن اللفظ بغيره .

(١) لا - فالمقصود (٢) زاد قط - (ايضا) -

فقد تحصل مما قيل ان منفعة هذا العلم هي هداية الالذهان الى حقائق المعارف والعلوم ورددها عن الزيف والزلل فيها .

وغرضه معرفة ما به تكون الهداية والرد وكيف يكونان به .

وموضوعه ما به يتوصل الى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة الى الالذهان من حيث يتوصل بها الى ذلك ومطلوباته هي القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة المعارف والعلوم السابقة الى الالذهان فهو قانون الهداية النظرية التي تكون بسابق المعارف والعلوم الى ما يكتسب بها منها .

واقول ان النفوس الانسانية مختلفة في طباعها وغرائزها وان الهداية النظرية في العلوم منها اولية ومنها تعليمية والاولية هي الحكمة العزيزية التي هي موجودة بالفطرة لنفوس دون غيرها والتعليمية هي القوانين الصادرة عن تلك الفطرة المنسوخة منها يتعلمها فاقد الحكمة العزيزية من واجدها والواجدون لها على قسمين واجد على فطرته الاولى وغريزته الطاهرة مما يدنسها وواجد تدنس فطرته بما طرأ عليها من عادات وتعاليم اخرى والاول هو القدوة لنفسه ولغيره والثاني يحتاج الى الاول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة النسخة بالام فيصلحها بها والفاقدون على قسمين قابل وغير قابل والقابل هو الذي تعدم في فطرته الحكمة العزيزية وضدها المانع عن تعلمها فيتهدى بالتعلم ويستفيد منه بقدر ما يتعلم من القوانين المنسوخة من العزيزة الاولى اذلا مانع لها .

وغير القابل هو الذي يوجد فيه مع عدم الحكمة العزيزية عزيزة هي ضدها فتكون خارجة بالطبع عن العزيزة الاولى مبائة لها في احكامها ومذاهبها وهي التي لاتستفيد العلم ولا تقبل الهدى لمانع من طباعها وغريزتها .

وعلم المنطق يستغنى عنه الاول ولا ينتفع به الاخر ومنفعة الثاني به اكثر من منفعة الثالث لكون هذا مطبوعا وهذا مكلفا ولكل تعليم وتعلم ضرورة الى الانفاذ من جهة مفاضة العلم للتعلم على طريق العموم وهي موجودة فيما تلقنه الناس

ونشأوا على تعلمه من اللغات وعلى طريق الخصوص في علم علم من جهة الفاظ يختص وضعها وعرفها بذلك العلم فنذكر الآن من ذلك ما يختص بعلم المنطق وقدمه على ما نبتدى به منه .

الفصل الثاني

في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومخاويراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يستدل به عليه وقد يدل اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الانسان ويسمى ذلك دلالة المطابقة وقد يدل على معنى هو في ضمنه ومن جملة كما تدل لفظة الانسان على الحيوان او على الناطق فان في دلالتها عليه دلالة على كل واحد منها وتسمى دلالة التضمن ويفهم منه ايضا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملة لكنه لا زم له ومقارن غير متفك عنه وتسمى دلالة التزام كما تدل لفظة المتحرك على معنى المحرك والسقف على الحائط فان المتحرك لا ينفك عن محرك وان لم يكن هو المحرك ولا مفهوم المحرك جزء من مفهومه والسقف لا ينفك عن الحائط وان لم يكن الحائط هو ولا جزؤه ولو جعلت دلتين مطابقة وهي الاولى والآخران يجتمعان في الالتزام والاول منها يخص اذا خص بالالتزام التضمن والثاني بالالتزام الاستتباع فان الجزء انما يفهم لزوما لفهم الكل لكان صوابا ايضا .

والاسماء قد تشترك المسميات بها في المسموع منها والمفهوم كما شترك القرس والانسان في الحيوان وزيد وعمر في الانسان وتسمى متواطئة وقد تختلف فيها كاختلاف زيد وعمر في مسموعها ومفهومها بل كالانسان والحجر والحيوان والشجر وتسمى متباينة -

وقد تشترك في احدها اما في المسموع دون المفهوم كما شراك هذا الشخص وهذا الشخص في اسم زيد والبصر وينبوع الماء في اسم العين وتسمى مشتركة ومتفقه (١)

ومتفقة .

واما في المفهوم دون المسموع كاشتراك العقار والخمر والبشر والانسان وتسمى مترادفة .

وقد يدل باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة با وضاع مختلفة بمفهوم مفهوم كما يقال لحيوان ما انه متحرك تارة بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كيته او نقصانها وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك با شتداد كيفيته كلوته او حرارته (١) وضعفها وتارة بمفهوم حركة النقلة في مكانه ويكون ذلك اللفظ في دلالة على ذلك الواحد من المسميات اسما مشتركا لاتحاده في المسموع وتكثره في المفهوم .

وقد يدل باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في الموجود الواحد بوضع واحد على سبيل التركيب كما يدل بالابيض على البياض وعلى حامله وبالمتكبر على المكان وساكنه وبالابيضاض على البياض وتجده في نفسه وبالمبيض على البياض وتجده لحامله وبقولنا تحرك ويتحرك على الحركة ووضعها وزمانها المعين ولغات في هذا سبيل الى التوسع والزيادة وإيقاع اصطلاح على تسمية كل صنف منها باسم يعرف به كما اصطلاح على ان يقال لما جرى مجرى الابيض والمتحرك اسم مشتق وهو الدال على موصوف بصفته ولما جرى مجرى المكي والمدني والماتمي والعاوي اسم منسوب ونسبي وهو الدال على منسوب الى شيء بذلك الشيء الذي هو منسوب اليه وعلى نسبته اليه ولما جرى مجرى تحرك ويتحرك فعل وكلمة وهو الدال على صفة الموصوف غير معين في زمن معين من ماض او مستقبل ولما حانف ذلك في ان لا يدل مع الدلالة على الموضوع على زمانه من سائر الالفاظ اسم كزيد وعمر والاسان والقرس ولما جرى مجرى الابيضاض اسم هو مصدر لان منه تبنى الافعال التي هي الكلم كقولنا ابيض ويبيض ابيضاضا وهو الدال على امره ووجود زمانه هو فيه غير قار على حديقف الموجود منه عنده .

وكل ما يقال في المحاورات اللفظية من الالفاظ فاما ان يكون لفظا مفردا وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد او الانسان واما ان يكون مؤلفا وهو الذي يراد باجزائه دلالة على جزء ما يراد بكله كقولنا زيد كاتب او الانسان حيوان ومن اللفظ المفرد ما دلالة دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به (١) مستقلا بمفهومه في دلالة وتلك هي الاسماء والافعال اعني الكلم كقولنا زيد وعمر وفعل وفعل فانه لو سأل سائل وقال من هذا لكان الجواب بانه زيد او عمر وجوابا مستقلا بمفهومه في دلالة وكذلك لو قال ما الذي فعل فقال قام او مشى او ما الذي يفعل فليل يقوم او يمشى لكان الجواب بكل واحد من هذه جوابا مستقلا بمفهومه في دلالة .

ومنه ما دلالة غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به غير مستقل بمفهومه في دلالة كقولنا في والى ومن وعلى فانه لا يقال لاما في ولا ما على كما يقال ما هذا وما الانسان وما فعل ولا من في ولا من على كما يقال من زيد او من الانسان ولو سأل سائل يقال من هذا او ما الذي فعل او يفعل او ما الذي عرض له او كيف هو كان الجواب بانه من او الى او في او على جوابا مستقلا (٢) بمفهومه في دلالة وهذه وامثاله تسمى ادوات وحروفا لا يتلفظ بها في المحاورة الامع غيرها .

والاسماء فتنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كزيد والانسان والحجر ومنها مركبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة بل وكالابيض والاسود وسائر الاسماء المشتقة والمنسوبة والمصادر فان في سائرهما تركيبا بهذا المعنى على ما قيل ولا شك ان الفرق بين التركيب والتأليف في الالفاظ مفهوم بمقابل فليس صاحب الدار لفظا مؤلفا وان كان لمسموعه اجزاء يتلفظ بكل منها على انفراد فليست هي دالة على اجزاء من مفهومه المدلول به عليه فليس (٣) الدار احد حزتي مفهومه الذي هو صاحب الدار ولا هو دال عليها بقصد متوجه اليها وانما صاحب الدار

(١) منه - لا (٢) كذا - في قط ولا - وفي - كو - غير مستقل وهو الصواب - ح

(٣) لا - مفهوم الدار

انسان له صفة نسبة (١) الى شيء هو الدار يدل عليه بها وعليها بالدار وامثال هذه مفهومة عند من تأمل قليلا ويتثبت في تأمله لا كمن فهم التركيب تأليفا ورد على ارسطوطاليس في قوله بان عبدالله وعبد شمس من المركبات بان بين انهما ليسا من المؤلفات واتعب نفسه في ما لا اختلاف فيه وهو انهما ليسا من المؤلفات وذلك لم يقل وانما قيل انه مركب وذلك غير مردود وايضا فان ارسطوطاليس قال ذلك في الاسماء دون غيرها لان هذا التركيب انما يكون في الاسماء ولا يكون في الكلم ولا في الحروف فان الاسم يركب من اسمين كعبدالله و(عبد شمس-٢) ومن اسم وكلمة مثل تأبط شرا ولا تتركب الكلمة من كلمتين ولا من اسم وكلمة وكذلك الحرف ولا في لغة من اللغات واما التأليف فانه يكون في جميعها بل بين جميعها ومن قال ان عبدالله لفظ مؤلف فقد جعله الفاظا لا لفظا فان التأليف انما يكون بين اشياء ولا يلزم منه الاتحاد واما التركيب فانه يكون للتحديد من اشياء ولا يليق ان يقال لفظه مؤلف بل مركبة وانما يقال الفاظ مؤلف ولفظ مؤلف لان اللفظ اسم الجنس لا يمنع قوله على واحد ولا على كثير فاللفظ المؤلف ويعرف بالقول فنه ما تأليفه تأليف يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح ان يدل عليها بلفظة واحدة في المسموع كقولنا الحيوان الناطق المائت فان هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي الانسانية ويدل عليها بلفظة واحدة وهي قولنا انسان ومنه ما ليس كذلك كقولنا الانسان حيوان فانه لا اتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه .

وقيل ان كل محاورة لفظية فهي لغرض هو اما طلب من القائل او اعطاء والطلب على ما صنف اما طلب قول واما طلب فعل غير القول وطلب القول يسمى مسئلة واستعلاما وطلب الفعل فهو كالمسئلة والالتماس والتضرع والاعطاء باللفظ هو الاعلام والاخبار كقولنا ان زيدا حيوان والانسان ناطق ويلزمه ان يكون صادقا او كاذبا وذلك مما لا يلزم اللفظ المفرد ولا ما في قوته من المؤلف فان القائل انسان او حيوان ناطق مائت ما لم يضاف اليه غيره اضمارا او تصريحاً لم يصدق ولم يكذب وكل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى خبرا وقولا

جاز ما فهذه اصناف ما يدخل في المحاورات من الالفاظ المؤلفة وهي المسماة اقوالا
وما لم تتضمنه هذه القسمة من اللفظ المؤلف كالالفاظ المقولة للتمنى كقول
قائل يا ليتني عالم وللتعجب كقوله ما احسن هذا فليس يدخل منها في المحاورات
والمفاديات الا ما كان المقصود به عند القائل الاخبار وان لم يكن في صيغته
الظاهرة ودلالته الاولى كذلك ففي هذا القدر كفاية بحسب ما يقتضيه هذا الموضع
من الكلام في الالفاظ .

الفصل الثالث

في المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الازهان

ولان الانسان في مبدأ نظره قد لا يشعر بفرق فيما يدركه بين متصورات ذهنه
وبين موجودات الاعيان فلذلك تكون الاسماء لها عنده مشتركة ودلالته عليها
بالالفاظ دلالة واحدة حتى يسمى خيال زيد زيدا وصوره الانسان انسانا
والاسماء بالحقيقة عند كل مسم انما هي لمتصورات ذهنه وبوساطتها هي عنده
للموجودات حتى انه لو رأى فرسا من بعيد فلم يتحققه ولم يتمثل في ذهنه منه
حقيقة صورته بل غلط فيه فظنه حمارا لقد كان يسميه بحسب ما تصور في ذهنه
لابل اسم الموضوع لحقيقته وكذلك اذا تمثل في ذهنه من الكثيرين صورة
واحدة سماهم باسم واحد كما يسمى كل واحد من زيد وعمر وخالد انسانا وكل
واحد من الفرس والانسان حيوانا .

فاذا قيل ان كذا هو كذا مثل ان زيدا هو انسان فقد قيل ان الشيء المسمى زيد
هو الشيء المسمى بانسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المسمى زيد
معناه في الذهن المعنى المسمى بانسان والمقول كعنى الانسان يسمى محولا والمقول
عليه كزيد يسمى موضوعا والقول الذي بمعنى المصدر الذي هو لفظ مؤلف
يسمى حملا والمعنى المحمول فقد يحمل باسمه ويقال بنفسه حتى يقال ان الموضوع
هو المحمول كما يقال ان زيدا هو انسان ويسمى حمل مواطأة لان المحمول
هو صورة الموضوع ومعناه وقد يحمل بلفظ مؤلف من اسمه ومن لفظ نسبة
يقال

يقال بها لانها صورة حالة منسوبة الى الشيء بانها له وفيه لاصورة ذاته كما يحمل البياض على زيد فيقال زيد ابيض او ذوبياض وناطق او ذونطق والحمل بالحقيقة هو اضافة المعنى المحمول الى موضوعه واعتباره بقياسه عندا لذهن وذلك ممكن لكل شيء بقياس كل شيء اعنى ان كل معنى ذهني قديمكن الذهن اعتباره بقياس كلما يقدر موضوعا (فيكون - ١) في اعتباره ممكنا ان يحمل عليه وان لا يحمل . من حيث هذا متصور ذهني وهذا موضوع اعنى مقدر الموضوعية وقد تسمى هذه الاضافة والاعتبار التقديرى حملا وان كان بالحقيقة جواز الحمل وامكانه عند الذهن .

ثم ان التأمل والحكم العقلي ان اخرج هذا الجواز الى الوجوب اعنى ان اوجب فيما قدر حملة الحمل بالحقيقة سمي ذلك حملا بالايجاب وذلك هو الحكم بوجود شيء . لشيء كالكتاب لزيد في قولنا زيد كاتب وان اخرج ذلك الجواز الى المنع اعنى ان منع من حمل ما قدر حملة سمي ذلك حملا بالسلب وذلك هو الحكم بلا وجود شيء لشيء كالكتاب لعمر وفي قولنا عمر وليس بكتاب والحمل الحقيقي هو الذي بالايجاب واما الذي بالسلب فليس بحمل بل هو بالحقيقة رفع الحمل ومنعه وانما سمي حملا بالمجاز من جهة الاضافة المقدرة على ما قيل ومن اجل الجواز الذهني الاول فالحمل مقول عليهما باشتراك الاسم لا قولاً بمعنى واحد وكذلك الحمل الايجابي اذا قيل على ما يحمل بذاته ولفظه بانه هو كالانسان على زيد وعلى ما يحمل بنسبة واشتقاق لفظ مؤلف من لفظه ولفظ النسبة كالابيض والاسود على زيد انما تقال باشتراك الاسم ايضا لا قولاً بمعنى واحد - فالحمل انما هو قول لفظ بمعناه على على الموضوع الواحد وعلى الموضوعات الكثيرة .

وكل لفظ يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين كالانسان المقول بمفهوه . على زيد وعمر ويسمى كلياً وكل لفظ لا يصح فيه ان يقال بمفهوه على اكثر من واحد كزيد وعمر ويسمى جزئياً فان الدال بلفظة زيد في مقاضته انما يدل بها على ذات زيد الذي هو شخص واحد معين لا على كل مسمى يزيد وذات زيد

وهويته لا يجوز ان تتصور له ولاخر غيره والكلية بالحقيقة واولا للبنى ولللفظ من اجاء وكذلك الجزئية .

والكلى فاما ان يقال ع-لى ما هو كلى له . معنى مقوم له حتى يكون هو حقيقته كالانسان لزيد او داخل فى حقيقته دخول الجزء كالحيوان للانسان ويسمى ذاتيا واما ان لا يكون قوله عليه كذلك بل انما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالابيض والاسود للفرس والانسان ويسمى عرضيا والذاتى فنه ما يصلح لان يقال فى جواب ما هو كالحيوان لصالح لذلك فى جواب السائل عن الانسان والفرس مما هو وانما صلوحه لذلك لان المجيب به يكون قد وى السائل كمال المعنى الذاتى المشترك لهويتها لا كالحساس الذى لو اجاب به لقد كان انما يدل على بعض الهوية الذاتية المشتركة لهما فانها يشتركان فى سائر ما به الحيوان حيوان وذلك هو بالجسم وذى النفس والحساس والمتحرك بالارادة والمغتذى والمجيب بواحد منها لا يكون قد وى جواب سائله وكالانسان لزيد وعمر ولا كما لاطق لمثل ذلك ايضا ومنه ما لا يصلح لذلك كما قيل فى الحساس والناطق -

والكليات المقولة فى جواب ما هو قد يقال اكثر من واحد منها على اشياء واحدة باعيانها وتختلف تلك المقولات بالعموم والخصوص كالجسم والحيوان والانسان المقولة على زيد وعمر ووخالد فان الانسان يقال عليها فى جواب ما هو والحيوان ايضا يقال عليها كذلك لكن قولنا اعم فانه يقال عليها مع الفرس والحمار وغيرها والجسم يقال عليها كذلك واعم من قول الحيوان فانه انما يقال عليها مع اصناف النبات والجمادات والاعم منها يقال على الاخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان على الانسان .

فالكلى الاعم من الكليين المقولين فى جواب ما هو يسمى جنسا لذلك الاخص والاخص يسمى نوعا له واول كلى يقال على الاشخاص فى جواب ما هو يسمى نوعا ايضا لا باعتبار (١) انه اخص من كلى آخر مقول عليه فى جواب ما هو لكن باعتبار قوله كذلك على الاشخاص اولا وبغير واسطة والمقول على انواع

كثيرة في جواب ما هو يسمى جنسا وكأن النوع الذي بهذا المعنى اول نوع مقول على الاشخاص هو نوع الانواع كما ان اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها يسمى جنس الاجناس لان هذا النوع اجناسه انواع وهذا الجنس انواعه اجناس ولان ذلك آخر تلك ونوعها وهذا اول هذه وجنسها .

واما الكلى الذي لا يقال في جواب ما هو من الذاتيات فانما لا يقال . لانه لا يوفى حقيقة الهوية المطلوبة في سؤال ما هو ولكنه لذاتية لاحالة من متممات الحقيقة وما يدخل في كمال الماهية فهو وان لم يقل في جواب ما هو حتى لا يصلح ان يكون بنفسه الجواب فانه داخل في الجواب فان الناطق وان لم يصلح ان يقال على زيد وعمر ووخالد في جواب ما هو حتى اذا سئل عن احدهم بما هو قيل ناطق فانه يدخل في الجواب حتى يقال حيوان ناطق الا ان الانواع تفضل بخصوصها على عموم اجناسها باختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها كاختصاص الانسان دون الحيوان بالناطق والفرس بالصاهل وهي تميز الانواع المشتركة في طبيعة الجنس بعضها عن بعض فيقال لذلك في جواب اى شيء هو اعنى اى شيء هو النوع من جنسه كقولنا في الانسان اى حيوان هو فيقال ناطق والفرس فيقال صاهل فكل ذاتي (١) لا يقال في جواب ما هو فانه يقال في جواب اى شيء هو وذلك ان الذاتى اما ان يكون هو النوع واما ان يكون ما يشتمل عليه يتضمنه النوع لانه يشتمل كما علمت على كل ذاتى وما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذى به شارك غيره من الانواع والفصل الذى به يتميز عن غيره مما يشتركه في الجنس من الانواع والنوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو والفصل هو المقول في جواب اى شيء هو فكل ذاتى اما مقول في جواب ما هو واما مقول في جواب اى شيء هو فكل ذاتى هو اما نوع لما هو ذاتى له واما جنس واما فصل . والعرضى ايضا ينقسم الى ما يختص عروضا بنوع دون غيره كاضاحك للانسان دون غيره من الحيوان ويسمى خاصة او عرضا خاصا والى ما يشترك النوع فيه غيره ويسمى عرضا وعرضيا عاما .

فقد تحصل من ذلك ان كل كلى فاما ان يكون ذاتيا لما هو كلى له واما عرضيا وكل ذاتي فاما مقول في جواب ما هو لما هو ذاتي له واما غير مقول والمقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس لما هو اخص منه مما هو مقول عليه كذلك واما الاخص وهو النوع لجنسه اعنى لما هو مقول عليه كذلك واما ما لا يقال وهو الفصل الذى يتميز به الاخص مما يقال في جواب ما هو ويتخصص عن عموم الاعم والعرضي فاما الاعم من الكلى الذى هو عرضي له ويسمى عرضيا عما هو اما الذى يختص به ولا يكون لغيره وهو الخاصة فكل كلى لما هو كلى له هو اما نوع واما جنس واما فصل واما خاصة واما عرض عام وليس وصف كلى سوى هذه الخمس .

وقد يقسم العرضي بحسب عرض ستعلمه الى ما يعرض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للارض والخفة للنار وتسمى اعراضا ذاتية (١) لانها عرضت للشيء بذاته ومن ذاته فيكون هذا مفهوما ثانيا للذاتي وزيادة قريبة في الاصطلاح وهى قولنا عرض ذاتي لاذاتيا مطلقا ولاوصفا ذاتيا والى ما يعرض له من غيره وهو له بغيره لاذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة للاء الحار فان النور للقمر لا من ذاته لكن من الشمس والحرارة للاء الحار لا من ذاته بل من النار او الشمس ويسمى امثالها لواحق خارجية (٢) وعوارض غريبة .

الفصل الرابع

في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة

(وهى الحدود والرسوم - ٣) واشباع الكلام فيها

اما الجنس فيعرف بانه المحمول الاعم من محولين مقولين في جواب ما هو او بانه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية واما النوع فيبانه المحمول

(١) فى هاشى قط - الذاتى اما الماخوذ فى حدالشيء وهو ما قيل اولاولا وما يؤخذ الشيء فى حده وهو هذا الاخير كاقطسة يؤخذ الانف فى حدها فيقال تعبير الانف (٢) كـ - خارجه (٣) ليس فى كـ ولا -

الاخص من مجولين مقولين في جواب ما هو او بانه واحد من كليات يعمها جنس واحد ثم لفظة النوع تقال على معنى آخر وهو كل معقول لا تنما نزاحاده باوصاف ذاتية ويعرف بانه المقول على كثيرين لاختلاف اوصافهم الذاتية في جواب ما هو فيكون المقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس واما الاخص وهو النوع وايضا اما المقول على مختلفين بالاوصاف الذاتية وهو الجنس واما على ما لا يختلف اوصافهم الذاتية وهو النوع فيكون للنوع مفهوم ان احدهما بالاضافة الى ما فوقه وهو الجنس والآخر لا تعتبر فيه اضافته الى ما فوقه بل الى ماتحته وهي اشخاصه التي لا تختلف بالاوصاف الذاتية والاول قديعود باعتبار ماتحته جنسا اذ تكون تحتها انواع تختلف اوصافها الذاتية فيكون نوعا وجنسا اما نوعيته بقياسه الى ما فوقه وهو الجنس واما جنسيته بقياسه الى ماتحته وهي الانواع فهو نوع لجنس وجنس لانواع والآخر لا يكون الانواع مقط اذ نوعيته كانت بقياس ماتحته وقد يتفق المعنيان في طبيعة واحدة كالقرس مثلا الذي هو نوع بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان ونوع ايضا باضافته الى اشخاصه اذ لا يختلف بأوصاف ذاتية وقد لا يتفقان في طبيعة اخرى كالحيوان الذي هو نوع بقياسه الى ما فوقه وهو ذوالنفس ولا يكون نوعا بقياسه الى ماتحته اذ هي انواع وتختلف بأوصاف ذاتية وكذلك قد يجوز ان يكون نوعا بهذا المعنى الثاني ولا يكون نوعا مضافا وان كان على الاكثر لا يكون نوعا بالمعنى الثاني الا وهو نوع بالمعنى المضاف الا ان ذلك باعتبار الموحودات والنظر ههنا باعتبار التصور والعقل سواء اتفق في الموجودات (١) ولم يتفق واذا اتفق لهذا النوع الثاني ان يكون له نوعية بالمعنى المضاف سمي نوع الانواع ونوعا خيرا وذلك ان الجنس قد يكون فوقه جنس كما قيل واذا انتهى الارتقاء في مرتبة العموم الى الجنس الذي لا يكون معموما من غيره سمي جنس الاجناس وكذلك النوع اذا كان نوعا لجنس يعمه وغيره فقد يكون ايضا جنسا بقياس ماتحته كما قيل واذا انتهى الى النوع الذي لا انواع اخرى تحتها سمي نوع الانواع وليس يلزم في هذا النوع

الاخير ان تكون تحته اشخاص لاحالة متكررة في الوجود فانه قد قيل انا لا نعتبر فيما (نقرره - ١) الآن الوجود وان الكلي بحسب هذا الوضع يكون كليا وان لم يكن منه في الوجود واحد ولا كثير وذلك انه وضع في تعريفه انه اللفظ الذي يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين فكان شرطه الصحة والجواز لا الوجود والحصول واما في الوجود فقد يكون منه واحد لا غير كالشمس ويكون معنى الشمس ولفظها معنى ولفظا كليا لانه يصح قولها على كثيرين ولا يمتنع اذ لو وجد شمس كثيرة لسمى كل واحد منها بذلك الاسم معينا (٢) به ذلك المعنى فالمانع انه لم يوجد لا ان القول لم يصح كزيد الذي لم يصح قوله بمعناه على كثرة كما قيل وقد لا يكون منه في الوجود ولا واحد ايضا ككثير من الصور الذهنية التي لم يوجد منها في الوجود واحد ولا كثير ولا يوجد كجبل من ذهب وانسان طيار فان الانسان الطيار كلي ايضا لانه لو وجد منه كثرة لقيل لفظه بمعناه على كل واحد منها ولم يكن في الذهن ممتنعا كاللفظ الجزئي ومعناه وقد لا يكون واحد ولا كثير ولكن يجوز ان يوجد كخايط من ذهب وبيت من محاس وكثير من تراكيب الاشكال والالوان في المواد الممكنة وقد يكون في الوجود منه كثير كاشخاص الناس فعلى هذا يجب ان يعلم معنى الكلي في جميع اصنافه ويعلم ايضا ان اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية بقياس ما هي كليات له فالجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسا لكل شيء بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما علمت ويكون لاشياء عرضيا كاللون فانه جنس للبياض والسواد وعرض للحيوان وخاصة للجسم وكذلك في غيره على هذا النحو .

واما الفصل فانه يعرف بانه الكلي الذاتي المقول في جواب إما هو او اى شيء هو او بانه الذاتي الذي به يختلف الانواع التي جنسها واحد واذ الفصل فصل للنوع والنوع فقد يكون جنسا وقد لا يكون فكذلك الفصل يكون للاجناس التي لها اجناس لكنه انما هو لها من حيث هي انواع لا من حيث هي اجناس فهو لا

(١) كولا - نقرره (٢) كذا في لا وكو - وفي قط مهمل ولعله معنيا - ح .

محالة للنوع المضاف وذاتی له من حیث هونوع سواء كان جنسا اولم یکن -
واما النوع الذی بالمعنی الآخر فلیس الفصل بذاتی له ولا هو له لاحالة فی الاعتبار
العقلی سواء اتفق كذلك فی الوجود اولم یتفق فان معقولیته تتم بان ما هو کلی
له لا یختلف باوصاف ذاتیة سواء كان له جنس اولم یکن واذا لم یلزم ان یكون
له جنس فلا یلزم ان یكون له فصل فان العقل لا یلزم ان یكون فوق کل عام
آخراهم منه ولا یمنع ان یكون عام هو اول لا عام فوqe ولس تحتہ فی مرتبة
الخصوص سوى الاشخاص فقط ولا یغلط فی ذلك اعتبار الوجود وایضا فان الفصل
انما هو فصل للشیء الذی هو له بالقیاس الی ما لیس هو له اذ یقع به التمییز والخلاف
بین ما هو له و بین ما لیس هو له سواء كان ذلك الشیء الذی لیس هو له کل شیء حتی
یكون تمیزه عن جمیع الاشیاء كالضاحك للانسان او كالأحراق للنار او كان ذلك الذی
لیس هو له انما هو له لبعض الاشیاء كالبیاض للقفنس (١) دون الغراب وسواء كان
ذاتیا لما هو له او عرضیا ولكن المقصود فیا وضع ههنا هو الذاتی دون العرضی ولكن
لیس من شرطه ان یكون فصلا بالقیاس الی کل شیء وعلى الاطلاق بحسب ما وضع
ههنا بل المعنی النوعی یتمیز عن کل شیء ولا یمتنع ان یكون تمیزه عن بعض الاشیاء
بجنسه وعن بعضها بفصله ویم تمیزه الذی على الاطلاق بجنسه وفصله جمیعا اذ لیس
ما قبل من ان الجنس لا یمیز ولا یدخل فی جواب الی علی وجهه فانه لو فرض فرضا
الی ما یتحقق الحال فیه فی الوجود الذی لا یعتبره ههنا ان الانسان ناطق وهو مع
ذلك حیوان ای معتد نام حساس والملک ناطق لكن لیس بحیوان لانه لیس بمعتد
ولانام ثم الانسان حیوان ناطق والفرس حیوان لیس بناطق والحیوان جنس
لها اعنی الفرس والانسان والناطق فصلهما یمیز احدهما عن الآخر بانه لاحدهما ولس
لآخر حتی كان الانسان یشارك الفرس بجنسه الذی هو الحیوان ویتمیز عنه بفصله
الذی هو لناطق ویشارك الملک بفصله الذی هو الناطق وینفصل عنه بجنسه الذی

(١) كذا فی جمیع الاصول هنا وفيما یأتی وصوابه القفنس كعملس وهو طائر

هو الحيوان قد كان مما لا وجه لرد مثله الا ان يسمى الذائق المشترك فيه من حيث هو مشترك فيه جنسا والذائق المميز من حيث يميز فصلا حتى يكون الناطق جنسا للانسان والملك يقال عليها في جواب ما هو لانه ذاتي مشترك لهما والحيوان فصلا يميز احدهما عن الآخر فلا يتناقض القول فيه ويستمر ان يقال الجنس في جواب ما هو والفصل في جواب اى شئ هو واىما هو ولا يكون الفصل من حيث هو فصل جنسا ولا الجنس من حيث هو جنس فصلا لانه حيث يقال في جواب اى شئ ويميز احد شيئين عن الآخر لا يكون جنسا لهما وحيث يكون ذاتيا مشتركا شيئين لا يكون فصلا ذاتيا يميزا لاهدهما عن الآخر وذلك جائز لمن عناه وقد قال ذلك قوم .

وطول بعض اهل النظر في مناقضاتهم ولو واطأهم على وضعهم وفهم قصدهم لاستراح من اشكال عرض له في غيره لما اراد ان يميز القول في جواب ما هو عن القول في جواب اى شئ هو ولم يتأت له ذلك ولم يستمر اذ كان انما يستمر بحسب الاضافة وعلى هذا الوضع ولا يستمر مع رده ثم انه ضمن تبين ان الفصل الذائق لا يكون الا لنوع واحد ولا يشترك فيه نوعان ولم يفعل ذلك ولا يفعله ولو بين لكان بيانه بحسب ما في الوجود وههنا لا يعتبر الوجود وانما يعتبر التصور وذلك بحسب ما وضع غير ممتنع في التصور لان كل واحد من الجنس والفصل وصف ذاتي لما هو له وكما لم يمتنع بل صح اقتران طبيعة الجنس بطبيعة فصل آخر ليحدث منهما نوع آخر كذلك لا يمتنع بل يصح ان تقترن طبيعة هذا الفصل بطبيعة جنس آخر ليحدث منهما نوع آخر وسيأتى بعد هذا كلام مستوفى في الفصول يعلم منه الحقيقة في ذلك وغيره ويعلم ما في اغفاله .

وقوم يسمون الفصل خاصة ولكن لا باعتبار فصله وتميزه ويسمون الخاصة فصلا باعتبار تمييزها لكن يجعلون ذلك خاصة ذاتية وهذه فصلا عرضيا والحق ان كلا منهما فصل وخاصة لكن فصل ذاتي وخاصة ذاتية وفصل عرضي وخاصة عرضية فان هذا يخص ويفصل وهذه تخص وتفصل ولا فرق بينها الا بالذاتية والعرضية

والعرضية .

واما الخاصة فانها تعرف بانها الكلى العرضى المقول على كلى واحد وقد وضعت
ههنا كذلك والافهى خاصة باعتبار كونها لواحد سواء كانت ذاتية او عرضية
سواء كانت لواحد شخصى كالكون لآدم اب وام لآدم او لواحد كلى كالضحك
للانسان والتنفس للحيوان سواء كان ذلك الكلى نوعا خيرا او جنسا عاليا
او متوسطا سواء خصه على الاطلاق كالضحك (١) للانسان او بالقياس الى بعض
الاشياء مما ليست له كذى الرجلين للانسان بالقياس الى كل حيوان ماشى لا بالقياس
الى الطائر وفى هذا الموضع ايضا لا يعتبر فيها كونها فى كل وقت لما هى خاصة له
كبادى البشرية للانسان او كونها له وقتادون غيره كالشيب والشباب والمرد
واللحية ولا كونها لجميع جزئيات ذلك الكلى كالضحك للانسان او لبعضها دون
بعض كالنبوة (١) لبعض اشخاص الناس .

واما العرض العام فانه يعرف بانه الكلى العرضى المقول على اكثر من نوع واحد
وقد يمثل على الجنس بالحيوان للانسان والفرس وعلى النوع المضاف الى الجنس
به كذى النفس وبالنسبة للحيوان وعلى النوع الاخير بالانسان لاشخاصه اذ كان
اشخاص الناس لا يختلفون عندهم باوصاف ذاتية وعلى الفصل بالناطق والنطق
للانسان وعلى الخاصة بالضحك والضحك للانسان وعلى العرض العام بالابيض
والبياض للانسان .

وانكر بعض اهل النظر على من تمثل على ذلك بالبياض وقال ذلك عرض وهذا
وصف عرضى وذلك لا يحمل على الاشياء بانها هو فانه لا يقال الانسان بياض ويقال
ابيض وهذا يحمل فانه يقال الانسان ابيض واسود واكبر ذلك كل الاكبار وقال
البياض عرض والابيض عرضى والعرضى قد يكون جوهرى كالأبيض فانه
يقال على الجوهر الذى هو الانسان بانه هو والعرض لا يكون جوهرى واعتبار
ذلك من لطائف الانظار وذلك ان القائل الانسان ابيض فوقع قوله موقع قول
من قال ان الانسان ذو بياض والانسان له بياض وليس نظيره فى الحمل الانسان

(١) قط - كالضحك (١) لا - النبوة .

جسم فان الجسم يحمل على الانسان بذاته والبياض يضاف اليه بنسبته واذا قيل ابيض فعناه ذو بياض والبياض بالحقيقة هو المحمول ولفظة ذو معناها النسبة التي بها الحمل وحمل بدل اللفظتين لفظة واحدة تدل عليها بطريق التركيب كما قيل اولا من احوال الاسماء المشتقة ما محمول بالحقيقة هو البياض والابيض فهو افظ يدل على المحمول والنسبة التي بها الحمل فلفظة ابيض لا تدل على معنى واحد يحمل بل تدل على المحمول وما به الحمل وهو حرف النسبة لا غير ذلك فمن تمثل على هذا المحمول بالبياض للانسان لم يخطيء ولا فرق بين الابيض وذى البياض الا في اللفظ المسموع لا في المعنى المفهوم والمحمول فيها هو البياض لا غير والابيض ليس مفهومه شيئا هو جوهر بل مفهومه عرض ونسبة له لكنها الى جوهر وليس كل منسوب الى جوهر جوهر فلتفهم هذه الدقيقة .

واما ان العرضى لا يلزم ان يكون ابدا عرضا فهو حق لان الجوهر للعرض عرضى كما ان العرض للجوهر عرضى والمال عرضى لذى المال وهو جوهر ايضا لكن ليس كل عرضى وصفا لما هو عرضى له فان العرض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم وان كان الجوهر يوصف بالجوهر ويشترك له منه الاسم فيقال رحل ذو مال ومتمول وذو اولاد (١) .

الفصل الخامس

في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية

والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع

قد وضع بعض التمييزين من اهل النظر في كتبه في المنطق مفهوم لفظ الذاتى والعرضى المقابل له وقال الذاتى هو الوصف الذى اذا فهمته واطهرته ببالك ثم فهمت الموصوف به واطهرته ببالك معه لم يمكنك ان ترفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت في ذهنك الموصوف مجردا عن ذلك الوصف لا ولا تجدا مكان تصور الموصوف الا بعد تقدمك بتصور الوصف له بل تجد رفع الوصف يقتضى رفع الموصوف كالحوان للانسان والشكل للثلاث وكل ما لم تكن هذه حاله فهو (١) لا - ووالدا .

عرضى

عرضي سواء كان ملازما للشيء حتى لا يرتفع عنه تصورا ولا وجودا كسواء الزوايا لقائمتين في المثلث اولا زما في الوجود دون التصور كالسواد لشخص خلق لونه بعد ان لا يكون تصوره واجب التقدم على التصور الموصوف ورفعه واجب التقدم على رفعه فانه لو كان وصف لا يرتفع حتى يرتفع الموصوف وليس تقديم رفعه يستتبع رفع الموصوف لقد كان يكون عرضيا كالزوج للاثنتين .

ثم قال في موضع آخر ان الذاتي هو الذي تقوم ذات الموصوف به كالشكل للمثلث بل وكالحيوان والناطق كل منهما للانسان ثم صنف الكليات الذاتية الى الاجناس والانواع والفصول ثم اعترض على نفسه فيما ذهب اليه من هذا الوضع فقال ما هذا معناه اذ كانت الالفاظ الذاتية هي الاجناس والانواع والفصول ومفهوم الذاتي اما هو معنى نسبي والمنسوب اما ينتسب الى غيره لا الى ذاته وذاتية كل واحد من الجنس والفصل اذا فهمت بالقياس الى النوع حتى يكون كل واحد منهما ذاتيا للنوع فداتية النوع تفهم بالقياس الى ما اذا فان النوع ليس ذاتيا لهما ولا لاحدهما اعني لا للجنس ولا للفصل فان فهمت ذاتيته بالقياس الى الاشخاص حتى يفهم الانسان ذاتيا لزيد فلا يخلوا ما ان يكون الانسان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتي لنفسه او ذاتيا له من حيث هو زيد المتشخص باعراضه وخواصه التي لا يكون ذلك الشخص الابها فتكون (ايضا - ١) تلك الخواص والاعراض ذاتية كالانسانية له في انه لا يكون ذلك الشخص الابها ولا يكون كمال ماهيته المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص لما هو بانسانيته فلا يكون قوله عليه في جواب ما هو موفيا من حيث هو ذلك الشخص وان كان من حيث الانسانية موفيا فتجرى له حيثئذ الانسانية مجرى الجنس وتجرى الاعراض والخواص له مجرى الفصول فحيثئذ لا يوجد النوع الذي به يوفى جواب السؤال الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتيا فهذا محصول الشك على تمامه .

ثم عاد بعد ذلك بحل اعتراضه فقال ان لفظ الذاتي وان كان بحسب الاصطلاح اللغوي يفهم على ما قلنا من المفهوم النسبي فلسنا نذهب فيه بحسب هذا الاصطلاح

الى ذلك وانما نريد به ما كانت حاله عند الموصوفات به الحال التي قدمنا ذكرها يريد بذلك انه الذي متى اخطربا لبال مع ما يوصف به تقدمه تصورا وواجب رفعه رفعه .

وهذا كلام مدخول من وجهين اما احدهما فلانه انكر ما انكره لاجل النسبة ثم عاد الآن لا يبريه منها وانما قال انه الذي حاله عند الموصوف به مع اخطارهما بالبال حال كذا فلم يفهمه الا منسوبوا ولم ينسبه الا الى الموصوف به الذي هو الشخص فلم يكن ذاتيا الا للشخص ويلزم هذه النسبة التي انتقل اليها ما لزم الاولى بعيته فانه يسأل عن الموصوف به كما يسأل عن المنسوب اليه ويقال الموصوف بالانسان (ما هو - ١) مما هو يستثبت في الذهن ويخطر بالبال معه الا الاشخاص والشخص الموصوف به وصفا يوجب الذاتية أهو زيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتي للانسان او من حيث هو زيد الممتشخص بخواصه واعراضه فهي ايضا كما قيل ذاتية له يوجب رفعها رفعه من حيث هو زيد كما اوجب ذلك رفع الانسان ويتقدم تصورها تصوره وذلك عين ما هرب عنه . واما الثاني فلانه كيف يؤمل انه يرى الذاتي الكلي من النسبة لو تبرأ على زعمه ومعقول جنسه وهو الكلي لا يفهم الا منسوباً فان الكلي لا يعقل الا لما هو مقول عليه من الكثرة الوحدية اوجاز القول عليه من الكثرة الوهمية .

ثم قال في موضع آخر ان الفصل ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتيته باعتبار كونه ذاتيا للركب منه ومن الجنس فان كل عرضي هذا شأنه لأنه ذاتي للؤلؤف منه مع اى شيء اتفق فكانت تكون اذا الخواص العرضية فصولا فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو ضاحك والبياض ذاتي للجسم الابيض من جهة ما هو ابصر بل الفصل ذاتي لطبيعة الجنس المحصورة بهذا النوع وتلك الطبيعة انما تصير هي ما هي بالفعل لوجود الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول واللون الموجود في السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد

فهكذا ينبغي ان تفهم ذاتية الفصل هذا نص كلامه .

وفيه عجب اكثر من الاول فقوله طبيعة الجنس المطلقة وطبيعة الجنس المخصوصة حتى بمنع ذاتية الفصل للطلقة ويوجبها للمخصوصة كيف يتصور او كيف يقوله وهو القا ئل ان اعتبار طبيعة الشيء من حيث هي تلك الطبيعة غير اعتبار خصوصها وعمومها وطبيعة الجنس كالحيو ان مثلا انما تصير مخصوصة بذلك الفصل المنسوب بالذاتية اليها فليس الحيوان من حيث هو حيوان عاما ولا خاصا وانما هو خاص لانه حيوان ناطق مثلا لا حيوان مجرد فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق كما كان البياض ذاتيا للجسم الابيض وفيه ما هرب منه او يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه ايضا واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله في اللون والسواد ايضا فلا يفهم منه ان الناطق ذاتي للحيوان ولا السواد للون على ما ذهب اليه وقرره من مفهوم الذاتي فليس الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق كذلك ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان ولا مخالطة بالحيوان المخصوص فانه انما يصير مخصوصا بالفصل كالنا طق مثلا .

وان عني بذلك انه ذاتي للحيوان الموجود فليس بسديد ايضا فان حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وانما الحيوان الناطق لا يكون موجودا الا ناطقا فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمع .

واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه بالفصول فهو ولو كان صحيحا مما لا يتفجع به فانه لم يعن بالذاتي ما لا بد منه في وجود الشيء اوى ثبات ذاته وقوام وجوده وانما عني به ما لا بد منه في تصور الشيء وقوام ماهيته في الذهن وذلك هو قواه انه متى رفع في الذهن يرتفع الموصوف به ولم يمكنك ان تتصوره مسلوبا عنه وهذا مستحيل في الناطق للحيوان الا ان يعنى بالذاتي هاهنا ما اشار اليه من تقرير الوجود وتثبيت الذات فيكون معناه غير ما قررا ولا يصير

الذاتي اسما مشتركا وهو فلم يقل هذا ولوترك الذاتي بلا تقرير لصح ان يفهم منه هذا المعنى وذلك الاول كل في موضعه .

والذي ينبغي ان يعرف ههنا من مفهوم اللفظ الذاتي انه بحسب المفهوم اللغوي لفظ نسبي لا محالة تنسب الصفات المسميات به الى الذوات الموصوفة بها فلذلك لا يتخصص بصنف معين منها بل يحتمل التوسع والعموم اذ يصح قوله على كل صفة لها الى ذات الموصوف نسبة ما قريية او بعيدة لكنه يكون بالذى نسبته اليها اقرب واحق واولى وبالذى نسبته اليها ابعد اقل استحقا فلذلك يصح قوله على معقول ذات الشيء حتى يكون صفة الشيء العقلية الذهنية ذاتية له حقيقة الانسان للانسان الذى هو زيد الموجود بل كالمعقول من الشمس للشمس الموجودة الا ترى انا نقول ان معقول الشمس كلى لصحة قوله على شمس كثيرة لو كانت ولا نقول ان عين الشمس الموجودة يصح قولها على شمس كثيرة لو كانت اذ لا تكون هى بعينها تلك الشمس ويصح قوله على الداخلى فى حقيقة الشيء دخول الجزء كالحيوان او الناطق للانسان ويصح ايضا قوله على الاعراض الموجودة فى ذات الشيء عن ذاته لاعتنى شىء خارج عن ذاته فيقال لها اعراض ذاتية كالثقل فى الارض والخفة فى النار ويصح ايضا قوله على الصفات التى توجد للشيء من حيث هو ذلك الشيء لالما هو اعم منه من حيث هو اعم ولا لما هو اخص منه من حيث هو اخص كساواة الزوايا من المثلث لقائمتين فانه له بما هو مثلث لا لشكل من حيث هو شكل ولا لمتساوى الساقين من المثلثات من حيث هو متساوى الساقين فاذا اضيف لفظ الذاتي الى صفة ليميزها عن صفة اخرى فانما يميزها بقرب نسبتها الى ذات الشيء دون الاخرى وليس ذلك من حيث مفهوم اللفظ مما يتخصص ببعض هذه الاوصاف دون بعض وان كان ببعضها اخرى كما هو بمعقول ذات الشيء احق منه بجزء معقول ذاته وكذلك العرضى يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الدانى فيقال لكل ليس بذاتى بوجه ما من حيث هو غير ذاتى بذلك الوجه انه عرضى فلذلك تكون صفة ما لشيء ذاتية

بوجه . او بحسب مفهوم وعرضية بوجه آخر وعلى ذلك يقال في الصفة المقررة لانية ذاتية لانها اقرب نسبة الى الذات من الاعراض اللاحقة في الوجود وتلك لعلمها التي عنيت بذاتية الفصل لما اتصف به من طبيعة الجنس كالناطق للحيوان الذي اتصف به لاطبيعة الحيوان المطلق كما قيل وهذا المفهوم ابعد في لفظ الذاتى من غيره وكأنه بلفظ المقوم اولى وكذلك وجدبل اكثر ما يوجد في مفاوضات المتقدمين وان لم يكونوا انتهوا في تعليم ذلك الى هذا التفصيل .

ومعنى هذا التقرير والتقويم هو ان معقول الجنس لا يتحقق موجودا لخالص طبيعته المعقولة كالجسم مثلا الذى لا يصح وجوده بمجرد جسميته وانما يصح وجوده بقدر محدود وبشكل محدود وبميز محدود لا يجب له احدها بجسمية وما لم يجب له لا يصح وجوده وانما توجبها له صفة زائدة على الجسمية فتلك الصفة هى التى صححت للجسمية وجودا وقررت لها انية فتلك من حيث ميزت جسما اتصف بها عن غيره فصل وان شاركها في ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كالشكل المخصوص والحيز المخصوص ويتميز عنها بانها اول مخصص عن العموم ومقرر للوجود فهى اصل في ذلك وما عداها تابع وهى التى تسميها في العلوم صورة للهيولى فهى فصل مقوم وغيرها من ذلك خواص فان معنى الخاصية ما عرض للنوع دون غيره اى بعد تنوعه بما ينوع به وكذلك الناطق للحيوان ونظيره للفرس كالصاهل مثلا ان كان فهذه الاوصاف هى القصول المنوعة للاجناس وبها تتم حقائق الانواع ونسبتها الى الانواع في المعقول نسبة جزء كل معنى الى تمام ماهيته فلا يخالف في ذلك نسبة البياض الى الابيض بل هما جميعا ذاتيان بمعنى ان كل واحد منهما جزء حقيقة الشيء من حيث هو ذلك الشيء واما نسبتها الى الاجناس فمخالفة لنسبة تلك الى الموضوعات في الوجود فان البياض لا يقوم . وموضوعه اى لا يقرر لموضوعه انية كما قررت هذه ولذلك قيل في الفصول المقومة انها لا تقبل الاشد والاضعف لان طبيعة الجنس اذا تقوم وحودها بفصل فواجدها ووجدت به الاعلى حد من طبيعته فما زاد عليه باشتداده ان كان

فغير داخل في تقرير الوجود فانه بعد الوجود وما نقص عنه فليس هو الذي وجدت به الطبيعة .

فان كان النقصان بعد الوجود فاما ان يبقى الوجود مع النقصان على ما كان فهو بذلك الحد من النقصان كاف في قوام الوجود وما نقص منه زائد على الكفاية وان لم يبق معه الوجود فليس بفصل وانما يقبل الاشتداد والضعف ما كان من الاحوال اللاحقة للشيء في وجوده ولا مدخل لها في تقرير وجوده فيشتد ويضعف وموضوعها متقرر الوجود محفوظ بما يحفظه فان علة الوجود حافظة للوجود لا محالة .

مثال ذلك ان الحيوان وجد انسانا بنفسه الناطقة التي في الطفل الصغير وهي على ذلك الحد فان كانت ذاتها تقبل زيادة من بعد كئنا تشتد فلا مدخل لتلك الزيادة في تقرير الأنية اذا تقرر الأنية قبلها وكذلك في جانب النقصان ان كانت تنقص والأنية متمردة فلم يكن لما نقص مدخل في تقريرها والابطال بزواله وسيزداد هدا بيا فانه يزداد له تحقيقا عند الكلام عليه في موجودات الاشياء وفي كل شيء بحسبه فهذه هي الفصول المقومة للانواع على ما ذهبوا اليه ان كان لما اشترطوه فيها من الفرق فائدة في العلوم وحقيقة في الوجود وليس ذاتيتها للاجناس بحسب المفهوم الذي قرره هذا الفاضل في فواتح كتبه وان كان اليه يذهب في نظاره في الفصول المقومة وبحسبه يصح حل شكه الثاني على ما حله .

واما الشك الاول فقد عرفت فساد ما قاله في حله وانه يعود به الى عين الشك واما على ما قيل فان الانسان ذاتي لما هو له كلي وهو كلي لزيد وعمر وهو ذاتي لزيد وعمر ولا يفسده ما اعترض به من انه ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فهو ذاتي لنفسه فان زيد الو لم يكن له صفة تزيد على الانسانية لم يلزم بذلك ان يكون الانسان ذاتيا لنفسه لان الانسان المحمول ليس هو الانسان الموضوع لان احدهما ذهني والآخر وجودي وقد يكونان ذهنيين كما سنحققه وليس المحمول هو نفس الموضوع هذا ان قيل انه ذاتي له من حيث هو انسان فان

معقول الشمس ومحصولها الذهني ذاتي لعينها الوجودية كما قيل ولا تكون هذه الذاتية هي ذاتية الحيوان للانسان اى من حيث هو جزء حقيقته واما ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان موجود وذلك ايضا حق فان الانسان ذاتي للانسان الموجود وجزء معقوله وان كان ذاتيا لزيد من حيث هو زيد المسمى المعروف فذلك حق ايضا فان الذى يعرف زيدا انما يعرف انسانا بهيئة كذا وصفة كذا .
فان قيل فى هذين القسمين ان الصفات العرضية ايضا تكون ذاتية اما فى الاول فيكون الوجود ذاتيا لزيد كما كان الانسان ذاتيا له .

قلنا ان ذلك حق مقبول لاشك من ان الوجود للانسان الموجود من حيث هو موجود ذاتي وجزء المعقول واما فى الثانى فتكون الهياكل العرضية التى بها عرف زيد وسمى زيدا ذاتية له .

قلنا ان ذلك ايضا حق فانها اجزاء الحقيقة المعروفة المسماة من حيث هي معروفة ومسماة فان من عرف انسانا طويلا كاتبا فقد جعل كل واحد من الانسان والطويل والكاتب ذاتيا له من حيث عرفه وسماه بتفسير الذاتى على وجوهه ومفهوماته انحلت الشكوك وصحت الوجوه على اختلافها .

الفصل السادس

فى تحقيق ما به الشيء هو ما هو وفى العلم

والوجود وما يصلح ان يقال فى جواب ما هو

(فنقول - ١) اذا اعتبرنا بئرا ملنا اشخاص الموجودات كشخص انسان مثلا وجدناه من حيث هو ذلك الشخص الواحد على ما هو عليه بمجموع اشياء كثيرة كالجسمية وما فيها من شكل ولون وحرارة وبرودة وما لها من اجزاء كعضو وروح وخط الى غير ذلك مما لعلنا لا ندركه ادراكا اوليا كما يقال من قوى فعالة طبيعية وحيوانية ونفسانية محركة ومدركة ولهذه باسرها اشتراك جامع وجمع موحد ونقول لذلك الشخص انه هو ونقصه بالاشارة ونستثبه مع تنقله فى اشياء اخرى وتنقلها عليه كانتقاله من مكان الى مكان ومن زمان الى

(١) هذا من قط .

ز مان فنحن اذا حققنا بحثنا تحققنا انا نعلم من هذا الشخص انه هو زيد مثلا
وانه ذلك الموجود وانه ذلك الجسم^١ وانه ذلك الشكل (المشكل) - ١ - او انه ذلك
الكاتب وان الذي به يكون ذلك الموجود قد تكفى فيه جسميته لانها الاصل
والموضوع الاول كما يتبين في العلوم بل وكما هو السابق الى الاذهان ما لم يصرف
عنه بصارف طار والذى به يكون ذلك الشكل انما يكفى فيه الجسمية مع ما فيها من
شكل بل انما يكون الشيء هو ما هو اعنى ذلك المسمى والموصوف باشياء معينة
وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء .

مثاله ان الكرة المجسمة انما هي هي اعنى مجسما كريا بمجسميتها وكريتها فقط
وما زاد على ذلك من لون وقوام وغيرها فهو عرضي لمفهوم الجسم الكرى
وغير داخل فيما به هو ما هو بل لعل ما نقول به لشخص ما انه هو على اختلاف
الاحوال غير مابه يقول هو لنفسه وعن نفسه انا فانه قد يشير بقصده الى النفس التي
سيوضح انها غير جسميته وغير المحسوس من سائر احواله ونقول نحن انه هو بمجسمة
او بحالة من احواله التي هو غير نفسه وسائر احوالها كما نقول في الجثة الميتة ان
هذا فلان اى هذا ذلك الشخص المعروف بكذا وكذا من احواله الجسمانية
المحسوسة ونفسه التي اياها يقصد على الحقيقة بقوله انا قد فارقت ذلك الشخص
اعنى الجثة .

وذلك لانا نقول فيه هو من حيث عرفناه ويقول عن نفسه انا من حيث عرف
وما عرفناه به غير مابه عرف نفسه فلذلك يبقى مابه عرفناه فنقول بحسبه انه هو
ولا يكون الذى عرف نفسه به باقيا بل نحن نتحقق انا نقول هو هو لو احد بعينه
بحسب ادراكين كدينار عرض علينا فتحفظنا صورته بعد استقصاء تأملها وتام
المعرفة بها ثم اعيد الينا بعينه مرة اخرى فنقول ان هذا هو ذاك ونقول ذلك ايضا
في شعين متماثلين لا اختلاف بينهما في حالة نعر فهمما كدينار آخر نقش على
سكة هذا كانتقاشه وكان على قدر سعته وبقدر وزنه وبكل صفة وحالة تأملناها
(وعرفناها - ٢) له قلنا حينئذ ان هذا هو ذاك وان كان بالحقيقة ليس هو هو .

ونقول ايضا ان هذا ليس هو هذا الواحد بعينه بحسب ادراكين ايضا كهذا الديتار بعينه لو عرض علينا ثانيا وقد ابيض عن صفوته او امتحت صورته فقد كنا ربما قلنا حينئذ ان هذا ليس هو ذاك وهو بالحقيقة هو اى الاصل والجوهر الاول .

واما من يقول لنفسه انا فلا يعرض له ذلك اى لا يقول فى غيره انا ولو ماثلته فى كل حال ولا يقول فى نفسه اننى لست انا وان تبدلت عليه الاحوال اللهم الاجازا .

واما ما نقوله فى الغير وان كنا قد لانتهى فيه الى كنه الحقيقة فلكل ما نغنيه بقولنا هو اوصاف هو بها عمدنا ما هو كالكاتب فان للكاتب اوصافا هو بها ما هو من القوى الخيالية الفكرية المتصورة للكتابة المريدة لها والاعضاء الادائية الفاعلة لها حتى اذا عدم من تلك الاوصاف واحد لم يبق هو ما هو من حيث ما كان هو كالنطق من الانسان وتصور الكتابة من الكاتب وقد تكون لتلك الاوصاف الى بها يكون الشيء هو ما هو اسباب موجبة لها هي موجودة بوجودها كالخفة فى الجسم بالحرارة واللطافة والثقل بالبرودة والكثافة فالخفيف هو ما هو اعنى خفيفا بالجسمية والخفة واعنى بالخفة طلب الحيز الاعلى حركة اليه وسكونا فيه وبالثقل كذلك فى الحيز الاسفل والشرط فى كونه هو ما هو ليس بالانخفة والجسمية لكن عدم الحرارة وان لم يكن هو بعينه زواله عن كونه هو ما هو اعنى خفيفا هو سبب لعدم ما به هو ما هو اعنى لعدم خفته فكل واحد من الاوصاف التى بها الشيء هو ما هو يسمى ذاتيا لمفهوم الذاتى الذى كان داخلا فى حقيقة الشيء دخول الجزء اى فى معناه المقصوده الذى هو به ما هو وجعلتها تسمى ذاتية للشيء بمفهوم الذاتى الذى كان معقول ذات الشيء ومحصوله الذهنى كحقيقة الانسان للانسان والشمس لعين الشمس .

والتي قد توافقت هذه الاوصاف وتكون معها من اوصاف اخرى فى ذلك الشيء تسمى عرضية كل ذلك من حيث هو ما هو كالكاتب فى الانسان هي من

حيث هو انسان وبحسب ذلك قيل ان الذاتى من اوصاف الشيء كل داخل فى ماهيته والعرضى مالا مدخل له فيها واذا عنى بالذاتى كلما رفعه عن الشيء رفع كونه ما هو رفع السبب دخل فى ذلك مع الاوصاف الداخلة فى الماهية ماعساه برفاقها (١) من اسبابها كالحرارة واللطفة اللتين رفعهما يرفع (٢) خفة الخفيف برفع السبب فان عنى بالرفع ما رفعه يوجب ذلك ايجابا اوليا وبالذات لا بواسطة لم يتعد الاوصاف الداخلة فى الماهية ايضا فان الموجب لان لا يكون الخفيف خفيفا ايجابا اوليا وبغير واسطة هو رفع خفته لا (رفع ٣ -) حرارته الذى (٤) يوجب ذلك برفع الخفة فليستة ص مثل هذا فى التحقيق فكل غلط ظاهر انما يكون باهمال شرط خفى الا ان الشيء من حيث هو ماهو فى التصور والفهم لا يفتقر فى الرفع والوضع الى غير الاوصاف الذاتية بمعنى الداخلة فى ماهيته كالمثلث الذى لا يحتاج فى الذهن الى ان يكون هو ما هو الى اكثر من انه شكل تحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة والخفيف الى ان يكون خفيفا الى اكثر من ان يكون حسابل شيئا يطلب الخيز الا على بحر كته اليه وسكونه فيه ولا يرتفع كونه هو ما هو الا برفعها او رفع شيء منها .

واما فى الوجود فقد يرفعه غير الداخلات فى ماهية من الاشياء التى هى اسبابها كما قيل فى الحرارة واللطفة فيكون الانسان بهذا الاعتبار ذاتيا للكاتب فى وجوده اعنى اذا فهم من الذاتى انه الذى رفعه برفع كونه الشيء هو ما هو رفع السبب للسبب وان لم يكن ذاتياله فى مفهومه .

واما المقول فى جواب ماهو فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده فى طلبه فانه قد يستل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجميع ما عنى وقصد بحسب ذلك الاسم كما يقال فى جواب السائل عما هو الانسان بانه حيوان ناطق وعما هو الكاتب بانه ذو قوة يصدر عنها فعل الكتابة وقد يستل عن المسمى لامن حيث هو مسمى لكن من حيث هو واحد الاشياء الموجودة فيكون جوابه بالاصل والجوهر

(١) لا - يرافقه (٢) قط - رفع (٣) من قط - (٤) لا - التى .

من ذلك المسمى الذى هو موجود دون ما فيه من احوال ولو اُحِق كالمسأل ما هو عن الكاتب الذى انما هو شئ موجود بانه انسان من حيث هو شئ موجود لا من حيث هو كاتب فقيل في جوابه انسان وربما كان السؤال باشارة من غير تسمية كما يستل عن انسان ما يقال ما هو هذا قصدا باشارة كما يشار اليه باصبع فيكون الجواب اذا كان باتم معقولاته التى يصح ان تعقل له من حيث هو هو كما يجب عن ذلك بالانسان او حيوان ناطق ايضا وان لم يكن تمام هوية ذلك الشخص بالانسانية اذ لو كان كذلك لكان هو بعينه زيدا وعمرا وذلك يستحيل لكن هو تمام الحقيقة المعقولة من هويته وما بعدها مما ينفصل به شخص عن شخص في هويته وحقيقته فاما غير معلوم ولا مستثبت او غير منطوق به بعبارة ولا مدلول عليه باشارة .

وربما كان السؤال عنه بحسب علاقة واطافة كما يستل عن محرك هذا البدن بما هو فيكون الجواب بالهوية والحقيقة موفيا كما ربما قيل انه جوهر غير جسامي فالمقول في جواب ما هو يعتبر بحسب السائل وبحسب المجيب اما السائل فيحسب ما قصد استعلامه واما المجيب فيحسب ما فهمه من موقع سؤال السائل وبحسب ما عرفه مما به يجيبه .

وبالجملة فكل سائل عن شئ فهو يعرفه من جهة بها اهتدى الى طلبه والسؤال عنه ويجهله من جهات لاجلها افتقر الى الطلب والسؤال فكل سائل انما يوفى جوابه من المجيب اذا اجابه عما جهل لاعماله وترتب في ذلك المعارف في تمامها ونقصانها وعمومها وخصوصها كما سيأتى ذكره فيكون الجواب بحسبها صوابا وخطأ تاما ونافعا كما ربما سأل عن انسان بما هو فقيل حيوان وكان صوابا وان لم يوف الحقيقة في ملتصق الطالب بل ربما وفي ما عند المجيب اذ يكون حد معرفته واذا كان عنده معرفة ما ليس الصحيح ان يقول لا اعرف بل يقول من ذلك حد معرفته وعلمه فيكون صوابا وان لم يكن موفيا وكما ربما سأل عنه ايضا بما هو فقيل انه حادث او متوالد او متمدن او صانع الصنائع ولم يكن صوابا ولا موفيا اذ ليس هو الحقيقة المسئول عنها ولا شئ منها من حيث انه غير الهوية المطلوبة

ولاشيء منها لكن ان اجيب عن ذلك بانه حيوان ناطق كان صوابا موفيا وفي ذلك ما قيل من ان الاجناس واجناس الاجناس مقولة في جواب ما هو ولا شيء من الفصول يصلح لان يكون جوابا عما هو لان الاجناس واجناسها وان لم تكن موفية لمطلوب السائل فقد تكون موفية لمعرفة القائل من جملة الحقيقة ولما الفصول فانها لا توفى احدهما اما قصر السائل فلانها بعض الحقيقة المسؤول عنها واما معرفة المحييب فلان الفصل لا يكون معروفا ولا دون الجنس كما يكون الجنس معروفا ودونه فان المعرفة الاسبق هي الاكثر اشتراكا وهي التي يسمى بمحصولها جنسا وما به يتم ويتخصص يكون فصلا ولا يتخصص الشيء الا بعد عموم سابق على ما سيأتى فعلى هذا ينبغي ان يفهم اختلاف الحدود والقول في جواب ما هو على الهوية الواحدة .

الفصل السابع

في التصور والفهم والمعرفة والعلم

والحق والباطل والصدق والكذب

قد يتقرر للاشياء الموجودة في الاعميان صور في الازهان كأنها مثل واشباح يلحظها الانسان بذهنه واعيانها الموجودة غير ملحوظة وعليها يدل بالالفاظ اولا وتوسطها تدل الالفاظ على موجودات الاعميان ثانيا كعنى الفرس ومعنى الانسان بل كعنى زيد وعمر والذي اذا ذكر لفظه تمثل له في الذهن معنى كالمشاهد وان لم تكن عينه الموجودة حاضرة ملاحظة حتى اذا حضرت العين التي كان ذلك المتقرر مثالا وصورة لها قيل ان هذا ذاك ولولا ذلك لم يكن لمن رأى شخصا دفعة ثم غاب عنه سبيل الى ان يعلم اذا شاهده دفعة اخرى انه ذلك الاول ولم يكن فرق بين المشاهدة الاولى والثانية بل لم يكن سبيل لمن رأى شخصا واشخاصا من اشخاص الناس ان يرى شخصا آخر غيرهم فيعرفه بانه انسان وانما معرفته لذلك هي بان يجد المعرفة والصورة الاولى المقررة في الذهن من الاول صورته وموافقة له ومعرفة الشخص المشاهد ثانيا انه ذلك الاول هي ايضا بان توافق صورته التي كانت

كانت تمثل له في الذهن اولاً لما ادرك منه ثانياً وتمثل هذه الصورة في الاذهان من مشاهدات الاعيان يسمى تصوراً ومن مدلولات الالفاظ يسمى فيها وموافقها بعد التمثل لمدرجاتها يسمى معرفة والتصور لاحالة متقدم على المعرفة والفهم فان المخاطب بلفظ لا يكون قد سبق الى ذهنه تصور معناه لا يفهم ما يخاطب به ولا يدله عليه مسموع لفظه وانما اذا كان قد تقدم فتصور ذلك المعنى ثم صالح في الدلالة اللغوية على لفظه صح ان يفهم من ذلك ما يخاطب به كمن رأى شخص زيد ثم قيل له هذا اسمه زيد فانه حينئذ اذا قيل له في المخاطبة زيد فهم ما يخاطب به وكذلك من شاهد شيئاً لا يكون قد سبق له تصور معناه لا يقال انه عرفه وانما اذا كان قد سبق له تصور معناه ثم ادركه ثانياً فوافق مدرجه ما كان تصوره منه اولاً قيل انه قد عرفه كمن رأى زيد افتحصل له صورة في ذهنه ثم عاد شاهده ثانياً فوافقت مشاهدته الثمانية صورة مشاهدته الاولى قيل حينئذ انه قد عرفه .

وقد يقال المعرفة بمفهوم التصور والتصور بمفهوم المعرفة من غير تميز والتميز اولى وكل ذلك فاما يكون لما يدل عليه بمفردات الالفاظ وهي آحاد المعاني ومفرداتها من حيث هي مفردات وآحاد كزيد وعمر ووخالد والانسان والحيوان وان كان ما للمفرد قد يكون ايضا للؤلؤف لكن من جهة مفرداته التي هو مؤلف منها اعني ان التصور والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات الالفاظ كقولنا الانسان حيوان وزيد انسان لكن من جهة الانسان والحيوان وزيد والانسان التي هي مفردات التأليف لا من جهة التأليف وقد يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعاً وتأليفاً بين مفرداتها هو الذي يدل عليه بمؤلفات الالفاظ كالفهم من قولنا الانسان حيوان وهو بايقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة (١) والرابطة بينها وهذا الفعل من الذهن يسمى حكماً وحرماً وهذا التأليف بين المعاني فقد تنوع به محاذاة تأليف بين موجوداتها وموافقته وموافقة ذلك لما عليه الوجود والامور في انفسها هو الحق والصدق كموافقة قولنا الانسان حيوان ومخالفته هو الباطل والكذب كمخالفة قولنا الانسان حمار او فرس .

ولا تكون هذه الموافقة والمخالفة لمتصورات الافراد ولا يعتبر فيها ذلك فلا يكون في شيء منها (١) صدق ولا كذب كما لا يكذب ولا يصدق من قال انسان او قال حيوان كلا على انفراده وتقرر محصول التأليف مع ما فيه من صدق في الاذهان يسمى علما ولان المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات وكل مؤلف فقيه افراد هو مؤلف منها ففي كل علم معرفة هي تصور مفرداته ولانه ليس في كل مفردات تأليف بل قد تلحظ المفردات من غير تأليف فلذلك لا ينكس الامر ولا يكون مع كل معرفة علم فالمعرفة قبل العلم واعم منه وقوعا اذ تكون مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم والحكم على المؤلف من ذلك بموافقته للوجود ولما عليه الامر في نفسه هو التصديق وبما يتتبع لذلك هو التكذيب وقد سمي معنى الصدق تصديقا بل معنى الحكم الذي يلزمه الصدق والكذب الذي له يكون التصديق والتكذيب وذلك تسميح وهذا هو التحقيق المستقصى .

وكيف يكون كذلك والسامع اذا سمع قائلا يقول ان الانسان حيوان او ليس بحيوان وفهم ما يقوله يتمثل في ذهنه مفهوم لفظ الانسان ومفهوم لفظ الحيوان على نسبتها (٢) الرابطة لهما في الادهن ولا يكون حينئذ مصداقا ولا مكذبا ولا يكون ما تقرر في ذهنه من ذلك تصديقا ولا تكذيبا بل قد يدخل عليه التصديق والتكذيب وتتام البحث في ذلك غير لائق بهذا الموضع .

وقد يقال معرفة لمحصل الامور الجزئية ومعانيها كعنى زيد وعمر ووخالد وهذا الكوكب وهذا القرس ويقال علم لمحصل المعاني الكلية كعنى الانسان والحيوان وما شاكلهما فلنستعمل ذلك ونفهمه بحسب ما قررناه وان كان لغيرنا ان يستعمله ويفهمه على ما يريد فليس في الاصطلاح اللغوي نزاع بين العلماء وقد تختلف المعارف والعلوم بان يكون فيها نقص وتام وضعف واحكام وتتفاوت في ذلك بحدود زيادة ونقصان .

فلنذكر ما هو من ذلك في التصورات والمعارف ونؤخر ما يختص منه بالعلوم لتقدم المعرفة على العلم ووجوب استيفاء الكلام في اصناف المعارف والانتقال

منه الى استيفاء الكلام في اصناف العلوم .

الفصل الثامن

في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة

قد يكون معرفة الانسان لما يعرفه من الموجودات ناقصة وتامة وخاصة وعامة
اما المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
بانه جسم او حيوان والتامة فهي معرفته بسائر اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
بانه جسم ذونفس غاذية نامية ومولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة واما العامة
فهي المعرفة الناقصة ايضا من جهة ان المعروف بها يعرف بما لا يتميز به عن غيره
مما ليس هو هوى اوصافه الذاتية بل تكون معرفته بما هو مشترك له ولغيره كمن
يرى انسانا من بعيد فلا يعرفه معرفة تامة بل لا يعرف منه اكثر من انه جسم
او حيوان فيكون لم يعرفه الا بمعنى مشترك لكثير من الموجودات كالقرس
والحجار والحجر والنبات فهي معرفة مشتركة لا يتميز فيها الانسان عن غيره من
الاجسام او عن غيره من الحيوانات .

واما المعرفة الخاصة فهي المعرفة التامة من جهة ان المعروف بها يعرف بما
يتميز به عن غيره من كل شيء ليس هو هوى اوصافه الذاتية ويكون معرفة بما
هو مشترك له ولغيره وبما هو خاص به دون غيره وبجملتها خاص به دون غيره
كمن يرى انسانا وتيامله ويعرفه معرفة تامة فيدرك منه انه جسم ذونفس غاذية
نامية مولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة وانقص المعارف هي المعرفة باعم
المعاني كمعرفة شيء ما بانه جسم مثلا وان كانت المعرفة العامة قد تنسب الى التمام
لاشتغالها على كثير مما تشتمل عليه الخاصة وتنسب الخاصة الى النقص من اجل
ذلك لكن ذلك التمام من اجل المعروقات وهذه من اجل المعارف وفيها كلامنا
والاخذ في المعرفة من النقص الى التمام هو الاخذ فيها من العموم الى الخصوص
مكلما ازدادت المعرفة تخصص العموم ومابه التمام هو الذي به الخصوص مثل ان
يعن العارف في تأمل ذلك الجسم فيجده ذانفس فيخصص عمومه ويتميز عما

ليس بذى نفس بالمعنى الذى به تمت معرفته حيث انضاف الى الجسم اعنى ذا النفس ثم يعنى فى التأمل فيجده حساسا فيكون الحكم فيه كذلك فى التمام والخصوص اذ يختص المعنى به دون غيره مما ليس بذى نفس ودون ذى نفس غير حساس وكذلك يعنى فى التأمل فيعرف منه انه ناطق فيكون الحكم فيه كذلك فى الخصوص والتمام اذ يختص به المعنى دون ما هو من ذلك غير ناطق فتبلغ المعرفة حدودها فى التمام ويبلغ المعنى حده فى الخصوص والمعنى العام كالجسم مثلا اذا تقرر فى الذهن من ادراك شىء من الموجودات كشخص انسان ثم ادرك من بعده وجودا آخر مما يدخل فى عمومته ويتصف به كشخص شجرة مثلا كان ذلك المعنى العام المتقرر من الاول هو بعينه المتقرر من الثانى بل الثانى لا يقرر شيئا آخر لا الاول لانه يقرر بغيره ولا آخر غيره لانه ليس كذلك وانما الذهن عند ادراك الثانى كأنه يعود ملاحظا لمحصل ادراكه من الاول لاعلى انه استفاده من الثانى فان معنى الجسمية المتصور من الشجرة هو معنى الجسمية المتصور من الحجر والانسان وكل معنى حاله عند الكثيرين هذه الحال فذلك هو المعنى الذى يسمى كلياً فانه الذى يقال لفظه بمفهومه على كثيرين فان اللفظ الدال على معنى الجسم فى كل لغة يقال على الجماد والنبات والحيوان .

واما (١) الجزئى فهو الذى ليس كذلك كعنى زيد الذى هو صورة هذا الشخص فانه اذا تقرر عند الذهن من احد الموجودات الذى هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتقرر من موجود آخر فذلك لا يقال اللفظ الدال عليه بمفهومه على غيره من الموجودات وذلك هو شخصيته وجزئيته المطلقة وكل ما نعرفه ونتصوره له معنى ما فاما ان نعرفه بذاته وتصور ذلك المعنى عن ذاته كما نتصور من الانسان معنى انسانيته او معنى حيوانيته ونعرفه بها ويكون ذلك المعنى المتصور هو الذى يسمى ذاتيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة له معرفة ذاتية .

واما ان نعرفه بعرض من اعراضه ولا حق من لواحق ذاته ومقارناتها فى الوجود كما نتصور من الانسان انتصاب قامته وان لون بشرته باقية (٢) وما شاكل

ذلك ونعرفه بها وذلك المعنى هو الذى يسمى عرضيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة به له تسمى معرفة عرضية والمعنى الذاتى الذى هو محصول معرفة عامة او خاصة تامة او ناقصة هو الذى يصلح ان يقال فى جواب ما هو اذ يكون محصول معرفة المسئول عنه كمن سئل عن شخص رآه من بعيد مثلا فلم يعرف منه اكثر من انه جسم او اكثر من انه حيوان فقل ما هو فقال جسم او حيوان فقد وناه من ذلك محصول معرفته وان كان ناقصا بقياس الامر فى نفسه .

واما انه ناطق او ابيض فلا يكون محصول معرفة تامة ولا ناقصة عامة ولا خاصة وانما يكون به خصوص العامة وتام الناقصة فانه لا يعرفه ناطقا ولا يدرك منه انه ناطق الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وكذلك لا يعرفه ولا يدرك منه انه ابيض الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وقد عرف ان الذى يسمى جنسا هو الاعم من كليين مقولين فى جواب ما هو والنوع اخصهما وذلك ان المعرفة الذاتية تبتدىء فى نقصها عامة وحنسية ثم تتدرج فى تمامها الى الخصوص والنوعية وما به يكون الترقى والتدرج الى التام هو الفصول الذاتية كما تبتدىء من الجسم مثلا حتى تنهى الى الانسان ترقية فى تمامه بذى النفس والحساس والناطق ولوعلا فى عمومها ليس بذاتى لم يسم جنسا اذ لا يكون محصول معرفة ذات الشئ وحقيقته على حال نقص ولا تمام كالموجود والواحد اللذين لا يعتد احدهما جنسا لما هو مقول عليه من الموجودات وكذلك الخاص لو امكن فى خصوصه لا يسمى نوعا كاتركى والبدوى وما اشبه ذلك اذ لا يتدرج الى الخصوص الذى هو التام بفصل ذاتى فلا تكون زيادته فى المعرفة الذاتية والنقص المعارف الذاتية واعمها هى بجنس الاجناس الذى لا جنس فوقه وانما وخصها هى بنوع الانواع الذى لا نوع تحته وقد يكون فى المعارف وجه من النقص والتام هو غير الوجه الموافق للعموم والخصوص ليس هـذا موضع ذكره وتعليمه بل قد يذكر فى العلوم الالهية وفى علم النفس .

الفصل التاسع

في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم

كل ما يستفيدة الانسان من المعارف والعلوم فاما ان يكون اصابة من غير طلب واتفاقا بغير قصد كمن يقع بصره على رأى لم يقصد ابصاره ويطرق سمعه قول لم يستل عنه ويسنح لذهنه معنى لم يروى ادراكه واما ان يكون اصابة عن قصد ونيتا بعد طلب كمن يتوجه بحركته وقصده الى مبصر فيشاهده ويستل عن مقال فيسمعه ويتفكر في مطلوب فيستنبطه ويدركه وكل مجهول يروم الانسان معرفته ويطلب العلم به فلا بد ان يكون طلبه له بعد معرفة تقدمت الطلب والا فلا امر الذى يجمله الانسان من كل وجه حتى لا يعرفه بوجه كيف يطلبه وكيف يهتدى الى طلبه ولا بد ان يكون طلبه له ايضا عن جهل وعدم علم او معرفة والا فلا امر الذى يعرفه الانسان وبعلمه من كل وجه كيف يطلبه وانما يطلبه لان تحصل له المعرفة والعلم به واما اذا عرفه وعلمه فلم يطلبه وكيف يطلب ما هو حاصل قبل الطلب فكل ما يطلبه الانسان فهو يعرفه من جهة بها يهتدى الى طلبه ويجمله من جهة لاجلها يحتاج الى طلبه والمعارف والعلوم التى هي اول (١) اسباب الطلب لكل مطلوب فلا بد ان تكون من قبيل سوانح غير مطلوبة يهتدى بها الى طلب المطلوب -

وقد كان من القدماء من سمي الاستفادة من المعارف والعلوم بروية وطلب تعليمها وتعلمها ذهنيا اى اراديا قصديا فيقول ان كل تعليم وتعلم ذهنى فبمعلوم سابق فكأنه كان يسمى ما فصلناه في التسمية الى المعرفة والعلم كله عالمها والكل من السانح والمطلوب اسباب موجبة للسئوح والاصابة تحصل بمصولها وتتعدى بفقدائها واسباب معوقة لها ومانعة عنها بفقدائها يكون النيل والاصابة وبوجودها يكون التعذر والفقد لكن ليس الاسباب كلها علوما ومعارف والذى نذكره الآن من جهتها ههنا اسباب الطلبى منهادون الحاصل بغير طلب .

ف نقول ان المستفاد من المعارف والعلوم بقصد وطلب يكون طلبه من جملة (١) اسباب حصوله واستفادته لاحالة لانه يحصل ويستفاد اذا طلب فالمعارف والعلوم السابقة للجهولات اسباب لطلبها والطلب من اسباب اصابتها فا ما كيف يكون المجهول المطلوب معروفا او معلوما فهو لان المعرفة كما تقدم القول بها على وجوه كلية وجزئية ذاتية وعرضية عامية ناقصة وتامة خاصة جنسية ونوعية والمطلوب يعرف من جهة منها ويجهل من جهة اخرى فيعرف معرفة كلية ويجهل معرفته الجزئية ويعرف معرفة عرضية وتجهل معرفته الذاتية وبالعكس ويعرف معرفة جنسية وتجهل معرفته النوعية وذلك للجهل بالمعنى الخاص الفصل الذى به تكمل المعرفة الناقصة الجنسية وتصير تامة نوعية كما نعرف من شخص ما انه جسم ونجهل كونه ذاتى نفس او غير ذى نفس وحساسا او غير حساس وناطقا او غير ناطق وكما نعرف منه انه حيوان ونجهل كونه ابيض او اسودا وذا كرا واثنى وكما نعرف منه انه ابيض ونجهل كونه مربعا او مدورا ونعرفه من حيث هو فى جملة ونجهله فى خاصته وشخصه وبازاء كل معرفة وجهل سبيل يأخذ الذهن فيها من الجهة التى عرفت وينتهى الى الجهة التى جهلت فيعرفها وعلى مثل هذا تتكرر الجهات فى العلم ويكون فيها العلم والجهل فيكون العلم والمعرفة السابقان سببين للعلم والمعرفة المستفادين وتم سببيتها بالطلب ومعرفة السبيل المسلوكة بالطلب فيجب عن ذلك حصول المطلوب واستفادته لاحالة .

وقد كان من القدماء من جعل هذا شكا فقال كيف يطلب المجهول وهو لا يعرف ومالا يعرف لا يهتدى الى طلبه وان عرف فلا حاجة الى طلبه .

وقيل فى ذلك اجوبة فمنها ان التعلم تذكر والمطلوب (٢) كعبد آبق يعرفه صاحبه وقد ذهب عنه حتى اذا انتهى الى موضعه بالطلب عرفه بالمعرفة الاولى ولولاها لم يعرفه اذا انتهى اليه فان من يطلب ما لا يعرفه لا يعرفه اذا انتهى اليه ولا يفرق بينه وبين غيره فالجهل لذلك نسيان العلم (٣) تذكر وجاء بعده من استنقض هذا

(١) ن - جهة (٢) كذا - فى قط - وفى - لا - تذكر والمعلوم - ولعل الصواب

تذكر المطلوب - او المعلوم - ح - (٢) لا - والتعلم

و تقضه بما لا نطول بذكره الآن وهو غير موضعه وقال لا بل يعرف من جهة التصور ويجهل من قبيل التصديق اى من قبيل العلم وقيل ايضا انه لو اخذ آخذ (١) فى يده اثنين وقال لمسؤول اتعلم ان كل اثنين زوج فقال اعلم قال فهذا الذى فى يدي زوج او فرد فقال لا اعلم فقال له هو ذا هو اثنين وما علمت انه زوج وكنت تعلم ان كل اثنين زوج فاجيب عن ذلك وقيل علمته كلياً و جهلت معرفته الجزئية ولم يزد على ذلك ولم يذكر حال الجهل والمعرفة بالمطلوب الواحد من قبل المعرفة والتصور فقط بجهة وجهة ولا الجهل والعلم بجهة وجهة من قبيل العلم وقد عرفت هذا التفصيل من قبيل المعرفة وتعرفه فى موضعه من قبيل العلم فلنذكر الآن الطرق والقوانين التى بها تستفاد المجهولات بالطلب .

فنقول ان طالب الوقوف على مجهول يروم استفادته بالطلب المطلوبه منه معرفته او علمه والسبيل المؤدى الى اعلام المجهول قد سمي قياسا والحقيقى التام صنف منه قد سمي برهانا وسيأتى الكلام عليهما .

واما السبيل المؤدية الى المعرفة المطلوبة فكثيرة بحسب تكثر جهات المطلوب فى المعرفة والجهل فمنها ما يكون باحضاره عند الحس كمن يسئل عن لون زيد فيقرب الى بصره فيعرف انه ابيض وهو مطلوبه او عن كيفياته الملموسة (فيقرب ٢) الى حس لسه فيدرك منه مطلوبه او يسئل عن لفظ ما او صوت فيؤدى باقول الى سمعه او عن رائحة فتقرب الى شمه او عن طعم فيوصل الى مذاقه وذلك كله بعد طلب ومنها ما يكون بالتمثيل كمن يسئل عن لون فيقال هو مثل هذا وكذلك عن طعم و ملمس وصوت و رائحة فيكون وان لم يحضر الشئ المطلوب عند الحس فقد احضر نظيره وحصل منه عند الدهن ما كان يحصل من ذلك لو حضر ومنها ما يكون بتنبيه النفس والاذكار كمن يسئل عن الغضب فيقال له هو ما شعرت به من حالك وقت كذا ومثل ما تشعر به فى وقت كذا وكذلك عن الفرح والعلم والمعرفة والهم والنعم وانية النفس و وحدتها واشباه ذلك ومنها ما نعرفه بطرق استدلالية وتصرفات فكرية كما تعرف بانى هذا البيت وانه انسان ومنها ما نعرفه (١) لا - احد - (٢) ليس فى لا -

من مخبر يخبرنا ومعلم يعلمنا بالدلالة اللفظية كما نعرف سقراط وارسطوطاليس وفلاطون واولقليدس والذي نعرفه بطريق الاستدلال او من اعلام المخبر فانما نعرفه اذا كنا عرفنا مماثله بالجنس ونعرفه بذلك عند الاستدلال والاخبار معرفة جنسية او بالنوع ونعرفه بذلك معرفة نوعية او بالصفة ونعرفه بذلك معرفة صنفية ولا نعرف جنس . الا نعرف له مماثل بالجنس ولا نوع . الا نعرف له مماثل بالنوع ولا صنف ما لا نعرف شبيهه او مماثله بالعرض ولا نفهمه من قول مخبر ولا نقف على حقيقته بساذج الاستدلال فان الالفاظ المقولة لا يستفاد منها بالذات معرفة مجهول اللهم الا بالعرض لانها انما تنبيه وتذكر بمعلومات وتخطرها ببال السامع العارف لها فيتعرف بتلك المعاني معاني اخرى فتكون المعاني هي التي افادت معرفة بالمجهول والالفاظ بالعرض من حيث دلت على المعاني ومنها ما نعرفه بمعرفة اشياء هي اجزاء حقيقية وهي مؤلفة منها ومعرفة صورة تأليفه منها حتى اذا اتمام محصول المعرفة بواحد واحد منها مع هيئة التأليف الذي فيها كان ذلك بعينه هو محصول المعرفة بتلك الحقيقة المؤلفة منها وهذا الصنف يخص مركبات الحقائق دون بساطتها ومفرداتها ومن التعرف الطلبي . ا يكون بتصفية الذهن واخلاؤه (١) وصرفه عن جميع ما ذكر من وجوه المعرفة وتوجيهه الى المطلوب بكنهه والفاظه عن كل شيء غيره حتى ينجى الى عين عقله فتدركه ذاته بذاته من غير دليل ولا واسطة ولا آلة ونسبته الى ذات النفس المدركة كنسبة الاصغاء الى الاذن التي هي آلتها في السمع والتحديد الى العين التي هي آلتها في الابصار كما ستعلمه في علم النفس .

الفصل العاشر

في الاكتساب والاولى من المعارف والعلوم

ولان الاستفادة المقصودة للمعارف بالطلب انما تكون بمعرفة سابقة كما قيل لاحالة فهذه المعرفة قد تكون سببا موجبا للطلب ومنهبا عليه ولا تكون سببا موجبا

للأصابة وقد تكون سببا موجبا للنيل والأصابة والمعرفة التي هي سبب الطلب دون الإصابة فهي عامة لسائر المعارف المطلوبة كما قيل وإنما التي هي سبب موجب للإصابة فهي صنف خاص يتعرف مركبات (١) الحقائق فإن معرفة المركبات لا تتم دون معرفة بسائط التركيب مع صورة التركيب كما أن المركبات لا توجد دون وجود بسائط التركيب مع صورة التركيب كذلك لا تعرف دون معرفتها بل معرفة البسائط وصورة تركيبها إذا حصلت مجتمعة كانت بعينها معرفة الشيء المركب وليس كذلك معرفة الشيء بجهة منبهة على الطلب وهذا الصنف من المعارف هو المخصوص بالتعرف الاكتسابي لأنه كسب معرفة بمعارف وما سواه ليس كذلك بل إذا كان فهو سبب بعيد للاستفادة ولا تتم الاستفادة بالمعرفة المنبهة على الطلب فقط لكن وبالطلب من الطريق المؤدية إلى نيل المطلوبات وبهذه المعرفة المذكورة على هذا الشرط تتم المعرفة بالشيء المطلوب وتحصل بتمامها. والحقيقي منها هو ما يكون على ما قيل ببسائط المركب وصورة تركيبه وهو المسمى حدا وهو الذي يعرف المطلوب بأوصافه الذاتية وقد يشتبه بما يسمى رسما وهو تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة لاحقة ليست هي أجزاء حقيقته والاول يفيد معرفة حقيقية ذاتية والثاني يفيد معرفة عرضية ومحصول هذين هو الذي يسمى بالمعرفة الاكتسابية وما عداها من المعارف كمحصول المشاهدات الحسية والادراكات الذهنية والاطلاعات العقلية تسمى اولية لأن السبب القريب الموجب للعرفة فيه ليس معرفة أخرى لكن وجه آخر مما ذكر وإن كان للعرفة في محصوله علية ما بالعرض وليس تبلغ إلى أن تكون موجبة له إيجابا ذاتيا مثل هذا وقد يضاف إليهما التعريف التمثيلي لأنه تعريف معنى بمعنى غيره وبينهما فرق فالمعارف كلها إما أولية لم تقدمها معرفة قبلها وإما اكتسابية أفادها غيرها من المعارف وكذلك العلوم منها أولية لم تستفد بعلوم قبلها وإنما الحكم العلمي يبدو في متصوراتها من الذهن ابتداء أوليا ومنها اكتسابية يوجب الحكم العلمي عند الذهن في متصوراتها غيرها من العلوم فكل معرفة وعلم إما أولى وإما

اكتسابي .

وقد رد قوم على قسمة المعارف والعلوم (الى - ١) الاوليات والاكسابيات وقالوا انه لا اوليات في العلوم والا فن الذي يذكر انا في اول وجودنا في الدنيا كنا نعرف شيئا من الاشياء او نعلم عنها من العلوم كما نهم فهموا من الاوليات انها غير مستفادة وانما هي موجودة في الغريزة وانت فقد عرفت ان الاوليات قد تستفاد والفرق بين المستفاد والمكتسب في هذا الموضع هو انه ليس كل مستفاد يكتسب وكل مكتسب مستفاد قالوا ولما لم تكن اوليات لم تكن اكتسابيات وقالوا ايضا ولو كانت اوليات واكتسابيات لقد كان لا يكون كل علم ومعرفة اما اوليا واما اكتسابيا بل قد يكون منها ما ليس باولى ولا اكتسابي .

وكأنهم في هذا القول لم يفهموا من الاولى ما قررناه من انه غير الاكتسابي من المعارف والعلوم بل فهموا من الاولى ما به يكون اكتساب المكتسب وهو اول في ترتيب الكاسب والمكتسب وليس قبله ما يكتسب به فكان الاولى في مفهوم هذا اوليا للاكتسابي والاكتسابي اكتسابيا بالاولى وقد يكون لعمرى من المعارف والعلوم ما لا يكتسب ولا يكتسب به غيره كعرفة البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مركبة ولا موجودة في التركيب فانها لا تكتسب ولا يكتسب بها وانما تكتسب معرفة المركب ببسائطه وهذه غير مركبة الحقائق فلا تكتسب المعرفة بها ولا هي بسائط تركيب هي اجزاء حقائق الاشياء فلا تكتسب بها معرفة على هذا الوجه وكذلك قد يجوز ان يكون في العلوم ما تحكم به البداهة العقلية حكما صادقا متيقنا بغير حجة فلا يكون اكتسابيا ولا يحتاج به على شيء فلا يكون اوليا على ما عنوا وهذا ليس بغلط في العلوم ولا في المعارف بل لعله مغالطة لفظية من قائله او اختلاف في وضع التسمية والقسمة بحسبها فان هؤلاء عنوا بالاولى شيئا وهو انه الذي يكتسب به غيره ولا يكتسب بغيره ونحن عنينا شيئا آخر وهو انه الذي لا يكتسب بغيره سواء اكتسب به غيره او لم يكتسب وعلى معناهم فقد يكون من المعارف والعلوم ما ليس بكاسب

ولامكتسب - ولعمري ان المعارف والعلوم كلها تستفاد وتستحصل بعد ما لم تكن وليس ذلك هو اكتسابها واما الاكتساب هو استفادة علم بعلم ومعرفة بمعرفة متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب ولا بد في ذلك من علم اولى لا يستفاد بعلم ومعرفة اولى لا تستفاد بمعرفة اولى وتكون تلك اوليات لاحالة وهذه اكتسابيات ولان التعريف بالالفاظ مما لا تكاد تبرا منه في شيء من المعارف الاستدلالية الكائنة بمحاورة الانسان ذهنه وتصرفه بفكره اذ تكون لازمة لها في كل خطوات منها بالبال فكيف التي تكون بالاستعلام والاعلام من مخاطب ومعلم يستدل على مطالبته ويدلنا على ما في ضميره من الاجوبة لها بالفاظ مسموعة او باشارات محسوسة وكنيات تدل على الالفاظ فلذلك نحتاج الى ان نعلم مع ما نرومه من معرفة وجوه اكتساب المعارف دلالات الالفاظ ومواقعها ايضا .

الفصل الحادى عشر

في الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات

فلنأخذ الآن في ذكر وجوه استفادة الاكتسابيات من المعارف دون الاوليات من حيث تجرى على الالفاظ وتند اول في المفاوضات والمحاورات في التعليم والتعلم . فنقول ان من الالفاظ الفاظا تقال لتعرف بها المعاني التي هي اسماء موضوعات لها على سبيل التنبيه والتذكير بما هو معروف منها اذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة بمجهول على ما قيل ومنها ما يقال لتعرف بها الفاظ اخرى موضوعات للمعاني التي هي ايضا اسماء موضوعات لها ومنها ما يقال لتعرف بالمعاني التي هي اسماء موضوعات لها معنى اخرى غير التي هي موضوعات لها والتعريف الاول فهو التعريف العام لسائر الالفاظ من حيث هي الفاظ فان اللفظ انما هو لفظ لانه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم موضوع له كتعريفنا زيدا والانسان بلفظة زيد او الانسان

واما التعريف الثاني فانه تعريف يعرض للالفاظ في بعض احوالها وذلك في تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها ببعض ونقل بعضها الى بعض كتعريف العقار

العقار بالخر والبشر بالإنسان بل والالفاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية اوغيرهما من اللغات .

واما التعريف الثالث فانه مما لايعرض للالفاظ عروضها اوليا وانما هو اول المعاني التي هي موضوع لها وبها وللالفاظ ثانيا ومن احل المعاني حتى انه لو توهم خلو المعاني عن الالفاظ وتبرئها عنها لما كان ذلك قادحاً في هذا الصنف من التعريف ولا مفسداً له ولو اخلت الالفاظ عن المعاني لما صح وجودها فيها بوجه من الوجوه وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص بتعليمه بهذا العلم كتعريف الانسان بالحيوان الناطق المائت والحيوان بالجسم المتعدي الحساس المتحرك بالارادة فمنه التعريف بالحد ومنه التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل فلنشبع الآن القول في كل واحد من هذه ونستغل به دون غيره مما لا مدخل له في هذه الصناعة .

في الحد

اما الحد فانه قول معروف بمجملته لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات الفاظه على آحاد معانيه الذاتية التي هي اجزاء مقومة لحقيقته والمعاني الذاتية للشيء هي جنسه وفصله او فصوله على ما قرر كالحيوان والناطق للإنسان فالاشياء المحدودة هي الاشياء التي لها اجناس حقيقية وفصول ذاتية مقومات لهوياتها ولاجنس لما انفصل له فان الجنس هو المعنى الذاتي المشترك لمختلفين بمعاني ذاتية او الذي به المعرفة الذاتية العامة الناقصة التي خصوصها وتامها بالفصل او الفصول الذاتية ولافصل لما لا جنس له ان الفصل هو المعنى الذاتي الذي به تختلف الاشياء المتفقة في معنى الجنس او هو الذي به تتم المعرفة الناقصة الذاتية وهي المعرفة الجنسية واما البسيط الحقيقة الذي لا جنس ولا فصل له فانه لا يعرف منه الحقيقة واحدة يدل عليها اللفظ بمفهوم واحد غير متكرر ومثل هذا فلا حد له اذ كان الحد قولاً يدل بمفردات الالفاظ على آحاد معاني ذاتية هي اجزاء مقومة لحقيقة المحدود وهذا لا اجزاء مقومة لحقيقته فيكون الحد قولاً واحداً مؤلفاً من الفاظ يدل بمجملته على حقيقة واحدة مؤلفة من حقائق ويدل على كل واحدة من بسائط

حقائقه بلفظة من تلك الالفاظ والتثام الحد في مسموعه من مفردات الفاظه محاذ
لالتثام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها وتلك الحقائق المفردة التي
تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله وفضوله وتلك الالفاظ المفردة هي الدالة على
واحد واحد منها -

في الرسم

واما الرسم فانه قول معرف بجملته لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات
الفاظه على اوصاف له يتميز بها عن جميع ما عداه تميزا عرضيا والاشياء المرسومة
هي التي لها اوصاف مشتركة مع غيرها اما ذاتية واما عرضية واوصاف عرضية
يختص ويتميز بها عن جميع ما سواه فلو كان من الاشياء ما ليس له اوصاف
مشتركة لاذاتية ولا عرضية لم يكن له رسم سواء كان له اوصاف خاصة
اولم تكن او كان منها ما ليس له اوصاف عرضية يتميز بها عن جميع ما سواه
ان كان يوجد شيء بهذه الصفة فلرسمه ايضا سواء كان له اوصاف مشتركة
اولم تكن -

في التمثيل

واما التمثيل فانه تعريف الشيء بنظائره واشباهه والكلى المعقول بجزيئاته
واشخاصه ومحسوساته اما التعريف بالنظر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء
واحد في كل حال وذلك هو نظيره وان خالفه في اوصافه باقلية او اكثرية وشدة
اضعف كتعريف العقل بالنور والتعريف بالاشباه هو انتظام التعريف من
مشابهات عدة ومخالفات لاشياء كما تعرف الارادة الملكية بانها كاردتنا في معرفة
الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضا به ويخالفها فيما به يشبه طبيعتها وهو صدور الفعل
من الفاعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتئم التعريف من مشابهة طبيعتها
وارادتنا ومخالفتها .

واما تعريف الكلّى بجزيئاته واشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس
بانه كالحويان والنوع بانه كالانسان والشخص بانه كزيد والمثلث بانه كهذا

المخطوط وفائدته الكبيرة هو ان يورد تبع الاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم فيكون مفهوما لمضمونها لا متمما لمفهومها بايناسه (١) الذهن بماعزب من الفاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمعه له متفرق معانيها وهو كثير النفع في التعاليم لتقريبه على المتعلمين وتخفيفه عن المعلمين ومع ذلك فقلما تحتاج اليه الاذهان القوية او تلتفت عليه الغرائز الذكية خصوصا اذا ارتاضت في العلوم وتمرن في الفهم والتفهيم والعلم والتعليم ويعدونه (٢) كلفة وهذرا في الاقاويل المعرفة .

وانما يلاحظون المعاني على كليتها ويجردونها في معقوليتها كما نراه من حال الفضلاء من المهندسين يتفاضون في مسائلهم احسن مفاوضة وهم يلحظون ما فيه مفاوضتهم باذهانهم ولا يتعرضون لتمثيل بتخطيط وتشكيل اللهم الا فيما ابعن في الدقة والاشكال وكان غريبا من اذهانهم مستعصيا على افهامهم وانما يعتضده في اكثر معارفهم الضعيفوا الاذهان القليلوا الرياضة والتمرن في العلوم فلذلك يكثر استعماله في الخطب والاشعار التي يخاطب بها جمهور الناس ومن لانس له بالاقاويل الحكيمة فانه لا يناسه اياهم بمفهومات الاقاويل وتقريبها من اذهانهم يروج علمهم ما لا يتحققونه من صدقها وكذبها على ما نذكره في العلوم فيكون افضل الاقاويل المعرفة هي الحدود لانها تفيد المعرفة الذاتية التامة وانقص منها الرسوم لانها لا تفيد معرفة عرضية او مشوبة بالعرضية لانها تتمم الذاتية الناقصة بالعرضية المأخوذة من الاعراض وال لواحق وانقص منها كثيرا التمثيلات لانها لا تعرف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتية ولا عرضية وانما تورد في لواحق الاقاويل المعرفة ومعها لتسهيل سبيل الافادة والمعونة عاينها ولكل منها منفعة بحسبه وموضع لاستغنى عنه فيه ومن كل واحد منها ما هو افضل منه ومنه ما هو انقص ولها قوانين وشروط وخواص تتم بوجودها فضيلة الافضل وبعدها نقيسة الانقص .

الفصل الثاني عشر

في الصحيح - ج والتام والفاقد

والناقص من اصناف الاقاويل المعرفة

اما الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما كان مع ما ذكر من شروطه ما يشتمل عليه من المعاني اعرف من الشيء الذي يعرف بها اما في نفسه واما عند المعرف واما من الوجهين جميعا حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التاليفي موجبة لمعرفة الشيء الذي يعرف بها وحتى لو كانت المعاني الذاتية للشيء كجنسه وفصله ليست اعرف منه لكان تعريفه بها تعريفا خطأ لانه لا يبلغ الغرض المقصود في التعريف وما ترتبت فيه مفردات الالفاظ المؤلفة ترتيبا يتقدم فيه الاعرف فالاعرف ان كان لها تقدم وتأخر في المعرفة حتى يكون تصورهما عند الذهن مقررا للترتيب الانتقالى في المعرفة عند السامع على ما هو عليه عند القائل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الاعم فيها على الاخص كالحيوان على الانسان لأن الاعم اعرف من الاخص واسبق الى الذهن فان المعرفة العامة جزء المعرفة الخاصة وكما ان اجزاء الموجود اقدم حصولا منه في الاعيان كذلك المعنى الناقص الجنسى والمعنى المتمم الفصلى اسبق حصولا للذهن من المعنى التام النوعى كمن اراد معرفة حقيقة الانسان الذي هو حيوان ناطق فانه لا بد له ان يتقدم اولا فيعرف ما الحيوان وما الناطق وليس يفتقر في معرفة الحيوان او الناطق الى معرفة حقيقة الانسان ويعلم منه ايضا وجوب تقديم الجزء على الكل في المعرفة لان الجزء اعرف من الكل فان من اراد معرفة الانسان الذي هو مثلا من نفس وبدن فلا بد له ان يتقدم اولا ويعرف كل واحد من النفس والبدن ومن اراد معرفة البدن الانساني الذي اجزأؤه الاول من الاسطوانات الاربع فلا بد له ان يتقدم اولا فيعرف كل واحد من الاسطوانات الاربع وما كان تأمه من الفاظ مشهورة صريحة الدلالة عند المعرف حتى لا يتأخر تصور مفهومها عن تخيل مسموعها ويحسن تبديل الفاظها ايضا الى الاعرف عند المخاطب من الاعرف عند غيره .

واما

واما الفاسد الناقص من سائرهما فما كان بخلاف ذلك مثل ان يعرف فيها الشيء بمساويه في المعرفة او بما هو اعرف منه ومتأخر عنه في المعرفة او لا يعرف الا به او يقدم الاخص فيها على الاعم او غير الاعرف على الاعرف او بان يذكر فيها الالفاظ المجازية والاستعارية والمشاركة كما لو قيل في تعريف السواد انه اللون المضاد للبياض فعرف السواد بالبياض وليس فيها ما يستحق ان يعرف بصاحبه لتساويهما في المعرفة او كما لو عرفت النار بانها الجسم الشبيه بجوهر النفس والنار اعرف من جوهر النفس وكما لو عرفت الشمس بانها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ هو زمان طلوع الشمس وكما لو عرف العشق مانه افراط المحبة وجنسه المحبة وفصله الافراط فهو المحبة المفرطة وكما لو قيل في تعريف الشمس انها عين النهار او في تعريف الارض انها ام الكوان وتلك الفاظ (١) مجازية استعارية وافضل الحدود من جعلتها ما كان مع استيفائه لسائر الاوصاف الذاتية من غير اخلال ولا تكرار الى اعلى آحاد معانيه من الاجناس والفصول باسماء تدل على حقائقها في وضعها الاول ان كانت جلية الحقائق كما تدل على المثلث بانه شكل يحيط به ثلاثة خطوط (٢) وان لم تكن جلية عند المعرف فبالفاظ تدل عليها بلوازمها الا لزم لها وخواصها الاخص والالحق بها اذ كانت معروفة واعرف منها كما تدل على نفس الانسان بالنطق الذي هو اخص افعالها والزمها لها وعلى خاصية مغناطيس يجذب الحديد فان ذلك لتعذر الاسماء الدالة على حقيقة النفس وحقيقة تلك الخاصة بوضع خاص وتعذر الاسماء لها في خاصيتها لتعذر معرفتها بذاتها وحصول معرفتها بلازمها وخاصيتها والحدود الحقيقية انما هي ما كانت على الوجه الاول واما هذه فرسوم واشبه بالرسوم .

والناقص منها فما اخل بوصف او اوصاف ذاتية اقتصارا على تمييز المحدود عن غيره دون تتميم حقيقته بمقوماتها كما لو حد الانسان بانه جسم ناطق وحذف منه ذو نفس حساس متحرك بالارادة اعتمادا على انه لاشيء غيره جسم ناطق .

واعلم ان الحدود لا يتوجه فيها بقصد اول الى التمييز بالافصاف المشهورة وانما يتوجه فيها الى تقرير الافصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة المحدود في النفس فان تلك هي المعرفة وانما التمييز لاحق بها ضرورة فان بمعرفة حقيقة الشيء يعرف ان كل ما ليس تلك حقيقته وتلك اوصافه ليس هو ولو قصد للتمييز بنفسه لقد كان فيه الخطأ من وجهين .

احدهما ان ذلك المقصود لا يتم في شيء من الاشياء الا بمعرفة سائر الاشياء حتى لا يبقى منها شيء واحد لا يعرف ويعتبر سائرهما فلا يوجد فيها ما يشاركه في تلك الافصاف المميزة فيتحقق حينئذ تميزه بتلك الافصاف واما في التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود الى معرفة شيء غيره وغير اوصافه ويعلم مع ذلك انه قد يميز بها عن كل شيء غيره من جهة العلم بان كل ما يشاركه فيها ولا يتميز عنه بشيء منها فهو هو والآخرون قصد المعرفة التامة يلزمه التمييز وقصد التمييز لا تلزمه (١) المعرفة التامة والناقص . ووجود في التام والتام غير موجود في الناقص او ما جعل فيه عوض الجنس عرض عام كما لو قيل في حد الانسان انه المشاء الناطق او المتمكن الحساس الناطق او بان يذكر فيه فصل الجنس عوض الجنس لانها كثير ما يشتبهان وهو من قبيل حذف شيء من الذاتيات ايضا كما لو قيل في حد الانسان انه الحساس الناطق او قدمت الفصول فيها على الاجناس كما لو حد المثلث بانه ثلاثة خطوط محيطة بشكل وهو شكل يحيط به ثلاثة خطوط .

وافضل الرسوم من حملتها ما كان فيه اوصاف ذاتية وافضلها ما كان الذي فيه منها اكثر كما يرسم الانسان بانه جسم ذو نفس حساسة محركة بالارادة منتصب القائمة وافضلها ايضا ما كان الذي فيه من الافصاف الذاتية اجناسا لا فصولا كترتيب الجنس فيه في موضعه في الحد والوصف العرضي موضع الفصل كالحويان المنتصب القائمة لا كالحساس وما قدم فيه الذاتي من الافصاف على العرضي كالحويان المنتصب القائمة ايضا في رسم الانسان والطائر الابيض اللون الواحد الشخص في رسم القنص (٢) وان كان كل واحد من الابيض اللون

والواحد الشخص اعم وقوعا من الطائر والجسم النباقي الاحمر اللون العديم الورق في رسم المرجان وان كان عدم الورق وجمرة اللون فيه اعرف من انه جسم نباقي وما كانت فصوله خواص لا اعراضا وكانت الزم لذات المرسوم والحق به .

واما ما ليس فيه اوصاف ذاتية فافضله . ما كان فيه عرضي عام نظيره عموم الجنس وخاص كالفضل كالمشاء المنتصب القائمة او الضاحك للانسان والانتقص منها ما كان بخلاف ذلك اعني ما ليس فيه وصف ذاتي كالمرسوم الانسان بانه المشاء ذو الرجلين وما فيه من الذاتيةات اقل ايضا فانه انتقص مما فيه منها اكثر كرسوم الانسان بانه الجسم المشاء ذو الرجلين فانه انتقص من رسمه بالجسم الحساس المنتصب القائمة وما يقدم فيه العرضي على الذاتي في الترتيب كما لو قيل في رسم الانسان انه المشاء الحساس المنتصب القائمة .

اللهم الا ان يكون العرضي اعم من الذاتي فانه يقدم لعمومه حينئذ فان التقديم بمقتضى العموم في الرسوم اولى منه بمقتضى الذاتية وان كان يكون رسما ناقصا لجعله العرضي اصلا وكالاصل والذاتي لاحقا وفرعا والذي فيه من الذاتيةات فصل او فصول انتقص من الذي فيه منها جنس كذى النفس المحركة بالارادة المنتصب القائمة فانه انتقص من الجسم الحساس المنتصب القائمة وما كانت فصوله اعراضا عامة متداخلة يميز باجتماعها انتقص مما فصوله او فصله الا خبر خواص او خاصية تامة التمييز كالجسم المشاء ذي الرجلين فانه انتقص من الجسم الضاحك وما كانت فصوله ابعدا وما لذات المرسوم فانه انتقص من الذي فصوله الزم له والحق به كالحوان المنتصب القائمة فانه انتقص من الحيوان الضاحك او القابل للعلم وافضل التمثيلات من جعلها اما فيما كان من النظائر فينظير اعرف واقرب كالنور للعقل ومن الاشياء التي هي اوصاف مماثلة لا ووصاف المتمثل عليه لا يخالفها بشدة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلة واما يخالف المتمثل عليه كل واحد مما يمثل عليه باوصافه بمجموع الصفات لا بما يشاركه (١) فيه من الصفات وان كان خالفه في ذلك

باقرب المخالقات واشبهها كما يمثل به من الارادة الملكية والانسانية فان الشعور المشترك وان لم يكن واحدا متماثلا في الارادتين فهو الاقرب حدا والاشبه واما فيما كان من تعريف الكلي بجزئيه والمعقول بحسوسه فبان يكون ذلك الجزئى المحسوس اعرف جزئيات ذلك الكلي المعقول واتمها في معقوليته مثل ان يتمثل على الحيوان بانسان و فرس لاعتناء مغرب ولا بالقنص وعلى الربيع بما ظهر للحس نساوى اضلاعه وشدة تقاربها لا بما ظهر فيه اختلافا وتفاوتها .
وانقصها ما كان بخلاف ذلك اما فيما كان من النظائر فما كان بنظير بعد من المعرفة كالتمثيل على النفوس المفارقة بالجن ومن الاشياء فما كان باوصاف بعيدة المشابهة لاوصاف المتمثل عليه كالتمثيل على النفس في البدن بالربان في السفينة وبالملك في المدينة .

ومن تعريف الكلي بجزئيه والمعقول بحسوسه فما كان بجزئى هو ابعدا لجزئيات من المعرفة وانقصها في معنى معقولية الكلي كالتمثيل على الحيوان بالقنص وعلى المربع بما ظهر للحس اختلاف اضلاعه وشدة تقاوتها .

وبالجملة فان المعرفة تكون ذاتية او عرضية واكتساب الذاتية يكون بالاقاويل المؤلفة من اسماء المعاني الذاتية اعنى الحدود واكتساب العرضية يكون بالاقاويل المؤلفة من اسماء المعاني العرضية اعنى الرسوم والتمثيلات ومحصول التمثيلات يرجع الى محصول الرسوم لان المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة اوصاف عرضية ومنها تلتئم الاقاويل التمثيلية فافضل الحدود ما اشتمل على سائر الاوصاف الذاتية بترتيب يتقدم فيه عامها على خاصها واعرفها على ما ليس باعرف ودل بالفاظ معروفة مألوقة عند المعرف واختصر الالفاظ مع استيفاء المعاني ليكون اسهل حفظا ومهما باستعماله الفاظا تدل على كثير من الاوصاف المتضمن والاشتمال كالحيوان اذا استعمل في حد الانسان عوضا من الجسم ذى النفس الحساسة وما عداه فهو ناقص فاسد ونقصه وفساده انما هو بقدر اخلاله بما يخل به من ذلك وافضل الرسوم ما كان اشتماله على ذاتيات اكثر واعم وعرضياته الزم واعرف وما

وما خالفه فهو ناقص وفاسد ونقصه فساد به قدر خلافه ومباثته .

الفصل الثالث عشر

في القسمة والتحليل والجمع والتركيب

المعينة على اكتساب الاقاول المعرفة

قد ينتفع في تحصيل الاقاول المعرفة بتصرفات عقلية في قوانين تعليمية هي جمع وتفریق وجودي وذهنى لما يتصرف العقل فيه ويتوصل اليه به (١) اما الجمع فهو اكتساب المفردات المتكثرة الدوات وحدة عرضية وهو على وجهين تأليفي وتركيبى والتأليفي هو الذى آحاده متميزة في احتماهاكل عن صاحبها عقلا وحسا كالعسكر من آعاد الرحال والقول من آحاد الالفاظ والتركيبي هو الذى تختلط آحاده وتتحد اجزائه ولا يدرك كل منها على حياه كتركيب بدن الانسان من اخلاطه والاخلاط من اسطقساتها والتأليف ضربان ذهني ووجودي والدهي كتأليف عموم المعنى الكلى من جزئياته كالجنس من انواعه والوع من اشخاصه واما الوجودي فهو كتأليف الشئ من اجزائه المتشابهة وغير المتشابهة كالبدن من العظم واللحم واليد والرأس والرحل والتركيب ايضا ضربان ذهني ووجودي اما الذهني فتركيب الانواع والحدود من الاجناس والفصول والاصناف والرسوم من الاحناس او من اصناف اعم مع الاعراض والخواص والوجودي ضربان طبيعي كتركيب بدن الحيوان من اخلاطه واخلاطه من اصولها واسطقساتها وصناعي كتركيب السكنجيين من النخل والعسل فليس في هذه ما يظهر آحادها متميزة في الاعيان في تركيبها كما تظهر مفردات التأليف في تأليفها والتفريق فهو تكثير الوحدات العرضية وتمييز الآحاد الاحتمالية الاختلاطية التركيبية والتأليفية فان وحدة الواحد قد تكون ذاتية كواحد بداته وهو يته ولا تقل تكثيرا (٢) بوجه وقد تكون عرضية كالوحدة الجنسية المشتملة على كثرة صنفية ونوعية وشخصية والوحدة النوعية المشتملة على كثرة صنفية وشخصية والوحدة الاتصالية المشتملة على كثرة انفصالية

وهو ايضا على ضربين تفريق آحاد التأليف ويسمى قسمة وتفريقا وتميز آحاد التركيب ويسمى تحليلا والقسمة على ضربين قسمة كلية الى جزئياته وقسمة كل الى اجزائه .

وقسمة الكلية الى جزئياته على ثمانية اضرب قسمة جنس الى انواعه كقسمة الحيوان الى الانسان وغيره وقسمة نوع الى اشخاصه كقسمة الانسان الى زيد وعمر وغيرهما وقسمة جنس الى اصناف كقسمة الحيوان الى الطائر والسباح والماشي وقسمة صنف الى اجناس تحت عمومه كقسمة الكائن الفاسد الى الجمد والنبات والحيوان وقسمة نوع الى اصناف تحت عمومه كقسمة الالسان الى التركي والبدوي وغيرهما وقسمة صنف الى اصناف تحت عمومه كقسمة الطائر الى آكل اللحم ولاقط الحب وراعى العشب وقسمة صنف الى انواع تحته كقسمة الطائر الى العقاب والغراب وغيرهما وقسمة صنف الى ماتحته من الاشخاص كقسمة البدوي الى زيد وعمر وغيرهما .

واما قسمة الكل الى اجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب الى اجزاء كثيرة وقسمته الى اجزاء مختلفة كقسمة بدن الحيوان الى اعضائه الآلية كاليد والرجل والرأس وغير ذلك فتكون كل قسمة لمقسوم ع-لى احد هذه الوجوه العشرة لاغير .

واما التحليل فهو مقابل التركيب وبعبارة مبثوثا مما انتهى اليه ومنتها الى ما ابتدأ به وما ضيا على سننه من غير تقديم ولانا خيرا ما في مقابلة التركيب الذهني الذي يكون في المعاني الكلية ويسمى تحليل الحد والرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحد والرسم حيث يكون تحليل المحدود لتحصيل مفردات الحد وذلك هو الذي يكون باعتبار المشاركات والمباينات بين الاشياء حتى يتميز بذلك ما يعم من معانيها وما يخص كتحليل معنى الانسان الى الحيوان والناطق والحيوان الى الجسم المغتذى والحساس والمتحرك بالارادة وكذلك تحليل الجسم والمغتذى حتى ينتهي الى الاوائل التي لا تركيب فيها ولا مشاركة ولا مباينة واما في مقابلة التركيب

الوجودى ويسمى التحليل بالعكس اما الطبيعى فتحليل بدن الانسان الى الاخلاط
والاخلاط الى الاسطقسات واما الصناعى فكتحليل السكنجبين الى الخل والعسل
ومن كل واحد من هذه الانحاء ما هو الانفع الافضل والانفع اما مطلقا واما بحسب
غرض دون غرض وقد يكون منها ما هو اقل نفعا وفضيلة مطلقا ومخصوصا
ومعرفة ذلك فقد تم بالوقوف على مواقع الانتفاع بكل واحد منها خصوصا في
الغرض الذى قصد بذكرها في هذا الموضع وهو تحصيل ما يرام تحصيله من الاقويل
المعرفة واكتسابها .

الفصل الرابع عشر

في وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم

ولان الحدود معقولات مؤلفة من معان فتحصيلها انما يتم بتحصيل المعاني
المفردة التى تؤلف منها ومفردات الحقائق اما ان تكون ببساطة مفردة في وجودها
وادراكها واما ان يكون وجودها وادراكها مع غيرها في التركيب والبساطة
المفردة في وجودها وادراكها فلا حدود لها ولاتألف الحدود منها وإنما تعرف
بذواتها ويستوفى ذكر وجوه التوصل الى معرفتها في غير هذا العلم .

وقد تعرف برسوم وصفات عرضية ونذكر وجوه التوصل الى كسبها وتحصيلها
هاهنا واما البساطة الموجودة في التركيب فهى وان كانت ايضا لاحدود لها فان
الحدود تؤلف منها وقد تدرك بذواتها وبرسوم واوصاف عرضية ولان الحدود
تفيد المعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية فاكسابها يتم بالمعرفة
الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية والا فالاصول والمفردات اذا
لم تعرف الا معرفة عرضية فما يعرف بالاصول لا يعرف ايضا الا معرفة عرضية
لاذاتية .

مثال ذلك ان المعرفة الذاتية بالانسان انما تتم بان تعرف المفردات التى حقيقته
مؤلفة منها كالحیوان والناطق معرفة ذاتية فكما انه من لم يعرف الحيوان والناطق
لا يعرف الانسان كذلك من لم يعرفهما بذاتيهما لا يعرف الانسان بذاته وقصارى

المعرفة بالمحدود ان تكون كالمعرفة باجزاء حده التي عرف بها فاذا كانت المعرفة (١ بها) عرضية فمعرفة المحدود بها لا تكون الاعرضية مثلها او انقص منها لانها بها فاذا كانت المعرفة بالحيوان والناطق وان كانا ذاتيين للانسان عرضية فمعرفة الانسان بهما لا تكون الا مثلها عرضية فاكتمساب الحدود انما يتم بمحصول المعرفة الذاتية بالبساط التي الحدود وحقيقة (المحدود ٢) مؤلفة منها والمعرفة الذاتية للحقائق البسيطة سواء كانت مفردة في وجودها او موجودة في التركيب انما تحصل باطلاع النفس على كنه حقايقها اما بواسطة الحواس والآلات كما يدرك النور بالبصر وغيره بالحواس الاخرى واما بغير وساطتها كادراك المدرك لادراكه والمشتاق لشوقه والمحبة لمحبهه والعالم لعلمه وامثال ذلك الا ان المدركات بذواتها قد تكون مختلطة مجتمعة في المؤلف والمركب منها ولا يتميز للمدرك آحادها كما يدرك خلطا من سحيق جسمين احدهما اسود كالأثمد مثلا والآخر ابيض كالاسفيداج فان البصر يدرك منها لونا واحدا هو الغبرة وان كان المدرك في الحقيقة انما هو مجموع لونين لونا واحدا وانما يحجز المدرك عن التمييز فاذا احتيل بتدبير عقلي صناعي في تفريق اجزائها وتمييز كل منها عن الآخر رأى اللونين كلا على انفراده فصح ان المرئي انما كان مجموع لونيها ولم يكن لونا واحدا بسيطا ولان كل محدود مؤلف الماهية او مركبا من حقائق وبساط وتلك البساط اما ان تكون ظاهرة متميزة كل على حiale فالذهن لا يحتاج الى تكلف تدبير صناعي في تمييزها بل هو يدرك حقايقها ويستثبتها (٣) ويؤلف حد المحدود منها واما ان تكون خفية مختلطة متمزجة امتزاج الخل والعسل في السكجنين فالذهن يحتاج الى حيل وتدبير ذهنية ووجودية في تحليلها وتفصيلها توها او وجودا وتمييز آحادها البسيطة للادراك والاستثبات حتى اذا استثبت حقايقها الف منها في ذهنه حدا وحقيقة واحدة هي حقيقة المحدود فمن ذلك التحليل الذهني العقلي للحقائق الذهنية ويتم بالنظر الى الوجود الواحد وتحصيل حقيقته الواحدة ثم اعتبارها بقياس حقيقة اخرى مستحصلة من موجودات اخرى مشابهة له فيجد الحقيقتين

تشتركان في حقيقة وتختلفان بانحرى فيتميز له اشتراكهما فيما اشتركا فيه واختلافهما بما اختلفا به ويستتبع كلا من الحقيقة المشتركة والميزة على انفرادها فتكثر بذلك حقيقة الوجود الواحد ويتميز ما فيها من ذلك التركيب ثم كذلك في كل واحدة من الحقيقتين اذا اعتبرت بقياس حقيقة اخرى مشابهة لها فانها قد تتكرر ايضا الى مشتركة وميزة حتى يقع الانتهاء الى المشترك الذي لا مباينة في ضمنه ولا اشتراك بعده والمشاركات هي التي كانت سميت اجناسا اذا كانت الحقائق ذاتية واصنافا اذا كانت عرضية والميزات هي التي كانت الفصول الذاتية والعرضية فيتميز بذلك التحليل ما في ضمن الحقيقة من تركيب كما يتميز بالتفريق ما في ذينك الجسمين من مزج وتركيب ثم يؤلف حقيقة واحدة كتأليف الهوية الوجودية واحدة بالتركيب فيكون الذهن قد وقف على حقيقة الوجود وعرفها معرفة تامة اذ عرف بسائطها التي هي مركبة منها ثم عرفها بها فالحدود تكتسب بالتحليل العقلي المذكور على هذا الوجه ثم بهذا التأليف اذ يتبدى الذهن في تأليفها بآخر ما انتهى اليه تحليله وينتهي عندها ابتداء منه اعنى انه يتبدى في تأليفها باول مشترك وآخر مميز وقد يحتاج الذهن في الحدود الى التحليل الوجودي التفريقي حتى يتحصل مميزات مفردات حقيقة المحدود كما يحتاج في تحديد بدن الانسان الى معرفة اصول تركيبه المحتاج في تمييز آحادها الى التحليل والتفريق كقسمته الى اعضائه الآلية واطرافه الآلية الى اعضائه المتشابهة الاجزاء ثم لا تنافي له معرفة ما في هذه من التركيب على الحقيقة بالتحليل الصناعي لها او بمقايستها بما حلل من مماثلات لها واستعمال طريق صناعي استدلالى يميزها عقلا كما يستدل بحجج على انها من الاسطوانات الاربع وعلى ان اكثرها الارضى برسوبها في الماء او الهوائى بطفوها عليه او النارى بحر ملمسها او المائى برده ان تساوى خفتها وثقلها وكما يستدل على ذلك بصلابتها ولينها وكثافتها ولطافتها ثم يؤلف الحد من اصول التحليل على الوجه العقلي لاعلى الوجودى فيقال انه جسم مؤلف من الاسطوانات تأليفا غلب فيه كثيفها مثلاً على لطيفها وباردها على حارها اذ يميز في تفصيلها اعم اجزاء ماهيتها عن اخصها

ويرتب على النحو الذي يرتب فيه الاعم ثم ما يليه حتى الاخص .
وبالجملة فبينني ان تعلم ان من المعارف ما يستحصل بالطلب العقلي والقصد
الارادى كما قيل ومنها: (١) من غير قصد ولا طلب ولم يسم بالاكتسابى من
المعارف كل مطلوب بقصد ارادى وطلب عقلى وانما سمينا من ذلك بالاكتسابى
ما كان محصول معرفته هو معرفة اشياء هى اجزاء حقيقية وهو مؤلف منها
ومعرفة صورة تأليفه حتى يكون لمجموع ذلك فى الذهن وحدة ما كما لمجموع
تلك الحقائق فى الوجود وذلك المجموع الذهنى هو المسمى حد ذلك الوجودى
المحدود فالمعرفة الاكتسابية على الحقيقة انما هى التى تحصل بالحد والوصاف الذاتية
واما التى بالرسم والوصاف العرضية فاما تذكر معها لمشابهتها لها واختلاطها بها
وقد تقدم القول بان كل معرفة مستحصلة بطلب عقلى وقصد ارادى فهى لاحالة
مسبوقة بمعرفة تقدمت الطلب فنبهت الذهن عليه والافكيف يطلب مجهول
لا يعرف بوجه وكيف يهتدى الى طلبه وطالب المعارف انما يأخذ عن معرفة
وينتهى الى اخرى .

والمعارف اما ذاتية واما عرضية اما عامة واما خاصة اما مجملة واما مفصلة
فالطالب قد يأخذ عن العرضى الى الذاتى وعن العامى الى الخاصى وعن الجملى الى
التفصيلى وبالجملة عن الانقص الى الاتم وعن الاظهر الى الاخفى بل عن الاسبق
اليه الى المتأخر عنه واخذه الى الذاتى من العرضى فهو الذى بالطريق الاستدلالى
التنبهى وذلك من فن العلوم وان توصل به الى المعارف وعن العامى الى الخاصى
فهو الذى بالتحليل العقلى المعلوم وقد ينتفع فيه بالقسمة على اختلاف وجوها
وتحصيل الفصول التى بها ينتقل الى الخصوص عن العموم وقد تنال بحس
واستدلال او تحليل كما يقال ان هذا الشيء جسم ثم الجسم اما ذو انفس واما غير
ذى نفس ويستحصل بوجه من تلك انه ذو نفس ثم ذو النفس اما حساس واما
غير حساس ويستحصل بوجه منها انه حساس ثم الحساس اما ناطق واما غير ناطق
ويستحصل بوجه (٢) منها انه ناطق وعن المجمل الى المفصلة فهو الذى بطريق

التحليل العقلي والوجودى ايضا على ما عرفت .

والاصل فى جميع ذلك ان اكتساب الحدود انما يتوجه فيه اولا الى تحصيل البسائط التى هى آحاد حقائق المحدود فهى اوليات الحدود ولا تكتسب بمحدود والتدبير العقلى الذى به يتوصل الى نيلها متقدم على القانون الصناعى الذى عليه العمل فى تأليف الحدود وكذلك الرسوم وتحصيل بسائطها من الاوصاف العرضية انما يحصل بطريق من هذه ايضا اعنى بتحليل عقلى او وجودى او توصل استدلالى علمى كالاستدلال على الحرارة او اللطافة بالخفة وعلى الثقل او الكثافة بالبرودة او بنيل حسي كادراك الحرارة باللس والجمرة بالبصر فاذا كانت الحدود والرسوم انما تتحصل بتحصيل بسائطها فالامعان فى طلب البسائط واجب التقديم على طلبها ولان الطلب للشيء المعين انما يتم بمعرفة سابقة فاستفادة المطلوبات انما تكون بقدر ما سبقها الى النفس حتى كلما كانت المعرفة السابقة عندها اكثر كانت على تحصيل المطلوبات اقدر وان كان طلب المعارف قد يكون على وجهين احدهما مطلق غير مقصود والاخر معين مقصود فالمطلق قد يستغنى فيه عن تقدم المعرفة كمن خرج من داره واخلى سره لمشاهدة اى شيء اتفق له مما لم يعرفه فيقصده والحل ١ - محصول ذلك وحده تقف عليه فى غير هذا العلم والمعين المقصود فهو الذى لا يمكن الا بسبب معرفة كما قيل وينتهى اليه من المعارف السابقة بهذه الوجوه المذكورة التى منها الحد ومنها ما يتقدم على الحد وهى التى تنال بها بسائط الحدود واوائلها غير المحدودة والقدمات وان كانوا تكلموا فى الحدود وطولوا فانه لم ير لهم فيما انتهى اليها تعليم مستوفى فى تحصيل بسائط الحدود واوائل المعارف كما وجد لهم ذلك فى تحصيل اوائل القياسات ومبادئ العلوم -

الفصل الخامس عشر

فى المناسبة بين الاسامى

والحدود للتصورات والوجودات

اعلم ان الحد ودائما هي حدود بحسب الاسماء والاسماء بحسب الحدود بل اقول ان الاسامى انما هي بحسب المعانى والمعانى لها؟ وبحسبها والمعانى فهى للوجودات اما البسيطة فالبسيطة منها واما المركبة من تلك البسائط فهى للركبات من تلك البسائط وتلك هى حدودها والاسامى توضع لما فى الاذهان او لا كما قيل وللوجود ثانيا وبحسب ما حصل منه فى الذهن للركبات بحسب معانيها المركبة فى الاذهان التى هى حدودها وللبسائط فبحسب معانيها ايضا فان الشئ قد يسمى باسم بحسب صفة واوصاف فيكون الحد الذى بحسبه مركبا من تلك الاوصاف او من النسبة (١) وتلك الصفة كما يسمى الانسان بالكاتب وينعت به فانه انما يقال عليه هذا الاسم بحسب كتابته فيكون حده الذى بحسبه انه فاعل الكتابة (٢) وكما يسمى بالعالم وينعت به فيكون حده الذى بحسبه انه الذى له علم وكما يسمى بانسان فيكون حده الذى بحسبه الحيوان الناطق وكذلك فى العكس انما يقال له انسان من جهة حيوانيته ونطقه وكاتب من جهة ما يفعل الكتابة وعالم من جهة ما له علم وله بحسب كل حد صفات عامية وخاصة يتركب منها ذلك الحد كما له من جهة انسانيته الحيوان والناطق ومن جهة كاتبيته الفاعل للكتابة وكما ان المسمى انما يسمى ما يعرفه ومن حيث يعرفه فكذلك الحد انما يحد ما يسميه ومن حيث يسميه ففى كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وان كانت لذلك الشئ المحدود بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية وتكون ايضا ذاتيات ذلك الحد الذى بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد بهذا الحد ويسمى بهذا الاسم الآخرين فان الكاتب كما انه عرضى للانسان من حيث هو انسان اعنى حيوانا ناطقا كذلك الانسان اعنى الحيوان الناطق عرضى للكاتب من حيث هو كاتب وهذه العرضية فى المفهوم وعند التصور كما ان الذاتية ذاتية بحسب ذلك فالبياض ذاتى للابيض فى مفهوم ابيضيته وان كان عرضيا له فى مفهوم انسانيته او فرسيته وكذلك النطق ذاتى للانسان فى مفهوم انسانيته وان كان عرضيا لمفهوم ابيضيته او كاتبيته فهذه لسائط الحدود وذاتيات المحدود من

حيث هو محدود فان الحد حقيقة ذهنية وبسائطه اجزاء تلك الحقيقة وهى التى بها المحدود هو ما هو اعنى هى التى بهاسمى بذلك الاسم ولذلك قد يستقر للشئ فى الذهن مفهوم يسمى بحسبه باسم ثم يقرر الطلب له مفهوم ما آخر بصفة او صفات اخرى فيسمى بحسبها باسم آخر ثم يحكم بذلك الاسم على هذا الاسم اى بذلك المفهوم على هذا المفهوم حكما بانه هو اى بان هذا الشئ او الموحود المسمى بهذا الاسم والمحدود وبحسبه بهذا الحد هو بعينه المسمى (١) بهذا الاسم الآخر المحدود بحسبه بهذا الحد -

كما يقال ان الانسان محدث وحقيقته ان الشئ المسمى بانسان من حيث هو انسان اى حيوان ناطق يصدق عليه النعت بمحدث بمفهوم وجوده بعد عدم سابق اعنى بعد لا وجود كان له بقياس زمان ماضى فالاسماء والحدود داخله فى المواضع والمواطات فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعهم ومواطاتهم ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض فيكون للشئ الواحد اسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب اسماء كثيرة وكل ذلك بحسب نعوت واوصاف كثيرة كما للانسان من حيث انه (٢) جسم وحيوان وانسان وكاتب وطبيب وعالم وله بحسب كل اسم حدا لان الحدود ان كان بحسب الاسم فانما يكون حدا من حيث هو لمسمى . وجود حتى يكون محصول حقيقة وجودية وانما هو حد بالاضافة اليه اى لمحدود .

واما اذا كان الاسم لصفات مجموعة لاحقيقة لها فى الوجود فانه لا يكون حدا وان كان شرح لفظ وتفسير اسم كما يتمثل به فى عزرايل الذى هو اسم شرحه دال على صورة ذهنية مؤلفة من هاتين الصورتين فالحد حد لمحدود ووحودى من حيث عرف ومن جهة ما بحسبه سمي وعلى ان الشئ اذا كان له اسم وحد بحسب الاصل والجوهر منه كالحيوان والناطق وآخر بحسب اعراض ولواحق للالهية الموجودة كالكتاب او المنتصب القائمة رؤى الاول اولى بان يسمى حدا للشئ الموجود والثانى بان يسمى رسما وان كان هذا الثانى ايضا حدا بحسب اسم منحوبه مفهوم .

خاصا فان ذلك الشئ يسمى ايضا بحسب اصله وجوهره باسم ويحد بذلك الحد بحسبه ويسمى بحسب اعراض ولو احق باسم ويحد بحد مؤلف من تلك الاوصاف التي هي بحسب هذا الاسم ذاتية وان كانت بحسب الاصل والجوهر عرضية فيكون الحد ايضا بحسب الاسم والاسم بحسب الحد .

وانما كما سمينا الرسم رسما للاصل وبحسب الاسم الجوهرى من حيث هو منبه على مفهومه تنبيه الدلالة وال لزوم واما بحسب اللواحق والاسم الذى بحسبها فلم يتجاسر (١) من يسميه حدا وما من احد من اهل العلم ممن يقول بهذا او يخالفه يتحاشى ان يقول ما حد الابيض وما حد الاسود وما حد الكاتب وما حد الطبيب وهذا ايضا مما لا مناقشة فيه فانه عائد الى مواضعة واصطلاح في تسمية الحدود والرسوم والعلم بهذا يتم ويتحقق لمن يحقق ما قيل في الفصل الذى تكلم فيه على مابه الشئ هو ماهو في العلم والوجود واتقنه فهما وعلمها وتدبر هذا القول معه وبحسبه .

الفصل السادس عشر

في حكاية ما اورده من استصعب قانون التحديد

وجعله في حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجوز ذلك الممتنع

قال مامعناه ان صناعة التحديد صعبة عندى ممتنعة لاعلى الوجه الذى جرت به عادة الناس من اعتدالهم عن تقصيرهم تواضعا وتجملا لكن لان الأمر في نفسه كذلك وذلك لان الحدود اما تتم بالاجناس الحقيقية والفصول الذاتية جميعها حتى لا يشذ منها واحد ولا يدخل معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على البشر من وجوه احدها انا قد تغلط فمأخذ الجنس البعيد دون القريب ونخل بالجنس القريب وما فيه من فصول يزيد بها على البعيد كما ربما علطنا فاخذنا الجسم بدل الحيوان في حد اللسان وذلك يكون لان الجنس البعيد سهل التعرف ظاهر والقريب عسر التعرف خفى ولان البعيد له اسم والقريب لا اسم له كما ربما كان للانسان والفرس جنس قريب يجمعهما اخص من الحيوان واعم من كل واحد

منهما وينفصل عن عموم الحيوان بفصل مجهول عندنا به يتميزان عن غيرهما في ذاتهما او معروف المعنى ولا اسم له وكذلك فيما فوق الحيوان تحت عموم الجسم ذى النفس وايضا فان الفصول قد تتساوى في عمومها وخصوصها فلا تتميز لنا كالحساس والمتحرك بالارادة في الحيوان فانهما ذاتيان متساويان في عمومهما وخصوصهما حتى ان كل حساس متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حساس فما يكون كذلك فباى قانون يتم لنا استخراج وجه وبأى وجه يتحقق انا اتينا على سائر الفصول التى هذه صفتها في الحدود وهذا وايضا من لنا بذاتية مانعتقد ذاتيته وعرضية مانعتقد عرضيته حتى لا نأخذ اللازم مكان المقوم اوترك المقوم اذ (١) نظن فيه انه لازم من هذه الوجوه يصعب علينا استخراج الحدود لكل محدود بل يمتنع هذا نص كلامه .

ولم يعول في اعتبار الذاتى والعرضى على ما قرره من مفهوميهما او لم يراعيه مبادئنا (٢) على التحقيق في كل موجود ومحدود وقد عرف بما سلف من القول ان الحدود حدود بحسب الاسماء والاسماء لذوات الحدود بحسب الحدود وقد عرف اصناف الذاتى واختلاف مفهوماته وان التى منها داخلة في الحدود اما في حدود المسميات من حيث هى مسميات فعلومة وتتوصل اليها بطرق الالكتساب المتقدمة وكذلك التى بحسب الهوية الموجودة التى اذا تصورت في الذهن حقيقتها وحدها دل عليها باسم يكون للوجود بحسبه فقد تعلم ايضا اذا تتبععت الهويات بطريق التحليل والتفصيل عقليا وبطريق الخصوص والعموم وجوديا (٣) وبطريق التمييز والتفصيل بين مجتمعات الموجودات فان تعذر من ذلك شيء في بعض الاشياء فهو من قبيل المجهولات التى يستعسر الوقوف عليها اما على الاطلاق وبحسب كل انسان واما في وقت دون وقت وبحسب شخص

(١) لا - او (٢) لا - مبادئنا (٣) في هاهنا قط ولا - لان الخصوص والعموم

يكون باشتراك الموجودات واختلافها والتحليل والتفصيل يعتمد على الذهن في التصور من غير ان يتعرض للوجود .

دون شخص و كما يتعذر ذلك في العلوم والقياسات بحسب الحدود الوسطى
وليس ذلك بان يقال في الحدود اولى منه بان يقال في القياسات والعلوم .
واما قوله ان الفصول قد تتساوى في مرتبة العموم والخصوص فلا يعلم وهو
اصحعب ما اعتد به .

فنقول انه لا يخلو ان يكون خفاؤها من حيث هي فصول مميزة او من حيث
هي صفات موحودة للوصوف فما ان كانت من حيث هي صفات موجودة
للوصوف لا يعلمها العالم فقد عرفت ان العارف يسمى ما عارف من حيث عارف
ويحد ما يسمى من حيث سمي فالحد حد بحسب الاسم والاسم والحد بحسب
المعرفة فالذي يسمى من حيث يعرف يفسر الاسم بالحد الذي هو تفصيل المعرفة
والمجهول غير داخل في الحد الذي بحسبه سمي المسمى وحد الحد والجهل بالمجهول
غير قادح في العلم بالعلوم من حيث علم فانا اذا عرفنا من شيء ما كالتلج انه جسم
ابيض ثم جهلنا من امره هل هو قطن او تلج لم يضر جهلنا بتلجيته وقطنيته في
معرفتنا بحسبيته وبباضه فاذا سمينا باسم يدل على معرفتنا ثم حددناه بحسب ذلك
الاسم كما قد وفينا الاسم شرحه والمعرفة بانيها من حيث عرفنا ويبقى ما جهلناه
كما جهلناه حتى نعلمه بعلم آخر وهكذا لو كان للشئ صفات عدة حتى علمنا بعضها
وجهلنا البعض لم يضرنا جهل المجهول في علم المعلوم اذا استقصينا علم المعلوم بما يعلم
به وسمينا من حيث عرفنا وحدنا من حيث سمينا .

وتفسير الاسماء بالحدود هو من جملة تفسير اللغات وتعريف معاني الالفاظ
حيث يعرف السامع بالاسم معناه الذي عماه به المسمى والمسمى لا يعني الا يعرفه
والسامع الذي ينقل اليه ذلك اذا فهم المعنى والمعاني المقصودة بالاسم الذي تضمنها
في التسمية فقد تم فهمه لما سمعه ممن سمعه منه حيث عارف ما عناه وقصده بالاسم
وتضمنه معناه واما من حيث هي فصول مميزة فلا يمكن ان تجهل لان الانسان
اذا عارف الصفة للوصوف فقد عارف انه يتميز بها عن كل ما لم يست له والتمييز
لازم للعرف بالعرض لزوما اوليا من حيث ان ليس له ذلك فليس هو الموصوف
وكيف

وكيف تتساوى القصول في مرتبة الخصوص والعموم ثم تتساوى في الذاتية والازم فان الصفات للوصوفات في التسمية لا تدخل مالا يعنيه المسمى مع ما يعنيه فلا تفضل عليه ولا تنقص عنه ولا تساويه فان المسمى اذا سمى الحساس لم يدخل المتحرك بالارادة معه في (المعنى - ١) والتسمية وان دخل (٢) معه في اتصاف الموصوف به وسواء في ذلك مساواته له في العموم والخصوص اولا مساواته اذا كان المسمى بحساس لا يدخله في التسمية ولا في الحد الذي بحسب الحساس واما في الوجود فسيتضح في العلوم ان الصفات للوصوفات منها اصول هي مقدمة الوجود في الموصوف على غيرها وغيرها لازم لها فاذا تساوى صفتان في الخصوص والعموم فالاصل فيهما هو الفصل كما قيل وان تساويا في كونها اصلين حتى لا يكون احدهما تابعا للآخر ولا متبوعا كان الامر على ما اوخضنا في الحدود بحسب تسمية المسمى وما عني .

وعلى رأى هذا القائل بحسب تقرير الوجود فايها قرر الوجود فهو الصورة والفصل المتقدم ولا يتقرر الوجود على رأيه بشيئين فان احدهما ان كفى في تقرير الوجود كما قلنا في اسلف فالآخر لا مدخل له في ذلك وان لم يكف والثاني هو المقرر كالجسم مثلا الذي ان تقرده وجوده فصل الحساس فلا مدخل للمتحرك بالارادة في تقرير وجوده وان لم يتقرر به للمتحرك بالارادة هو المقرر والوحد الواحد لا يتقرر بشيئين من حيث هما شيان بل من جهة معنى يتحدان به على ما يقال في الصورة هذا ان كان تقرير الوجود هكذا وليس كذلك بل على ما تجده في العلوم عند الكلام في الصورة والهوى وشرطه في الذاتي يلزمه بهذا لانه قال فيه انه الذي بارتقاعه يرتفع الموصوف واقول من حيث هو موصوف ويقول من حيث هو موحود فيعتبر في الذاتية الوجود ونعتبر نحن التسمية والمعنى لان الوجود انما يتوقف على العلل الموجبة للوجود دون غيرها والصورة هي المعول لكنها علة للجملة الموحودة منها ومن الهوى كالجزم من الكل فله (١)

علية بهذا المعنى وهذه العلية في تصور المتصور وذهن العارف لانه يتصورها

بتصور الشيء الذي هي صورته في الهيولى وقد سلف من هذا في الكلام في الفصول ما فيه كفاية لكنك اتمرت اشباعه بهذه الزيادة وكذلك ما قاله من اشتباه الذاتى بالعرضى في الوجود والذهن اما في الذهن فبحسب المعنى واما في الوجود فبحسب التابع والمتبوع فان تعذرت علينا معرفة التابع والمتبوع في الوجود لم يتعذر بحسب ما يعنيه المسمى وتداوله الروايات في اللغات فان كل عرضى لشيء ومن جهة فقد يكون ذاتيا له من جهة اخرى بحسب المعنى والتسمية كالكتابة لزيد التي هي ذاتية له من حيث هو كاتب وعرضية من حيث هو انسان وتعذره في الوجود من جهة معرفة السابق واللاحق لا يكون في كل محدود ولا عند كل حاد ولا في كل وقت ولا يقع فيه التعذر اكثر مما يقع في جانب القياسات والعلوم وليس اذا عجز علينا القياس في اشياء دون اشياء يكون ذلك قد صار منا عجزا مطلقا عن القياس كذلك التحديد ان تعذر في اشياء دون اشياء واوقات دون اوقات (١) ثم مع ذلك لا يكون هذا تعذرا في الحقيقة لان الحد اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند الذهن وهو الذي بحسبه وضع الاسم وحصلت (٢) الوحدة الذهنية والمعنوية هو ذلك المحصول الذهني فان المعاني الجنسية والفصلية التي هي حقائق الهيولات والصور في ذوات الهيولات والصور هي موجودات كثيرة لها ضرب من الاجتماع في الوجود وبالعرض يقال للجموع منها انه واحد وليس لها وحدة حقيقية كما يظنه هذا القائل من ان الموجود الواحد يتقوم من اشياء كثيرة توام كل واحد منها بالآخر فاذا كان كذلك وجعل الانسان لبعضها وحدة وجمعا ذهنيا وترك بعضها فلم يذكره ولم يدخله في تصوره فلم يكن خاطئا ولا غالطا .

مثاله ان البدن الذي فيه نفوس كثيرة نباتية وحيوانية وناطقة ان كان كل واحدة منها موجودة قائمة بنفسها في وجودها ولها نوع اجتماع مع الاخرى فليس للجموع منها وحدة الا بالعرض وعند التصور كما سيتحقق لمن احب

(١) زيادة في لا - لا يكون ذلك عجزا عن التحديد (٢) لا - جعلت .

التحقيق فان اوقع الذهن تلك الوحدة والجمع على اثنتين منها او ثلاث اعنى على البدن مع الحاسة او عليه معها ومع النباتية فليس هو فى ذلك غلط ولا له فيه نوع جهل فاضح كما زعم فاما ان كان بعضها له قوام بنفسه والبعض الآخر قوامه به فذلك عنده عرض لا يقوم الماهية ولا يدخل فى التحديد .

ونحن فقد بينا ان الذهن اذ اعنى جوهره مع عرض كان لمجموعهما من معنيهما حد لاحالة فللذهن ايضا ان يعنى من ذلك ما شاء ويسميه ويحدده بحسب ما عنى واما ان كان كل منهما لا يقوم بنفسه بل بالآخر ومع الآخر والكل انما يؤخذ واحدا حاصلا بالاجتماع دون الآحاد المفردة وهو ما يذهب اليه فى الهيولات والصور وهو (١) من اسباب استصعابه ما استصعبه فى هذا الموضع فسنوضح القول فيه ونبين انه لا وجه له ولو كان لقد كان لا يوجب فى الحدود هذه الصعوبة العظيمة على ما قيل .

وقد بقى فى امر الحدود (٢) ابحاث ناقتى فى المناسبات بينها وبين البراهين وهى اكثر ما امعن فيه المتقدمون فى الكتب المنطقية فى كلامهم فى الحدود فلذلك تكلموا فى الحدود بعد كلامهم فى البراهين وما عدا ذلك مما ذكرناه فلم يتكلموا فيه الا قليلا ومن استوفى فيه قولا فائما اوردته فى العلم الكلى وبقي فيها تنبيهات تورد فى فنون المجادلات وانواع الانظار فى المعلومات .

المقالة الثانية

من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعتبر من الحكمة
فى العلوم وما له وبه يكون التصديق والتكذيب

الفصل الاول

منها فى الاقاويل الجازمة

قد عرف اول ما المعارف وما العلوم وما الفرق بينهما وان العلوم تكون

(١) زيادة فى لا - ما يذهب اليه (٢) قط - المحدود .

بالفاظ ومعان مؤلفة والاقاويل الجازمة هي الافاظ الدالة عليها من حيث هي علوم لا من حيث هي معاني فوق واحد وان الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الى الوجود في الموافقة والمخالفة والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة وان الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها وهو العلم بل العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس فتكون المعلومات لذلك تقال على صنفين اولاً وثانياً اما اولاً فعلى ما قد يسمى علماً وهو الحكم في القضايا بالاثبات والنفي واما ثانياً فعلى الامور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها معلومات وان كان من المعلومات اشياء لا يحكم بمعانيها على امور وجودية انها (١) هي كالاجتناس والانواع المقدم ذكرها وان كانت انما تحصل بالنسبة الى امور وجودية ولذلك ليس الوجود واجب التقدم على كل معلوم وعند كل عالم بل من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون اسباباً لها اعني العلوم وهذا يحققه الاعتبار بسهولة من الوجود والقضايا ايضاً هي الاقاويل الجازمة وتسمى من حيث هي اعلام من واحد لآخر اخباراً .

وقد قسمت القضايا الى الحملية والشرطية والحملية منها هي التي يحكم بشيء ويسمى محمولاً انه لشيء يسمى موضوعاً وانه ليس له حكماً فصلاً والحكم بانه له يسمى ايجاباً وبانه ليس له يسمى سلباً .

واما الحمل فانه يقال على الايجاب منها (٢) بالحقيقة وعلى السلب مجازاً من حيث ان فيه تقدير حمل قبل حصول العلم رفعه السلب في العلم فليس كل معنيين يخطر ان بالبال يلزم عند الذهن ايجاب احدهما على الآخر او سلبه عنه بل انما يكون ذلك في معان مخصوصة لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالايجاب او السلب فيهما اما لذات المعنيين واما لسبب يوجب ذلك فيهما والذي للعنيين من حيث هما معنيان على الاطلاق من ذلك جواز الحمل قبل العلم فان اخرج العلم ذلك الجواز الى الوجوب وحكم به كان ايجاباً وان اخرجه الى الامتناع وحكم برفعه كان سلباً فكان اسم الحمل مقولاً على السلب من اجل ذلك الجواز المتقدم عليه فهو مقول

عليه مجازا وعلى الايجاب بالحقيقة وكذلك الموضوع والمحمول يقال على المقدر الموضوعية والمحمولية وعلى المعنيين اللذين حكم باحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولا وموضوعا والموضوع ليس يتعين موضوعا والمحمول محمولا ولا يكون احدهما اولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان او من حالة يتعلق بتصورها اكثر من ان الاسبق الى الذهن في عادة من يقدم الموضوع يجعل موضوعا وفي عادة من يقدم المحمول يجعل محمولا فان من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه اذ يقول مثلا كل انسان حيوان ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه اذ يقول مثلا الحيوان على كل انسان او يقول على كل انسان بل ذلك ربما يعين بما هيتهما وباسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصور ان كما سيقال في العلوم ان معاني الجواهر توضع للاعراض كالانسان للبيض وان الجزئيات توضع للكليات كالانسان للحيوان او كزيد للانسان ولا ينبغي ان يتوقف الذهن ههنا حتى يقول في هذه الالفاظ المقولة ما معنى الحكم بشيء لشيء وما معنى انه وما معنى شيء حتى يطلب لكل لفظ تعريفا فقد قيل في قوانين التعريف والتعرف ان السابق الى معرفة العارف من الالفاظ ومعانيها يعرف به ما لا يعرفه منها فليس كل لفظة تعرف باخرى على الاتصال فلم جرا بل تعرف ما لم تعرف بما عرف وتختلف بحسب العارفين وما سبق الى معرفتهم ايضا -

ويقال من الحملات معدولية وهي التي موضوعها ومحمولها او هما اسم عرف لسلب شيء من الاشياء لا بمعنى محصل يدل عليه نصا او كلمة كذلك غير محصلة المعنى كقولنا الانسان (١) صامت او الفرس غير ناطق او الانسان غير ناطق ومقابلها (٢) من القضايا التي محمولها وموضوعها اسمان او اسم وكلمة محصلان يقال لها بسيطة فتقسم القضايا الحملية الى بسيطة ومعدولية وقد فرق بين المعدولية وبين السالبة (٣) من القضايا وهي التي يحكم بنفي المحمول عن الموضوع بان تلك

(١) كذا - ولعله - الانسان - ح (٢) لا - مقابلهما (٣) لا - السالبة -

اعني المدولية حرف السلب الذي هو لا وغير فيها جزء من المحمول او الموضوع والحكم بالاثبات والنفي يجمعهما ويدخل عليهما فتقول الفرس غير انسان (١) زيد ليس غير انسان وفي عرف اليونانيين كان ذلك مستعملا وكان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول كما قد يستعمل في العربية ايضا وكانوا يسمونه مخالفة الاسم وهو حرف هو فيقولون الفرس هو غير انسان وزيد ليس هو غير انسان ويسمى في القضية رابطة فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزأ من المحمول وان تقدم عليهما كان سلبا للمحمول فتم بذلك الفرق بين السالبة والمدولية التي محمولها غير محصل واما التي موضوعها غير محصل فلا اشتباه فيها لان الحرف يتقدم على الموضوع فيقال غير الانسان صامت او غير الانسان هو صامت او الانسان هو صامت والقضية التي يذكر فيها الرابطة فيها كقولنا زيد هو انسان تسمى قضية ثلاثية والتي لا يذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تسمى قضية ثنائية وحرف السلب في السالبة منها لا يجعلها ثلاثية كما انه في الثلاثية لا يجعلها رباعية اي لم يقولوا فيها ذلك والحكم بالاثبات والنفي في القضايا ان كان جزأ ماحتملا غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حمليا كما قيل وان كان غير جازم بل مشروطا بشرط مجهول الحكم والحصول معلوم اللزوم او العناد سميت القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بوجود النهار في هذه القضية غير جازم بل متوقف على شرط مجهول (٢) هو طلوع الشمس فاذا علم علم معه هذا في اللزوم وتسمى شرطية متصلة .

واما في العناد فمقابل ذلك في الحكم كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وتسمى شرطية منفصلة وذلك لان القضية اما ان تكون معلومة الحكم بذاتها او في ذاتها او يكون الحكم فيها متعلقا بحكم في غيرها فالمعلومة يكون الحكم فيها حمليا والتي علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين تعلق اللزوم وتعلق العناد المذكورين ويحتاج الى علم باللزوم والمعادن فان علمنا جميعا

(١) لا - الفرس غير زيد ليس غير انسان (٢) لا - محمول -

كنا حملين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او اب - و - ب ج -
 واج - او الشمس طالعة والليل غير موجود وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم فان
 علم الزوم وجهل حال المزوم او العناد وجهل حال المعاند كان العلم الشرطي فان
 من يعلم انه ان كانت اولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او ان كان
 اب - وب ج - فاج - او اما ان تكون الشمس طالعة او تكون الكواكب
 طالعة ثم علم ان الشمس طالعة علم ان النهار موجود وعلم ان - اب - و - ب ج -
 علم ان اج - او علم ان الشمس طالعة علم ان الكواكب ليست بظاهرة والجزء
 الاول من الشرطية المتصلة يسمى مقدما كقولنا ان كانت الشمس طالعة والجزء
 الثاني يسمى تاليا كقولنا فالنهار موجود والحرف المضاف الى القضية الاولى وهو
 ان ونظائره يسمى حرف الشرط والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يسمى
 حرف الجزاء والاعتبار في الايجاب والسلب اللذين في القضية الشرطية غير
 الاعتبار الذي في اجزائهما بل انما هو فيما اوجبه الحكم فيها وهو الزوم والعناد فالحكم
 بالزوم في المتصلة يسمى ايجابا ولو كان بين سالتين كقولنا ان كان كذا ليس
 كذا فكذا ليس كذا والحكم برفعه فيها يسمى سلبا ولو كان بين موجبتين كقولنا
 ليس ان كان كذا فكذا كذا والحكم بالعناد في المنفصلة يسمى ايجابا كقولنا
 اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ورفعه يسمى سلبا كقولنا ليس اما
 ان يكون كذا واما ان يكون كذا وقد جعل الايجاب في الشرطي هو الزوم
 والوحبة هي المتصلة والسلب هو (١) العناد في المنفصلة والسالبة هي المنفصلة
 وليس كذلك لان الشيء ليس اما ان يكون لازما لكون هذا حيوانا لكونه انسانا
 واما ان يكون معاند لكونه انسانا لكونه فرسا حتى يكون الحكم في المتصل
 بالزوم وفي المنفصل بالعناد مناقضة للزوم بالعناد وللعناد بالزوم لان النقيضين
 لا ثالث لهما وهما ثالث كمال كونه انسانا عند كونه ابيض واسمرا واسود .
 وقد فرق بين الجملة والشرطية من القضايا بان قيل ان الجملة من القضايا
 بسيطة باعتبارها اذا قيست الى الشرطية وفي الشرطية تركيب لان اجزاء

القضية الشرطية قضيتان حملتان قد صارتا قضية واحدة من اجل الحكم بل لو حكم
بهما لكانتا قضيتين فان حرف الشرط والجزاء او (١) اسقطا من قولنا ان كانت
الشمس طالعة فالتها وجود وقيل لا كلا على حدته لكان قولنا الشمس طالعة
قضية والاخرى قضية اخرى في كل منهما موضع صدق وكذب واهل الحلية فاتها
اذا حلت الى جزئها اللذين هما المحمول والموضوع لم يكن في احدهما موضع
صدق ولا كذب وان كانت اشياء فوق واحد فان الموضوع والمحمول في القضايا
الحلية قد يكونان لفظين مفردين يدلان على معنيين مفردين بسيطين او مركبين
غير ملحوظي الاجزاء كقولنا الانسان حيوان وقد يكون كل منهما العاقل فوق
واحد قد صار لها اتحاد حصل به منها موضع واحد او محمول واحد ومعناها واحد
ملحوظ الاجزاء كقولنا الحيوان الناطق المائت وهو الموضوع حسم ذو نفس
حساس وهو المحمول ولكن لا يوجد في اجزاء القول الدال على معنى الموضوع
والقول الدال على معنى المحمول موضع صدق ولا كذب على الصيغة التي بها حملت
ووضعت فليست قضايا في الحلية لا تكون في القضية قضايا بالفعل وفي الشرطية
تكون .

واقول انهما من جهة الحكم قضية واحدة لا تركيب فيها لان القضية انما تكون
قضية من جهة الحكم لا غير فاذا لم يكن في حكمها تركيب فلا تركيب فيها ولا يبعد
ان يوجد في الحلي ايضا تركيب مثل هذا فان من قال قد علمت ان الانسان
حيوان قد قضى بقضية واحدة فيها موضعا تصديق وتكذيب وهما قضيتان قوله
قد علمت وقوله الانسان حيوان الا ان يتأول فيقال ان الحلية تكون ابسط من
الشرطية لان الشرطية تركيب من قضايا لا محالة والحلية فقد لا تركيب من
قضايا ولم تقل وليس في الامعان في امثال (٢) هذا كثير فائدة خصوصاً لمن
يريد توفير ذهنه على تحصيل مهمات العلوم بل لعلها تجدى في رياضات الازهان
وتعويدها التدقيق في النظار .

(١) لا - سقطا (٢) لا - مثل .

الفصل الثاني

في المحصورات والمهمات

والمخصوصات من القضايا

ومن القضايا الجمالية ما يكون موضوعها جزئيا اى شخصا واحدا معيناً فكقولنا
زيد وقد سميت مخصوصة ومنها ما يكون موضوعها كليةا وحينئذ اما ان يكون
قد بين ان الحكم بالمحمول على كله او بعضه اما الذى على كله فكقولنا كل كذا
كذا وتسمى القضية التى هي كذلك كلية اى كلية الحكم واما الذى على بعضه
فكقولنا بعض كذا كذا وتسمى القضية التى هي كذلك جزئية اى جزئية الحكم
لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وان كان الموضوع فى نفسه كليةا ولفظنا
كل وبعض المخصصتان للحكم فى الموضوع يسمى كل منهما سورا واما لم يذكر فيه
السور من القضايا تسمى مهملة كقولنا كذا كذا من غير ان نقول كل كذا
او بعض كذا والسور فى الحكم انما يعتبر اثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول
لان الكلية والعموم بالفعل للمحمول انما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة
وبنسبته (١) اليها من حيث هي كثيرة واما اذا حمل على واحد واحد منها فانما
نحمل نفس طبيعته لانسبته ولا من حيث هو منسوب الى كثرة فلا كلية للمحمول
قبل حمله حتى تعتبر فى حمله بل هي هارضة له فى حمله بعد حمله ومن حيث
يحمل على شىء وعلى غيره لا فى حمله على شىء واحد من حيث هو ذلك الواحد .
واما ما يقال من ان ذلك قد يعتبر وان كان مجانباً للعادة مثل قولنا الضحك
هو كل انسان فانما ذلك الحصر للموضوع ايضا وزيادة اعتبار ذلك ان محصوره
فى الذهن هو كما يحصل من قولنا كل انسان ضحك دون غيره او كقولنا انما
الضحك هو كل انسان وكذلك لو قيل الانسان هو كل ضحك فان معناه ان
الموصوف بالانسان هو الذى يحمل عليه الضحك دون غيره وامثال هذه الاشياء
فى دلالات الالفاظ كثيرة لمن تفقدها وفى امثالها ومن قبيلها تنفق اغلاط
كثيرة فى كثير من المهمات وفى ضمن القضايا الشرطية قضايا حالية كما قيل وتكون

القضيتان الحملتان اللتان في القضية الشرطية موجبتين وهي موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وتكونان موجبتين وهي سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقد تكونان بالعكس من هذين فليس السلب والايجاب في القضية الشرطية هو سلب حملياتها وايجابها ولذلك قديكون الحصر والاهمال فيها ليس هو الحصر والاهمال في حملياتها بل قد يجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولادوامه فما ذكر فيه الدوام فهو كلي وكالكلي وما لم يذكر فيه فهو مهمل وما ذكر اللادوام فيه فهو جزئى وما لم يذكر فهو مهمل اما المحصور حصرا كليا فهو كقولنا كلما كان كذا كان كذا واما الحصر الجزئى فكقولنا قديكون اذا كان كذا كان كذا واما الاهمال فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السلب فكقولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا واما الحصر السالب الكلي او ليس كلما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئى وليس اذا كان كذا كان كذا وهو السلب المهمل فهذا في المتصل .

واما في المنفصل فلا يوجب الكلي هو ان يقال دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والجزئى قد يكون اما كذا واما كذا والمهمل اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والسالب الكلي ليس البتة اما كذا واما كذا والجزئى قد لا يكون اما كذا واما كذا والمهمل ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا لكن هذه الاعتبارات اشبه بالمعاني التي تسمى جهات منها بلاسوار فانهم قد قرروا في الحملات ان الجهات هي حالة اللادوام والادوام للحكم وجعلوا الدوام ها هنا سورا واخلوا هذه عما يجرى مجرى الجهة فلوجعلت هذه جهات وتركت بلاسوار لقد كان كذلك ايضا والحق هو ان المقدم في هذه وهو كقولنا ان كانت الشمس طالعة فنظير الموضوع في تلك كقولنا الانسان والتالى وهو كقولنا فالتهار موجود فنظير المحمول في تلك وهو كقولنا حيوان وكما ان السور هناك سور للموضوع في الحكم بالمحمول عليه كذلك السور ها هنا حصر للمقدم في الحكم بلزوم التالى له وكما كان السور هناك يبين ما يدخل تحت حكم المحمول من الموضوع

الموضوع أهو كله أم بعضه كذلك ههنا يجب ان يكون السور مبنيًا لما يلزم
التالي من المقدم أكله أم بعضه لكن عموم التالي هاهنا للمقدم انما هو عموم لزومه
بجميع المقدم كما كان عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه بأسره والمقدم
ههنا ليس هو موضوع المقدم كقولنا هذا من قولنا ان كان هذا انسان ولا محموله
كقولنا انسان من ذلك ولا مجموعهما من حيث هو مجموع فانه لا يجتمع منهما في هذا
الجمع معنى واحد الا في صورة القضية التي هي الحكم فالحكم بان هذا انسان يلزمه
الحكم بانه حيوان فاذا اردنا في ذلك العموم وكلية اللزوم لم يكن اللزوم ذلك
الحكم لكل ذلك الحكم وذلك ليس له كل وبعض ولا يتكرر الا باحوال و
ازمان فيكون العموم ان يقال كل وقت وحال يكون فيه هذا انسانا فهو حيوان
وهو نظير ما قيل كلما كان هذا كذا كان كذا وكذلك قولنا قد يكون في اللزوم
الجزئي وليس البتة في رفع اللزوم بالكلية وقد لا يكون في السلب الجزئي لكن
جدوى الحصر ههنا قليلة فان الحكم ههنا انما هو بلزوم التالي للمقدم ولا لزومه
واذا كان كذلك فاللازم منه لازم في كل وقت وحال وما ليس بلازم في كل
وقت فليس بلازم لما قيل انه لازم له نفسه بل هو لازم بحسب تلك القرينة والحال
فان قولنا قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لا يكون فيه لزوم ولا يستعمل
من قبيله حكم وانما يلزم الحكم بحسب قرينة وحال وهو اذا كان هذا حيوانا ناطقا
ولافرق بين قولنا اذا كان وكلما كان ومتى كان واما قد يكون وقد لا يكون فلا
يستعملان واذا (١) استعملا فهما من الجهات لاحالة وفي موضع يمكن ان يكون
ويمكن ان لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان واما قولنا في السلب الكلّي
ليس البتة اذا كان كذا كان كذا فهو في معنى القضية المنفصلة القائمة اما ان يكون
كذا واما ان يكون كذا وتحالف الاولى الثانية في ان الاولى تمنع اللزوم
والمعية في الوجود ويجوز معها ان لا يكونا معا (٢) والثانية مع رفع اللزوم يشبث
مثال الاولى ليس البتة اذا كان الانسان قائما هو قاعد فقد منعت ان يكون قائما
احدهما لاحالة .

وقاعدا معا ولا يمتنع ان لا يكون لاثما ولا قاعدا كالمضطجع -

ومثال الثانية اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ولا يمكن ان يكون هما جميعا اعنى زوجا وفردا ولا يمكن ان يكون ولا واحدا منهما حتى لا يكون لازوجا ولا فردا ولا يراد في السلب المتخصص اكثر من سلب الاتصال المذكور كقولنا ليس اذا كان او ليس كلما كان فكان الايجاب في المتصل قال يلزم وهذا تال لا يلزم والمفصل تال يعاند وليس وجه رابع فقوله ليس البتة اذا كان كذا كان كذا هو الحكم بالانفصال والعناد لا بسلب الاتصال وان كان السلب في ضمن العناد فان الضد والمعاند غير وائس هو والذي (١) قال بهذه الاسوار في الشرطيات قد دقق في نظره كما اتى عليه القول ولم يحرر كما انتهى اليه البحث والتحقيق فيرجع (٢) القول الى ما في التعاليم القديمة ولم يرد عليه الابان الانفصال ليس هو سلب الاتصال ولا الاتصال سلبه بل سلوبهما غير هما لكن بالبيان الذي اوضح في هذا القول لالبارد المطلق -

الفصل الثالث

في جهات القضايا

يقال ممكن لما ليس هو على الوصف الذي بحسبه قيل انه ممكن ولا يمتنع ان يكون عليه وذلك اما في الوجود واما في الذهن والذي بحسب الوجود اما على الاطلاق واما بحسب وقت ما والمطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا يمتنع عنه بذاته ولا يعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل انما يعتبر كونه كذلك متى كان بسبب موجب ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع او بعدم ذلك السبب الموجب مثاله الهواء اذا قيل يمكن ان يكون باردا او غير بارد فانه لا يكون باردا بذاته ولا يمتنع البرد عنه بذاته وانما يكون باردا ببرودة الثلج والماء ولا يكون باردا لان حر الشمس منع برودته او لعدم برد الثلج والماء الموجب لبرده (فالبرودة له ممكنة على الاطلاق بهذا الاعتبار - ٣) -

(١) لا - فالذي (٢) لا - فرجع (٣) ليست في لا .

و(١) الذي بحسب وقت ما فهو الذي لا يكون في وقت ما يقال انه يمكن بتلك الصفة وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب او لا يكون بسبب مانع او بعدم السبب الموجب كالخشب يقال في وقت ما انه يمكن ان يكون سريرا وهو الوقت الذي ليس هو فيه سرير وفيما بعده يكون سريرا ان كان بسبب هونجارة النجار ولا يكون ان لم يكن بسبب مانع او بعدم نجارة النجار ويقال من هذا اكثرى لما اسباب كونه اغلب واكثر من اسباب لا كونه كالصحو في الجو واقل لما اسباب كونه اقل واضعف من اسباب لا كونه كالطر في الصيف ومتساوى ومتقارب لما يتساوى فيه ذلك ويتقاربت (٢) كالطر والصحو في الشتاء وفي البلاد التي هو فيها كذلك وعلى سائر الاقسام فكونه لا يكون دائما وذلك الذي على الاطلاق انما يعتبر فيه كون ذاته لا تقتضى تلك الحال التي لا جلها نسب اليه الامكان ولا يمنعها وانما يكون له اذا كانت موجب هو غيره ولا يكون اذا لم يكن مانع او لعدم ذلك السبب الموجب سواء كانت له دائما او لم تكن اذا لم يكن كونها او لا كونها له بمقتضى ذاته فهذا هو اعتبار الممكن بحسب الوجود واما اعتباره في الذهن فان الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المحقق او الجهل الصرف او الظن لغالب فالجهول الصرف يقال فيه يمكن ان يكون كذا وان لا يكون وجائز ومحتمل وذلك ان الصفة اما ان تكون معلومة الوجود للوصوف عند الذهن بمجرد النظر فهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجبها له عنده كالقول بان الكل اعظم من جزئه فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ضروريا ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون الكل اعظم من جزئه واما ان تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرد النظر فهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده كالقول بان الجزء اعظم من كله فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ممتنا ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر ايضا فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون

الجزء اعظم من كله وكل ما هو على غيرها تين الصفتين (١) اعنى كل ما ليس باولى العلم من الايجاب والسلب يسمى من حيث هو كذلك ممكنا اذ يكون له امكان وجواز واحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولا حتى اذا حضر السبب الموجب للعلم اخرج ذلك الامكان الى الضرورة او الى الامتناع وقد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يرجح ويوجب الظن الضعيف او القوى او لا يحضر ايضا بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته فيكون نظير الامكان الوجودى فى اكثر ريته واقليته وتساويه ويقال له كذلك (٢) ايضا وهذا الامكان اعنى الذى بالاعتبار الذهني هو الذى يسمى بالامكان العامى اذ قيل مطلقا فاما ان (٣) قيل ممكن ان يكون دخل فيه الضرورى او يمكن ان لا يكون دخل فيه مع الممكن الممتنع وان قيل يمكن ان يكون وان لا يكون معام الممكن والضرورى والممتنع لانه يقال على ممكن وضرورى وممتنع قبل العلم المحقق الذى يكون بالسبب لان العامة تقوله فان اشتقاقه من العموم لامن العامة كما ظن قوم وهو نظير الامكان الوجودى من حيث ان الضرورة والامتناع انما اوجبهما فيه سبب كما ان الوجود والعدم يوجبهما فى ذلك سبب .

وربما قيل ممكن لما ليس بممتنع وادخل الضرورى الاولى تحته وليس بصواب وانما يدخل تحت الممكن من الضرورى غير هذا والا فهذا لا يكون ابدا مجهولا حتى يقال عليه هذا الامكان الذى حقيقته الجهل بطر فى النقيض وايها الموجب وايها السالب وكذلك يقال ضرورى لما هو على الوصف الذى بحسبه قيل انه ضرورى ولا بد من كونه عليه وذلك فى الوجود والذهن ايضا والذى فى الوجود اما مطلق واما بشرط والمطلق فهو الذى يكون على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا ينتظر سببها يجب ولا يرتفع بسبب كالحىوان للسان والزوجية للثنين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون الشرط ممكن على ما قيل وبذلك الشرط يكون ضروريا وذلك الشرط سبب لا محالة فهو اما دائم الوجود غير متغير الايجاب والسلبية ولا مانع

(١) لا - الصفتين (٢) قط - لذلك (٣) لا - اذا .

يمنع كونه ولا يرتفع عنه بسبب من الاسباب فهو له دائماً ما دام موجوداً مثل
كون السماء موجودة .

واما دائماً الوجود متغير (١) الايجاب والسلبية فلا يدوم له ما دام موجوداً
ولكنه لضرورة سببه يكون لا محالة وقت ما يوجه السبب الموجب له ولا مانع
يمنع كونه له في ذلك الوقت ولا يرتفع عنه بسبب مثل الشروق والغروب للكواكب
الذى هو لها بسبب ضرورى متغير الايجاب وهو الحركة الدورية ولذلك لا يدوم
لها ما دامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يكون لها لا محالة في وقت
ما يوجه لها اعنى وقت ما ينتهى بها الحركة الى الافق ولا مانع يمنع شروقها
او غروبها حينئذ ولا يرتفع ذلك عنها سبب .

وهذا الضرورى الوقت يقال له ممكن ايضا بالامكان المطلق من حيث ان ذات
الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه واذا كان الوصف فكونه لسبب واذا لم يكن فلها
او لعدم ذلك السبب او عدم سببته ويقال له ممكن بالامكان الوقت ايضا
بحسب الوقت الذى لا يكون فيه كذلك وضرورى في الوقت الذى يكون فيه
ويقال له ممكن دون تعيين الوقت ودون السبب او دون ايجابه وضرورى
باعتباره مع السبب حين ايجابه ويقال ضرورى ايضا لكل ما وجد وحصل حين
وحد وحصل من دائماً وغير دائماً وممكن وضرورى لانه حصل على الوصف
الذى قيل بحسبه انه ضرورى في وقت وجوده وامتنع ان لا يكون عليه ولم يمنع
مانع من كونه كذلك وعلى ما سيتضح في العلوم ان كل ما يوجد بعدما لم يكن فان
ايجاب وجوده راجع الى سبب ضرورى الوجود وان كان متجدد الايجاب
متصرمه وفي وقت ايجابه واجاده لما يوجد انما يوجد بان لا يكون مانع
يمنع كونه على ذلك ولا سبب يرفعه ولو كان لما وجد فهذا هو الضرورى باعتبار
الوجود .

واما باعتبار الازمان فقد قيل في باب الامكان الذهى ان فيه ايضا مطلق
الضرورة وهو الذى المحمول فيه معلوم الوجود للوضوع باعتبارها فقط وفيه

(١) لا - متعين هنا وفيما يعد .

مشروط وهو الذى انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد عليها والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد وكذلك يقال ممتنع لما ليس على الوصف الذى بحسبه قيل انه ممتنع ولا بد من ان لا يكون (١) عليه وذلك فى الوجود والذهن ايضا والذى فى الوجود اما مطلقا واما بشرط والمطلق فهو الذى كونه ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته لا ينتظر سبيلا لاجله لا يكون له ولا بسبب من الاسباب يكون له كالبرودة للنار والقردية للآتين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون ذلك الشرط ممكن وبذلك الشرط يكون ممتنعا على ما قيل فى الضرورى وذلك الشرط اما وجود سبب مانع او عدم سبب موجب وكل منهما مادام الوجود والرفع غير متغير الاقتضاء ولا موجب يوجب ما اقتضى رفعه فهو ممتنع دائما مادام وجودا مثل فرض السماء ساكنة فانه فرض دائم الا امتناع اذ امت السماء موجودة لاجل دوام وجود سبب مانع من ذلك وهو القوة غير المتناهية المحركة للسماء التى هى دائمة الايجاب للحركة والرفع للسكون غير متغيرة الاقتضاء وليس فى الوجوب سبب موجب ما اقتضت هذه القوة رفعه وهو السكون واما دائم الوجوب متغير السببية والرفع (٢) فلا يدوم ذلك الا امتناع مادام وجودا ولكنه ضرورة السبب يرتفع لا محالة وقت وجوب رفعه عن السبب فلا موجب يوجهه فى ذلك الوقت الذى يرتفع عنه مثل شروق الكواكب وغروبها فان لها اوقاتا يمتنع فيها شروقها واخرى يمتنع فيها غروبها لسبب ضرورى متغير الايجاب وهو الحركة ولذلك لا يدوم لها هذا الا امتناع اذ ادامت وجوده لكنه بحسب ضرورة السبب يمتنع لا محالة وقت ما يوجب امتناعه اعنى وقت ما تكون تحت الارض فلا تشرق فى ذلك الوقت او تكون فوق الارض ولا تغرب فى ذلك الوقت ولا موجب يوجب شروقها وغروبها حيثئذ وهذا الممتنع الموقت يقال له ممكن ايضا بالا مكان المطلق كما قيل فى الضرورى من حيث ان ذات المحكوم عليه لا تقتضى ذلك الحكم ولا تمنعه واذا كان فكونه لسبب مانع او لعدم السبب الموجب ويقال لما هو ممتنع بهذه

الصفة اعنى بالامتناع الوقت يمكن ايضا بالامكان الوقت في الوقت الذي هو فيه
ممتنع من حيث انه فيما بعد يكون موحودا وحقيقة ذلك انه في ذلك الوقت يقال له
يمكن لا يقال انه ممكن في ذلك الوقت فان بينهما فرقا لان الاول كان الوقت فيه وقتا
للقول والحكم بالامكان والثاني كان الوقت فيه وقتا للحكم به واذا جعل الوقت
وقت الامكان كان صدقا اذ يكون الامكان في ذلك الوقت حاصلًا ولا محكوم به
مرفوعًا ممتنعًا ولا يتناقض فان من قال في وقت غروب الشمس انها يمكن ان تطلع
فقد صدق اذ يكون الوقت وقت حكمه وقوله ليس وقت حصول ما قاله وحين
به واذا قال في وقت طلوعها يمكن ان تطلع في هذا الوقت فقد كذب اذ يكون
وقت قوله وحكمه بالامكان هو وقت الحصول ووقت الحصول يبطل فيه الامكان
وتحصل الضرورة كما قيل واذا قال ايضا في وقت غروبها يمكن ان تطلع في
هذا الوقت فكذب اظهر فامتنع الوقتي يصدق عليه في وقت امتناعه الامكان
الوقتوي ويكون الامتناع محكوما به بشرط ذلك الوقت وبحسبه والامكان
بحسب ذلك الوقت مقيسا الى ما بعده فان الممكن في وقت وجوده يصدق
عليه انه ضروري الكون كما قيل وكذلك (هو - ا) في وقت عدمه يصدق انه
ممتنع الكون والامكان يصدق عليه اما لوجوده ففي وقت عدمه باعتبار وقت
وجوده اذا كان مستقبلا واما لعدمه ففي وقت وجوده باعتبار وقت عدمه اذا
كان مستقبلا كما يصدق القول على الشمس في وقت غروبها بانها يمكن ان تطلع
اي يصدق القول بالامكان في ذلك الوقت لان الطلوع يكون في ذلك الوقت
وكذلك في وقت طلوعها لنها يمكن ان تغرب ويقال ايضا لهذا الممتنع المشروط
انه ممكن دون الشرط الذي بحسبه صار ممتنعًا وممتنع باعتبار مع ذلك الشرط
ووقت اقتضائه لامتناعه ويقال ممتنع ايضا لكل ما ليس حينه وليس من دائم
العدم وغير دائم لانه ليس وذلك على الوصف الذي قيل بحسبه انه ممتنع ولم يكن
بدمن ان لا يكون عليه ولم يوجب موجب كونه كذلك ومقابل ما قيل في
الضروري وهو ان كل معدوم بعد ما كان فان ايجاب عدمه راجع الى سبب

ضروري الوجود متجدد الايجاب متصرمه وفي وقت ما لا يوجب ما يرتفع
بارتفاع ايجابه انما يرتفع ما كان اوجبه بان لا يكون موجب غيره يوجب كونه
ولو كان لما عدم فهذا هو الممتنع باعتبار للوجود.

واما باعتبار الازهان فقد قيل في باب الامكان الذهني وفيه ايضا مطلق الامتناع
وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع باعتبارها كقرض الجزء
اعظم من كله وفيه شروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد
عليها والامتناع مشروط موقت بمحصل ذلك السبب والمعنى الزائد .
وبالجملة فكل صفة مشروط كان لا يوجب ضروري فانه بعينه شرط لامتناع
سلبه حتى يكون متمنعا وكل صفة مشروط كان لسلب ضروري فانه بعينه شرط
لامتناع ايجابه فان ما بالضرورة ان يكون متمنع ان لا يكون والامتناع ان يكون
ضروري ان لا يكون وقد كان يكفي في التعليم نقل الحكم من احدهما الى الآخر
على هذه الصفة وكرر في الممتنع للتفهم -

الفصل الرابع

في المادة والجهة

اما الذي عناه ارسطو طليس في تسمية اسماء بالمواد والجهات من هذه الاحوال
فانه اراد بالمواد الاحوال الوجودية منها وما للاشياء في انفسها وبالجهات ما في
الاذهان التي هي الظنون والاعتقادات على الحقيقة على ما فصل في الفصل السالف
فيكون الممكن الذي هو جهة ممكننا عاما على ما قيل لانه يصدق على اشياء تكون
ضرورية في انفسها ووجودها وتكون ممكنة لانه ظن صادق عليها والضروري
الذي هو جهة عاميا ايضا لانه حكم يصدق على ضروري ويمكن فانه يحكم بان الانسان
يمكن ان يكون كانا حكما ضروريا اي حكما يقبنا محققا -

واما اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة وعنى بذلك انه حيوان ولم يكن بدمن
كونه حيوانا او هو دأما حيوان وجعل ذلك من حيث قيل وعلم جهة ولم يرد
بلجهة ما قيل من ان العلم بذلك ضروري سواء كان الامر في نفسه ضروريا
او ممكنا

وتمكننا وجعل من حيث هو حالة الامر في نفسه مادة فهو هذر من القول لا موقع له ولو كان لذلك وجه لقد كان لا يقتصر على هذا المعنى وحده بل كان جميع الموجودات واحوالها ايضا تستحق ان يكون لها من حيث هي موجودة اسما ومن حيث هي معلومة اسما آخر وليس كذلك بل كما قيل ان الاسامي انما هي اولاً للعلومات ومن اجلها وثانياً للموجودات وليس لما قاله ارسطوطاليس في الجهة والمادة وجه مفيد سوى هذا ومن لم يقل به فانما لم يقل به لانه لم يفهم ذلك ولم يعتبره هذا الاعتار فان هذا وجه مهم في نفسه لالاجل تأويل كلام ارسطوطاليس ولا يمكن ان يكون ارسطوطاليس اخترع هذا بنا لم يدعه اليه داع وترك مهما من كبار المهمات وهو مما يجرى على السنة الماس في عرفهم في موضعه ويقال ايضا جهة لقضية بحال اخرى غير هذه التي ذكرت وتسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها امكان ولا ضرورة ولا امتناع بل قيلت قولاً مطلقاً وسميت وجودية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع ولم يميز هل وجوده بالامكان او بالضرورة وهي بوجه ما ذات جهة ضرورية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع حكماً جازماً لا ظناً وتجاوزاً كما في الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة (١) الاهمال الى الاسوار الجزئية والكلية فكما ان في الاهمال قد حكم على الموضوع لاحالة بالمحمول ولم يبين في الحكم أهو لكه ام لبعضه وهو لاحالة لبعضه وشك هل هو لكه ام لا كذلك هذه قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع (٢) حكماً جازماً ضرورياً لا تجاوزاً امكانياً وقتلاً لاحالة وشك هل هو دائم ام لا وبالحقيقة فانها من حيث هي جهة مطلقة لفظاً لا تصوراً واعتقاداً كما كانت اثنائية من القضايا يقال خلوا من الحرف الدال على النسبة وهي في التصور غير خالية عن النسبة لاحالة والا لما كانت قضية فانه لا تكون قضية عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع فلا قضية ثنائية في الازهان كذلك لا قضية مطلقة في الازهان فان

(١) قط - بسبب (٢) لا - للموضوع وقتاً ما .

القضايا لا تتبرأ (١) عند الاذهان من الامكان الذي هو جهة الا الى الضرورة او الامتناع فنسبتها الى ذوات الجهة من القضايا بهذا الوجه نسبة الثنائية الى الثلاثيات ونسبتها الى المواد وبذلك الوجه نسبة المهمة الى المسورات اعنى وجه اعتبارها ضرورية غير معلومة الدوام واللا دوام فتكون لاحالة في وقت وشك انها في كل وقت ام لا كما كانت المهمة يحكم انها لاحالة في البعض وشك انها في الكل هذا اذا صنفت الجهات والمواد على هذا التصنيف المذكور. واما على ترتيب آخر فانه قد قيل ان الضروري من المواد هو الدائم او في الايجاب ويسمى واجبا واما في السلب ويسمى ممتنعا كل ذلك في الوجود وجعل الجهات كذلك ايضا في الحكم والاعتقاد وكان المحمول الموجود لموضوعه دائما والمعدوم عنده دائما مادة الضرورة وينقسم الى الوجوب والامتناع والذي لا يدوم وجوده للموضوع ولاعدمه مادة الامكان ونظير ذلك في الاذهان الحكم بايجاب المحمول للموضوع دائما جهة الوجوب وسلبه عنه دائما جهة الامتناع وبايجابه وسلبه لا دائما جهة الامكان وجعل المطلق الذي حكم فيه بوجود محمول (٢) لموضوع ولم يذكر دوامه ولا دوامه فكانت نسبة المطلق بهذا الاعتبار الى ذوات الجهة من القضايا نسبة المهمل الى ذوات الاسوار ايضا والقضايا لا يخرج عن احد هذه الجهات الاربع التي هي الامكان والاطلاق والضرورة والامتناع فان القائل اما ان يقول ويجزم في حكمه واما ان لا يجزم بل يقدر ذلك الحكم ويجوزه والذي يحكم ويجزم فاما ان يحكم بالضرورة المطلقة كما يقول الانسان بالضرورة حيوان او بالضرورة الموقته كقوله الشمس تنكسف بالضرورة في وقت كذا او ضرورة مطلقة لا تعين فيها دواما ولا توقيتا والذي يقدر الحكم ويجوزه كذلك اما تجوزا مطلقا او موقتا اما المطلق فكن يقول يمكن ان يكون زيد كاتباً واما الموقت فكقوله يمكن ان يكتب زيد غدا واما ان يكون القول قولاً مطلقاً لا يقترب به ذكر امكان ولا ضرورة كمن يقول الانسان حيوان او زيد كاتب او يكتب وظاهر الاعتبار يرى ان كل قول يصدق بشرط فانه

صادق لا محالة اذا لم يذكر ذلك الشرط ولا مقابله ما كان ذلك الشرط وليس كذلك حال القول المطلق عند ما يصدق بشرط الا مكان فان القول المطلق فيه حكم جازم والذي بشرط الا مكان لم يجزم فيه الحكم فانه ليس اذا صدق القول بان زيدا يمكن ان يكون كاتبا يصدق القول بان زيدا كاتبا لان شرط ممكن ان يكون في ضمنه وان لا يكون وليس كذلك المطلق بل هو جازم بالكون واللاكون (١) فشرط الامكان اطلاق بالقياس الى شرط القول المطلق فالممكن يصدق على المطلق ولا ينعكس والمطلق يصدق على ما بعده ولا ينعكس .

واعلم ايضا ان الموضوع الذي يحمل عليه محمول ما فاما ان يكون لذلك الموضوع ايضا موضوع يحمل عليه او يكون موضوعا اخيرا لا موضوع له والموضوع الذي له موضوع يحمل عليه فانما يوضع على انه عنوان لموضوعه والموضوع بالحقيقة هو موضوعه لا هو وانما يوضع موضوعه معنونا معرفا به كالابيض مثلا اذا وضع لمحمول ما فليل الابيض كذا فان الابيض عنوان للموضوع لا نفس الموضوع والموضوع الاول بالحقيقة انما هو الجسم ومثل معنى الابيض هو ما به يوضع الموضوع ويعنون به والموضوع الذي لا موضوع له الذي لم يعنون باكثر من لفظ يدل عليه دلالة اولى كالجسم اذا وضع لمحمول ما فانه الموضوع الاول ولم يعنوا باكثر من اللفظ الدال عليه دلالة اولى فالقضية المطلقة اذا كان موضوعها معرفا ومعنونا بمعنى من المعاني فاما ان يكون مما يوصف به دائما كما تقول الحيوان كذا فان اشخاص الحيوان وضعت في هذا الحمل وعرفت بالحيوان وهو مما يوصف به دائما ولا يرتفع عنها وقتا من الاوقات او يكون ذلك العنوان والمعنى الذي عرفت به مما يوصف به وقتا ما لا دائما كما تقول المتحرك كذا والنائم كذا فان ذلك قد توصف به اشياء لا يدوم لها فليس كل متحرك يتحرك دائما ولا كل نائم دائما فاذا وضعنا موضوعا معنونا بمعنى لا يدوم له بل يكون له وقتا دون وقت ثم حملنا عليه محمولا او سلبنا عنه محمولا بضرورة مطلقة او موقطة فاما ان يكون المفهوم من حكنا انه له بشرط المعنى الذي عنون به اما دائما ما دام

له كما تقول ان كل متعفن الاخلاط مجوم بالضرورة اى ما دام متعفن الاخلاط وليس هذا الحكم بلازم له قبل ذلك اعنى قبل تعفن اخلاطه ولابعده واما فى وقت من اوقات كونه له لاحالة كما تقول ان التنفس مستنشق بالضرورة وليس ذلك ما دام متنفسا بل فى بعض زمان تنفسه واما فى وقت كونه له وقبله وبعده كما تقول كل متحرك جسم فان المتحرك موصوف بذلك ما دام متحركا وقبل ذلك وبعده وقد يكون ذلك بعد اتصافه به او قبل اتصافه به كما يقال كل كائن فاسد وكل فاسد كائن فليتأمل ليعلم اى هذه يقال مجازا وايها يقال حقيقة ويدل عليه نص اللغة فقد قيل ان كل ذلك حقيقة ومنصوص عليه فى اللغة .

فنقول ان الذى يدل عليه نص اللفظ من ذلك انما هو عند كون الموضوع موصوفا بعنوانه وما وضع بحسبه لا قبله ولا بعده سواء كان ما دام موصوفا بعنوانه وما وضع معه او فى بعض اوقاته فان معناه انه له بشرط كونه كذا وليس فى ضمنه انه مادام كذا اى موصوفا بعنوانه هو كذا اى موصوف بمحمواه بل انه انما هو موصوف بمحموله اذ هو موصوف بعنوانه وما عدا ذلك مجاز واتفاق فى نفس الامر وغير مقصود فى اللغة فان القائل ان كل متحرك جسم ليس المفهوم بالذات من كلامه انه جسم سواء تحرك او لم يتحرك وانما علم ذلك اذ علم ولزم اذ لم من نفس الامر لا من دلالة اللفظ واما قبل وبعد فهو مجاز فانه لا يقال كل فاسد كائن الا بمعنى فقد كان كائنا وهو تسمح فى اللغة واتكال على فهم الانسان بعلمه اذى ليس فى دلالة اللفظ وكذلك كل كائن فاسد اى سيكون فاسدا او سيفسد وهذه المجازات والاتفاقات اتفقت فى الايجاب ولم تتفق نظائرها فى السلب واتفقت اتم من ذلك وفى لغة دون لغة وعادة دون اخرى فانه لا يقال فى السلب انه لا واحد من الناس يتنفس لان لكل واحد منهم وقتا لا يتنفس فيه وان قيل لم يكن مصدقا ولا مقبولا بل ربما قيل كل انسان لا يتنفس ولا يقبل ولا يصدق حتى يكون المفهوم منه قد لا يتنفس وقتا ما ويكون صورته صورة الايجاب المعدول واذا قيل لاشئ من الاسود ابيض فانما معناه مادام اسود

اولا لنا ثم ليس يبقظان ما دام ناثما .

وقد وقع لقوم من ذلك تخليط في احكامهم في القضايا المطلقة ومخالفة لارسطوطاليس في اشياء منها ستذكر في موضعها فاذا تأملت ما قيل هاهنا تخلصت من مثل ذلك وسهل عليك ما صعب عليهم ومناقضة ما تجده من الاقوال التي تخالف ما قيل هاهنا في المواد والجهات يقدر عليه من جاد فهمه وتأمله لما قلناه فيها وما قاله من خالفناه .

الفصل الخامس

في اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها

وتشترك القضايا اما في الموضوع واما في المحمول واما فيهما وكذلك في السور والجهة وقد تباين في كل ذلك او في بعضه فالقضيئان المشتركتان في المحمول والموضوع قد تتقابلان بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وهذا السلب قد يكون في احدهما لجميع ما اثبت في الاخرى من محمول وجهة وسور وقد يكون لبعضه والتناقض من ذلك هو ان يكون تقابلها بحيث لا يجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الاحوال بل يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى ومن كذب احدهما صدق الاخرى وذلك يكون باشتراكهما في كل ذلك واقتصرهما من الاختلاف على كون حرف السلب في احديهما دون الاخرى حتى لا يذكر في احديهما ما لا يذكر في الاخرى سوى حرف السلب فيكون قد قيل في احديهما قول وقيل في الاخرى ليس كذلك مثلا كل - ا ب - بالضرورة ليس كل - ا ب - بالضرورة فهذا مطلق التناقض .

واما تفصيل ذلك فان المخصوصتين المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر فيهما جهة من ضرورة ولا امكان لا يعتبر فيهما سوى ذلك اعني سوى المخالفة بحرف السلب فقط فيكون كل ما قيل او عني في احديهما من موضوع ومحمول وشرط (١) اي شرط كان من مكان وزمان واضافة وجزاء وكل وقوة

او فعل قيل او عني في الاخرى بعينه بزيادة حرف السلب فقط فيكون ان قيل مثلاً في الموجبة زيد قيل في السالبة زيد اي ذلك بعينه وان قيل يتحرك قيل في السالبة يتحرك ايضاً بذلك المعنى فان كان عني في تلك حركة مكانية عني في هذه مكانية ايضاً لا وضعية ولا استحالية ولا غير ذلك واذا كان في تلك في زمان كان في هذه في ذلك الزمان لا في غيره فلا يقال في تلك زيد يتحرك اليوم وفي هذه زيد ليس يتحرك غداً وكذلك المكان فلا يقال في هذه يتحرك على الارض وفي هذه ليس يتحرك على القللك وكذلك في الاضافة حتى اذا قيل في هذه صديق لزيد لا يقال في هذه ليس بصديق لعمر ولا لزيد آخر بل لذلك بعينه وكذلك القوة والفعل فلا يقال في هذه كاتب اي بالقوة وفي هذه ليس بكاتب اي بالفعل وكذلك الجزء والكل فلا يقال في هذه طويل ويعني اليد وفي هذه ليس طويلاً ويعني الرجل فاي واحد من هذه لم يعتبر لم يتم التناقض بل جاز مع ترك اعتباره التصديق (١) فانه يصدق القول بان زيد يتحرك وزيدا ليس يتحرك اذا كان زيدا آخر وحركة اخرى او في غير ذلك الزمان او في غير ذلك المكان وانه صديق وليس بصديق اي صديق لزيد ليس صديق عمرو وانه كاتب وليس بكاتب اي بالقوة وليس بالفعل وانه طويل وليس بطويل اي طويل اليد ليس طويل الرجل وكذلك قد يكذبان مما كما لا يكون طويل اليد ويكون طويل الرجل وليس صديق زيد وهو صديق عمرو ولا يتحرك على الارض ويتحرك على القللك .

واما اذا اعتبر ذلك جميعه فلا بد من صدق احديهما وكذب الاخرى حتى يلزم الاحالة من صدق الموجبة بعينه كذب السالبة ومن صدق السالبة بعينه كذب الموجبة اي من اجل صدقها لا من اجل الاشياء المعينة التي فيها الحكم والصدق والكذب فان قولنا الانسان حيوان والفرس ليس بحيوان يصدق احدهما ويكذب الآخر لكنه لم يلزم كذب احدهما من صدق الآخر ولا بالعكس لكن لان هذا الايجاب في هذه المسادة اعني في هذا المحمول وهذا الموضوع اقتضى الصدق وهذا السلب في هذه الاخرى اقتضى الكذب واما في المسورات فكما

قيل ايضا انهما اذا اختلفا بحرف السلب فقط دون غيره كان ذلك تناقضا لكن
لحرف السلب في القضية . و اضع فان تقدم على جميع ذلك ثم التناقض وكان معنى
السالبة انه ليس كما قيل في الموجبة فان قولنا كل - ا ب - يناقضه ليس كل - ا
ب - والا ان غير فقيل كل - ا - ليس - ب - فقد لا يتناقضان ولا يصرح
بالتناقض في جميع الاشياء لانه قد يفهم سلبا كلياً والكليات لا تتناقضان بل قد
تكذبان معا وهما المتضادتان فان تناقضهما هو ان لا يجتمعا (١) على صدق ولا على كذب
واتضا دهما بان لا يجتمعا على صدق بل قد يجتمعان على كذب كما ان الضدين في
الوجود لا يجتمعان معا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معا كالفاتر مثلا الذي
ليس بحار ولا بارد فان قولنا كل انسان كاتب ليس ولا واحد من الناس بكاتب
اولا واحد من الناس بكاتب او (٢) كل انسان ليس بكاتب اذا فهم بهذا المعنى
لا يصدقان معا فلا يلزم من صدق احدهما كذب الآخر وقد يكذبان معا
فلا يلزم من كذب احدهما صدق الآخر واذ القا ئلة ليس كل كذا كذا سميت
جزئية سالبة ولا شيء اولا واحد من كذا كذا سميت كلية سالبة فالشرط اذا
ان يكون اذا كان احدى المتناقضتين كلية ايتهما كانت ان تكون الاخرى جزئية
حتى اذا قيل في الموجبة منهما كل - ا ب - وهو ايجاب كلي مثلا قيل في
الاخرى ليس كل - ا ب - وان كان لاحلاف فيهما فيما قيل باكثر من الحرف
السالب او ليس بعض - ا ب - او بعض - ا - ليس - ب - وتخالفا نهما فيما قيل
بزيادة حرف السلب وذكر بعض مكان كل ومحصول الحكم في العبارات الثلاث
واحد فان القا ئلة ليس كل - ا ب - منعت ان يكون الكل كذلك ففهم منها ان
بعضا لا محالة ليس كذلك واما ان الكل ليس كذلك او ان بعض الآخر كذلك
فلم يفهم من حكمها بل بقي جائزا وفي حكم ما لم يتعرض له وهو بعينه المفهوم
من القا ئلة بان البعض ليس كذلك واما القا ئلة ليس بعض - ا ب - فقد يفهم
منها ما فهم منها وقد يفهم منها ان البعض ليس كذلك فقط بل الكل وانه
ولابعض كذلك .

(١) لا - يجتمعان هنا وفيما بعد (٢) لا - او قولنا كل .

وانما يصير هذا ناصلا اذا اضيف الى ذلك في الثاني فقط وفي الثالث في اللغة العربية ولا حتى يقال ولا في بعض كذلك ونظيره في لغات اخرى مثل (هيج) في اللغة الفارسية فانه في العبارة عن السلب الكلي افصح مما جاء في اللغة العربية واما المهملات فانها ان فهمت بمعنى المسورات بالسور الكلي كما ادعى قوم ان قولنا الانسان بمعنى كل انسان وجعلوا الالف واللام يحصر حصرا كلياً لم تتناقض المهملتان كما عرفت انه لا تتناقض الكليتان وان فهمتا بحرفيتين لم تتناقضا ايضا كما عرفت واما ان اريد بذلك نفس الطبيعة من غير تعرض لحصرها بكل او بعض فقد صار موضوعها كال موضوع الشخصى من حيث هو شيء واحد ويتم في السلب عنه والايجاب عليه التناقض لكن اللغات قد تستعمل ذلك على انه غير متناقض فيكون رفع التناقض فيه اصطلاحا هذا اذا لم يكن في القضية اكثر من المحمول والموضوع والرابطة وحرف السلب في السالبة والسور مع ذلك فقط في المحصورة واما ان زيد على ذلك جهة او صفة المحمول او صفات قليل مثلا كل انسان حيوان بالضرورة او زيد طبيب فاضل ناصح او كاتب مجود حاذق ونحو ذلك فان حرف السلب اذا تقدم قليل مثلا في السالبة ليس بطبيب فاضل او ليس بكاتب مجود كان القول مناقضا لاحالة وان لم يتعين ما رفعه السلب أهو كل ذلك الموجب ام بعضه فكان اذا قال مثلا ليس بطبيب فاضل ناصح لم يبين من ذلك هل اراد به انه ليس بناصح او ليس بفاضل او ليس بطبيب او ليس واحد منها او ليس اثنين منها بل كان المحمول بصفاته جعل شيئا واحدا في السلب ثم قيل ان هذا المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس سواء كان كل ذلك او بعضه فان القول يكون مناقضا للايجاب واما ان جعل حرف السلب بعد المحمول الاول وقبل صفاته فان القول يثبت ما قيل حرف السلب من ذلك ويسلب ما بعده على انه مسلوب واحد من حيث هو كذلك كما يقال زيد طبيب ليس بفاضل ناصح فيكون كذلك ايضا محتملا لرفع الفاضل والناصح معا ورفع احدهما فقط فيصدق انه ليس فاضلا ناصحا او يقال طبيب فاضل ليس بناصح فقد

ثبت ذلك ورفع الناصح فقط ورفع بعض ماحمل او كله سواء في ابطال ما قيل
قانه يتم بان لا يكون القول كذلك واى شيء نقص منه فقد جعله ليس كذلك
سواء كان كل ما ثبت اوبعضه وكذلك في ذوات الجهة اذا قيل الانسان حيوان
بالضرورة ليس الانسان بحيوان بالضرورة او الانسان ليس حيوانا بالضرورة فقد
تم التناقض سواء عني بذلك انه ليس بحيوان ولا بالضرورة او حيوان وليس
بالضرورة وان كان لا يتميز فيه احدها وان غير موضع حرف السلب فقول حيوان
ليس بالضرورة كان مبطلا لما قيل وان لم يناقضه اذا قيل بمعنى واحد كما اشترط
في التناقض ان يكون المعنى الموجب والمعنى المسلوب واحدا بعينه لالفاظا مشتركا
يدل على معنيين مختلفين كما يكون في الضرورى الذهنى والوجودى وكذلك
يناقض الممكن انه ليس بممكن والمتنع انه ليس بممتنع اذا كان المسلوب والموجب
من كل واحد منهما واحدا بعينه .

واما تقابل الجزئيات بعضها مع بعض اعنى سالبها مع موجبها وموجبها مع سالبها
قانه لا يوجب تناقضا ولا تضادا بل قد يصدقان في المادة الممكنة كما يقال بعض
الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب وقد تصدق احداها وتكذب الاخرى
اما في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة كقولنا بعض الناس حيوان
ليس بعض الناس بحيوان واما في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة
كقولنا بعض الناس حجر ليس بعض الناس بحجر والكليتان قد تكونان
متضادتين اذ قد تكذبان معا ولا تصدقان معا كما قيل والجزئيتان اعنى الموجبة
والسالبة تسميان الداخلتين تحت التضاد من حيث انها تحت الكليتين في عمومهما
وهذا التناقض يتم في القضيتين اللتين موضوعهما كلى محصورتين ومهملتين سواء
كان حكمهما مومتنا او مطلقا ويتعين الصدق والكذب في كل واحدة منهما واما
ان كان موضوعهما جزئيا فكانتا مخصوصتين وكان الحكم فيهما مومتنا فان الحكم فيهما
مختلف ولا يتعين الصدق والكذب مطلقا في كل وقت بل فيما هو من ذلك
في الماضي فان التناقض يستمر فيه باسره ويصدق احد المتناقضين فيه ويكذب

الآخر لا محالة واما ماهو في المستقبل فان التناقض يتم فيه في المواد الضرورية والممتنعة واما في الممكنة فلا فان الحكم الشخصي الممكن في الزمن المستقبل وان كان التناقض يتم فيه لا محالة بان تصدق احدى المتناقضتين وتكذب الاخرى فانه لا يتعين الصدق والكذب في واحدة منهما (١) كما يتعين في الواجب والممتنع لان قولنا زيد يكتب غدا يناقض قولنا زيد ليس يكتب غدا اذا حفظ فيه باقى شروط التناقض ولكن لا يتعين فيه الصدق او الكذب لاحديهما بعينها في ذلك الوقت وان لم يخرج منها وانما يتعين بعد وجود الامر وان تعين لعالم ما كلك او نبى او منجم مثلا فليس هو عنده ممكنا وانما هو عنده ضرورى على كلى مفهومى الممكن والضرورى .

اما الذهنى فلانه غير ظان بل متيقن فلو كان ظانا لما تعين حكمه ولو ترجح واما الوجودى فلان احد طرفى الممكن لا يصير موجودا بعينه دون الآخر الاسباب وذلك السبب الموجب لوجوده يجعله ضروريا لاممكنا وانما هو ممكن بذاته لاسببه الموجب بل هو بسببه الموجب ضرورى كما قيل وكذلك هو فى الذهن متيقن بسبب وهذا معنى قول ارسطو طاليس انه لولا الممكن لبطلت الرؤية والاستعداد ولم يصدق القول بانه ان كان كذا كان كذا يعنى ان الممكنات يتوقف وجودها على اسباب ان كانت كانت وان لم تكن لم تكن والرؤية والقصد قد يكونان من جهة تلك الاسباب فان المتعلم يمكن ان يتعلم وان لا يتعلم فان اراد وقصد التعلم بعد حصول الاسباب الاخرى تعلم وان لم يرد التعلم ولم يقصده وان حضرت بقية الاسباب فانه لا يتعلم والسابق فى قدر الله تعالى وقضائه فانما هو سابق باسبابه والارادة والقصد من جملة الاسباب المسببة فان المرید منا لارادته سبب موجب لا يكون عن الارادة والا فلارادته الثانية سبب ايضا وذلك اما معلوم كما نريد الأكل لانا جعنا والجوع لم يكن بارادتنا واما غير معلوم ومن اعتقد ان الارادة غير مسببة باسباب قد يعلمها الانسان وقد لا يعلمها فلم يحسن العلم بالقضاء والقدر على ما سياتى فى موضعه .

الفصل السادس

في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

اما البسيطة والمعدولية فقد عرفت الفرق بينهما وان الموجبة المعدولية فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع كما ايجابيا اوسلبيا وان ذلك بحسب ما يعنيه العاني في تلفظه بها وما يقع عليه الاصطلاح في لغة لغة وفي تعارف طائفة طائفة هذا اذا قيلت على انفرادها واما في جملة الحجج والادلة فيظهر الفرق بينهما وبين البسيطة كما سيأتي في تعليم القياسات ووقع الانتفاع بها والحاجة الى ذكرها هاهنا انما تظهر هناك .

واما العدمية فهي التي تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المبنى المحمول في الموجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب كقولنا زيد اعمى فانها قضية اوجبت العمى لزيد ومعنى العمى له عدم الابصار فقط من غير ايجاب معنى يلزم مفهومه اثبات عدم البصر كما يوجب السواد على موضوع الذي يلزم منه عدم البياض في ذلك الموضوع بل مفهومه عدم الابصار فقط فهي تقابل القضية القائلة زيد بصير وقد تكذب معها وتصدق مع سلبها -

وقد قال قوم انها التي تدل على المعنى الاخر من معينين متقابلين فيما من شأنه ان يكون له كيف كان وهو الذي يستعمل في هذا الموضوع ويجرى الكلام الذي يأتي بحسب مفهومه وقد قيل انها التي تدل لاعلى اى عدم كان مطلقا بل على عدم ما من شأنه ان يكون للوضوع اولنوعه اولجنسه كاعمى لزيد لاللائط فانه وان قيل لللائط انه لا بصير له فلا يقال له اعمى في تعارف اللغات وكالرد وهو عدم اللحية في الرجل لاي المرأة وكالانوثة وهو عدم الذكورية في الانسان والحيوان لاي الحجر وايس في المناقشة في ذلك كثير فائدة فليعن العاني ما شاء من هذه المعاني ويجعل كلامه بحسبه فليس مما يفسده الغرض المقصود بذكرها هاهنا بعد ان يكون ما يأتي من الكلام بحسب ما عني وقد وقع التعيين على المعنى الثاني من الثلاث والكلام بحسبه وبين هذه القضايا نسب تلازم وتباين وعموم وخصوص

في الصدق والكذب فان السالبة المعدولية لشيء ما والسالبة العدمية لمقابله
 الاخر (١) من قبيل الموجبة البسيطة له والموجبة المعدولية له او الموجبة العدمية لمقابله
 من قبيل السالبة البسيطة له وكل طبقة منها تجتمع على الصدق وكل موجبتين من
 طبقتين منهما لا تجتمعان على الصدق وان كان فيهما ما يجتمع على الكذب وكل
 سالبتين من طبقتين منهما لا تجتمعان على الكذب وان اجتمعا على الصدق لاحل
 ان المتصادقات معا لا تتلزم بالانعكاس بل منها ما هو اعم واخص صدقا وكذبا
 وذلك لان ايجاب الشيء اخص صدقا من سلب مقابله لان السلب يصدق
 في كل قضية لا يوجد مجموعها سواء كان لا يوجد في نفسه او لموضوع ما وسواء
 كان الموضوع الذي سلب عنه موجودا او معدوما والايجاب لا يصح الاعلى
 موضوع موجود لان الشيء لا يكون موحود الشيء معدوم والسلب يصح
 عن المعدوم والموجود فانا لا نقول عن سقراط الذي هو الآن معدوم ان
 شيئا موجود له ويجوز ان تسلب الآن عنه اشياء فانه لا يصح ان يقال ان سقراط
 الآن ناطق او شاعر ويصح ان يقال ليس سقراط الآن شريرا ولا ظالما وان
 السلب عن الشيء لا يجوز الى اثبات وجود المسلوب عنه والايجاب سواء
 كان معدولا او محصلا يحتاج الى اثبات وجود الموجب عليه وايضا فان كل
 محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد فاما
 ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا
 او معدوما ما خذنا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه
 شيء كالمحمول فاما ان يكون موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون
 كلاهما بالقوة مثل الحر والذي لم يفتح فان العمى والبصر كلاهما بالقوة
 او يكون غير قالي ولا لواحد منهما مثل الصوت للبياض والسواد والوسائط
 فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في
 البواقى واما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا
 او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ويكذب اذا كان عادلا

(١) كذا في الاصلين - ولعله الاخص ح . (١٢) او معدوما

او معدوما والموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة (١)
 فيكون حال العد ميتين عند المعدوليتين ان الموجبة منها تشترك الموجبة
 المعدولية والسالبة تشترك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية تصدق على
 ما تصدق عليه الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولية اعم صدقا من
 الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ولا تنعكس
 فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس
 يوجد جائزا ولا ينعكس حتى اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائزا صدق انه
 ليس يوجد لا عادلا فان الاول يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير
 القابل ولا يصدق هذا عليه فحال العد ميتين عند المعدوليتين ان الايجاب يطابق
 الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال
 العدميتين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطلق السلب وتكون
 نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة
 العدمية لان الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وبالعكس نسبة
 السالبة العدمية الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى الموجبة
 البسيطة لان الاولى اعم صدقا من الثانية والثانية من الثالثة على ما في هذا اللوح

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا
تصدق اذا كان	يصدق في الجميع الا
عادلا فقط	في واحدة وهو الذي صدق

فيه تقيضه

(١) حاشية من كلامه - في كلا الاصلين - فان الموجبة العدمية تصدق على
 موجود ومن شأنه ان يكون له كلالعمى الذي يصدق على موجود ومن شأنه
 ان يكون له بصر كالانسان والموجبة المعدولية تصدق على موجود وان لم يكن
 من شأنه كالحائظ ولا يصدق عليه انه اعمى والسالبة البسيطة تشتركها فيما
 صدقا فيه وتزيد عليها بصدقها على المعدم كسقراط الميت فانه يصح ان يقال
 عليه انه ليس ببصير ولا يصح ان يقال عليه انه اعمى ولا انه بصير .

زيد ليس يوجد لا عادلا

زيد يوجد لا عادلا

تصدق اذا كان عادلا

تكذب اذا كان عادلا

او معدوما فقط وتكذب

او معدوما وتصديق

في البواق

في البواق

زيد ليس يوجد جائرا

زيد يوجد جائرا

تكذب اذا كان جائرا

بصدق في واحد فقط

وتصدق اذا كان معدوما

وهو اذا كان جائرا

او عادلا او مختلطا او بالقوة

وتكذب في

اولا بالقوة

البواق

فكل اثنتين من هذه على العرض فهما متناقضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان

معا واما الواقي على الطول ففي الطبقة الاولى كل متقدم في الوضع فهو اخص

صدقا فالعدمية السالبة اعم من السالبة المعدولية والمعدولية من الموجبة البسيطة

كما قيل فاذا صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المعدولية واذا صدقت

السالبة المعدولية صدقت السالبة العدمية ولا تنعكس واذا كذبت السالبة

العدمية كذبت المعدولية السالبة واذا كذبت المعدولية السالبة كذبت البسيطة

الموجبة ولا تنعكس واما في الطبقة الثانية فالامر بالعكس فان المتأخر في الوضع

اخص صدقا والمتقدم به اعم صدقا فاذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المعدولية

الموجبة واذا صدقت المعدولية الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا تنعكس وفي

الكذب بالعكس .

وا. النسبة بينها قطر انمختلفة اما القطر المبتدئ من الطبقة اليمنى آخذا الى اليسرى

وهو الواقع بين الموجبة البسيطة وبين الموجبتين المعدولية والعدمية فانه يمنع

اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب اذا كان الموضوع

معدوما وكذلك في القطر الواقع بين المعدولية السالبة وبين الموجبة العدمية

لا يجتمعان

لا تجتمعان على الصدق وتجتمعان على الكذب اذا كان الموضوع بالقوة او بالاقوة لان الموجب في كل واحدة من العدويتين والبسيطتين صدقه في واحد والسالب كذبه في واحد ويخالفانها في ذلك العدوليتان .

واما المبتدئ من الطبقة اليسرى اخذا الى النجى وهو الواقع بين السالبة البسيطة وبين السالبتين المعدولية والعدمية فبالعكس وهو انه يمنع الاجتماع على الكذب ولا يمنع الاجتماع على الصدق وهو اذا كان الموضوع معدوما والذي هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا هو اعم كذبا وبالعكس ولذلك يختلف الحال في المتلازميتين ونقيضهما حتى يكون النقيض لازما اخص لنقيض اللازم الاخص وحيث يكذب الاعم يكذب الاخص من غير انعكاس وحيث يصدق الاخص يصدق الاعم من غير انعكاس (١) .

واما المهملات فانها تخالف ما وضع في المخصوصات في شيء وتوافقها في شيء اما الموافقة ففي الالواح طولا وهي ان تكون الموجبة البسيطة اخص صدقا من السالبة المعدولية والمعدولية من السالبة العدمية واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وفي الكذب بالعكس على ما قيل في المخصوصات وكذلك الموجبة العدمية اخص صدقا من المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وهو قول ارسطو طاليس ان نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اليها كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية والعدمية اليها وتوافقها ايضا في الاقطار وان الموجبات اعنى الموجبة البسيطة مع الموجبتين المعدولية والعدمية تجتمع على الكذب وذلك اذا كان الموضوع معدوما واما المخالفة فلانها عرضا لاتمتنا قض بل تجتمع على الصدق كما

(١) هامش - لا - يعنى ان الموجبة المعدولية لازم اخص صدقا للسالبة البسيطة التي هي نقيض الموجبة البسيطة التي هي لازم اخص صدقا للسالبة المعدولية -

قرر في المهملات واجرى حكمها مجرى الجزئيات والجزئيات لا يناقض بعضها بعضا فان قولنا الانسان يوجد عاد لا يصدق اذا كان البعض فقط عادلين ويصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق معه حيثئذ قولنا الانسان ليس يوجد عادلا وكذلك في المعد وليتين والعدميتين ويخالف قطرا بان الاقطار الموجبة في المنصوصات كانت لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق ايضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا والانسان يوجد عادلا والا انسان يوجد جائرا تجتمع على الصدق اذا كان البعض عادلا والبعض جائرا والا قطار السالبة تجتمع على الصدق كما اجتمعت في تلك ولا تجتمع على الكذب .

وهذا لوحها

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم	تصدق اذا كانوا كلهم معدومين
والباقون ما كانوا ويكذب	اولا عادل فيهم البتة او البعض
اذا كانوا معدومين واذا لم يكن فيهم ولا عادل واحد	لاعدل فيه ما كان وانما تكذب
ما كانوا	اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق في باقي الاقسام

الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم معدومين	تصدق اذا لم يكن فيهم عادل
او كلهم عادلين او بعضهم عادلين	البتة كانوا ما كانوا متفقين
وتكذب في باقي الاقسام	او شوبا او بعضهم ليس بعادل و
	الباقى ما كانوا وتكذب اذا كانوا معدومين او عادلين
	كلهم

الانسان ليس يوجد جائرا الانسان يوجد جائرا

تصدق

تصدق اذا كانوا كلهم معدومين تصدق اذا كانوا كلهم جاثرين
اولا جاثريهم والبعض ليس بجائر او بعضهم وتكذب في الباقي
او البعض معدوم او غير قابل او
متوسط وانما تكذب اذا كانوا
كلهم جاثرين وتصدق في باقي الاقسام

فقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا
واخص صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا لان قولنا الانسان ليس يوجد
جائرا يصدق في جميع الاقسام الا واحد فقط وهو اذا كانوا كلهم جاثرين فيكذب
فيه فقط وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا لا يكذب في ذلك ايضا وفي كونهم
غير قابلين او متوسطين فكذبه اكثر من كذبه وصدقه اخص من صدقه وقولنا
الانسان يوجد لا عادلا اقل صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واعم صدقا
من قولنا الانسان يوجد جائرا لان قولنا الانسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا
كلهم لاعاديين ولا جاثرين متفقين او شوبا وفي ذلك يصدق قولنا الانسان يوجد
لا عادلا وانما يصدق اذا كانوا كلهم جاثرين او بعضهم وحينئذ يصدق ايضا قولنا
الانسان يوجد لا عادلا فقد كان اعم صدقا منه والموجبة البسيطة اخص صدقا
من السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اخص من السالبة العدمية والسالبة البسيطة
اعم صدقا من الموجبة المعدولية والموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية
على ما قيل .

واما المحصورات فانها تحتاج في اعتبارها الى بسط ذلك في الكل والبعض
لتعرف مقادير الصدق والكذب عموما وخصوصا وذلك لان الموضوع اما ان
يكون - ا - كله مثلا عادلا - ب - او كله جائرا - ج - او كله مختلط - د - او كله
لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود - ه - او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم -
او بعضه عادل وبعضه جائر - ز - او بعضه عادل وبعضه مختلط - ح - او بعضه
و - عادل وبعضه بالقوة كلاهما - ط - او بعضه عادل وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل

ي - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط - يا - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه (بالقوة كلاهما) مختلط - يب - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يـج - او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يد - او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يـه - او بعضه عادل وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يو - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة كلاهما - يز - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يـح - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه بالقوة ولا بالفعل - يـط - او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يـك - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - كـب - او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلاهما - كـج - او بعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كـد - او بعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كه - او بعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كو - او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كـز - او بعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كـح - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - كـط - او بعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - ل - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - لا - او بعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل .

فهذا باعتبار مقتضى القسمة العقلية سواء كان لذلك في الوجود امثال اولم تكن فليعتبر عموم الصدق والكذب وخصوصهما في ذلك واو لا في لوح المحصورات المتناقضة والكليات موجبة .

كل - ب - هو عدل	ليس كل - ب - هو عدل
تصدق اذا كان الكل عادلين وتكذب	تكذب اذا كان الكل عادلين
في سائر الاقسام الباقية	وتصدق في سائر الاقسام

ليس كل - ب - هو لا عدل

كل - ب - هو لا عدل

تصدق اذا كان الكل معدوما

تكذب اذا كان معدوما

او بعضه عدلا فقط كائنا

او بعضه عدلا فقط او كله

ما كان الباقي وهو اعدبه

عدلا وتصدق في باقي

قسما او كله عدلا وتكذب

الاقسام

في باقي الاقسام

ليس كل ب - هو جائز

كل ب هو جائز

تكذب اذا كان الكل جائزين

تصدق اذا كان الكل جائزين

وتصدق في باقي الاقسام

وتكذب في باقي الاقسام

فالنسبة ههنا في التزام والتعاند طولاً وعرضاً وقطراً على ما كان في المخصوصات

لان الموجبة البسيطة قد صدقت في واحد فقط وكذبت في ثلثين قسماً والسالبة

المعدولية صدقت في سبعة عشر قسماً مما عد وكذبت في اربعة عشر قسماً فهي اعم

من الموجبة البسيطة صدقا واخص منها كذبا والسالبة العدمية كذبت في قسم

واحد وصدقت في ثلثين قسماً فهي اعم من السالبة المعدولية صدقا واخص منها

كذبا فنسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة السالبة

المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها وتنعكس كذلك في نقائضها

لان الاخص صدقا فقيضه اعم صدقا فتكون الموجبة العدمية اخص صدقا من

الموجبة المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون كذلك نسبة الاولى

الى الثمانية والثانية الى الاولى كنسبة الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتناقض

عرضا كما كانت المخصوصات والاقطار كذلك لا تجتمع الموجبات على الصدق

وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع معدوما او بعضه فقط عادلا والباقي

ما كان والسوالب لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع

معدوما او كان بعضه فقط عادلا كائنا ما كان الباقي فالحكم فيها كالحكم في

المخصوصات والنسبة تلك بعينها واما اذا وضعت الكليات سالبة والموجبات

جزئية على (١) ما في هذا اللوح .

بعض الناس يوجد عادلا
تصدق في ستة عشر قسما منها
وهو اذا كان الكل عادلا او
البعض عادلا والباقي كيف
كان وتكذب في خمسة عشر قسما
وهو اذا لم يكن فيهم عادل كيف
كانوا

ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا
تصدق في قسمين وهما اذا كان
الكل عادلا او معدوما وتكذب
في باقي الاقسام
بعض الناس يوجد لا عادلا
تكذب في القسمين اللذين صدق
فيهما تقيضه وهو اذا كان
الكل عادلا او معدوما وتصدق (٢)
في باقي الاقسام

ولا واحد من الناس يوجد جائرا
تكذب اذا كانوا كلهم او بعضهم جائرين
وهو - ١٤ - قسما وتصدق في - ١٦ - قسما وهو
اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين
او بالقوة او غير قابلين او معدومين
او خلطاء .

وعليك بالتأمل والاعتبار فتجد الحال بين البسيطتين والمعدوليتين وبين
البسيطتين والعدميتين مخالفة لما كانت عليه مما (٣) قبل وذلك لان الموجبة البسيطة
ها هنا تكون اكثر صدقا من السالبة المعدولية لانها تصدق في ستة عشر قسما
وهو اذا كان الكل عادلين او البعض عادلين والباقيون ما كانوا والسالبة المعدولية

(١) كذا - ولعله - فعلى - ح (٢) قط - وتكذب - كذا - ح (٣) لا - فيما .
(١٣)
انما

انما تصدق في قسمين وهما اذا كان الكل عادلا او معدوما وتكذب في باقي الاقسام
ثم تصدق الاولى اذا كان البعض فقط عادلين وحينئذ لاتصدق السالبة المعدولية
الناقلة ولا شيء منهم عادل وتصدق المعدولية اذا كانوا معدومين وحينئذ لاتصدق
الموجبة البسيطة فتصدق كل منها فيما لاتصدق فيه الاخرى وتكذب فيما لاتكذب
فيه فلا يلزم من صدق احديهما صدق الاخرى ولا من كذبها كذبها وكذلك
تخالف السالبة العدمية لانها تصدق اذا كان البعض عادلا والبعض الآخر جائرا
وحينئذ لاتصدق السالبة الكلية العدمية وتصدق السالبة العدمية اذا كان الكل
معدومين ولا تصدق حينئذ الموجبة البسيطة فلا تتلا زمان ايضا في صدق
ولا كذب .

واما المتضادات فهذا لوحها .

كل انسان يوجد عادلا	لا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق في واحد وهو	تصدق اذا كانوا
اذا كانوا كلهم عادلين	كلهم جائرين او
وتكذب في البواقي	معدومين او بالقوة او غير قابلين او متوسطين
	او خلطا مما لا عادل فيه وتكذب في البواقي
	وبالجملة انما تكذب اذا كان الكل او البعض

عادلين وتصدق في البواقي

لا واحد من الناس يوجد لا عادلا	كل انسان يوجد لا عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين
او معدومين وتكذب	او متوسطين او بالقوة او غير
في البواقي	قابلين او خلطا مما لا عادل فيه

وتكذب في البواقي

لا واحد من الناس يوجد جائرا	كل انسان يوجد جائرا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين فقط
معدومين او بالقوة او غير قابلين او	وتكذب في البواقي

• متوسطين او خلطاً مما لا جأث فيه

وتكذب في البواقى وبالجملة انما تكذب اذا كانوا

كلهم او بعضهم جأثين وتصدق في

البواقى

فالحال فيها في المضاملات طولاً على مثل ما كانت في المخصوصات من ان صدق الموجبة البسيطة يلزمه صدق السالبة المعدولية وصدق السالبة المعدولية يلزمه صدق السالبة العدمية ولا تنعكس اذا كانت الاولى اخص صدقاً من الثانية والثانية من الثالثة وكذلك في مقابلاتها تكون السالبة البسيطة اعم صدقاً من الموجبة المعدولية والمعدولية من العدمية ويلزم من صدق الثالثة صدق الثانية ومن صدق الثانية صدق الاولى من غير انعكاس .

واما عرضاً فظاهراً انها لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب .

واما قطراً فان الایجابية منها لا تتفق على الصدق وتتفق على الكذب والسلبية لا تتفق على الكذب وتتفق على الصدق .

واما الجزئيات وهى الداخلات تحت التضاد فقد اجرى حكمها حكم المهملات على ما سلف القول فيه .

واما ذوات الجهة من القضايا ويسمونها رباعية لانها تنضاف فيها الى المحمول والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن ان يكون عادلاً وذوات الاسوار ايضا كذلك رباعية اذا لم تذكر الجهة وان ذكرت الجهة معها صارت خماسية لكنهم لم يقولوا رباعية الالادات الجهة ولا يقولون خماسية لشيء من القضايا كما اتفق في عرفهم والجهة لفظة تدل على حال المحمول (١) عنده موضوعه وهل هو له بالضرورة او بالامكان وكان كما ان السور مجاور به الموضوع والرابطة مجاور بها المحمول كذلك الجهة من حقها ان مجاور بها الرابطة اذا لم يكن سور فان كان لها موضعان او ثلاث سواء بقى المعنى واحداً او اختلف احدها (٢) عند الرابطة والآخر عند السور والآخر بعد المحمول فلها في الصدق والكذب من التلازم والتباين

(١) لا - لفظ يدل حال الخ (٢) قط - احدهما -

احکام اخرى فمنها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس فواجب ان يوجد يلزمه ما في جدوله وتناقضها (۱) تلزم تقيضه وهذا جدولها .

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد	ممکن ان لا يوجد

واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد وتقيضاها (۲) يلزم ان تقيضه والممكن ان يوجد يلزمه من حيث هو ممكن ان لا يوجد ويلزم تقيضه تقيضه اعني توانا ليس بممكن ان يوجد كقولنا ليس بممكن ان لا يوجد اي بل واجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد واما ممكن ان يوجد فيصدق معه ما في لوحه ومقابله لا يصدق معه ما في لوحه من تقاض اللوح الاول وهذه صورته .

ممکن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد
ممکن ان لا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد
ليس بممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد
ليس بواجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد

فعلى مثل هذا الاعتبار ينبغي ان تعتبر القضايا في لزوم الصدق والكذب صموما وخصوصا وتساويا وتضادا وتناقضا .

الفصل السابع

في توحد القضايا وتكثرها

اما القول المشتمل على موضوع واحد ومحمول واحد والحكم بالمحمول على

الموضوع فلا شك في انه انما يشتمل على قضية واحدة كقولنا الانسان يوجد حيوانا او هو حيوان او الحيوان يوصف به الانسان او يحكم به عليه ونحو ذلك من العبارات واما تكثر المحمول ففيه اعتبار فان كان تكثره لانه يشتمل على المحمول واوصاف او وصف للمحمول فقد قيل ان القضية تكون واحدة ايضا كقولنا الانسان حيوان ناطق او فلان طبيب فاضل ونحو ذلك واما ان لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة كقولنا زيد طبيب صانع نجار شاعر ونحو ذلك فان القضايا كثيرة وبعدد المحمولات وقولها في المعنى كالقول بان فلانا طبيب وفلانا صانع وفلانا نجار وفلانا شاعر وما ارى بين الاول والثاني كثير فرق يوجب تكثيرا او توحيدا وان كان التكثير منها جميعا اعنى المحمولات وصفاتها فالقضايا كثيرة ايضا وعددها بعدد المحمولات دون صفات المحمولات فانها لا تتكثر القضايا بتكثرها ما كانت واما تكثر الموضوعات فهو كيف كان يكثر القضايا ويخرجها عن ان تكون واحدة كقولنا الانسان والفرس حيوانان او كل من الفرس والانسان حيوان فلا فرق في المعنى بين ذلك وبين ان يقال الانسان حيوان والفرس حيوان والحال في ذلك واحدة في الموجبات والسوالب من القضايا الجملية .

واما القضايا الشرطية اما المتصلات فان القول الذي يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثر المحمولات في الجملة وتكون ما لقضايا كثيرة وبعددها كما يقال ان كان بهذا المريض ذات الجنب فيه سعال وحى لازمة وألم ناخس ونبضه منشأرى واما ان كان الواحد تاليا وما عداها منها وصفا و(١) اوصافا له كما كان في المحمول في الجملة فقد يصح ان تفهم واحدة على ما قيل هناك كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم ذو نفس وقد تفهم كثرة كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم وان كان هذا انسان فهو ذو نفس لانها يصح ان تفصل الى قضيتين صابقتين واما ان كانت الكثرة في جانب المقدم فالقضية واحدة لاحالة ولا تنفصل الى قضايا كثيرة كما تقول ان كان بهذا حمى

لازمة وألم ناخس وسعال ونهضة منشاري فيه ذات الجنب .

إذا فصلت هذه المقدمات فليل كل مقدم منها على انفراد لم تصح القضايا فانه وإذا قيل ان كان بهذا حمى لازمة فيه ذات الجنب لم يكن حقاً وكذلك الباقية فان التالى انما هو تال لتلك باسرها لالواحدة منها .

واما المفصلات فانها تتكرر تواليا ومقدماتها وتكون قضية واحدة كما يقال في عددها انه اما ان يكون فردا واما ان يكون زوج الفرد واما ان يكون زوج الزوج واما ان يكون زوج الزوج والفردي او كانت اجزاء الانفصال مهما كانت فان القضية لاتتم الا بذكرها جميعها حتى لايشذ منها واحد هذا اذا قيلت على الوجه الصواب في العبارة واما ان حرفت فليل اما ان يكون هذا حيوانا ناطقا او (١) حيوانا ليس بناطق ولا حيوان ولا ناطق فهي كثرة في المعنى ومعناها معنى قضيتين قيل في احديهما اما ان يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون واما ان يكون ناطقا واما ان لا يكون ناطقا فهذا اذا تكررت في القضايا معاني محولاتها وموضوعاتها وتواليها ومقدماتها مع تكرر الالفاظ المستعملة فيها واما ان كان تكرر الالفاظ دون المعاني كما يدل على كل واحد من المحمول او الموضوع او المقدم او التالى بقول معرف لا باسم موضوع فان ذلك مما لاشك في انه لا يكثر القضايا كما نقول بدل قولنا الانسان حيوان الحيوان الناطق المائت جسم ذو نفس حساس فان المعنى المفهوم لم يتكرر في قولنا الحيوان الناطق المائت ولم يخالف المفهوم من قولنا انسان وكذلك المفهوم من جسم ذي نفس حساس لم يتكرر ولم يخالف المفهوم من قولنا حيوان ولم يزد ما في القضية في المعنى على موضوع واحد ومحمول واحد فلا تلتفت في امثال ذلك الى الالفاظ كثرات ام قلت وانما الالتفات الى المعاني وكذلك فليعتبر الحال في الشرطيات متصلة ومنفصلة .

(المقالة الثالثة في علم القياس)

الفصل الاول

في تأليف القضايا بعضها مع بعض على صورة يستفاد بعلمها الحاصل علم مجهول

(١) قط - وهو حيوان -

ولان ذهن الانسان يستفيد علما بمجهول من ع- لم بمعلوم حاصل بحيث يكون العلم بالمعلوم سببا موجبا للعلم بالمجهول ولكنه لا يكون العلم بالحاصل سببا موجبا للعلم المستفاد كيف اتفق وانما يكون بتصرف ذهني وتفكر في المجهول والمعلوم ولو كان العلم الحاصل بمحصله للذهن يوجب حصول العلم بالمجهول لما تأخر الثاني عن الاول كما لا يتأخر المسبب عن السبب التام السببية والايجاب بل كان يتبعه ويوجد معه كما يوجد النمار عند طلوع الشمس فكان لا يحتاج الانسان في تعلم العلوم المكتسبة من العلوم الحاصلة الى فكر وزمان بل كان اذا حصل العلم الاول الذي هو السبب الموجب يحصل الثاني الذي هو مسببه وكذلك الثالث عن الثاني والرابع عن الثالث فينتهي الذهن من اول علم بمعلوم الى اقصى حدود المعلومات الاكتسابية بغير كلفة في اقصر زمان من غير توقف ولا حاجة الى فكر ولا روية وليس كذلك بل العلماء يحدون ما يحدونه من ذلك بفكر وروية وطلب في زمان طويل بعد وثقات وانتيا (١) فالعلم الحاصل انما يفيد علما بمجهول بحالة وصفة يحصلها الذهن بالروية والتفكر على طريق البحث والطلب فيؤدى ذلك البحث والتفكر الى علم المجهول بالمعلوم واستفادته به اما بغريزة النفس وفطرتها التي تهتدى الى ذلك هداية طبيعية الهامية كهداية الطفل الى الرضاع واما بالبحث والترداد بالتفكر في المعلومات الذي يعثر فيه على الصواب المفيد الموجب لذلك العلم المستفاد بالعلم السابق واما بطريق تعليمي فانوني حفظي يعلمه اهل المظر والاعتبار من ارباب الغرائز المطبوعة والفطر السليمة المهمة له او من الاصابة في البحث والتفتيش الهادي اليه -

وذلك القانون التعليمي هو الذي تقصده في كلامنا هذا وننظر فيه فنقول ان علم المعلوم يؤدى الى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول وتلك الوصلة وصلة حكيمية علمية لاحالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم الى علم المجهول والحكم فيه وكل علم وحكم كما قيل انما هو بوجود محمول موضوع في الحملات او لوجوده لكاه او لبعضه او لزوم تال لمقدم في

الشرطيات المتصلة او عناده ا في المنفصلة فذلك السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول لموضوعه ولزوم التالى لمقدمه او عناده له يحتاج ان تكون له نسبة اليهما اعنى الى المحمول والموضوع او الى المقدم والتالى يلزم من تلك النسبة لزوم هذا لهذا فموضوع السبب الموجب للعلم شئ له وصلة بالمحمول والموضوع او التالى والمقدم وتلك النسبة الموجودة تكون من نوع النسبة المحكوم بها حتى توجب ما يناسبها فان الشئ لا يوجب ضده ومباينه وانما يوجب شيئا به فهى نسبة ايجاب فى الايجاب وسلب فى السلب وهذا السبب الموجب هو محمول يحمل على موضوع المطلوب او موضوع لمحموله اما فى قوته فى الحملات مما يصدق معه وينعكس عليه كما ستعلم او تال للمقدم فى الشرطيات او مقدم للتالى او ا فى قوته مما يرجع اليه كما ستعلم - او احد الجزئين فيما تعلم فى الاستثناء من الشرط والجزاء كما سياتى ذكره ويسمى هذا الواصل الموجب حدا اوسط وجزءا المطلوب الاذ ان هما الموضوع والمحمول يسميان فى المجتمع طرفين وحدين موضوع المطلوب منهما يسمى الحد الاصغر ومحمول المطلوب هو الحد الاكبر كقولنا - ا ب - و - ب ج - فا - هو الحد الاصغر و - ج - الحد الاكبر والمطلوب - هل - ا ج - ام لا و - ب - هو الحد الاوسط المتردد فى القضيتين فالحكم الحاصل من ذلك يكون بين الطرفين اللذين هما - ا و ج - حيث تقول فا ج - فالقول والا اعتقاد بان - ا ب - و - ب ج - اوجب ان - ا ج - فى القول والا اعتقاد - فا ج - قبل العلم والنظر مطلوب ومع العلم والنظر هما حدان وبعد النظر نتيجة فيها الحكم المعلوم فكأن الناظر الباحث طلب وسئل بمراجعة ذهنه او بمطالبة معلمه هل - ا ج - ام لا فانخرج له البحث والنظر حيث فكر فى اوصاف - ا - ومجولاته ان - ا ب - و - ب ج - فوجد حدا اوسطا واصلا بين - ا و ج - ناقلا للحكم به وعليه فى القضيتين الى الحكم بالمطلوب فحكم بان - ا ج - وكان التفكير والطلب فى النظر اولا لهذا الحد الاوسط الموجب للعلم بالمطلوب الذى علم بالعلم بنسبته الى الطرفين هذا فى الايجاب -

ونظيره في السلب حيث يسلب عن الحد الا صغرا ما سلب عنه من المحمولات
كقولنا: اب - وليس - ب ج - او - ب ليس ب ج - فينتج ما يحصل به العلم ان - ا - ليس
ب ج - او ليس - ا ج - هذا اذا وجد هكذا في خطوره بالبال وسماعه فيما يقال فما
ان سمع او خطر بالبال على غير هذه الصورة احتاج الى تأمل ما ونظر يعيده الى هذه
الصورة ويرد مفهومه الى مفهومها كما ستعلم وكذلك في الشرطيات يجرى التالى
مجرى المحمول والمقدم مجرى الموضوع والاوسط يتكرر تاليا ومقدم بشرطه
كما تقول ان كان - اب - فب ج - وان كان - ب ج - فيج د - فينتج ان كان
اب فيج د - او كقولك ان كان - اب - فيج د - وان كان - ج د - فه ز - فينتج
ان كان - اب - فه ز - وفي الاستثنائيات يجرى التالى او المقدم مجرى الاوسط
حيث يتكرر في القرينة شرطا وعلمها كقولك ان كان - اب - فيج د - لكن
اب - فيج د - على ما يأتى شرحه وتفصيله .

وحاصل الكلام فيه الآن هو وجود الوصلة التى بها يحكم الذهن في النسبة بين
المحمول وموضوعه والتالى ومقدمه حكما اوليا واجبا عند الذهن لا يتوقف عند
السامع والمتفكر الذهن فيه الا على فهم القول او خطوره معناه بالبال مع المطلوب
وطلب الحكم فيه من جهته لا كيف اتفق فان معنى القرينة القياسية قد تخطريال
من يحفظ الفاظها ولا يتصور معانيها فلا يوجب عنده حكما ولا يمنع وقد تتصور
معانيها تصورا مطلقا من غير مقايسة الى المطلوب ولا نظر في الحكم حيث لا يتسع
ذهنه لذلك او لا يتفطن له فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه وانما الشرط
تصور المعانى على صورتها في نظامها مع احكامها ونسبتها الى المطلوب في الطلب
المظرى للايجاب والسلب فيه فينتج الذهن حيثئذ من ذلك ما ينتجه من الحكم
في المطلوب من غير توقف .

وقد يحصل هذا العلم والحكم لمن نظروا تأمل معلوماته في مطلوبه من غير ان
يعرف هذه الصورة ولا كيفية الطلب القانوني (الذى قلنا - ١) بل ينبعث ذلك
من ذهنه او ينبعث ذهنه اليه في طلبه وتردده فيحصل له العلم والحكم فيما طلب

ببحثه ونظره ذلك وهو لا يعرف كيف يطلب ولا كيف يبحث ونظر كما يبصر
 الانسان بحاسة البصر وهو لا يعلم كيف ابصر ولا على اى وجه ادرك بالبصر .
 فعلم العلم غير العلم وقد يحصل بعد العلم الاول وقد لا يحصل فهذا العلم اعنى علم هذا
 القانون المظري من علم العلم الذى لا يتوقف على حصوله حصول العلم فكثير من
 العلماء قد نظروا فى المعلومات وحكوا فى العلوم بالحق وقالوا الصدق من غير
 ان يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم كيف كان وقد سبق الى العلوم والقول فيها من
 سبق قبل ان تكتب هذه الكتب المسطوية ويحرر فيها ما تحرر من الاقوال
 والقوانين التعليمية وقد يقرأ هذه ويتعلمها من لم يحصل علما من العلوم ولا يقدر
 على تحصيله واذا حصل بنظره وبحسنة لا يحتاج الى مراجعتها فى انظاره وتذكرها
 فى افكاره كما لا يحتاج الشاعر الى مراجعة العروض وبحورها فى اشعاره التى
 يقولها بل كما قال الشعر من لم يعرف العروض ولم يسمع بها ويعرف العروض من
 لا يتأتى لقول الشعر فالعروض من الشعر وفطرة الشعراء وذوقهم وليس الذوق
 والفطرة من العروض كذلك ههنا المنطق من الفطرة والحكمة الغريزية وليس
 غريزة الحكمة من المنطق وانما المنطق قانون حكاية الفطرة الصالحة والحكمة الغريزية
 كما قيل .

الفصل الثانى

فى المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلى

القضية الحاكمة بالايجاب او بالسلب فى العمليات او بالشرط والجزاء فى الشرطيات
 والاستثنائيات تسمى اذا دخلت فى تركيب القرائن القياسية مقدمة اى قولاً
 يتقدم تقريره فى الذهن بعلمه وحكمه لاستنباع العلم بالمطلوب وانتاجه والقرائن
 القياسية تتألف على ضرب من التأليف بعضها مفيدة تنتج بحسب عينه علم
 مجهول وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيد ولا ينتج والقرائن المنتجة تختلف
 من جهة مقدّماتها وما فيها من علم وحكم حاصل فمنها ما علمه يقينى لا ريب فيه
 والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها برهانية ومنها مظهرات الصدق طاماً غالباً

مشهورة القبول عند الاكثرين والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها جدلية ومنها مقنعة للاذهان محسنة للظنون والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها خطابية ومنها موهمة ومغلطة والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها سوفسطائية ومنها مخيلة مؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يشبه التصديق والظن والقبول والقرائن التي تتألف (١) منها تسمى نتائجها شعرية وهذا القول هو في اوائل مقدمات القرائن فان المقدمة التي تدخل في القرينة ان كانت حصلت للذهن بنتيجة عن قرينة اخرى فالكلام في تلك الاخرى التي انتجتها وما انتجت عنه كذلك ايضا حتى تنتهي الى مقدمة لم تنتج عن قرينة اخرى فهي المقدمة الاولى في تلك القرائن المتسلسلة بعضها عن بعض من نتائج ومقدمات فكل ما ينتج عن المقدمات انتاجا حقيقيا حكمه تابع لحكمها في الصدق والكذب والقبول والرد يقينا عن اليقيني وظنا عن الظني فالمقدمات للقرائن كالمواد وهيئة التأليف صورتها والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالركب من المادة والصورة من سائر الاشياء والركب يكون جيدا ورديئا وصالحا وفسادا اما لصلاح مادته وفسادها وجودتها ورداءتها واما لصلاح صورته وفسادها وجودتها ورداءتها واما لصلاحها وجودتها وفسادها ورداءتها معا فالمقدمات الصالحة للاعتقاد اليقيني هي اليقينية الحاصلة من المدركات الحسية او من الاوائل العقلية والصالحة للجدل والمناظرة هي المشهورات والذاتات التي يقل المخالف عليها ويكثر الموافق فيها والصالحة للخطابة هي المقنعة المقبولة في اوائل النظر قبل التعقب والتبع النظري الفكري والصالحة للمغالطة هي المغلطة الموهمة والصالحة للشعر هي المخيلة المؤثرة في نفس السامع مثل تأثير الصحيح المقبول والصالح من هذه لقن من الفنون قد يصلح لغيره كما تصلح اليقينيات للجدل وقد لا يصلح كما لا تصلح المغلطات للبرهان فالصورة الصالحة في فن منها هي الصالحة في جميعها والفايدة فاسدة في جميعها ولا تصلح القرينة الفاسدة من جهة الصورة لقن من الفنون المذكورة بل تشتبك القرائن المنتجة في الصورة الصالحة لكل فن ويختلف

من جهة المقدمات التي هي المواد كما ذكرنا .

وقد سميت القرينة المؤلفة من العلوم السابقة لانتاج العلم المطلوب قياسا بنقل (من نقل - ١) من اليونانية الى العربية وليس معنى القياس في اللغة العربية ذلك ولا لهذا القول المؤلف من القضايا على الصورة المنتجة للعلم بالمطلوبات المجهولة في العربية لفظة تستحق ان تجعل له اسما وقد كان يسمى في اليونانية سولو جيسموس فنقله الناطلون الى لفظة القياس والقياس في العربية هو النقل والتشبيه (٢) في احكام التمثيل كما قيل فيما سلف .

ومن يسمى هذا القول المؤلف على هذه الصورة بالقياس تواطأء الى ذلك بعد المعرفة بالمعنى الذي يشار به اليه فواحد قياس وجملة قياسات ومستعمله قانس وقياس اصطلاحا في التسمية فالقياسات كلها تتفق في الصورة الحملية في الحملات والشرطية في الشرطيات والاستثنائية في الاستثنائيات وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدمات فالحدود مفردات لاحكم فيها اعني حدود القضايا كالحمول والموضوع وتسمى حدودا لانها اجزاء القضايا واطرافها وقد تكون الفاظا مفردة كقولك الانسان حيوان وقد تكون حدودا على الحقيقة لان كل واحد منها مؤلف من الفاظ تدل دلالة الحد على معنى واحد كقولك الحيوان المناطق المائت جسم حساس متحرك بالارادة فالحيوان الناطق المائت هو الحد الموضوع وهو حد الانسان والجسم الحساس المتحرك بالارادة الحد المحمول وهو حد الحيوان فالقضايا من الحدود وحدود القضايا اما حدود هي الفاظ مؤلفة دالة على شيء واحد هو المحدود واما لفظة واحدة تدل على شيء واحد على ما قيل والقياس مؤلف من القضايا كما كانت القضايا مؤلفة من الحدود وبدخولها في التأليف تسمى مقدمات .

وقد سلف الكلام في الحدود عند ذكر الالفاظ المفردة ومعانيها والحدود وارسوم الدالة عليها وفي القضايا المؤلفة من الحدود من بعدها حملها وشرطها شخصيتها ومهمتها ومحصولها كليها وجزئها سالبها وموجبها والقياسات التي

تؤلف منها لينتج الذهن العلم المطلوب المجهول من المعلوم السابق منها على الوجه
الذکور ولذلك اشكال من التأليف بعضها معروف بين الانتاج بنفسه يتقل
الذهن به من علم القياس المؤلف على صورته الى علم النتيجة الواجبة عنه وبعضها
يحتاج الذهن في التزام نتيجته (لقرينته - ١) الى تصرف ذهني في القرينة ليستقل
منها الى علم المطلوب حيث لا تكون الصورة القياسية توجهه بالفعل بل بقوة
قرينة من الفعل يستقل الذهن اليها بتصرف نظري في القول المؤلف على تلك
الصورة حتى يرده الى الصورة البينة الانتاج بنفسها وذلك التصرف هو تغيير
التأليف بتغيير المقدمات وتبديل محمولاتها بموضوعاتها ومحمولاتها
ويسمى ذلك عكسا .

واما بقياس آخرين الانتاج يثبت الشيء بابطال تقيضه لكون العلم السابق الى
الاذهان يقضى بان التقيضين لا يجتمعان على صدق ولا على كذب بل يقتسمان
الصدق والكذب لاحالة فيدل صدق احدها على كذب الآخر وكذب احدها
على صدق الآخر فنقدم الآن القول في العكوس من جملة التصرفات الذهنية لكونها
اسوج الى النظر من الخلف (٢) .

فنقول ان القضية ينحصر موضوعها في الكلام دون محمولها لان المحمول
ابدا كلي اما بالفعل والوجوب واما بالقوة والامكان كقولك كل انسان حيوان
فالخسر للانسان والاطلاق للحيوان لان الحمل منه يعم الانسان وقد يفضل عليه
كالحيوان على الانسان وقد يساويه كالضاحك للانسان والقضية يوجب حكمها
صفة الموضوع بالمحمول لكلاه او لبعضه ولا يتعرض للمحمول هل يوصف به غير
ذلك الموضوع ام لا فلا يلزم الصدق في عكس القضية من صدقها كما لا يلزم
صدق قولنا الحيوان انسان من قولنا الانسان حيوان ولا كله من كله اعني صدق
كل حيوان انسان من صدق كل انسان حيوان بعموم المحمول الذي غيره العكس
بفعله موضوعا ولم يعمه الحكم بالمحمول الذي كان موضوعا لكون المحمول

١) ليس في لا (٢) هاشم قط - ويسمى هذا قياس الخلف -

الاول اعم فيصدق ان بعض الحيوان انسان من كل انسان حيوان ومعه فلما لم تلزم العكوس في تبديل الموضوعات والمحمولات ولم يبق صدقها مع حصرها على كليتها وجزئيتها تبدل الحكم في تقليب الاشكال المتفقة في الاقوال الى الشكلي البين الانتاج فأحتاج ذلك الى نظر يقرر الحال فيه على وجه معلوم على التحقيق يستعمله الماطر بالقياس وميه .

الفصل الثالث

في عكوس المقدمات ومه يلزم

صدقها فيما من صدقها اصولها

العكس في المقدمة هو تصوير محولها موضوعا وموضوعها محولا مع بقائها على ما كانت عليه من الايجاب والسلب والمقصود منه هاهنا هو ما يبقى فيه حكم العكس من حكم الاصل وصدقها من صدقها معه فالموجبة الكلية المطلقة من الحملات تنعكس بحيث يبقى صدقها وموجبة جزئية كما يلزم الحكم بان بعض الحيوان انسان من الحكم بان كل انسان حيوان وصدقها من صدقها ومعه لعموم المحمول وزيادته

على الموضوع والمثال عليه .	<u>حيوان</u>	<u>انسان</u>
فالحيوان لما كان محولا عم الانسان	<u>انسان</u>	<u>حيوان</u>
وزاد عليه فكان كل انسان حيوانا		

والانسان لما صار محولا لم يعم الحيوان كله بل بعضه فتغير الحكم فيه ولولا العموم والخصوص المختلفان في جانب المحمول والموضوع لم انعكس وصدق كليهما مع كلي كما انه لو لم يزد الحيوان على الانسان بل ساواه لصدق عكسه لصدق اصله فانه من البين عند الاذهان انه اذا كان شيء شيئا فذلك الشيء ذلك الشيء تحطى - ا ب - المتساويين المتطابقين اللذين لا يفضل احدهما على الآخر فليهما حمل عم الآخر وايهما وضع عم (١) الآخر في الحكم كما في هذه الصورة .

ب ا
انسان ضحك

فليس بين الموضوع والمحمول في الاتصاف
والوصف فرق في تقلييهما بالتقديم
والتأخير سوى التقديم والتأخير الا من جهة الخصوص والعموم ولذلك يسميان
في لغة العرب مبتدأ وخبر افكما ان الانسان ضحك فكذلك الضحك انسان اذا
تساويا في العموم والخصوص فصدقتهما في الاصل والعكس واحد كما قلنا انه اذا
كان - اب - فب - ا - واذا لم يكن لم يكن والسالبة الكلية بحسب هذا البيان
تنعكس سالبة كلية فانه اذا لم يكن شيء من - اب - لم يكن شيء من - ب - ا -
اذ لو كان لكان العكس اعني لو كان شيء من - ب - ا - لكان ذلك الشيء من
اب - لكنه لم يكن فلم يكن فما اسهل هذا واقرب متناوله واغناه عن تسويد
الاوراق وتطويل الكلام وتبديد المرام بعد قرينه من الافهام تتبر ذلك بعرضه
على اهل الفطنة ممن لم يسمع فيه كلاما ولا درس فيه علما فتراه يفهم هذا ويقبله
عن كثر ولا يعتريه فيه شك ويعتريه في ذلك المطول لطوله وعسر فهمه
واحتجاجة على الالين بما ليس ابين .

والموجبة الجزئية يصدق عكسها موجبا جزئيا ايضا لان البعض الذي من - ا
اما ان لا يفضل عليه - ب - حتى لا يتصف به ما ليس - ب - (١) كما لا يفضل
الانسان على بعض الحيوان حتى يتصف به ما ليس بحيوان فيصدق في مثله عند
العكس في ذلك ان كل - ب - ا - كما يصدق ان كل نسان حيوان مثاله .

ب ---
انسان

ا ---
واما ان يفضل على بعض - ا - حتى يتصف به ما ليس - ا - كما يفضل حيوان
الابيض على بعض الانسان فيتصف به ما ليس بانسان كما لا تقننس

فيصدق عكسه ان بعض - ب ا - كما يصدق ان بعض الابيض انسان فيكون قد صدق عكسه في موضع كلياً وفي موضع جزئياً والجزئى لا يناقض الكلى بل يصدق معه فالذى لا يشك فيه صدقه جزئياً في كل موضع وان صدق كلياً في موضع فهو زيادة على الصدق الذى لزم من العكس جاء من جهة العموم والخصوص فهكذا يتصور هذا

انسان

ا

ابيض

ب

والسالبة الجزئية لا يتحقق في عكسها لزوم صادق مع اصلها لاختلافها مع العموم والخصوص في الايجاب والسلب فلا يستمر فيها حكم على ما يتمثل به في هذه الخطوط .

ب	ابيض	ب	غراب
ليس بعض الانسان	1	1	ليس كل انسان
ابيض وليس بعض	انسان	انسان	غراب وليس كل
الابيض انساناً	ب		غراب انساناً بل
وبعض الابيض انسان	.	انسان	ولاشيء من هذا
(١) موجبة جزئية			هذا (سالبة كلية - ٢)
		١	حيوان

ليس كل حيوان

انساناً وكل انسان

حيوان (موجبة كلية - ٣)

فيصدق مع الاول في العكس السلب الجزئى والايجاب الجزئى فيكون بعض - ب ا - كما ان بعض الابيض انسان فيكون بعض - ب - ليس - ا - كما ان بعض الابيض ليس بانسان بل نقض مع الثانية السلب الجزئى والكلى فان بعض

الغراب ليس بانسان ولا شئ من الغراب انسان لان السلب الجزئى لا يناقض السلب الكلى بل يصدق معه ومع الثالثة الايجاب الكلى فان بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان حيوان يصدقان معا فاذا اختلف الحكم لاختلاف العموم والخصوص بالايجاب والسلب والكلية والجزئية لم يستمر له عكس معنى يلزم صدقه من صدق الملائم فهذه عكوس القضايا المطلقة وقد اعتبر في المطلقة نسبة مجموعها الى موضوعات موضوعها وهل المحمول لها مادام الموضوع لها او مادامت موجوده فاختلف الحال في صورة اللفظ ومفهومه في ايجابه وسلبه فدل الايجاب من ذلك على ما يكون في كل وقت وعلى ما يكون في بعض الاوقات مع اتصاف موضوعات الموضوع بالموضوع ومع لاتصافها به كمن يقول الانسان حيوان ناطق مائت فوصفه بالحيوان مادام انسانا وبالناطق في بعض اوقات كونه انسانا وبالمائت بعد كونه انسانا ولا في شئ من اوقات كونه انسانا وليس الحال كذلك في السلب فانه اذا قيل لا شئ من كذا كذا فان العبارة تعطى مادام كذا كما تقول لا شئ من الحيوان بجاد ولا شئ من الجماد بحيوان مادام جمادا ومادام حيوانا لا يتصف بالسلب في بعض اوقاته فانعكست السالبة الكلية لذلك سالبة كلية ولم تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية لاجل العموم وانعكست جزئية لاجل الوجود اللازم اما دائما كالانسان حيوان واما في بعض اوقاته كالانسان ناطق او بعد كونه كذلك كالانسان مائت ويترك من هذا شك على من قاس السلب فيه على الايجاب ولم يتأمل ما يقتضيه الذوق والعرف في العبارات ومفهوم الالفاظ الذى يحده كذلك من لم يدقق النظر اكثر مما يحده المدقق الذى لم يستقص فيفرق في ذلك بين الموجبة والسالبة فقال بحسب نظره غير المستقصى ان السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس كما قال ارسطو طاليس مثل نفسها كلية وتمثل على ذلك وقال ان الضحك يسلب عن كل انسان وقتا ما بالفعل فذلك سلب مطلق ولا ينعكس اى لا يصدق عكسه انه لا شئ من الضاحك انسان بل كل ضاحك انسان ولم يعتبر بكلامه في قوله وقتا ما وبالفعل والمطلق مطلق من هذا وغيره

لا يذكر فيه وقت ، ولا شرط بل يذكر المحمول والموضوع والسور في الايجاب وحرف السلب في السلب من غير زيادة و اذا قيل كذلك لم يصدق فيما تمثل به اذ لا يقبل منه سامع من المتصورين انه لاشئ من الانسان ضاحك بالقول المطلق لاجل انه في بعض اوقاته لا يضحك كما يقبل منه ان كل انسان ضاحك لانه في بعض اوقاته يضحك فصورة الكلام في الايجاب لا تعطى دواما وفي السلب تعطى الدوام حتى يكون النفي ثقيا بحسبه فتأمل الكلام وموقعه من الفهم والتصور واستغن عن جميع ما طولوا به وتحقق صواب قول ارسطوطا ليس في قوله الاظهر مع غنائه عن التدقيق المستعمل .

والضروريات تنعكس كذلك ايضا موجبتها الكلية والجزئية موجبة (١) جزئية وسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ويكون عكس السالبة الكلية الضرورية سالبة كلية ضرورية لانه اذا انتفى شئ عن شئ بالضرورة فذلك الشئ متنف عنه بالضرورة ايضا سواء اخذت الضرورة بمعنى الدوام او بمعنى مالا بد منه .

واما الموجبة الكلية الضرورية فانها كما لا تنعكس كلية كذلك لا تنعكس ضرورية فان كل كاتب عاقل بالضرورة وليس كل عاقل كاتب بالضرورة بل بعضه بالامكان لان ما لا بد منه لشيء قد يكون له بد من ذلك الشئ فان العاقل لا بد منه للكاتب في وجوده كاتب والعقل بد من الكتابة فلا تنعكس الموجبة الضرورية ضرورية بل ممكنة ذهنية تحوز الضرورة وتحتل كونها ولا كونها وحكم الموجبة الجزئية في ذلك تحكم الموجبة الكلية ولا يستمر للسالبة الجزئية عكس كما قيل والممكنات في عكسها كذلك ايضا موجباتها وسوالبها كليتها وجزئياتها لكنها قد تنعكس الى الضرورة في بعض الامور فان العاقل كاتب بالامكان والكاتب عاقل بالضرورة وفي بعضها تنعكس الى الامكان (٢) فان النجار يمكن ان يكون كاتب والكاتب يمكن ان يكون نجارا فيكون العكس الى الممكن الذي معناه ما ليس بممتنع وهو الامكان الذهني الذي يعم الممكن في وجوده والواجب وينعكس

(١) كذا - في الاصلين (٢) ها مش قط - لان الامكان بعض الحكم والجزئي

السلب في الامكان الى الايجاب والايجاب الى السلب وتنعكس عكوسها كذلك ايضا فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والممكن ان لا يكون ممكن ان يكون والقضية الممكنة الواجبة والسالبة هي القائلة يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا القائلة ليس يمكن ان يكون فانها سالبة الامكان لاسالبة ممكنة وسلب الممكن الكون الذهني هو الامتناع وسلب الامكان الوجودي هو ضرورة الكون واللاكون فان الضروري الكون ليس بممكن الكون الا بالامكان الذهني الذي يعيناه الجهل والتجوز وحكمه معلوم مما سبق فلا يصح عكس السالبة الممكنة الى سالبة ممكنة الا بالامكان الذهني دون الوجودي وما طول به قوم في هذا لانطول بمناقضته ومن تأمله حق التأمل وقاس به ما قيل ههنا عرف الفرق .

ومن العكس ما يسمونه عكس النقيض ويصدق مع الاصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول فيكون عكس النقيض كقولنا كل انسان حيوان ان (١) ما ليس بحيوان ليس بانسان فقد سلب الانسان عن كل ما ليس بحيوان وصدق مع صدق القول بان كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه وهو سلب المحمول عن نقيض الموضوع لجواز عموم المحمول كما لا يصدق مع قولنا كل انسان حيوان قولنا ان ما ليس بانسان ليس بحيوان لعموم الحيوان الذي هو المحمول للانسان الذي هو الموضوع .

الفصل الرابع

في القرائن القياسية

والقرينة القياسية هي قول مؤلف من اقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم عما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم في قول آخر يصدق مع صدق ما قيل فيه وموضع التصديق والتكذيب في القول هو الحكم الجازم او الشرطي ولزوم ذلك عند من يعقله لان من يحفظ قولاً ويورده من غير ان يعقله لا يلزم عنده من صدقه وكذبه صدق ولا كذب واتما يلزم ما يلزم من ذلك عند من يعقل لزوم معقول لمعقول لان الصدق يلزم عنه الصدق لزوم الموجود للموجود

والكذب لا يلزم عنه لاصدق ولا كذب لانه كالعدم والمعدوم وانما يصدق ما يصدق من (١) نتيجه من جهة الامور انفسها لا من جهة صدق القرينة ولا من كذبها وهذا الصدق اللازم يلزم الصدق الملزوم ولا يلزم الكذب الكذب على ما ستعلم من ان المقدمات في القرائن القياسية قد تكون كاذبة مكذبة والنتيجة اللازمة عنها صادقة مصدقة واذا كان في هذا القول مواضع تصديق وتكذيب فهو قول مؤلف من اقوال فوق واحد وتلك هي المقدمات التي ذكرت وانما يلزم ما يلزم عنها بتأليف يكون لها في نظم القرينة القياسية بين المقدمات وحدودها التي هي الاجراء الموضوعية والمحمولة في الحملات والمقدمات والتوالي في الشرطيات وتأليفها في الحملات على اشكال ثلاثة وذلك ان القرينة تكون من قولين هاهما مقدمتان وفي كل مقدمة حدان حد موضوع وحد محمول ويلزم عنها ما يلزم لشركة بين المقدمتين وتلك الشركة تكون في جزء لاحالة اذ لو كانت في الكل لكانت احدهما هي الاخرى بعينها وذلك الجزء اما ان يكون هو المحمول واما ان يكون الموضوع في كليهما واما ان يكون موضوعا في احدهما محمولا في الاخرى وتأليف المقدمتين يكون من حدى المطلوب المسؤول عنه اعني الحد المحمول والحد الموضوع كما يسأل السائل هل الانسان حيوان ام لا فال المطلوب الانسان حيوان وحده اللذان هما الموضوع والمحمول هما الانسان وحيوان وتأليف القرينة على ذلك تكون باضافة حد الى هذين الحدين يكون مشتركا لمقدمتين ويسمى حدا اوسط كما يقال في البيان كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويتمين ان كل انسان حيوان فيكون الحساس هو الحد الاوسط الذي صارت به القضية المطلوبة قضيتين لتكراره فيها واشتراكهما فيه حتى حصل من الاشتراك فيه الاتصال المبين في الابحاج كما قلنا وفي السلب كقوانا في بيان ان الانسان ليس بمحجر مثلالان كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمحجر فلا شيء من الانسان بمحجر فتوسط الحد الاوسط بين الحدين في القضيتين نقل الحكم على طريق الزوم منها الى الحكم في المطلوب فصارت الحدود ثلاثة في

القضيتين لكون القضية من حدين وتكرار الحد الاوسط فيها ينوب مناب حد رابع تتم به القضيتان فهذا الحد الاوسط اذا كان محولا على موضوع المطلوب وموضوعا لمحمول المطلوب كقولنا كل - آ ب - وكل - ب ج - كان قياسا كاملا تبين منه بذاته ان كل - ا ج - ويسمى شكل القرينة بالشكل الاول وتسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى لجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه على مثال ما قيل وان كان الحد الاوسط محولا في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحوله يسمى بالشكل الثالث كقولنا في بيان انه لا شيء من الانسان بحجر كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فالحيوان محمول على موضوع المطلوب الذي هو الانسان بالايجاب في القضية الصغرى وعلى محمول المطلوب الذي هو الحجر بالسلب في القضية الكبرى ويتبين منه انه لا شيء من الانسان بحجر لكن لا بذاته بل ببيان كما يأتي ذكره فليس بقياس كامل .

وان كان الحد الاوسط موضوعا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ومحوله سمي بالشكل الثالث كقولنا في بيان ان بعض الحيوان ناطق كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فتبين منه ان بعض الحيوان ناطق لكن لا بذاته بل ببيان يأتي ذكره فليس بقياس كامل والانسان فيه موضوع لموضوع المطلوب الذي هو الحيوان في المقدمة الصغرى ومحوله الذي هو الناطق في المقدمة الكبرى فتميز المقدمتين بالصغرى والكبرى انما يتم في هذه الاشكال الثلاثة باعتبار المطلوب وموضوعه ومحوله حتى تكون القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية الصغرى والتي فيها محوله هي الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضية التي هو فيها محولا او موضوعا فتصير الاشكال بحسب ذلك ثلاثة الاول منها الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوع لمحوله وهو القياس الكامل الذي تبين ما تبين به بذاته والثاني الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحوله معا والثالث الذي هو فيه موضوع لكليهما وليس ابكاملين اذ لا

لاذلايتبين ماتبين في كل واحد منها بذاته كالأول وتخرج القسمة بنسبة الحد الأوسط الى موضوع المطلوب المعين ومجمله شكلا رابعا حيث يجعل الحد الأوسط موضوعا لموضوع المطلوب ومجولا على مجمله .

مثال ذلك اذا كان المطلوب هل كل انسان ضاحك ام لا قولنا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فيكون الناطق الذي هو الحد الأوسط الداخلى على الحدين موضوعا للصغير الذى هو الانسان ومجولا على الأكبر الذى هو الضاحك على الشكل المذكور فما اذا لم يعتبر المطلوب وحده فلا يوجب القسمة سوى الاشكال الثلاثة المذكورة حيث يكون الحد الأوسط مجولا على حدين او موضوعا لحدين او مجولا على حد وموضوعا لا نحر اذا لم يعين الحدان بموضوع المطلوب ومجمله ولذلك الف ارسطو طائيس اشكالا ثلاثة ولم يذكر الرابع وانما تتعين الصغرى والكبرى من المقدمتين في الشكل الاول بالتي فيها الحد الأوسط محمول او موضوع حتى يكون الذى هو فيها محمول صغرى والتي هو فيها موضوع كبرى واما في الشكل الثانى والثالث فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الأوسط لكونه مجولا او موضوعا فيهما جميعا متميزا بموضوع المطلوب ومجمله فاقترضت النسبة الى المطلوب المعين وحديه شكلا رابعا ينتج المطلوب المعين معكوسا مجمله موضوعا وموضوعه مجولا مثل ان يكون مطلوبنا هل كل انسان ضاحك كما قيل ام لا فتجعل القرينة هكذا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فينتج منه ان كل ضاحك انسان وهو عكس المطلوب حيث وضعنا كبراه مكان الصغرى في القرينة وصغراه مكان الكبرى فاذا بدلنا المقدمتين في وضع الكلام عاد الى صورة الشكل الاول بعينها وتبدل الكلام في التقديم والتأخير لا يغير من صدقه شيئا فانناجه لما ينتجه بين نفسه ولكنه عكس المطلوب المعين فاذا عكسنا النتيجة كانت جزئية كما علمت في العكوس فصح منها ان بعض الانسان ضاحك وان نظرنا الى القرينة من غير تعيين المطلوب لم يخالف في الصورة والشكل لكل الشكل الاول الابتداء للفظ وتأخير ولا تأثير لذلك في الصدق اذا بدل

والكلام في هذا الشكل الرابع استدركه على ارسطوطاليس بعض المتأخرين باعتبار المطلوب العين وفي الانتاج هو الاول والا اعتبار بالانتاج والاشكال بحسبه هي الثلاثة المذكورة لا غير بنسبة القرائن ومقدما تها وحدودها بعضها الى بعض ومن جهة ان المقدمات تختلف بالايحاب والسلب والكلية والجزئية تكون من تركيب بعضها مع بعض في كل شكل ستة عشر ضربا في كل جهة من جهات الاطلاق والضرورة والامكان في المحصورات خاصة منها ما هو منتجع يلزم عنه حكم في قضية اخرى غير القضيتين اللتين في القرينة المذكورة على ما قيل ومنه غير منتجع اى لا يلزم عنه حكم في قضية اخرى ومن المنتجع ما هو بين الانتاج بنفسه ومنه غير بين يحتاج الى بيان وحجة تبين لزومه لما يلتزمه من النتيجة التي لزم حكمها عنه فلما خذ الآن في تعديد الضروب المنتجة وغير المنتجة وكيف ينتجع ما ينتجع منها وكيف لا ينتجع مالا ينتجع وكيف يتبين ما ليس يتبين وعلى اى وجه يتبين .

الفصل الخامس

في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول

اما ضروب الشكل الاول فالمنتجع منها اربعة ضروب واثنان عشر ضربا غير منتجع الاول من موجبتين كليتين كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - فنتجع موجبة كلية وهي قولنا كل - ا ج - مثاله .

فنتجع كل انسان جسم لان عام العام عام ايضا	جسم	لان الانسان الذى هو - ا
	ج	دخل في عموم الحيوان
	حيوان	الذى هو - ب - والحيوان
	ب	دخل في عموم الجسم الذى
	انسان	هو - ج - فدخل الانسان
	ا	الذى هو - ا - في عموم الجسم الذى - هو ج

فهر أممكن سائر الأسفل الى الاعلى فيقال
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (١)

وايضا

حيوان	حساس
ج	ب

انسان
 لان الانسان الذي هو - ا - دخل في عموم الحساس الذي هو - ب - وساوى
 الحساس الحيوان الذي هو - ج - في عمومه فدخل الانسان الذي هو - ا -
 في عموم الحساس الذي هو - ج -
 وايضا

حساس	فكل انسان حساس
ج	لان عام المساوي
ناطق	في عمومه عام ايضا
ب	
انسان	
ا	

لان الانسان الذي هو - ا - ساوي في عمومه الناطق الذي هو - ب - والناطق
 دخل في عموم الحساس الذي هو - ج - فدخل الانسان الذي هو - ا - في عموم
 الحساس الذي هو - ج - وايضا

ضحاك	انسان	ناطق
ج	ا	ب

فكل انسان ضحاك
 لان المساوي للمساوي
 متساو ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - ساوى في عمومه الناطق الذي هو - ب - والناطق
ساوى في عمومه الضحك الذي هو - ج - فساوى الانسان الذي هو - ا - في
عمومه الضحك الذي هو - ج - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في
الموجبتين الكليتين في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذي في الصور الاربع
وفي سائرهما انتج الايجاب الكلى والضرب الثانى من كليتين والكبرى منهما
والصغرى موجبة كقولنا كل - ا ب - ولا شئ من - ب ج - فينتج سلبية
كلية وهي قولنا فلا شئ من - ا - ج - مثاله -

حيوان	حجر	ولا شئ من الحيوان بحجر
ب	ج	فلا شئ من الانسان بحجر
انسان		
ا		

لان الانسان الذي هو - ا - داخل تحت عموم الحيوان الذي هو - ب - والحجر
الذي هو - ج - خارج بمجمله عن الحيوان بالسلب الكلى والحيوان خارج عنه
فالانسان خارج بمجلته الداخلة تحت عموم الحيوان عن الحجر فسلب لذلك - ج -
(عن ا - ا) سلبي كلياً
وايضاً .

حجر	
ج	فلا شئ من الانسان بحجر
ناطق	
ولا شئ من الناطق	
ب	
كل انسان	
ا	

لان الانسان الذى هو - ا - مساو للناطق الذى هو - ب - والحجر الذى هو ج - مسلوب عن الناطق وخارج عنه فهو مسلوب عن - ا - الذى هو الانسان المساوى للناطق فى الحكم ولا تختلف الحدود فى العموم والخصوص فى هذا الضرب سوى هذا الاختلاف الذى هو عموم الاوسط للاصغر وزيادته عليه او مساواته له .

والضرب الثالث - من موجبتين والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - ا ب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية وهى قولنا بعض - ا ج - . مثاله .

فبعض الانسان خارج عن الاعتدال

ج
خارج عن الاعتدال

ب

حار المزاج

١

انسان

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - الحار المزاج الذى يكون بعض الانسان وبعض اشياء اخرى والحار المزاج داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال فبعض الانسان داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال .

	ج	وايضا
مساوى الزوايا لقائمتين	ب	وكل
فبعض السطوح	ب	وكل
مساوية زواياها	بعض السطوح	ا

لقائمتين

لان بعض - ا - الذى هو بعض السطوح داخل تحت عموم المثلث الذى هو ب - الذى قد يكون سطحاً وقد يكون جسماً والمثلث مساو للمساوى زواياه لقائمتين فبعض السطح داخل تحت عموم المساوى زواياه لقائمتين - وايضا .

ج	المشاء
ب	الانسان
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان مشاء

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - ب - الذى هو الانسان والانسان داخل تحت عموم - ج - الذى هو المشاء فبعض الحيوان داخل تحت عموم المشاء - وايضا .

ج	ضحك
ب	كل
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان ضحك

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - ب - الذى هو الانسان و - ب - مساو ل - ج - الذى هو الضحك فبعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - ل - ج - الذى هو الضحك ولا يختلف العموم والخصوص فى الحدود من الموجبتين الكلية الكبرى والصغرى الجزئية فى هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى فى الصور الاربع وفى سائرهما انتج الايجاب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا - ب - ولا شئ من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا - ج - مثاله .

ب	بناء
ا	الانسان
ج	جماد
	فليس كل انسان جماد ولا شئ منه

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - البناء الذى منه انسان ومنه زنبور والجماد الذى هو - ج - مسلوب عن ب - الذى هو البناء وعن جميع الانسان ايضا فالجماد مسلوب عن كل الانسان فهو مسلوب عن بعضه وايضا

وايضاً .

ج	اسود	ب	ابيض	ا	حيوان
---	------	---	------	---	-------

فليس كل حيوان اسود

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان داخل تحت عموم - ب - الذى هو الابيض
و - ج - الذى هو الاسود مسلوب عن - ب - الذى هو الابيض وليس بمسلوب
عن باقى - ا - الذى هو باقى الحيوان غير الانسان كالغراب مثلاً - فيج - الذى هو
الاسود مسلوب عن بعض - ا - الذى هو الحيوان كالقنص (١) مثلاً وايضاً .

ب	انسان	ج	جماد
---	-------	---	------

ا حيوان فليس كل حيوان جماد ولا واحداً منه

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج -
الذى هو الجماد مسلوب عن الانسان وعن باقى الحيوان فهو مسلوب عن كل - ا -
الذى هو الحيوان والمسلوب عن الكل مسلوب عن البعض للاحالة - وايضاً

ج	فرس	ب	انسان
---	-----	---	-------

ا حيوان فليس كل حيوان فرس

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج - الذى
هو الفرس مسلوب عن الانسان وليس بمسلوب عن جميع الحيوان - فيج - مسلوب
عن بعض - ا - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في الموجبة الجزئية
الصغرى والسالبة الكلية الكبرى في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى في
الصور الاربع الذى انتج في بعضه سلباً كلياً وفي بعضه سلباً جزئياً فاللازم في
جميعه السلب الجزئى للاحالة .

وهذه الضروب الاربعة وان كانت بينة الانتاج بنفسها لمن يتصورها فهذه
الاشكال التى استقصى فيها اصناف العموم والخصوص في الحدود تصورها
في الاذهان فتحقق نتيجتها وتبعد الشك عنها فهذه هي الضروب المنتجة من هذا
الشكل والباقية غير منتجة وهى التى صغرها سالبة و (٢) كبرها جزئية

(١) تقدم ما فيه - (٢) لا - او :

او كلاهما لان الصغرى السالبة تخرج الاصغر عن حكم الاوسط فلا ينتقل اليه حكم
الاكبر من جهة الاوسط بايجاب ولا سلب والكبرى الجزئية تخرج بعض
الاوسط عن حكم الاكبر فلا يعم حكمه الاصغر لانه قد يقع تارة تحت الداخل
في حكم الاكبر وتارة لا يقع والحكم لا يمحصر المحمول فلا ينتقل الحكم عنه جزئا
الى الاصغر كما يتضح في هذه الاشكال واولا في السالبتين الكليتين كقولنا
لا شيء من - ا ب - ولا شيء من - ب ج - فتقع تارة هكذا .

١. انسان ب فرس ج غراب فيكون لا شيء من ا ج
ولا شيء من الانسان غراب لان - ج - خرج عن - ب - وعن - ا - جميعا
وتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب غراب
ا انسان فيكون كل - ا ج - اى كل انسان ناطق
لان - ج - المسلوب عن - ب - كان لا شيء من الانسان غراب (١)
محمولا على - ا - فبقى على جملة ولم ينقل اليه - ب - المسلوب عنها حكما - وتارة
تقع هكذا

ج انسان ب حجر
ا حيوان فيكون بعض - ا ج - اى بعض الحيوان انسان
وايس بعض - ا ج - اى ليس كل حيوان انسانا لان الاوسط وقع خارجا
عنها فكان حكمها لها من جهة الاوسط فكان الحكم الذى لها تارة ايجابا وتارة
سلبا وتارة كلياً وتارة جزئياً فلم يلزم الحكم والعيب (٢) في الصغرى السالبة
التي اخرجت الاصغر عن حكم الاوسط فلم ينقل اليه حكما من الاكبر على ما قيل .
والضرب الآخر من كليتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة مثاله .

لا شيء - من ا ب - وكل - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب انسان

وكل ----- انسان فرس ا

لا شيء ----- من الفرس

(١) زيدت من لا (١) كذا في لا - وفي قط بلا نقط . فيكون

ج - ا

١٣٣

مكتاب المعبر

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الفرس بناطى لان لا كبر ساوى
اللاوسط فانسلب عما انسلب عنه وهو الاصغر - وتقع تارة هكذا .

ج حيوان

ا انسان ب فرس

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان حيوان لان الاكبر عم الاوسط والاصغر
الذى سلب عنه الاوسط - وتقع تارة هكذا .

ج اسود

لا شيء ا انسان من الانسان وكل ب غراب غراب

فيكون بعض - ا - الذى هو الانسان - ج - اى اسود لان - ج - الذى هو الاسود
فضل على - ب - الذى هو الغراب فكان من زيادته فى بعض الانسان فكان بعض
الانسان اسود وليس كل انسان اسود وهو الايجاب الجزئى والسلب الجزئى
فلم يلزم فيه حكم بعينه .

والضرب الثالث من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية كقولنا كل
اب - وبعض - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج فرس

ب حيوان

ا انسان

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الانسان فرس لان بعض -
ب - الذى كان - ج - فضل عن عموم - ا - كما خرج بعض الحيوان الذى
هو الفرس عن الانسان فخرج الانسان عن حكم الفرس فصديق فيه السلب الكلى
ويقع تارة هكذا .

ج فاطق

ب حيوان

ا انسان

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان فاطق لان

البعض من الحيوان الذي حمل عليه الناطق دخل الانسان في حكمه لان المحمول لا يسود فتجوز فيه المساواة والعموم بالزيادة فيختلف الحكم من جهة تلك الزيادة ما لم ينحصر تحت عموم الاكبر فاذا عم الاكبر الاوسط بحكمه انتقل الحكم الى الاصغر واذا لم يعم لم ينتقل فلم يلزم من الكبرى الجزئية حكم في النتيجة على ما قيل - وتارة تقع هكذا .

ج . ابيض

ب ناطق

ا انسان

فيكون بعض - ا ج - وبعضه ليس - ج - اي بعض الانسان ابيض وبعضه ليس بابيض لان الاوسط ساوي الاصغر فانسلب عن الاصغر ما انسلب عن الاوسط من الاكبر ووجب عليه ما ووجب عليه فكان حكمه ايجابا وسلبا جزئيا فلم يلزم . منه حكم في الانتاج من سلب ولا ايجاب كلي ولا جزئي .
والضروب التسعة الباقية كذلك لا تنتج اي لا يلزم فيها حكم اما لكون صغراهما سالبة واما لكون الكبرى جزئية واما لكليهما كما في هذه الامثلة .

الضرب الرابع منها هكذا من موجهة كلية صغرى (وسالبة جزئية كبرى) (١) -

المثال الاول	ج	ناطق	المثال الثاني	ج	فرس
ب	حيوان	ب	ب	حيوان	ب
ا	انسان	ا	ا	انسان	ا

ولا شيء من الانسان فرس

فكل انسان ناطق

المثال الثالث

ج	ابيض
ب	حيوان
ا	انسان

وليس بعض الانسان ابيض وبعض الانسان ابيض

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية .

اول	ج	حيوان	
ب	ا	غراب	ثاني
ابيض			ج
وكل غراب حيوان			انسان
ثالث	ج	حيوان	ب
ا	ابيض	ب	حيوان
	اسود		ا
			حجر
			ولا شئ من الحجر انسان

وبعض الالبعض حيوان وبعضه ليس بحيوان .

الضرب السادس من سالبتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية والامثلة عليه هي الامثلة المذكورة في الخامس حيث يكون السلب الجزئي في الكبرى مكان الايجاب الجزئي .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية .

اول	ج	جسم	ثاني	ج	ناطق
ب	ا	انسان	ب	ا	انسان
ا	ابيض		ا	ابيض	
فكل ابيض جسم					
ثالث	ج	ناطق	ب	ا	ناطق
ب	ا	انسان	ب	ا	انسان
ا	ا	فرس	ب	ا	فرس

فلا شئ من الفرس ناطق

وصورة المثال الثالث هي هذا الضرب في الصغرى صورة السالبة الكلية لان السلب الجزئي ينفي عن البعض ولا يتعرض للبعض الآخر بسلب ولا ايجاب فيبقى في الامكان ان يكون سلبا وان يكون ايجابا في البعض الآخر وصورة

الايجاب في البعض المتروك قد جاءت في المتالين الاولين من هذا الشكل حيث سلب الاوسط عن بعض الاصغروا وجبه على بعضه وسلب في هذا الثالث عن كله لاستيفاء الاقسام فكان في الصور الثلاث الايجاب الكلي والسلب الكلي والسلب والايجاب الجزئيان فلم ينتج .

الضرب الثا من منها من سالبتين صغراهما جزئية والكبرى كلية وامتلتة هكذا .

اول	ج	غراب	ثاني	ج	اسود
ب	انسان	ب	ب	ايض	انسان
ا	ايض	ا	ا	ليس كل انسان اسود	وبعض الانسان اسود

فهاتان الصورتان اذا كانت مع السلب الجزئي في الصغرى عن البعض من الاصغرايجاب على البعض واما اذا كان سلب عن البعض الآخر فهو سلب كلي وقد قيل فيه .

والضرب التاسع من جزئتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة وحكه معلوم في انه لا ينتج من اجل جزئية الكبرى ومن اجل سلب الصغرى مما سبق تعليما وتمثيلا وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالبتين جزئيتين .

وفي الحادى عشر وهو من جزئيتين موجبتين والثاني عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من اجل جزئية الكبرى .

فقد بان المنتج وغير المنتج من ضروب الشكل الاول بالتمهيم والتعليم (روا التعليق - ١) والتصوير وبالتشكيل (٢) وحاجته الى ذلك مع كونه كالين بنفسه اما كانت من جهة العموم والخصوص في الحدود والتمثيل بالخطوط

(١) ليس في لا (٢) قط - والتشكيل .

(١٧)

اوضح .

الفصل السادس

في ضروب القياسات من

القضايا المطلقة في الشكل الثاني

والمنتج من ضروب الشكل الثاني اربعة ايضا وهى التى كبرها كلية سواء كانت الصغرى كلية او جزئية واحدى مقدمتيه موجبة والاخرى سالبة ايهما كانت وما عداها لا ينتج فالضرب الاول من المنتجات من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - ا ب - ولا شئ من - ج ب - ينتج سالبة كلية وهو قولنا لا شئ من - ا ج - لان الاصغر دخل تحت حكم الاوسط بكليته وانتهى الاوسط عن الاكبر بكليته فانتفى الاكبر عنه بكليته فانتفى عن الاصغر بكليته وهذا مثاله .

ب	حيوان	ج	حجر
ا	انسان	فلا شئ من الانسان	حجر

ولا يضللك العموم هاها فان الحال يتشابه فيه مع مساواة الاوسط للاصغر وزيادته عليه حيث لا يخرج شئ من الاصغر عن الاوسط فلا يخرج عن حكمه .
ومن تقدم بينه بعكس الكبرى حيث قال كل - ا ب ولا شئ من - ب ج - فعاد الى صورة اشكل الاول لما عكس كبراه التى هى لا شئ من - ج ب - بفعلها لا شئ من - ب ج - والصورة فى التمثيل ها هنا قد اوضحت العكس فى الشكل حيث كان سلب الاوسط عن الاكبر هو بعينه سلب الاكبر عن الاوسط .

الضرب الثانى من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شئ من - ا ب - وكل - ج ب - ينتج سالبة كلية وهى قولنا لا شئ من - ا ج - وبينوه بتبدل المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى انعكست السالبة كلية

صاحبة للانتاج في الشكل الاول فان الموجبة تنعكس جزئية ولا تصالح كبرى
في الشكل الاول فعاد الى صورة الضرب الاول فانتج سالبة كلية لكنها عكس
المطلوب من جهة حدية الاكبر والاصغر مثاله .

ا	حجر	ب	حيوان
		ج	انسان
فلا شيء من الحجر انسان			

ويظهر في المثال العكس مع الشكل وعكس النتيجة مع اصلها وهم بدوا فقالوا
كل - ج ب - ولا شيء من - ا ب - فصارت الصغرى مكافئة الكبرى
وعكسوا فصار لا شيء من - ب ا - فعادت القرينة كما عادت الاولى الى
صورة الشكل الاول فانتجت لا شيء من - ج ا - ثم عكست النتيجة فصارت
لا شيء من - ا ج - وهو المطلوب .

الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض
ا ب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا
ج - مثاله .

ب	انسان	ج	حجر
ا	حيوان	فليس كل حيوان حجرا (ولا شيء منه) (١)	

بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر انسان فليس كل حيوان حجر الانتقال
الحكم بسلب الاكبر الى بعض الاصغر وهو البعض الذي دخل تحت الاوسط
واذا كان على هذه الصورة والمثال جاء بسلب كلي لان الاصغرا سره يخرج عن
حكم الاكبر فيكون لا شيء من الحيوان حجرا فان وقع هكذا جاء بسلب جزئي

ب	اسود	ج	ابيض
ا	انسان	فليس كل انسان ابيض	

لان الاصغر يدخل بعضه تحت الاوسط وبعضه تحت الاكبر فينسلب الاكبر
عن بعض الاصغر والسلب الكلي الذي جاء من الصورة الاولى يصدق معه
(١) من لا

السلب الجزئى الذى جاء من الثانية فيستمر صدق السلب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كايمة مثاله ليس كل
اب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا ج - كما في
هاتين الصورتين .

ا		ايض	
ب		ايض	
ج		ج	
انسان	ب	حيوان	ب
غراب	ج	حيوان	ج

ففي الصورة الاولى كان الباقي من عموم الاوسط للاكبر عن (١) بعض الاصغر
والسلب عن بعضه مع كون الاكبر مبائنا للاصغر بالكلية وفي الثانية عم الاوسط
الاكبر وبعض الاصغر في حكم الاكبر بخفاء سلب كلى في الاولى وجزئى في
الانحرى فصديق السلب الجزئى لا محالة واستمر في النتيجة وكان يبين بطريقة
تعرف بالافتراض فيقال يفرض البعض من - ا - الذى ليس - ب - د - فلا شئ
من - د - ب - وكل - ج ب - فيعود الى الضرب الثانى من هذا الشكل وينتج
لا شئ من - د ج - فيقال بعض - ا د - ولا شئ من - د ج - فليس كل
ا ج - وهى نتيجة الضرب الرابع من الشكل الاول والتمثيل في التشكيل
اوضح النتيجة ايضا حالاً يحوج الى شئ من هذا .

وهو لا ينتج في هذا الشكل اثنا عشر ضرباً فمنها اربعة من سالتين لان الاصغر
والاكبر فيهما (٢) يحزجان عن حكم الاوسط كما قيل في الشكل الاول فلا ينتقل الحكم
بوساطته من احدهما الى الآخر بسلب ولا ايجاب واربعة من موجبتين لان
الطرفين الداخلين تحت حكم الاوسط قد يتفقان وقد يتباثان بالكل او ببعض
فلا يستمر الحكم بحسبه .

واربعة من جزئيتين لا يلزم منهما حكم لزوج البعضين غير المتعينين عن حكم
الاوسط فلا ينتقل الحكم الى البعض الداخلى تحت الحكم لانه غير متعين

فالضرب الاول مما لا ينتج من سالتين كليتين يقع على هذه الاشكال والصور
الثلث .

<u>ج حجر</u>			
ب	فرس	وايضا	ج ناطق
ا	انسان		ب فرس
ولا شئ من الانسان حجر			ا انسان
ج	انسان	وايضا	ب فرس
ب	حجر		ا انسان
ا	حيوان		ب فرس
ليس كل حيوان انسا			ا انسان ناطق

فيجىء من الاولى سلب كلى ومن الثانية ايجاب كلى ومن الثالثة ايجاب وسلب
جزئيان ولا يستمر حكم ولا تلزمه نتيجة بعينها -
والضرب الثانى من سالتين كبراهما كلية وصغراهما جزئية وتقع على هاتين
الصورتين -

<u>ج حجر</u>		اولى	
ب	انسان	ج	ابيض
ا	حيوان	ب	غراب
ا	ج	ا	حيوان
ولا شئ من الحيوان حجر		ج	ا
		وليس كل حيوان ابيض	
		وبعض الحيوان ابيض	

ويجىء فى الاولى بسلب كللى وفى الثانية بسلب وايجاب جزئيين والضرب
الثالث من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية يقع على هذه الصور الثلاث .

ج - ٩

١٤١

كتابة ب المعتبر

اولى

ابيض

ب

ا غراب

انسان

ج

ولاشيء من الغراب انسان

حيوان

ج

ب ابيض

ثانية

ا غراب

وكل غراب حيوان

ابيض

ج

ثالثة

حجر

ب

ا حيوان

وليس كل حيوان ابيض وبعض الحيوان ابيض

فتوجب في الصورة الاولى السلب الكلى وفي الثانية الايجاب الكلى وفي الثالثة
الايجاب والسلب الجزئيان

والضرب الرابع من سالتين جزئيتين وتقع على هذه الصور الثلاثة .

ج حجر

ا انسان

ب ابيض

اولى

فلا شيء من الانسان حجر

ا انسان

ج ناطق

ثانية

ابيض

ب

وكل انسان ناطق

ج حيوان

ثالثة

ب انسان

ا ابيض

وليس كل ابيض حيوان

وبعض الابيض حيوان

فيجىء كذلك في الاولى سلب كلى وفي الثانية ايجاب كلى وفي الثالثة ايجاب

وسلب جزئيان .

والضرب الخامس من موجبتين كليتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	فرس

فلا شيء من الانسان فرس

ثانية	ب	حيوان	ج	ناطق
			ا	انسان
				وكل انسان ناطق

ثالثة	ب	جسم	ج	انسان
			ا	ابيض

وليس كل ابيض انسان

وبعض الابيض انسان

فيجىء فى الصورة الاولى بسلب كل وفى الثانية ايجاب كل وفى الثالثة ايجاب وسلب جزئيان .

والضرب السادس من موجبتين كبراهما كلية والصغرى جزئية وتقع على هاتين الصورتين .

اولى	ب	حيوان	ا	ابيض
			ج	غراب

ولا شيء من الابيض غراب

ثانية	ب	حيوان	ج	انسان
			ا	ابيض

وبعض الابيض انسان

وبعض الابيض ليس بانسان

فيجىء

فيجيء في الاولى بسلب كلي وفي الثانية بايجاب وسلب جزئيان .
الضرب السابع من موجبتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية وتقع على صود
ثلاث .

اولى	ج	ابيض	ب	حيوان
	١	غراب		

ولاشيء من الغراب ابغض

ثانية	ج	اسود	ب	حيوان
	١	غراب		

وكل غراب اسود

ثالثة	ج	ابيض	ب	حيوان
	١	انسان		

وبعض الانسان ابيض

وليس كل انسان ابيض

فيجيء في الاولى بسلب كلي وفي الثانية بايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب وسلب
جزئيان .

والضرب الثامن من موجبتين جزئيتين وصورته صورة الضرب الرابع الذي
من سالبتين جزئيتين ويحيى بالسلب والايجاب الكلي والجزئي كما جاء هناك .
الضرب التاسع من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وصورته صورة
السابع الذي من موجبتين وكبراهما جزئية لان السلب عن البعض في الصورة
كالايجاب على البعض .

والضرب العاشر من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وصورته صورة
الثالث الذي من سالبتين والكبرى جزئية .

والضرب الحادي عشر والثاني عشر وهما للذان من جزئيتين موجبة وسالبة
كبرى وصغرى وصورتها صورة الموجبتين والسالبتين الجزئيتين لأن السلب

الجزئ في الصور كالإيجاب والمثال الجزئ وبالعكس فقد تبينت ضروب الشكل الثاني والمنتج منها وكيف ينتج وما لا ينتج ولم لا ينتج بالتمثيل المبين لما اشتبه منها بالعموم والخصوص بياناً شافياً من غير حاجة إلى عكس وغيره لأن العكس في التمثيل (١) ظاهر كالاصل .

الفصل السابع

في ضروب القياسات من القضايا

المطلقة في الشكل الثالث

والمنتج من ضروب هذا الشكل ستة اضرب وهي التي صفراها موجبة وفيها كلية سواء كانت صغرى أو كبرى وما عدا هذا لا ينتج ونتائج كلها جزئية ثلاثة منها موجبة وثلاثة سالبة وبالعكس صفراها يرجع إلى صورة الشكل الأول فالضرب الأول من كليتين موجبتين كقولنا كل - ب - ا - وكل - ب - ج - فينتج موجبة جزئية كقولنا بعض - ا - ج - لأن الاوسط داخل تحت حكم الاكبر وبعض الاصغر لا محالة داخل تحت حكم الاوسط وذاك لأن الاصغر محمول على الاوسط فاما ان يساويه واما ان يفضل عليه فاذا فضل عليه كان بعضه في حكمه واذا ساواه فكله في حكمه واذا عم الحكم تارة وخص اخرى فخصوصه مستمر فيصدق الجزئ على كل حال والعكس جزئ لا محالة واذا انعكست الصغرى جزئية عاد إلى صورة الضرب الثالث من ضروب الشكل الأول فانتج الايجاب الجزئ لأن صورته تقع تارة هكذا .

ج	جسم	١	حيوان
ب	انسان		
وكل حيوان جسم			

وهو كل انسان حيوان وكل انسان جسم فيجئ منه في هذا المثال موجبة كلية وهو كل حيوان جسم وتارة تقع هكذا .

ج ناطق

ا حيوان
ب انسان

فبعض الحيوان ناطق

وهو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فيجئ منه ان بعض الحيوان ناطق فيكون من الصورة الاولى ايجاب كلي ومن الثانية ايجاب جزئ فيستمر الجزئ لاحالة والعكس والاصل قدينا في الصورتين والضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - ب ا - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - لان الصغرى اذا عكست كان بعض - ا ب - وتقع على هاتين الصورتين

اولى	ا	حيوان	ثانية	ا	حيوان
ب	انسان		ب	انسان	
ج	حجر		ج	فرس	

فلا شيء من الحيوان بحجر فليس كل حيوان بفرس

ا. في الاولى فكل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر فيكون سلها كلياً وهو انه لا شيء من الحيوان حجر وفي الثانية كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان فرس وينتج انه ليس كل حيوان بفرس وهو السلب الجزئ فيستمر السلب الجزئ لاحالة .

والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب ا - وكل ب ج - فينتج موجبة جزئية وهي قولنا بعض - ا ج - لان الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وبذلك يعود الى ما عا د اليه الضرب الاول من هذا الشكل وهو الضرب الثالث من الشكل الاول وتقع على هاتين الصورتين .

اولى	ا	انسان	ب	حيوان	ج	جسم
ثانيه	ا	ابيض			ب	انسان
				ج		حيوان

فبعض الایض حیوان

اما في الاولى فبعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ويحيى . منه ان كل انسان جسم وفي الثانية بعض الانسان ايض وكل انسان حيوان فينتج ان بعض الایض حيوان فيلزم الایجاب الجزئ .

والضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كقولنا كل - ب ا - وبعض ب ج - فينتج جزئية موجبة وهي قولنا بعض - ا ج - ويتبين بعكس الكبرى وجعلها صغرى فينتج عكس النتيجة ويعكس فتكون النتيجة المطلوبة ولا يتبين بعكس الصغرى لان الصغرى الكلية اذا عكست تكون جزئية ولا ينتج قياس من جزئيتين وبالصورة والتمثيل يلزم تارة ايجاب كلى وتارة ايجاب جزئى فيصدق الجزئى لاحالة كما في هذه الصورة .

ج	كاتب	ب	افسان
ا	حيوان		

فبعض الحيوان كاتب

وهي شكل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فينتج ان بعض الحيوان كاتب وهو بعض البعض الذى كان انسانا لاحالة والعكس مع الاصل يتبين في الشكل من جهة العموم والخصوص .

والضرب الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض - ب ا - ولا شئ . من - ب ج - فينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - وبالعكس الصغرى يرجع الى رابع الشكل الاول وصورته اما هكذا وهو .

ا	انسان	ب	حيوان
ج	حجر		

فلا شئ من الانسان حجر

بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان حجر ويحيى . منه السلب الكلى وهو لا شئ

لأشياء من الإنسان حجر واما هكذا هو -

أ حيوان

ج ابيض

ب اسود

أ
ج
فليس كل حيوان ابيض

بعض الاسود حيوان ولأشياء من الاسود ابيض فليس كل حيوان ابيض فيستمر السلب الجزئي وعوده الى رابع الشكل الاول يكون بعكس الصغرى الموجبة الجزئية -

والضرب السادس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل - ب ا - وليس كل - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - ولا يتبين بالعكس لان كبراه سالبة جزئية لا تنعكس وصغراه تنعكس جزئية ولا نتيجة من جزئيتين وانما يتبين بما تبين به نظيره في الشكل الثاني وهو رابعه بالاقتراض وبالمثال يكون هكذا -

أ حيوان ب انسان
ج ابيض

فليس كل حيوان ابيض

كل انسان حيوان وليس كل انسان ابيض ويلزم منه ليس كل - ا ج - اي ليس كل حيوان ابيض فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل وما عداها لا ينتج وهي عشرة اضرب سبعة منها وهي التي من سالبتين ومن جزئيتين حكمها في العلة والمثال حكم نظائرها في الاول والثاني وثلاثة من صغرى سالبة مع كبرى موجبة حكمها حكم نظائرها في الشكل الاول في العلة والمثال ايضا فقد اتفقت الاشكال الثلاثة في ان ما كان من ضروبها من سالبتين او جزئيتين او صغرى سالبة كبراهها جزئية لا ينتج والشكل الاول ينتج المطالب كلها الموجب والسالب

والكلى والجزئى والثانى ينتج السالب فقط الكلى والجزئى ولا ينتج الموجب
والثالث ينتج الجزئى فقط موجبا وسالبا ولا ينتج الكلى ويشترك الاول والثانى
فى انهما لا ينتجان من كبرى جزئية والاول والثالث فى انهما لا ينتجان من صغرى
سالبة فهذه اشكال القياسات وضروبها من القضايا المطلقة -

الفصل الثامن

فى اشكال القياسات وضروبها من

القضايا الضرورية والممكنة

والمختلطة منها ومن المطلقات

اذا كانت القضايا ضرورية كانت نتائجها مثلها ضرورية فى الشكل الاول والثانى
والضروب المنتجة منها وغير المنتجة هى تلك بعينها وبذلك الامثلة والبيانات
التي اوردها لتمييز (١) العموم والخصوص فى الحدود فى كل ضرب من
الضروب .

اما فى الشكل الاول فلان الا صغر من جملة الاوسط وهو هو فاذا حكم بالا كبر
على الاوسط حكما ضروريا كان هو بعينه الحكم على الا صغر فلا يتعدى حكم النتيجة
حكم الكبرى .

واما فى الشكل الثانى فعكس السالبة من المقدمتين يردده الى الشكل الاول
وتكون السالبة هى كبرى للاول وعكسها ضرورى مثلها فحكمه فى ذلك حكم
الاول .

واما فى الشكل الثالث خاصة فبحسب ما بينوا به ضروب هذا الشكل من
العكوس لا يكون الامر فيه كذلك لان القضية الضرورية الموجبة لا يلزم عكسها
ضرورية كما يلزم عكس السالبة منه بل يلزم عكسها ممكنة ومطلقة غير محصلة
الضرورة كما قيل فى العكوس فيدخل تحت الخلط من الممكن والضرورى فيختلف
الحكم كما استلزمه واذا كانت القضايا ممكنة كانت نتائجها اما فى الشكل الاول فممكنة
مثلها لانه حيث يمكن ان يكون الا صغر للاوسط ويمكن ان يكون الاوسط للا كبر

(١) كذا ولعله يتميز ح .

يمكن ان يكون الاصغر للاكبر سواء كان الامكان وجوديا او ذهنيا فالنتيجة مثله وان كان خاطا منهما فالنتيجة ذهنية لا وجودية فان من الامكان الذهني ما هو ضروري في الوجود فيكون حكم النتيجة فيه حكما في الخلط من الممكن والضروري فتكون تارة ضرورية وتارة ممكنة فلا تعلم فيكون الحكم فيها بالامكان الذهني .

واما في الشكل الثاني فتنتج فيه ممكنات ايضا ولكن ذهنية لان عكوس الممكنات قد تكون ضرورية فيعمها الامكان الذهني في الكون واللاكون وينتج فيه ما كان لا ينتج في المطلقات والضروريات وهو الذي من الموجبتين يرد ايجابه الى السلب فيصير اتاجه الحقيقي عن المختلفين في الايجاب والسلب .

واما في الشكل الثالث فينتج مثل شكل (١) المقدمتين المتفقتين في الامكان الوجودي لان الصغرى اذا انعكست ضرورية صار حكم الاصغر حكم الاوسط فكانت الجهة في النتيجة مثل جهة الكبرى في القرينة وكذلك ان كانتا من الامكان الذهني كانت النتيجة من الامكان الذهني لان الصغرى اذا انعكست فيه انعكست الى الذهني ايضا واما المختلط من القرائن القياسية من مقدمات مطلقة وضرورية اما في الشكل الاول فان النتيجة تتبع الكبرى في الاطلاق والضرورة حيث يكون الاصغر هو الاوسط فالحكم بالاكبر على الاوسط هو بعينه على الاصغر وفي الشكل الثاني تكون الجهة في النتيجة تابعة لعكس السالبة التي تكون كبرى في الشكل الاول وعكس السالبة مثلها في الضرورة والاطلاق واما في الشكل الثالث فان الضرب الاول منه وهو الذي من كليتين موجبتين ان كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الصغرى تنعكس مطلقة مثل نفسها وان كانت الصغرى هي الضرورية وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكمها الامكان (٢) الذهني فيصير الضرب مختلطا في الشكل الاول من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة وتكون النتيجة ممكنة ذهنية على ما ستعلم فتكون النتيجة فيه على كل حال ممكنة ذهنية تعم الامكان الوجودي والاطلاق والضرورة والضرب الثاني

وهو الذى من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كذلك ايضا اما ان كانت الضرورية هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية . مثلها وان كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الاول من انتاج الامكان الذهني الذي يعم الممكن السلب والضروري السلب الذي هو الممتنع .

والضرب الثالث حكمه تحكم الضرب الاول في كون النتيجة ضرورية اذا كانت الكبرى ضرورية وممكنة ذهنية اذا كانت الصغرى هي الضرورية -

والضرب الرابع فتيجهته على كل حال ممكنة ذهنية لانها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورة ان كانت التي تصير له الكبرى هي الضرورية الى الامكان الذهني وعن الامكان الذهني اذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية الى الامكان الذهني ايضا -

والضرب الخامس وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ان كانت كبراه ضرورية (فتتيجهته ضرورية - ١) وان كانت صغراه هي الضرورية فتتيجهته ممكنة ذهنية كما سبق بيانه .

والضرب السادس وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ان كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثلها ضرورية لان ذلك البعض من الاوسط الذي ليس هو الا كبر يجعل بالاقراض كلا فتكون النتيجة تابعة له حيث تصير كبرى للاول وان كانت الموجبة هي الضرورية حتى تنتج او لا ضرورية وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية وتختلط بالمطلقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لاختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة كبرى على ما ستعلم -

واما المختلط من مقدمات مطلقة وممكنة في الاشكال الثلاثة فان نتائجها باسرها ممكنة اما في الشكل الاول فان كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى مطلقة تبين ان النتيجة ممكنة مثل الكبرى لان الصغرى حكمت بان الا صغر هو الاوسط فالحكم على الاوسط هو الحكم على الاصغر بعينه ومن جملة ويستمر في الضروب

الاربعة المنتجة لان الصغرى فيها موجبة وحكم الاصغر فيها حكم الاوسط فيما يوجب عليه الكبرى وعلى ما يوجب ويسلب وكما يسلب وان كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى مطلقة كانت النتيجة ممكنة ايضا في السلب والايجاب لان الحد الاوسط هو الذى ينقل حكم الاكبر بالايجاب والسلب الى الاصغر فلا يكون الاكبر في ذلك الحكم الزم للاصغر من الاوسط ولا اشد مبانة له منه وفي الشكل الثانى كذلك ايضا تكون النتيجة ممكنة على اختلاف الجهات في الضروب بين الصغرى والكبرى ايها كانت ممكنة وايها كانت مطلقة فان المعكوسة منهما تعود الى صورة الاقتران في الاولى كما كانت ممكنة او مطلقة فتكون النتيجة كما كانت في الاول ممكنة على كل حال .

وكذلك في الشكل الثالث تعود القرينة الى صورة الاول بعكس الصغرى وحيث يصدق المطلق فلا يكذب الممكن فالحكم بالامكان الذهني لازم في جميعها ولا حاجة الى التطويل .

واما المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة في الاشكال الثلاثة فتكون نتائجه باسرها ممكنة اما في الشكل الاول اذا كانت الكبرى هي الممكنة وهوبين لان الاصغر في حكم الاوسط والحكم على الاوسط هو الحكم عليه بعينه في الايجاب والسلب واذا كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى ضرورية فالاعوسط محكوم به على الاصغر بالامكان وهو الذى ينقل الحكم بالاكبر الى الاصغر فلا يكون الاكبر الزم للاصغر ولا اشد مبانة له من الاوسط كما قيل وبحسب ذلك يكون الحال في الشككين الآخرين لانعكاس الكبرى في الثانى والصغرى في الثالث الى الاول والحكم الحكم بعينه وحيث تصدق الضرورة لا يكذب الامكان الذهني فتتأج القضايا الممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات والضروريات كلها ممكنة وحكمها في ذلك شبيه بحكم القرائن المختلطة من كلية وجزئية في كون نتائجها باسرها جزئية لا غير . فهذا كلام مختصر كاف في القياسيات العملية من المقدمات المتفقات والمختلفات مغنى عن ذلك التطويل الذى يشتت الازدهان ولايساويه في البيان .

هذه هي انواع المقاييس اعنى الاقاويل التى يلزم من تأليفها مع ما فيها من حكم وتصديق حكم وتصديق فى قول آخر لزوما اوليا اما بينا بيان اوليا كما فى فى الشكل الاول وهو القياس الكامل واما غير اولى بل بواسطة اشياء اخرى من برهان خلف وعكس واقتراض كما فى الشككين الآخرين وهذه اشكالها وضروبها وليس يوجد شيء كذلك خارج عن هذه الاشكال الثلاث على صور تأليفاتها لان القول لا يبين القول ويدل صدقه على صدقه كيف اتفق بل بان يكون للبين الدال بالمبين المدلول عليه نوع وصلة وعلاقة (١) وتلك الصلة هي مشاركة ما وتلك المشاركة لا تكون للقول كله بالقول كله والالكان القول هو القول بعينه وهي لبعض القول ببعض الآخر حيث يشترك القولان فى جزء ويختلفان بغيره والاجزاء الحقيقية لكل قول جازم جزء ان احدهما الجزء الموضوع والآخر الجزء المحمول ومن الشرطى المقدم والتالى فلاشتراك بين القولين يكون اما فى محمول فيهما واما فى موضوع لهما واما فى محمول لاحدهما هو موضوع الآخر وتلك هي الاشكال الثلاث وكذلك يقال فى المقدم والتالى فان لم تكن شركة فلا قياس اذ لا نسبة ولا وصلة بين القولين تنقل الحكم من احدهما الى الآخر وعلى ذلك يتسق القول فى الشرطيات والتركيب منها ومن الحملات .

الفصل التاسع

فى المقاييس المؤلفة من القضايا

الشرطية استثنائية واقرانية

قد قيل ان القضايا الشرطية نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة هي التى يلزم فيها حكم فى قضية حملية لحكم فى اخرى والمنفصلة هي التى يعاند فيها حكم فى احديهما لحكم فى اخرى - الاولى كقولنا ان كان - اب - فيج د - وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية كقولنا اما ان يكون - اب - (واما ان يكون - ١) فيج - د - وقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا والمقاييس تتألف من هذه استثنائية واقرانية والاستثنائية

كقولنا ان كان - ا ب فج د - لكن - ا ب فج د - ولكن ليس - ج د - فليس .
 ا ب - فان استثناء عين المقدم بالاثبات يوجب عين التالى بحسب الشرط .
 ولا يوجب استثناء عين التالى لزوم عين المقدم لكونه قد يكون اعم وجودا
 منه فلا يلزمه في العكس كما لا تنعكس الموجبة الكلية في الحملات مثل نفسها فانك
 اذا قلت ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود واستثنيت لكن الانسان
 موجود انتجت ان الحيوان موجود وان استثنيت ان الحيوان موجود لم يلزم
 منه ان الانسان موجود لعموم الحيوان وخصوص الانسان فقد يكون العام
 ولا الخاص ولا يكون الخاص ولا العام وان لم يكن العام لم يكن الخاص وان لم يكن
 الخاص فقد يكون العام فاستثناء تقيض التالى لذلك ينتج تقيض المقدم لارتفاع
 الخاص بارتفاع العام واستثناء تقيض المقدم لا يلزم منه تقيض التالى حيث لا يلزم
 رفع العام من رفع الخاص ولذلك يصدق انه اذا كان الحيوان غير موجود فالانسان
 غير موجود وان كان الانسان غير موجود فلا يلزم منه ان الحيوان غير موجود
 بل قد يكون موجودا لكون القرس موجودا مثلاً وهذا لا يدخل في الاشكاله
 الثالثة بل فيما يشبه الشكل الثانى والثالث فانه حيث يستثنى عين المقدم فينتج عين
 التالى يشبه (١) الشكل الثالث وحيث يستثنى تقيض التالى لا نتاج تقيض المقدم .
 يشبه (١) الشكل الثانى ولا يشبهها في كونها غير كاملين بل هو كامل بين بنفسه ومبنى
 المقاييس كلها عليه لان الاستثناء بصدق القرينة ينتج صدق النتيجة في كل قياس
 واستثناء تقيض النتيجة ينتج تقيض القرينة فان سمي قياسا فهو اولى بالتقديم (٢)
 لكونه ابنى وا قدم في حاجة القياس الحمل الى حيث تكوّن فيه القرينة المقدم
 والنتيجة التالى لكنه يحتاج الى الحمل في بيان استثناء ما استثنى فانه يكون مجهولا
 في الحكم الاستثنائى ويصير معلوما بالحمل كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فالمعلوم فيه لزوم وجود النهار لطاوع الشمس وكل منهما مجهول (٣)
 فيه اعنى الطلوع ووجود النهار حتى يبينه قياس آخر اما حمل او شرطى حتى
 ينتهى الى الحمل لان كل شرطى مجهول المقدمة (٤) وتبين احدهما بيان الاخرى

فيان الاولى ان كان بشرطية ذهب الى غير نهاية اولم يتبين فاذا تبين فيها انه هو بمحملة او بغير قياس كما يدرك من مشاهدة الحس او يعلم من جهة الخبر الصادق ويحمل في مقدماتها مهملي وسور كل وحز في على ما سلف ذكره .

١٠ المهملي فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما المسور بالسور الكلي فكقولنا كل ما كان ومتى كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمانى والجزئى كقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا على ما سلف القول فيه ومن احب ان يدخل ذلك في مقاييسه ومقدماته ويعتبر المنتج وغير المنتج منها بحسب ذلك فليضيف اليه السلب ايضا فيقول في المهملي ليس اذا كان كذا كان كذا وفي المسور الكلي ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وفي الجزئى ليس كلما كان كذا كان كذا وقد لا يكون اذا كان كذا كان كذا على مثال ما قيل في المحصورات من الجمليات فاذا ركبت الحكم في القرينة فقلت في الكلية الموجبة كلما كان اب - فج د - واستثنيت لكن - اب - فج د - و (١) لكن - ج د - فليس - اب - الا يؤثر السور في الاستثناء بل تكون نتيجته مثل نتيجة المهملي وفي السلب الكلي اذا قلت ليس البتة اذا كان - اب - فج د - لكن - اب - فليس - ج د - ولكن - ج د - فليس - اب - فهو كذلك ايضا وفي الايجاب (الجزئى - ٢) اذا قلت قد يكون اذا كان - اب - فج د - لم ينتج لان قد يكون يصدق معه قد لا يكون فلا تلزم النتيجة من سلبه ولا من ايجابه الجزئين في الشرطيات المتصلة واما من المنفصلات وهي ضربان لان منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع اى الجزئين شئت رفع الآخر ومن رفع ايها شئت وضع الآخر اذ ليس غيرهما فى الاقسام كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وفي هذه ينتج من وضع اى الجزئين وضعت رفع الآخر ومن رفع ايها رفعت وضع الآخر حتى اذا قلت لكنه ليس بزواج انتجت انه فرد او انه ليس بفرد انتجت انه زوج اولكنه زوج فليس بفرد اولكنه فرد فليس بزواج ومنه ما ليس بتام العناد والانفصال فيلزم من وضع ايها كان رفع الآخر

ولا يلزم من رفع أيهما كان وضع الآخر كقوانا اما ان يكون هذا الشخص انسانا
واما ان يكون فرسا ويستثنى لكنه انسان فينتج انه ليس بفرس اولكنه فرس
فليس بانسان ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بانسان ان يكون فرسا (١) ولا يلزم اذا
استثنينا انه ليس بفرس ان يكون انسانا لان في الانفصال اقسام اخرى هي انواع
الحوانات الباقية ففي هذا استثناء عين (٢) المقدم ينتج تقيض التالي وعين التالي ينتج
تقيض المقدم ولا ينتج باستثناء تقيض احدهما شيئا البته وحاله في انه لا اعتبار
في نتيجته بالكلى والحزئ كما كان في المتصل فانك اذا قلت دائما اما ان يكون
هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واستثنيت لكنه فرس انتجت فليس
بانسان او انه انسان انتجت انه ليس بفرس وسواء فيه قلت دائما او قد يكون
وقتا ما اولم تقل .

ولم يذكر ارسطوطاليس في كتابه في المقاييس التي تكون من القضايا الشرطية
سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على مقاييس اقترانية منها صرفة
ومختلطة بالجمليات والذهن السليم يعرفها مما قيل والتي ذكرها في كتابه اما لقلة
غائدتها في العلوم فكره التطويل بها اولا عماده على ان الاذهان التي عرفت
الجمليات انتهى منها اليها فتعرفها بما عرفت من الجمليات اولكليهما .

وقال بعض المتأخرين ان ارسطوطاليس صنف فيها كتابا خاصا ولم ينقل الى
العربية وهو تخمين لا حقيقة له فانه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضعهما هذا
وليس فيها ما يستحق ان يفرد له كتابا منقطع المبادئ والا واخر .

ونحن نمثل هاهنا على بعضها بما يكون نموذجا لباقيها يبتدى به من يحب ان يستقصى
النظر فيها فنقول ان الموجبة والسالبة في الشرطيات المتصلة والمنفصلة والمهمة
والكلية والجزئية قد سبق القول فيها عند الكلام في القضايا فاذا افقت القرائن
من الشرطيات جعل مكان المحمول والموضوع في العملية المقدم والتالي في
الشرطية فيتألف لذلك على صور الاشكال الثلاث حيث يكون التالي في احدى
القضيتين مقدما في الاخرى كما كان الموضوع في احدهما محولا في الاخرى على

صورة الشكل الاول اويكون التالى واحدا فيها كما كان المحمول فى الحملتين على صورة الشكل الثانى اويكون المقدم فيها واحدا كما كان الموضوع فى الحملية واحدا فى الحملتين على صورة الشكل الثالث ومثاله فى الشكل الاول قرينة من موجبتين كليتين هو قولنا كلما كان - ا ب - فج د - وكلما كان - ج د - فه ز - ينتج كلما كان - ا ب - فه ز - ومن كليتين فى الشكل الثانى واحداها سالبة كلما كان - ا ب - فج د - وليس البتة اذا كان - ه ز - فج د - فتعكس السالبة ويقال ايس البتة اذا كان - ج د - فه ز - فيرجع الى صورة الشكل الاول على هذه الصورة - كلما كان - ا ب - فج د - وليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - ينتج فليس البتة اذا كان - ا ب - فه ز - وعلى مثال ذلك فى الباقية .

ومن موجبتين كليتين فى الشكل الثالث كلما كان - ج د - ف ا ب - وكلما كان - ج د - فه ز - فرجع الى الاول بعكس الصغرى حيث يقول قد يكون اذا كان - ا ب - فج د - وكلما كان - ج د - فه ز - فينتج قد يكون اذا كان - ا ب - فه ز - وعلى مثال ذلك يقاس فى الباقية ويستعمل العكس والاقتراض والخلف . فلا يشبه ولا يكون فيها ذوات جهة بسبب الشرط بل قد يكون من جملة ما يقال . فى الحمل حيث يدخل فى الجزء المقدم والجزء التالى كما تقول اذا كان شتاء امكن ان يطر السحاب واذا امطر السحاب امكن ان ينبت العشب فينتج اذا كان الشتاء امكن ان ينبت العشب فالجهة هـ هنا ليست جهة (الملزوم بل جهة - ا) اللازم . وجهات اللزوم هى التى جعلت مكان الاسوار على ما قيل ولا تتألف من التقضية الشرطية المنفصلة بقرينة قياسية لان الانفصال كالسلب ولا قياس عن سالتين اللهم الا ان يكون العناد فيها تاما حتى لا يوجد ما يعاند احد الجزئين سوى الآخر منها ولازم الآخر الذى ينعكس عليه فتألف القرينة هكذا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون (الشبكور) يبصر فينتج ان كانت الشمس طالعة فالشبكور يبصر وليس بقياس كامل لانه انما يكمل بان يعلم ان معاند المعاند فيما فيه يعاند موافق ومباين المباين فيما فيه يباين لازم

فيكون لذلك سلب السلب ايجاب حتى اذا قال قائل ليس ليس بانسان يكون قد قال انسانا فهكذا تنتج القرينة من المنفصلات التامة العناد التي تقتسم الوجود والمعنى المعقول واذا لم تقتسم لم يلزم فانك اذا قلت اما ان يكون هذا الشخص انسانا او يكون فرسا واما ان يكون فرسا واما ان يكون ناطقا لزم منه لزوم الاول للآخر اذ يصدق انه ان كان انسانا فهو ناطق ولا يلزم في موضع آخر حيث تقول اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون شجرة والحق فيه الانفصال لا اللزوم فانه اما ان يكون انسانا واما ان يكون شجرة وايس ان كان انسانا فهو شجرة ومثل هذا معروف في كلام الناس لكنه من الكلام الذي ليس بمستقيم النسق ولا مرضى العبارة فانه اذا اراد ان يعبر عن اللزوم بعناد العناد وعن الايجاب بسلب السلب يكون قد امعن في التكلف وجاء من طريق ابعد فلذلك لا نستعمل القرائن من المنفصلات في القياسات .

واما القياسات المؤلفة من خلط المتصل والمنفصل من الشرطيات فتكون على ضربين حيث تكون المتصلة تارة مكان الكبرى وتارة مكان الصغرى فاذا كانت مكان الصغرى كانت الشركة مع المنفصلة الكبرى في التالى من المتصلة على صورة الشكل الاول كما تكون من موجبتين كليتين متصلة صغرى ومنفصلة كبرى كقولنا كلما كان - ه - ز - فج د - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - اب - ينتج كلما كان - ه - ز - فلا يكون - اب - واما ان يكون - ه - ز - واما ان يكون - اب - .

وبانه بان يرد حكم المنفصلة الى صورة الاتصال فيقال كلما كان - ج د - فليس - اب - فتعود القرينة هكذا كلما كان - ه - ز - فج د - وكلما كان - ج د - فليس - اب - فتكون نتيجة كلما كان - ه - ز - فلا يكون اب - فان المنفصلة لا يكون لها عكس وهى على صورة الاتصال وانما يكون عكسها تبديلا فقط حيث يقول القائل اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ج د - ويعود فيقول (١) اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - اب -

فلا يحصل منه بيان ولا يعود به القياس غير الكامل كاملا .

ومثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا وذلك يتبين (١) باعادة منفصلته الى صورة الاتصال حتى يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فلا يكون الليل موجودا فنتج القرينة كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا ومن سألبة الاتصال وموجبة الانفصال تتألف هكذا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - و دائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج ليس البتة اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - بل كلما كان - ا ب - كان - ه ز - ومثاله ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة يكون الليل موجودا دائما اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا بل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد صبح في هذا التأليف ما لم يصح في الحملات حيث انتج في الشكل الاول من صغرى سألبة وانما كان ذلك لكونها في قوة الموجبة المنفصلة فان قولنا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - في قوة قولنا ان كان - ا ب - فليس - ج د - وتلك موجبة متصاة على ما قيل حيث وصلت حكما بحكم (٢) لا يعتبر فيه الايجاب والسلب الذي في الحكمين بل الايجاب والسلب الذي في اللزوم فانك اذا قلت اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا وان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود كانت قضيتك في كل واحدة منهما موجبة للاتصال حيث وصلت حكما بحكم اما سألبا بموجب او موجبا بسالب وقد يكون سألبا بسالب كقولك ان كانت الشمس ليس بطالعة فالنهار ليس بموجود فهي موجبة لزوم حكم سالب لحكم سالب فلذلك انتجت السالبة المتصلة وهي في الشكل الاول مكان الصغرى لالان الحكم الكلي الذي كان قبل في الحمل تغير فاعتبر مثل ذلك فيما تنشط (٣) لتأليفه

من هذه القرائن وعلى صورة الشكل الثاني أيضا من موجبتين كليتين صغراهما متصلة وكبراهما منفصلة كلما كان - ا ب - فج د - ودائما اما ان يكون - ه ز - واما ان يكون - ج د - ينتج كلما كان - ا ب - فلا يكون - ه ز - بل اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - على ما كان في الشكل الاول لان انتبدال في المفصلة بالتقديم والتأخير في الجزئين لا يغير حكمها كما قيل وعلى صورة الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج دائما اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - لانه اذا لم يكن ا ب - لم يكن - ج د - واذا لم يكن - ج د - كان (١) - ه ز - واذا لم يكن - ا ب - كان - ه ز - فاما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - وكذلك ان تبدل المفصلة مكان الصغرى وتعتبر الصدق بتبديل المنفصل بالمتصل والمتصل بالمنفصل ايجابه بسلبه وسلبه بايجابه وتأخذ الصادق (٢) مع الصادق وتقيس على الشئ بما يلزم حكمه حكمه وينعكس عليه تجدد المنتج وغير المنتج مخالفا لما كان في الحمل من جهة العموم والخصوص في الانعكاس حيث يتساوى اجزاء الانفصال في التقديم والتأخير وحكم الممكن في الحمل تحكم المنفصل حيث يرجع الى الاتصال والمتصل حيث يرجع الى الانفصال في لزوم الايجاب للسلب والسلب للايجاب فيصدق الموجب والسالب في الحكيم متصلا ومنفصلا كما كان يصدق في الممكن يمكن ان يكون مع يمكن ان لا يكون فينتج فيه (٣) ما لا ينتج في غيره بتبديل الحكم - واما خلط الشرطيات المتصلة مع الحملات والشرطية مكان الصغرى في الشكل الاول فكقولنا كلما كان - ا ب - فج د - وكل - د ه - ينتج كلما كان - ا ب - فكل - ج ه - وفي الشكل الثاني كقولنا كلما كان - ا ب - فج د - ولا شئ من د ه - (٤) ينتج كلما كان - ا ب - فلا شئ من - ج ه - وفي الشكل الثالث كقولنا كل ما كان - ا ب - فج د - وكل - ج ه - ينتج كلما كان - ا ب - فبعض - د ه - وان كانت الحملية مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى

(١) لا - يكي - ه ز (٢) لا - الصدق (٣) لا - منه (٤) لا - ه ز -

في الشكل الاول كقولنا كل - ا ب - وكلما كان - ب ه (١) - فيج د - ينتج
كلما كان - ا ه - فيج د - وفي الشكل الثاني كل - ا ب - وليس البتة اذا
كان - ه ب - فيج د - ينتج ليس البتة اذا كان - ا ه - فيج د - وفي الشكل
الثالث كل - ا ب - وكلما كان - ا ه - فيج د - ينتج فقد يكون اذا كان
ب ه - فيج د .

واما خلط الشرطيات المنفصلة مع الحملات والمنفصل مكان الصغرى والحملية
مكان فيه الكبرى فتكون الحملية كثيرة الموضوعات بعدد اجزاء الانفصال ويكون
المحمول عليها مشتركا على صورة الشكل الاول كما يقال ان كل متحرك اما ان
يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل نبات وكل جماد
جسم فينتج من ذلك ان كل متحرك جسم ويجب ان تكون المنفصلة واجزاؤها
موجبة والحملات كليات وعلى صورة الشكل الثاني على الشرط الذي كان في
الحملات وهوان تكون الكبرى كلية ونختلفان في الايجاب والسلب كقولنا كل
ب - ا ما ان يكون - ج - او - ه - او - ز - ولا شيء من - ا ج - او - ه - او - ز -
ينتج لا شيء من - ب ا - ومثاله كل حيوان اما طائر او سابع او ماش ولا شيء
من الحجر طائرا وسابع او ماش ينتج لا شيء من الحيوان حجر - وعلى صورة
الشكل الثالث فالشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية وان تكون الشركة في كلي
حتى تكون في اجزاء الانفصال واجزاء الحملات كلي كقولنا دائما اما ان يكون - ج
ب - واما ان يكون - د ب - وكل - ج د - وكل - د ه - ينتج ان بعض - ب ه
- ومثاله دائما اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا وكل
نهار وكل ليل زمان ينتج ان بعض الموجود زمان .

واما خلطها والحملية مكان الصغرى المنفصلة مكان الكبرى فلا ينتج لان العموم
يقع في محمول الجملي والانفصال في اجزاء المحمول لا يلزم انتقاله الى الموضوع
كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ا - ج - واما - د - ولا يلزم ان كل
ا - ا - ج - واما - د - لان ج ود - ساويا المحمول فلم يخرج عنهما والموضوع

لايساويه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق ولا يصدق ان الانسان اما ناطق واما غير ناطق بل هو ناطق وغير الناطق زاد به عموم الحيوان الذى هو المحمول على خصوص الانسان الذى هو الموضوع فوسع المحمول الذى هو الحيوان لاجزاء (١) الانفصال اللذين هما الناطق وغير الناطق ولم يسع الانسان الا لاحدهما وعلى هذا القياس يؤلف من احب التأليف سائر الضروب البسيطة والمختلطة من الشرطيات والحمليات ويعتبر ما ينتج منها وما لا ينتج ومن لا ينشط لتأليفها واعتبارها لا ينشط لقراءتها لو كانت مكتوبة هاهنا لان الكلفة فى تفهيمها من مسطور واعتبارها بالنظر العقلى ليست باقل من الكلفة فى استنباطها واستخراجها من القسمة والتأليف .

الفصل العاشر

فى القياسات المركبة

القياسات المركبة هى التى يتبين فيها المطلوب باكثر من مقدمتين فيكون القياس الذى ينتج المطلوب مركباً من قياسات يتبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تبين مقدمتى القياس المنتج للمطلوب اما الكبرى واما الصغرى واما كلتاها فاذا اتصل الكلام صار القول الذى به تم البيان كقياس واحد والا فالقياس الواحد لا يكون باكثر من مقدمتين لما سبق القول فيه من الاشتراك فى جزء والاختلاف فى جزئين وكون احد الجزئين المختلف فيهما موضوع المطلوب والآخر محموله .

وقد يدخل فى تركيب القياسات غيرها لبيان المقدمات كما يدخل الاستقراء والتمثيل ونحوها وقد يدخل فى الكلام القياسى كلام ابس بقياسى كما يدخل فى كلام الخطباء والشعراء كلام على غير الصورة القياسية لتحسين الكلام وترويح المعانى وهو فى الحقيقة مفيد اذا سلم ما قيل فيه كقولنا زيد الصبيح الوجه كريم وكل كريم وهاب فينتج ان زيدا الصبيح الوجه وهاب وحسن الوجه دخل

في الكلام لاعلى انه من اجزاء القياس بل داخلا على اجزائه وفيه ايهام لان حسن الوجه سبب النكرم في زيد وعلى مثل هذا يدخل الكلام في اجزاء القياس بالقصد وبالعرض ولا يكون قياس من اكثر من مقدمتين والتركيب في القياسات حيث يستعمل قياس لا نتاج مطلوب وقياس تتبين به المقدمة الصغرى من ذلك القياس وقياس تتبين الكبرى به ويكون على طريق التأليف والجمع والاتصال لاعلى طريق التركيب والاتحاد حيث يكون كل قياس من القياسات المجتمعة منفردا بنفسه في مقدمته (١) ومطلوبه الذي هو الصغرى او الكبرى من القياس الذي ينتج المطلوب او القياس الذي ينتج المطلوب بالصغرى والكبرى المتبعتين بالقياسين الآخرين فما اجتمعت القياسات الا على طريق (٢) التجاور والتتالي حيث (٣) تلا كلام كلاما وشفع قول قولاً (٤) على طريق التركيب الذي (٥) يتداخل فيه الاجزاء فان كل واحد منها ينفرد باجزائه وذلك لما قيل من انه لا بد (٦) في القياس الاقتراني من حكم كلي عام وحكم جزئي خاص داخل في ذلك الكلي العام وهذان الحكمان في قضيتين هما مقدمتان فاذا كان في القول الذي يبين قولاً اكثر من مقدمتين وكان هذا المعنى في قضيتين من جملة ما في ذلك القول ولم ينتج اصلاً فليس هو على التأليف القياسي المذكور ان انتج فاما ان ينتج المطلوب او شيئاً آخر غيره فان انتج المطلوب من المقدمتين اللتين في جملة القول الذي هو اكثر من مقدمتين فالزيادة على المقدمتين فضلة وزيادة على القياس المبين فان كانت تلك الزيادة داخلة في الكلام دخولا مفيداً فهي اما استقراء واما تمثيل ان كان لها فائدة في البيان (وان لم تفد في البيان - ٧) فهي تحسين وتفخيم للكلام كما قيل في الكلام الخطابي والشعري وان كانت الزيادة كلاماً قياسياً فيه مقدمتان وانتج شيئاً آخر فذلك الشيء الذي ينتجه ان كان له بالمطلوب الاول اتصال يقيد في بيانه فهو قياس يبين احدي مقدمتيه او قياسان

(١) لا - مقدمته (٢) لا - سبيل (٣) لا - حتى (٤) قط - لاعلى (٥) لا - يدخل

(٦) لا - يتداخل (٧) من قط -

يبينان كليهما فلذلك (١) القول قياسات كثيرة متصلة متتالية وان كان يبين ما لا يتصل بالمطلوب ولا يفيد في بيانه فهو كلام آخر جاء تألياً للكلام على غير نظام البيان القياسي يقدر التأمل على تمييزه وحذفه عن القياس الذي ينتج المطلوب فكل قياس من مقدمتين لا غير فان كان مع القياس الذي يبين المطلوب قياس يبين احدى مقدمتيه فهما قياسان لها نتيجتان من اربع مقدمات وان كان معه قياسان يبينان كلتي المقدمتين بجملة القول المبين من ثلاث قياسات وست مقدمات فالمقدمات ابداء في القياسات المؤلفة ازواج للاحالة فكل قول يبين قولاً بياناً اولياً ففيه مقدمتان او يبين المطلوب وما يبين به المطلوب ففيه اربع مقدمات او ست مقدمات وما تنقص عن ذلك فهو ناقص البيان او غير مبين اصلاً وما زاد فزيادته غير مفيدة في البيان فالكلام القياسي الذي يشتمل على مقدمات فرد؟ (١) فهو اما ناقص قد حذف منه مقدمة يحتاج اليها واما زائد قد ادخل فيه ما لا يحتاج اليه ومع ذلك فلا يخلو القول الذي فيه قياسات متصلة من ان تذكر فيه مع كل قياس نتيجة اولاً تذكر فان ذكرت تكررت فيه النتائج ماعدا النتيجة الاخيرة حيث تذكر تارة وهي نتيجة القياس الاول وتارة هي مقدمة القياس الثاني ويسمون ما هو كذلك قولاً موصلاً وما لم تذكر فيه النتائج التي هي غير النتيجة الاولى قولاً مفصلاً ولما كانت المقدمات في كل قول قياسي على عدد زوج وجب ان تكون الحدود في المتصل منه افراد الان الحدود اكثر من المقدمات بواحد لان في المقدمتين المشتركين المتصلتين ثلثة واذا زيد عليهما نتيجة ومقدمة واحدة صارت الحدود خمسة والمقدمات اربعة ولانه تجب عن كل مقدمتين نتيجة يكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات فتكون في الكلام القياسي المتصل مقدمات ازواج هي ضعف النتائج ونتائج هي نصف المقدمات وحدود اكثر منها بواحد ولان المقدمات ازواج فالحدود افراد مثال ذلك قولنا كل - ا ب وكل - ب ج - فكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د - وكل - د ه - فكل - ا ه - .

واما القياس المفصول فمقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - وكل - ج د وكل د ه - فقد فصلت عنه النتائج الاول والمقدّمات فيه اقل من الحدود بواحد ايضا لانا اذا زدنا على مقدمتين حدا اما محمولا على المحمول او موضوعا للوضوع او وسطا بينهما نزيد مقدمة وحدا وكان الاول مقدمتان وثلاثة حدود فتصير بزيادة الحد اربعة حدود وثلاث مقدمات فان الزيادة المتساوية على العددين المتفاوتين لا تغير التفاوت بينهما في العدد الزائد والنقص بل يبقى مع الزيادة كما كان واما يخالف المفصول الموصول لانه لا يلزم ان تكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا بل اذا كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا وبالعكس لان الزائد على الزوج بواحد فرد وعلى الفرد بواحد زوج ولا يمكن ان يكون قياس واحد في (١) التأليف يبين به مطلوب مع صغرى مقدمتي قياسه وكبراهما بل يحتاج ان يستأنف لكل واحدة منهما قياس من رأس كما نقول كل - ا ب وكل - ب ج - ينتج ان كل - ا ج - ثم يبين ان كل - ا ب - بان نقول ان كل - ا د - وكل - د ب - فينتج ان كل - ا ب - ثم نقول وكل - ب ه - وكل - ه ج - فينتج ان كل - ب ج - فلا يتصل الكلام بقياسا واحدا من كبايع بيان كلتي المقدمتين اذ لا تتألى الحدود فيه بل يقطع الكلام ويتصل مرة اخرى ويخالف المفصول الموصول بان النتائج لا تكون في العدد نصف جملة المقدمات بل تكون اقل منها بواحد لانا كلما زدنا فيه حدا ازداد في القول مقدمة وصحت نتيجة فمع كل مقدمة يزداد حد ونتيجة وللطوب الاول مقدمتان ونتيجة فزيادة مقدماته على نتائجه بواحد وهى انقص من الحدود الاولى بواحد وقد يتركب القول القياسى من مفصول وموصول ويسهل اعتباره -

وغائدة هذا الكلام هى في اعتبار ما يسمعه الانسان من الاقاويل القياسية حتى يقدر على اعتبارها واستخراج ما يفيد بيانا من جملة القول وما لا يفيد وما يفيد المطلوب المقصود والدعوى المقولة وما يفيد في بيان ما يبين به اعنى مقدمتي قياسه او احديهما فيتم للسامع الاعتبار والقبول والرد فاما ان كان هو القائل والمؤلف

حوالعارف بما يقوله ويؤاقره فلا يشتبه عليه الا ان يريد اعتبار كلامه تهذيبه من السهو والزلل .

الفصل الحادى عشر

فى اكتساب المقدمات

اذا كان المطلوب مجهولا فالطالب الذى يريد العلم به يبتدىء فيطلب المقدمات المنتجة له وذلك لان القضايا كلها تكون منها كلية ومنها جزئية والجزئية لا تحمل على شئ حملا حقيقيا ولا حملا كليا اما الحقيقى فلانها لا تحمل على شئ الاوذلك الشئ مساو لها فى جوازن يحمل (١) عليها كما تحمل عليه فانك اذا حملت الجزئى على الجزئى قلت هذا الابيض هو هذا الكاتب اوزيد هو ابو عبدالله جازلك ان تعكس فتقول ان هذا الكاتب هو هذا الابيض او ابو عبدالله هو زيد والحال فى ذلك متساوية فان حملته على الكلى قلت ان انسانا ما هو زيد او بعض الناس زيد فتكون قد جعلت ما هو اولى بان يكون مجهولا موضوعا فان الموضوع الحقيقى هو زيد والانسان هو المحمول عليه لان زيد ليس هو وصفا للانسان والانسان وصف له فهو حمل غير حقيقى واما حملا كليا فلا يمكن ان تقول كل زيد هو هذا الكاتب ولا كل انسان هو زيد وانما الكليات هى المحمولات الحقيقية ويكون بعضها موضوعا لبعض ايضا وينتهى الى محمول لا محمول فوqe كما ابتدأت من موضوع جزئى شخصى لا موضوع له فى الحقيقة فال المطلوب اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا ومجوله لموضوعه اما ان يكون بذاته لا بسبب يوجب له فيكون بينا بنفسه ولا يكون مجهولا كما سبق القول به كالحساس والناطق للانسان واما ان يكون له بسبب ولاجل ما هو له بذاته كالحيو ان للانسان بالحساس فان الانسان انما هو حيوان لانه حساس فبانه (١) هو بذلك السبب الذى هو له بذاته فهو الحد الاوسط فى البيان حيث تقول فى القرينة القياسية كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويبين ان كل انسان حيوان وكذلك فى السلب يكون المساوب عن

الموضوع في المطلوب ١٠٠ مسلوبا عنه لذاته وهويين بذاته ١٠٠ مسلوبا عنه لاجل شيء هو له بذاته كما يسلب وينفى الناطق عن الفرس لكونه تجهل معرفته فتقول الفرس تجهل معرفته ولا شيء مما يجهل معرفته بناطق فلا شيء من الفرس بناطق فتستخرج الحدود الوسطى كذلك بين طرفي المطلوب والبيان التام يكون لوجود الحد الاوسط الحقيقي الاولى وهو الذي هو للوضوع بذاته وايجاب الاكبر عليه اوفيه عنه لذاته لاشيء آخر والا فالبيان انما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدا اوسط بين الموضوع والحد الاوسط او بينهما وبين الحد الاكبر فيكون البيان قديين ١٠٠ ليس بين بذاته بما هويين بذاته وذلك هو البيان الذي به تكتسب المقدمات التي تؤلف منها القياسات فيبتدئ الطالب ويضع الحدين من المطلوب اعني الحد الموضوع والحد المحمول وحد كل واحد منهما اعني حده الذي هو شرح اسمه المؤلف من جنسه القريب وفصله وما ينخص كل واحد منهما من الخواص ويلحقه من الاعراض ويحمل عليه من الاجناس القرينة والبعيدة والفصول الذاتية وفصول الاجناس واجناس الفصول وفصول الفصول واعرض الاجناس والفصول وخواصها فيكون قد اصاب (١) بذلك كلما يحمل على الحدين من ذلك .

ثم يطلب ما يحمل كل واحد من الحدين عليه من هذه الوجوه وكذلك يطلب ما لا يوجد لكل واحد منها بل يسلب عنه ولا يشتغل بالعكس اعني يطلب ما لا يحملان عليه فهو واحد اذ لا ترتيب للسلب في الطبع كما للايجاب (٢) فتعرف بذلك اللواحق والملحقات والملحقات والالتحق وتفرّد الذاتى منها من العرضى وكلما استكثر من هذا كان من الاصابة اقرب حيث يكون الحد الاوسط في الجملة التي حصلها ويطلبها كلية فان القياس بالكلية من مقدمته والجزئية داخلة في الحكم الكلى فلذلك لا ينتج قياس لا كلية فيه وما لم يجد كلية فلا وجه للاصابة ويطلب الضرورى من ذلك والدائم والاكرى ولا يشتغل بطلب ما لا يحمل على الطرفين لما بان من انه لا تنتج الموجبتان في الشكل الثانى فان كان

المطلوب موجبا كلياً نظر فيما حصله وطلب شيئاً واحداً بهينه يحمل عليه المحمول ويحمل هو على الموضوع فيسد بذلك غرضه في الموجبتين الكليتين من الشكل الاول .

وان كان المطلوب موجبا جزئياً كفى وجود شيء واحد موضوعاً لكليهما . وان كان سالباً كلياً طلب في تلك الجملة بما لا يلحق احدهما بل ينفي عنه شيء يلحق الآخر ويوجب عليه فيكون من الشكل الثاني والسلب (١) الجزئى يطلب فيه في موضوعات الموضوع ما يسلب عنه المحمول (اوفى لواحق الموضوع ما يسلب عنه المحمول - ٢) اوفى لواحق المحمول ما لا يحمل على الموضوع ومن هذا يتبين ان الحدود الوسطى على ما يتفق ان تعرف بجزء التأليف الى شيء من الاشكال الثلاثة .

وما لا ينفع فهو لا حق الطرفين او المنفى عنهما او مسلوباً عن الموضوع وهو موضوع للمحمول ولا يشتغل في المطلوب السالب بطلب ما هو ضد وما هو غير حتى يقول مثلاً ان هذا بارد وهذا حار وهذا سماء وهذا ارض فهما غير ان . وذلك لان المطلوب وهو الحد الاوسط يجب ان يكون شيئاً واحداً والضد ينتج السلب لكونه غير والغير لا يحتاج في ذلك الى الضدية فانه لولا ان الحار ليس ببارد والسماء ليس بارض لما انتج القياس فانتاجه لاجل ذلك الايجاب والسلب لاجل الضد وكذلك القول في قياس الخلف فان الخلف يكتسب من هذه الاشياء باعيانها .

ويتبين من وجهين احدهما ان في الخلف قياساً اقترانياً يتم بهذه الاشياء والثاني ان كل خلف يمكن ان يرد الى المستقيم وحدودهما واحدة باعيانها وكذلك القول في تصحيح المستشاة من الشرطيات وكذلك ننظر في الاضطراب والامكان . واما الاطلاق فانه في مادة الامكان وحدودها واحدة بعينها وتعتبر القضية مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة من الجهة التي هي بها غير موجودة في الحال ويمكن ان توجد فيما بعد فان حكم الممكن يصح في غير الموجود الذي

يصح ان يصير موجودا .

قال ارسطوطاليس في هذا الموضع ان الذي يتبين من المطلوب (١) بشكل واحد فقط اصعب مما يتبين في اشكال والذي يتبين بضرب واحد من الشكل للواحد اصعب من الذي يتبين بضروب والمطلوب الكلى (الموجب - ٢) يتبين بضرب واحد من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان تقيضه وهو السلب الجزئى يتبين في الاشكال الثلاثة وفي ستة ضروب منها وضده وهو السلب الكلى يتبين في شكلين وثلاثة ضروب فابطاله بتسعة اوجه من ضد وتقيض واثباته بوجه واحد والكلى السالب ثلثة في ذلك لان اثباته في شكلين فقط اعنى الاول والثانى بثلاثة ضروب منها وابطاله بوجهين احدهما بضده وهو في شكل واحد والآخر بتقيضه في شكلين باربعة ضروب ثم الجزئى الموجب ثم الجزئى السالب فهو اسهلها اثباتا واصعبها ابطالا كما كان الكلى الموجب اصعبها اثباتا واسهلها ابطالا فاثبات الموجب اصعب من اثبات السالب والكلى من الجزئى لان الكلى اذا صح صح الجزئى تحته ولا ينعكس حتى يصح من اثبات الجزئى اثبات الكلى والكلى يبطل بضده وتقيضه والجزئى لا يبطل الا بالتقيض وهذا كلام مفيد وان كانت السهولة والصعوبة في البيان ليست من هذا الوجه بل من جهة اصابة الحدود الوسطى في القياسات اتى هي علل البيانات اذا وجدها العارفون وجدوا مطلوباتهم سواء كانت في شكل او اشكال واذا فقدوها جهلوا مطلوباتهم ولا يضرهم جهلهم بما قيل في اشكال القياسات وضروبها مع اصابة الحد الاوسط ولا ينفعهم معرفته مع جهله وتلك الاصابة والجهل لاتتعلق في الاشياء بمعرفة هذه المقاييس بل تعرفها النفس بالغريزة اذا وجدت السبب المعرف وتجهلها اذا جهلته سواء جعلته على صورة من هذه الصور في شكل من هذه الاشكال وضرب من هذه الضروب او لم يجعله فقد علم الناس واحتجوا على علومهم وبينوا ودلوا على صدقهم في قولهم من غير ان يكونوا عرفوا هذه الاشكال وضروبها وكذلك

(١) لا - الطالب (٢) ليس في لا

ترى المتكلمين في العلوم الآن فيما يقولونه في محاوراتهم ويكتبونه في تصانيفهم ومسوداتهم ولا يجري في كلامهم بل ولا يخطر ببالهم شكل من الاشكال ولا ضرب من الضروب على هيئته ولا يوقفهم ذلك عن قبول المقبول بحجته ورد الردود بردها ويصعب عليهم ما يصعب ويسهل ما يسهل من جهة اصابة الدليل ولا اصابته وذلك الدليل هو الذي سمي ههنا بالحد الاوسط ولا يعرفونه به وان عرفوه لم يخطر ببالهم في كلامهم ولم تتوقف اذهانهم في الحكم بحسبه على ادخاله في صورة التأليف القياسي المذكور .

الار ترى انك اذا قلت كل انسان حساس وكل حساس حيوان تكون قد بينت موجبا كلياً وهو كل انسان حيوان بسهولة تشارك فيها اكثر الناس واذا قلت ان بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بطائر فبعض الحيوان ليس بطائر يتساوى المطلوبان في سهولة البيان لسهولة معرفة الحدين الاوسطين في بيانها ولم تضرب في ذلك كثرة الضروب التي تبين فيها ولم تنفع واذا طلبت هل بعض الناس لا يموت وهي سالبة جزئية تعذرت عليك المعرفة به لتعذر الحد الاوسط في الاثبات والابطال ولم تنفع بكثرة الضروب التي اذا وجدت الحد الاوسط ادخلته في ايها اتفق وان لم تجده لم تنفع بها فمعرفة الحد الاوسط هي التي تعتبر في سهولة البيان وصعوبته لا الاشكال وضروبها .

الفصل الثاني عشر

في تحليل القياسات الداخلة في

الكلام المتصل الى الاشكال الثلاثة

قد ينفع بتحليل الكلام القياسي الى الاشكال قائل الكلام وسامعه اما اقائل فمعتبر بذلك كلامه وينتقده بالتحليل كما تأمله في التركيب فاذا وافق تحليله الى الاشكال التي تركبها منها ازداد به ثقة لان الحق متفق من جميع جهاته فاذا وجدت كلاما قياسيا ما طلب في تحليله وتفصيله المقدماتين اولاً واعرف الكبرى والصغرى بمشاركة النتيجة والمطالب المدعى حتى ان كان هناك زيادة في الكلام

كما سبق ذكره لم يعتد بها وربما وجدت الصغرى فقط في الكلام الذي تحذف الكبرى فيه لبيانها والحيلة فيها او مغالطة بها وربما لم تحذف فاطرح. ^١الاتحتاج اليه واحصر ما تحتاج اليه فانك حيث تجد احدى المقدمتين ايتها كانت تجد الحد الأوسط وتعرف المطلوب وتعرف الشكل الذي ينتجه والضروب التي تنتجه بمعرفتكم المطلوب في كفيته وكميته ونسبته الى احد الحدين فتعرف بذلك نسبته الى الحد الآخر لا محالة.

وربما عسر الوقوف على مقدار الزيادة والنقصان اذا سبق في الكلام المقول لزوم النتيجة الى الذهن حتى يزول الشك معها في الكلام من الزيادة والنقصان. ^٢مثل قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جواهر (١) وليس هو المنتج من هذا القول وانما ينتج ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن هذه نتيجة يلزمها ذلك المطلوب اما لزوم المقدم للتالي من غير بيان واما مع مقدمة اخرى محذوفة واما لما في قوة هذا القول ما يصح به ان يقلب (٢) الى قياس منتج بتغيره الى هذه العبارة وهي اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر وما يبطل بطلانها الجوهر فهو جوهر فاجزاء الجوهر جواهر وكذلك ايضا اذا قيل ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا له فالجوهري موجود له فان كان الانسان موجودا فالجوهري موجود له فاذا الانسان جوهر وهذا لازم عنه لاعلى سبيل القياس.

والسبب في هذا ان هذا القول لما كان يلزمه شيء بالاضطرار حسبوه قياسا وليس كذلك فانه وان كان كل قياس يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل ما (٣) يلزم عنه شيء بالاضطرار قياسا وقد تقع الخدعة من جهة مشابهة التأليف لتأليف القياس من غير استيفاء شرائطه كقولنا زيد هو متوهم زيد والمتوهم زيد يمكن ان يكون ازليا فزيد يمكن ان يكون ازليا وهذا محال فان الكبرى يجب ان

(١) لا - الجواهر جواهر (٢) لا - ان نقلت (٣) لا - كما -

تكون كلية حتى تستج وهذه الكبرى ان اخذت كلية حتى تلزم عنها هذه النتيجة لا تكون صادقة لانه يجب ان تصدق وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا وهذا كاذب فان هذا متوهم زيدا وليس يمكن ان يكون ازليا بل هو فاسد وان جعلت الكبرى بحيث تصدق كلية حتى يقال وكلما هو متوهم زيدا فهو من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا فنتيجة هذا ليس ان زيدا يمكن ان يكون ازليا بل ان زيدا من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا .

وقيل مثال آخر هو زيد هو زيد المعنى وزيد المعنى يعدم الآن فريد يعدم الآن ويعنى بقوله زيد المعنى يعدم الآن لانه اذا (سكت - ١) لم يكن زيد المعنى بالفعل موجودا وقد يقع الغلط والخدعة بان تكون العبارة من القياس على جهة تقديم المحمولات فيقال الصحة غير ممكنة ولا في شيء من المرض والمرض في كل انسان فينتج ان الصحة غير ممكنة ولا في شيء من الناس فيقع الغلط بسبب العبارة من جهة ما يشترك فيه ما يحمل بالاشتقاق كالمرض وما يحمل بالمواطاة كالمرضى فانه لا يقال ان الانسان مريض بل مريض فالحال الاوسط في الحقيقة مطلوب عن الاصغر الا ان يشتق منه .

وما ينبغي ان يراعى في الحدود ان يطلب لها اسماء مفردة فانها كثيرا ما تكون مؤلفة كقولنا كل مثلثان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان المحمول فيه زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وهي الفاظ كثيرة لو وجد بدلها لفظة واحدة كانت اسهل في التحليل وابعد من ايقاع (الغلط - ٢) وتغلط الحروف الداخلة في تصريف مثل في كذا ولكذا حيث تكون اجزاء من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما كانت دالة على الحمل والصفة فتشبهه كما تقول ان علما واحدا موجودا في الاضداد ولا تريد بذلك ان الاضداد موصوفة بانها علم واحد بل بان فيها علما واحدا .

وربما اختلف ذلك في (٣) الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود في كل حكمة والحكمة موجودة للخير او في الخير ففي الكبرى حرف التصريف دال على

الحمل والصفة وفي الصغرى جزء من المحمول ففي مثل هذا يجب ان يراعى
 ما هو جزء ويحمل ما هو داخل فيقال ففي الخير علم ولا يقال الخير علم وقد يكون
 ذلك في كبرى المقدمتين كقولنا الله وقت والله ليس زمان يحتاج اليه فليس كل
 وقت زمان فله وقت يراد فيه انه مال للوقت والله ليس زمان يحتاج اليه اي
 ليس هو في زمان ولا يحتاج الى زمان فقد قيلت التلام في المقدمتين بمعنيين حتى
 انتجت المحال وذلك مما لا ينتج وكذلك يجب ان تراعى ما يقال مطلقا وما يقال
 بشرط كقولنا غير المتناهى لا يعلى لم من جهة ما هو غير متناهى وما يقال بسيط
 وما يقال بتركيب كقولنا الحيوان حساس وقولنا الانسان حيوان ناطق ذورجلين
 وقد يصدق القول مر سلا ولا يصدق بشرط وبالعكس وربما صدق بسيطا
 موكذب مركبا وربما صدق مركبا وكذب بسيطا كما سلف ذكره واذا كرر
 الحد الاوسط فيجب ان يوجد المكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر - مثله العدل
 خير وبكل خير يعلم انه خير فالعدل (١) يعلم انه خير فان لم يوجد الخير في الاكبر لم يمكن
 ان يحل لانه لا معنى لقولك العدل خير انه خير واذا عسر التحليل صار فيه للتبديل
 مكان الاسم ومكان الاسم قولا ومكان القول اسما وبديل الخير خيرا بلفظ
 اسهل فان الاقويل قد يحسن منها في التأليف والعبارة ما لا يسهل تحليله وان كان
 في القول جزء مستغنى عنه فاطرحه ايصير اسما مفردا مثلا لو كان لا فرق بين
 قولنا ان المظنون ليس جنسا للتوهم وقولنا ان المتوهم ليس مظلونا جاز حذف
 الجنس لينفرد المظنون وخذ الابين منها واترك ما ليس بابين واذا اختلطت
 قياسات فخلتها فلا يجب ان تشتغل بجمعها كلها الى شكل واحد بل ربما كانت من
 اشكال مختلفة فخل كلا منها الى ما يليق به والقياس الشرطى لا يحل كله الى
 القياسات الاقرانية بل القياس المنتج للاستثناء وكذلك الخلف لا ينحل كله الى
 الاقرانيات بل الذى ينتج المحال ويراعى الفرق بين الموجبة المعدولية وبين
 السالبة البسيطة في القياسات على ما سبق القول فيه فان هذه تدخل في الضروب

المنتجة مكان الموجبة حيث لا تنتج السالبة واذا استعملتها في الشكل الثاني كان حرف السلب في المعدولية جزءاً من المحمول في القضيتين وليس كذلك في السلب فان الحد الاوسط يتكرر دونه اعني دون حرف السلب وقد عرفت الفرق بينهما في الصدق من جهة ان السلب يصح ان يقال على موضوع موجود وغير موجود والايجاب المعدول لا يصح ان يقال الاعلى موضوع موجود لانه ايجاب والمنفعة بمعرفة الفرق بينهما في القياس هي من جهة التكرار في الحد الاوسط حيث يتكرر حرف السلب في المعدولية ولكونه جزءاً من المحمول الموجب ولا يتكرر في السالبة لكونه داخلاً على الاوسط لاجزأ منه .

فهذه انموذجات يعتبر بها وبامثالها في اعتبار الكلام المقول الجاري بين الناس في عباراتهم اذا اراد المتعبر تحليله الى القياسات ليعتبر مواضع الصدق فيه من غيرها والتحقيق من التحريف وما اقل ما يستعمل الناس في مفادهاهم عبارة تجري على الخط القياسي المذكور حتى ان صاحب الكتاب الذي هو ارسطو لم يستعمل ذلك في كلامه في كتبه اما لصعوبته واما لغرابته واما لانه لا حاجة اليه بل اقول لانه لجميع ذلك فان الذهن السليم يتتقد مواضع التحريف والتحريف (١) .

والزيادة والنقصان .

وبالجملة الخروج عن سنن البيان في اول تأمله من غير حاجة تدعوه الى التفصيل والتحليل الذي يرد الكلام الى صوره الاشكال بوضوحها كما يستغنى السامع المطبوع بذوقه في معرفة (٢) المستوى والمزحوف من الشعر عن رده الى محور العروض خصوصاً اذا قصد البقائل التحقيق في البيان والايضاح في الافهام فاما ان قصد الستر والاضمار والتعريض عن سنن التفهيم والبيان كما يقصد في الالغاز والاشارات فربما كان في اعتباره حاجة الى هذا التحليل والتفصيل للاعتبار . والانتقاد بحذف الزائد من الكلام والحاق المضمحل والمحذوف فاما في الكلام التام فلا .

(١) كذا في الاصلين ولعله مكرر - (٢) لا - معنى .

الفصل الثالث عشر

في استقرار النتائج وانتاج

الصادق من الكاذب

المقاييس التي تنتج الكليات تنتج الكلي الموجب والسالب والجزئي والجزئيات التي تحتها وعكسها المستوى وعكس المقيض لها اعني الكلي الموجب وما تحتها لكنها تنتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم وقد سبق القول في عكس النقيض وهوان يجعل مقابل المحمول بالايجاب (١) او السلب موضوعا ومقابل الموضوع محولا والتي تنتج الجزئية الموجهة نجمع الى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه والسالبة الجزئية (٢) لا تستتبع شيئا لانها لا تنعكس والقياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاء ركه تحت الاوسط اعني على كل (٣) موضوع مثله تحت الاوسط وعلى كل موضوع للاصغر واذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى كأنها القياس الاول او شيء منه فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت نتيجة واما في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما معها لان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط .

واما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (٤) ولما كان القياس بجزء من قضية شرطية هو مقدمها والنتيجة تاليها وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس بصدق مقدماته وصواب تأليفه ان تكون النتيجة صادقة لاحالة وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التأليف كذب النتيجة لاحالة بل قد يمكن ان تكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لالان المقدمات اوجبت ذلك الصدق بل الصدق وجب في القضية التي هي النتيجة لذاتها ان كانت من الاوليات او بمقدمات اخرى صادقة والمقدمة الكاذبة اما ان تكون كالية واما ان تكون جزئية والكالية اما ان تكون كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها او كاذبة في البعض وهي التي

(١) لا - والسلب (٢) لا - الكليه (٣) لا - على كلي (٤) لا - لما تحتها .

يصدق نقيضها دون ضدها ولا تخلو الكاذبة في الشكل الاول من ان تكون اما احدى المقدمتين او كليهما فان كانت احدهما وكانت الكبرى وكانت كاذبة بالكل والقياس كليا امتنع ان تنتج صادقة وذلك لان ضدها صادق وينتج ضد تلك النتيجة صادقة ولا يجتمع الضدان على الصدق - وان كانت الصغرى هي الكاذبة بالكل امكن ان تنتج صادقة كقولنا كل - ج ب - وكل - ب ا - ويكون - ب و - ج - كنوعين (١) تحت جنس هو - ا - ولا شيء من - ج ب - هو الحق واحد ضدها وهو ان كل - ج ب - فانتج كل - ج ا - وكذلك ان كانت - اب - مقدمة سالبة و - ا - جنس غريب عن جنس - ج ب - (فلا يقال على احدهما ولا احدهما على الآخر فاذا كذب ان كل - ج ب - ٢) صدق ولا شيء من - ب ا - انتج حقا وهو انه ليس شيء من - ج ا - واما ان اخذت الكبرى كاذبة في البعض او كلتا هما كاذبتين في الكل او في البعض جازان تنتج صادقة . مثال الكاذبتين في الكل كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان وايضا كل حجر انسان ولا شيء من الناس بحيوان ينتج لا شيء من الحجر حيوان ومثل الصغرى الكاذبة في الكل والكبرى الكاذبة في البعض كل غراب فرس وكل فرس اسود وينتج كل غراب اسود وكل غراب فرس ولا شيء من الفرس بابيض فلا شيء من الغراب ابيض ومثال الكاذبتين في البعض كل انسان ابيض وكل ابيض حيوان ينتج كل انسان حيوان وكل انسان ابيض ولا شيء مما هو ابيض فرس ينتج فلا شيء من الانسان فرس - ومثال ما الكاذبة فيه احدهما ولتكن الكبرى ولكن (٣) بالبعض قولنا كل غراب اسود وكل اسود حيوان ينتج كل غراب حيوان وايضا كل ثلج ابيض ولا شيء من الابيض حيوان فلا شيء من الثلج حيوان - ومثال ما الكاذبة فيه الصغرى بالبعض والكبرى صادقة قولنا كل شيء انسان وكل انسان حيوان فكل شيء حيوان وايضا كل انسان ابيض ولا شيء من الابيض غراب فلا شيء من الانسان غراب . واما اذا كان القياس ينتج الجزئي فقد تكون النتيجة صادقة كيف كانت المقدمات

(١) لا - لنوعين (٢) ايس في لا - (٣) لا - ولتكن .

وله يكنى الصغرى صادقة والكبرى كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض ثلج وكل ثلج حيوان فبعض الابيض حيوان وايضا بعض الابيض انسان ولاشئ من الناس حيوان فليس كل ابيض حيوان - ومثاله والكبرى كاذبة في البعض قولنا بعض الناس ابيض وكل ابيض كاتب فبعض الناس كاتب او بعض الناس ابيض ولاشئ من الابيض كاتب فليس كل انسان كاتب .

ومثاله والكبرى صادقة والصغرى كاذبة في الكل قولنا بعض الابيض غراب وكل غراب حيوان فبعض الابيض حيوان او قولنا بعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حجر فليس كل ابيض حجرًا ومثاله وكلتاها كاذبة لكن الصغرى في الكل والكبرى في البعض قولنا بعض الاسود ابيض وكل ابيض حيوان فبعض الاسود حيوان او قولنا بعض الاسود ابيض ولاشئ من الابيض حيوان فليس كل اسود حيوانًا ومثاله وهما كاذبتان في الكل قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حيوان فبعض الابيض حيوان وبعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوانًا .

وفي الشكل الثاني يجمع الصدق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة كيف اتفق .
١. في القياسات الكلية فان السالبة الكلية والموجبة الكلية تمتجان في اى موضع اتفق فاذا صدق في وضع وغير فصيرت السالبة موجبة او الموجبة سالبة كان كذبًا وانتج النتيجة بعينها ، واما اذا كانت احدهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل حتى يكون الحد الاوسط فيه جنسًا للطرفين كقولك كل فرس حيوان ولاشئ من الناس حيوان فلاشئ من الفرس انسان وبين ان الكذب في ايهما كان جاز وكذلك ان كانت الكاذبة منهما كاذبة في البعض وهى سالبة كقولك (١) لاشئ من الابيض حيوان وكل غراب حيوان او موجبة كقولك (١) كل ابيض حيوان ولاشئ من الفار حيوان فلاشئ من الابيض فار وكذلك ان كدبتا جميعا في البعض كقولك كل اسود حيوان ولاشئ من الابيض حيوان .

واما اذا كانت القياسات تنتج (٢) الجزئي والصغرى جرتية موجبة صادقة والكبرى

سألبه كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض حيوان ولا انسان حيوان فينتج ليس بعض الابيض حيوان وتجعل الكبرى موجبة كاذبة في الكل والصغرى سألبه جرئية صادقة كقولك ليس بعض الانسان طائرا وكل كاتب طائر ينتج ليس بعض الانسان كاتبا وتجعل الصغرى موجبة كاذبة والكبرى سألبه صادقة كقولك بعض الحجر حيوان ولا شيء من الذهب حيوان ينتج ليس كل حجر ذهبا ولتجعل الكبرى موجبة صادقة والصغرى سألبه كاذبة كقولك ليس بعض المشاء حيوان وكل انسان حيوان فليس بعض المشاء انسان ولتجعلها جميعا كاذبتين والكبرى سألبه فيكون المثال فيها بعض الحجر حيوان ولا شيء من الماس حيوان (١) فليس بعض الحجر انسانا وان جعلنا الكبرى موجبة فالتال ليس بعض الماس حيوانا وكل حجر حيوان فليس بعض الماس حجرا واما في الشكل الثالث فينتج الصادق من كاذبتين ومن كاذبة مع صادقة كيف اتفق كقولك كل حجر مشاء وكل حجر انسان ينتج فبعض المشاء انسان وان جعلت الكبرى سألبه كقولك كل غراب ابيض ولا شيء من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوان وكذلك ان كانتا كاذبتين في البعض كقولك كل انسان كاتب وكل انسان ابيض فبعض الكاتب ابيض ومثال الصادقة صغرى مع الكاذبة بالكل سألبه كبرى قولنا كل غراب اسود ولا شيء مما هو غراب حيوان فليس كل اسود حيوان ومن موجبتين والكبرى كاذبة في الكل (كل غراب حيوان - ٢) وكل غراب ابيض فبعض الحيوان ابيض وبالعكس ومثال صغرى صادقة مع كبرى موجبة كاذبة في البعض كل انسان ذورجلين وكل انسان ابيض فبعض ذى الرجلين ابيض وان عكست الصدق انعكس الترتيب وان جعلت الكبرى سألبه فمثاله كل انسان ذورجلين ولا واحد من الماس ابيض فليس كل ذى رجلين ابيض وان جعلتها الصغرى فمثاله كل انسان ابيض ولا شيء من الانسان فرس فليس كل ابيض فرس .

واما في القياسات المتجهة للجزئيات فانقل اليها الحدود من الكليات ولا تجد

الجزئي كاذبا في البعض بل في الكل وفي القياسات المؤلفة من الجزئيات والكميات تنقل اليها الحدود من الكميات .

فتبين من جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون من مقدمات كاذبة كما ان وضع التالي بعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم في القضايا الشرطية والنتيجة الكاذبة لا تكون مع صدق المقدمات كما ان ارتفاع التالي لا يصح ان لا يرتفع معه المقدم والمقدمات الصادقة تلزمها ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالي وكذب المقدمات لا يلزمه كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالي والقرينة بمقدماها مقدم في القضية الشرطية والنتيجة تاليتها كما قيل .

الفصل الرابع عشر

في بيان الدور وعكس القياس (١)

بيان الدور ان تؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثانية مثل قولك كل - ج ب - وكل - ب ا - فينتج كل - ج ا - فان اخذت كل ج ا - وكل - ا ب - انتجت كل - ج ب - وان اخذت كل - ب ج - وكل ج ا - انتجت كل - ب ا - .

ويحتاج ان تكون المقدمة التي تضاف الى النتيجة منعكسة على كيتها مثل كل ج ب - وكل - ب ج - وهذا العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة فالعكس فيه ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجواهر بعرض فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضوع فما ليس بعرض فهو جوهر وهذا بالحقيقة لازم العكس (٢) اولاشيء مما هو (الع-٣) متعلق الموجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو له والاول ايضا يلزمه هذا مثاله اذا كان لا شيء من - ب ا - وعكس لا شيء من - ا ب - على ان كلما ليس - ا - فهو - ب - فيلزم ان كل ما ليس

(١) لا - الدور والقياس (٢) لا - والعكس - (٣) من قط

ب - فهو - ا - والا فليكن بعض ما ليس - ب - ليس (١) ا - وكل ما ليس - ا فهو - ب - يلزم ان بعض ما ليس - ب - فهو - ب - هذا خلف فاذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايضا - واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض - ج - ا - فانما (٢) يعكس ان كل ما ليس بعضه - ا فهو - ج - فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون الاخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا تتكافى فالضرب الاول من الشكل الاول انه مقدمته (٣) انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة كبرى بقيت كبرى في القياس الثاني او صغرى بقيت صغرى في القياس الثاني فان كانت الصغرى سالبة كقولنا ولا شيء من - ب - ا - فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع ان كل ما ليس - ا - فهو - ب - فتأخذ النتيجة فتحوله من السلب الكلي الى العدول فنقول كل ب - هو - ج - فليس - ا - وكل ما ليس - ا - فهو - ب - ينتج كل - ج - ب .

واما انتاج الكبرى فسهل بان تعكس الصغرى فيكون كل - ب - ج - ولا شيء من - ج - ا - واما القياسات المنتجة للجزء فيبين ان الكبرى لا يمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن من الموجبتين هكذا بعض - ج - ا - وكل - ا - ب - فبعض - ج - ب - وفي الموجبة والسالبة لا يمكن ان الصغرى تكون سالبة جزئية ولا تنتج واما في الشكل الثاني فان الموجبة من المقدمتين لا يمكن ان تنتج دورا بنحو انتاج السالبة بل بنحو تذكره لان القياس حينئذ يكون من سالبتين فلا ينتج البتة وخصوصا موجبة واما السالبة فلا يخلو اما تكون صغرى او كبرى فان كانت السالبة كبرى والقياس كلي والنتيجة سالبة كلية فاذا عكست (٤) الصغرى الموجبة الكلية وقرتها (٥) بالنتيجة انتج السالبة الكبرى بالشكل الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فلا يمكن الا ان تعكس

(١) قط - ليس ليس (٢) قط فربما (٣) كذا ولعله ان مقدمته ان انعكست

(٤) لا - انعكست (٥) لا - قرتهما .

الكبرى والنتيجة معا فترجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس الصغرى ثم تعكس فان كان ليس من شرط بيان الدور ان يعكس فيه الا عكس واحد فليس هذا من بيان الدور وان كان بيان الدور تم (ب) باى عكوس كانت فى تلك المقدمات اولوازم لها باعيانها فهذا بيان الدور .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى صغرى فيحتاج الى الشرط الذى يخص السالب مثاله كل - ج - ا - ولاشئ من - ب - ا - فلاشئ من - ج - ب - .
ثم نقول كل ما هو - ج - فليس - ب - وكل ما ليس - ب - فهو - ا - فكل - ج - ا - فهذا انما يتبين باخذ لازم الكبرى ولازم النتيجة اذا كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوز ان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لا يسمى على ما قلنا .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى كبرى فيحتاج ان تعكس النتيجة العكس الذى يخص هذا الموضع حتى يضاف اليه لازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله اذا كان القياس لاشئ من - ج - ا - وكل - ب - ا - فلاشئ من - ج - ب - فنقول ما هو - ب - فليس - ج - وكل ما ليس - ج - فهو - ا - فكل - ب - ا - فهذا ايضا فى كونه بيان الدور على ما قيل فى غيره فيفارق هذا الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه فى انتاج السلب انما يوجد لازما السالبتين او يوجد عكس النتيجة ولازم مقدمة واحدة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان تبين هى فى الشكل الثانى وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس من جزئيتين ولكن يتبين على النحو الذى بينا لاغير واما فى الشكل الثالث فلا يمكن ان تبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لاتنتج الاجزئية .

واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة مثل قولنا كل - ج - ب - وبعض

ج - ا - فيمكن لا اذا عكسنا قلنا كل - ج - ب وبعض - ب - ا - انتج بعض
ج - ا - وان كانت صغرى لم يمكن لا اذا أخذنا ان بعض - ب - ا - واضفنا اليها
عكس الكبرى وهو كل - ا ج - انتج لا المطلوب ولكن عكسه فان اختلط
موجب فسالب والموجة كلية امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض - ج - ا
وهو النتيجة وتضيف اليها عكس الصغرى وهو كل - ج - ب - ينتج ليس بعض
ب - ا - فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من
سالبتين الا ان تنعكس السالبة على النحو المذكور فتقول بعض - ج - ليس - ا -
وكل ما ليس بعضه او كله - ا - فهو - ب فتقول بعض ج - ب - فقد بان
ان البيان الدورى في الشكل الاول للوجبات لا يخرج من الشكل الاول
حقيقة ولا خيالا .

واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كأنه من
الثالث لانك نقلت المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه - ا - يوجد فيه
ب - ب - فجعلت - ا - وب - محولين معا واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل
الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثاني واما على الوجه الذي يخيل
الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقى كله منه
واما التخيل فكان في غيره منه فكيف فيه وما كان من الشكلين الآخرين انما يتبين
بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا
واما معدوما اذا اخذ بيان الدور ما يتم النتيجة (١) وعكس المقدمة واما عكس
القياس فهو ان يأخذ مقابل النتيجة اما تقيضها او ضدها ويضاف الى احدى
المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ
مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لا تبطل
الا ان اخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف .

فلنضع في الشكل الاول ان كل - ج - ب - وكل - ب - ا - فكل - ج - ا - فان

قلنا لاشئ من - ج - ١ - وكان كل - ب - ١ - انتج لاشئ من - ج - ب - وكان (١)
 كل - ج - ب - فأخذ المضد انتج ضد الصغرى فان اخذنا النقيض انتج نقيض
 الصغرى وكله من الشكل الثاني واما ان اضفنا اليها الصغرى قلنا اولاشئ من
 ج - ١ - (٢) وكل - ج - ب - انتج من الثالث انه ليس كل - ب - ١ - وكذلك لو قلنا
 لا كل - ج - ب - فاذا لاسبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما
 ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع ان - ج - ب - ولاشئ
 من - ب - ١ - فلاشئ من - ج - ١ - ونأخذ مضاده وهو ان كل - ج - ١ - وكان
 لاشئ من - ب - ١ - ينتج ضد الصغرى ونأخذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك
 من الثاني فان اخذنا مع النتيجة المقلوقة الى المضاد او المناقض الصغرى انتج
 نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى الجزئية فحيث
 ان انعكست النتيجة الى التناقض بطلتا معا وبالتضاد لم يطل شيء فلنضع ان بعض
 ج - ب - وكل - ب - ١ - فبعض - ج - ١ - فتعكس النتيجة الى السالب المناقض
 انه ليس شيء من - ج - ١ - فكل - ب - ١ - ينتج نقيض الصغرى او نضيف
 اليها الصغرى فينتج ليس كل - ب - ١ - فان اخذنا بالمضادة وهو ان (٣) ليس
 بعض - ج - ١ - وكان كل - ب - ١ - انتج ليس بعض - ج - ب - وهذا لا يطل
 ان بعض - ج - ب - او الصغرى قلنا ليس بعض - ج - ١ - وبعض - ج - ب -
 كانتا جزئيتين ولم ينتج التأليف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض - ج - ب -
 ولاشئ من - ب - ١ - فلا كل - ج - ١ - .

ونأخذ نقيضه فنقول كل - ج - ١ - وبعض - ج - ب - فبعض - ب - ١ - وهو
 نقيض الكبرى او نضيف اليها الكبرى فيكون كل - ج - ١ - ولاشئ من - ب -
 ١ - ينتج نقيض الصغرى .

واما اذا اخذنا المضد فلا ينتج لانا قلنا بعض - ج - ١ - ولاشئ من - ب - ١ -
 انتج ليس بعض - ج - ب - وهذا لا يطل قولنا بعض - ج - ب - واذا اضفناها

(١) لا - وان كان (٢) لا - ب - ١ - (٣) لا - انه .

الى الصغرى لم تنتج .

قال واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ليبطل الكبرى بان ينتج ضدها بل بان ينتج نقيضها لان القياس حينئذ ينمقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلى واما مع الكبرى فان عكست النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت نقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل الاول (١) ولا يمنع ذلك هناك فلتكن الكبرى موجبة مثل ان لاشيء من - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - ا وبعض - ج - ب - ا وبعض - ج - ب - ا - وقلنا لاشيء من - ج - ا - انتج في الحالين انه لا كل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - ا - وكل ب - ا - انتج كل - ج - ا - فان اخذنا - بعض - ج - ب - ا - وكل - ب - ا - انتج بعض - ج - ا - ثم فلتكن الكبرى سالبة مثل ان كل - ج - ا - ولا شيء من - ب - ا - ولناخذ اما كل - ج - ب - ا - او بعض - ج - ب - ا - ونقول وكل - ج - ا - انتج في الحالين بعض - ب - ا - وهو نقيض الكبرى لاضدها وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا كل - ج - ب - ا - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - او (٢) قلنا بعض - ج - ب - ا - ولا شيء من - ب - ا - انتج بعض - ج - ا - ليس - ا - فهذا هو تفصيل ذلك وان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل شيئا من المقدمتين اخذ ضد النتيجة وليعتبر بمثل ما اعتبر في الشكل الاول .

واما بالتناقض فيبطل كليهما (٣) بالتناقض فليوضع بعض - ج - ا - ولا شيء من ب - ا - فليس بعض - ج - ب - ا - فان قلنا بعض - ج - ب - ا - لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض - ج - ا - ولا يبطل ذلك قولنا بعض - ج - ا - (فان قلنا كل - ج - ب - ا - وقلنا بعض - ج - ا - ٤) انتج بعض - ب - ا - وهو نقيض الكبرى او قلنا كل - ج - ب - ا - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - وهو نقيض الصغرى (٥) ولنضع لا كل - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذ ضد النتيجة وهو بعض - ج - ب - ا - لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض - ج -

(١) لا - الشكل الثالث وذلك لا ينتج الاول (٢) لا - وقلنا (٣) لا - كليتهما

(٤) ليس في لا (٥) زيادة في لا - وانتج مع الكبرى .

١ - ولا يبطل بهذا قولنا لا كل - ج ا - واما ان اخذنا النقيض فقلنا كل - ج ب ولا كل - ب ا - ابطال الصغرى بالنقيض او قلنا كل - ج ب - ولا كل - ج ا ابطال الكبرى بالنقيض واما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة لانه مع الصغرى يكون على صورة الشكل الاول ومع الكبرى على صورة الشكل الثاني وكبراه فيهما جزئية واما ان اخذ نقيض النتيجة كان عكسه كلياً اما موجبا ان كانت الكبرى سالبة او سالبا ان كانت موجبة فينتج لانه حيث يكون مع الصغرى يكون من موجبتين على صورة الشكل الاول وكبراه كلية وحيث يكون مع الكبرى على نظم الشكل الثاني يكون مع كليتين موجبة وسالبة فينتج لا محالة فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول والثاني كلية وان كانت احدهما جزئية وكانت صغرى انتج نقيض كل واحدة منهما لان الجزئية اذا اخذت مع نقيض النتيجة انتجت جزئيا يناقض الكلي منهما وان لم تؤخذ هي بل الكلية انتجت كلية تناقض الجزئية وفي الحالين يكون مقابل ما لم يؤخذ مع عكس النتيجة على هذا النحو وذلك تضاد فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل الاول تكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني والثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالتالث والتالث يبطل صغراه بالتاني وكبراه بالاول .

الفصل الخامس عشر

في قياس الخلف

قياس الخلف يكون من وجه مشابها لعكس القياس لانك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل مساهما لكنه يخالفه بان عكس القياس انما يكون دائما اذا كان قبله قياس مقرر (١) للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد قياس آخر لا يبطال شيء معلوم .

واما الخلف فقياس مبتدأ لا يدري بعد ما ينتجه حتى ينتج محالا ولا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن صبح لنا ان كل - ب - ا - بتوسط - ج - ا - ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفناه الى الصغرى بطلت (١) الكبرى او الى الكبرى بطلت (١) الصغرى كان هذا عكس القياس فلوانا ابتدأنا فقلنا ان كان قولنا كل - ب - ا - كاذبا فقيضه وهو قولنا لا كل ب - ا - صادق وكان مسلما ان كل - ب - ج - فينتج ان ليس كل - ج - ا - وكان حقا ان كل - ج - ا - هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل - ج - ا - وليس كل ج - ا - فاذا قولنا ليس كل - ج - ا - كذب ولزم عن قياس احدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسألة وهى ان كل - ب - ج - فهى اذا المشكوك فيها وهى ليس كل - ب - ا - فاذا كل - ب - ا .

والمطلوبات الاربع كلها الا الكلى الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف واما الكلى الموجب فيتبين من الشككين الآخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل - ب - ا - يكذب (٢) نقيضه وهو قولنا ليس كل - ب - ا - قلت ان كان قولنا كل - ب - ا - كاذبا فقيضه وهو قولنا ليس كل - ب - ا - صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسألة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان تكون صغرى (الاول - ٣) لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية - واما ان اخذت الضد بدل القبيض امكن بان تجعله كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب ولم يلزم ان ضده صادق لان الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما قيل فلم تنفع في انتاج المطلوب .

واما السالبة الكلية فتبين في الشكل الاول بان يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية وتضاف اليها كبرى فتنتج محالا ولا يمكن ان تجعل المضافة صغرى فتكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية تبين في الشكل الاول بادخال مقدمة هى كبرى لا غير .

واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن ان نضيف اليها في الشكل الاول مقدمة الاصغرى لتنتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا نقيضها في الشكل الاول صلح صغرى وكبرى معالانه كلى وموجب وفي الشكل الثاني اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو سالبة جزئية لم يمكن الا ان تضاف اليها كبرى كلية موجبة - واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت بالتقياس بطلانه ولكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه في هذا الشكل كبرى وصغرى - واما الجزئية السالبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه كبرى وصغرى لان نقيض الجزئتين معا يكون كلية والكلية تصلح في الشكل الثاني صغرى وكبرى معا كيف كانت سالبة وموجبة واذا اخذ الضد في هاتين فابطل لم يجب ان يثبت صحة الضد ولكن لم تصلح الا صغرى وفي الشكل الثالث اما الكلية الموجبة فانها اذا ثبتت بالخلف واخذ نقيضها لم تصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة وجزئية فتكون صالحة في الطرفين ايما كان واما الجزئية الموجبة فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية السالبة فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا الموجبة لاتبين الا بالضرور التي كبراهها سالبة هي نقيض النتيجة واما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال في الضد هاهنا انه اذا بطل لم تثبت صحة ضده كما في غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس في اول الامر نحو الشئ الذي يريد ان يبينه فيقيس عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه في اول الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب ذلك (١) الشئ بين الكذب اما على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه فاذا تبين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فانتج صدق نقيض ذلك وايضا فان المستقيم انما تؤخذ فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات وفي الخلف واحدى

(١) كذا في الاصلين والظاهر - وذلك - ح .

المقدمتين من تلك الجملة والاخرى تقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في القياس المستقيم غير بيينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان النتيجة توضع اولاً ويوضع تقيضها واذا كان الخلف مؤلفاً من تقيض المطلوب ومن صادقة تنتج محالاً فانك ان عكست اقياس فاخذت تقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها وهو المطلوب واذا كان القياس الاقتراني الذي في قياس الخلف في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون من الثاني والثالث ان كان المطلوب سالبا ومن الثالث ان كان موجبا مثاله ان كنا اردنا ان نبين انه لا شيء من - ب - ا - فاخذنا تقيض هذا وهو ان بعض - ب - ا - فلا بد من ان تكون هذه صغرى في الشكل الاول والتي تضاف اليها ا - ا - قولنا وكل - ا - ج - ا - ولا شيء من - ا - ج - حتى ينتج المحال فان انتج موجبة فكان بعض ب ج - واخذنا تقيضه ليرد الى الاستقامة كان تقيضه لا شيء من - ب ج - وكل - ا - ج - كان من الشكل الثاني وان كان انتج سالبة فكان ليس كل - ب ج - وكان تقيضه كل - ب ج - واضفنا اليه لا شيء من - ا - ج - كان ايضا من الشكل الثاني .

واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا تقيضه وهي السلبية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة ونقيضها اماسالبة كلية واما سالبة جزئية وجميع ذلك يتبين بافتراض نقيض النتيجة بالصغرى على تأييد الشكل الثالث الا ان يكون النقيض والصغرى جزئيتين ولكن انما قيل هذا لان بالمستقيم بيان السلب في الشكل الثاني دائم وليس (في الثالث - ١) بدائم (لان تقيضه سالب جزئى ولا تصح في الشكل الاول صغرى ولا كبرى - ٢) واما الموجب الكلى مثل قولنا كل - ا - ب - (٣) فانه لا يمكن ان يتبين بالخلف في الشكل الاول واما الجزئى فيتبين في الشكل الاول وذلك باخذ تقيضه ولا يمكن ان يكون تقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلى فلا يمكن ان يبين بعكس القياس الامن

الصغرى ونقيض النتيجة وذلك في الثالث فالموجب في هذا الباب لا يمكن رده الى الشكل الثاني بالاستقامة واما الشكل الثاني فاذا عكس قياسه رجع الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلى الموجب فلانه يكون قد أخذ في الخلف نقيضه فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك في الشكل الاول وكذلك الكلى السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئ الموجب فان نقيضه يصلح كبرى وصغرى فيصلح في الاول والثاني والثالث وكذلك الجزئ السالب فان جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزئ يمكن ان يعكسا ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجباته تتبين كلها في الاول وسالباته تتبين في الاول والثاني اما الموجبتان فان نقيضهما يكون في قياس الخلف كبرى لاحالة فيبطلان بالشكل الاول واما السالبتين (١) فان نقيضهما يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفي مشارك للمستقيم يرجع احدهما الى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات

الفصل السادس عشر

في القياسات من مقدمات متقابلة

وبالمصادرة على المطلوب الاول وفي وضع

ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلتين اما (٢) متضادتين او متناقضتين بحيلة في اللفظ تخفى ذلك مثل تبديل الاسماء المترادفة بعضها ببعض كالخمر بالعقار او باخذ جزئ في موضع كليه كالانسان في موضع الحيوان فيحكم على احدهما بحكم وعلى الآخر بضده او نقيضه وهما واحد في الحقيقة او كواحد فتقابل المقدمتان حيث يحكم في احدى المقدمتين على حد بما يرفع الحكم عنه في الاخرى وهو الذي يكون على الحقيقة من قضيتين متقابلتين وقد يكون كذلك بحسب الظن حيث يكون الحكم فيهما بشيئين حكمهما واحد في الحقيقة وهما ليس بواحد في المعنى او يكون الحكم بشيئين مختلفين وحكمهما واحد في الظن لا في الحقيقة فيقال لجميع ذلك قياس

(١) كذا (٢) لا - او - هما وفيما يليه .

من متقابلتين لكن الحقيقي منه هو الاول ويستعمل في الجدل كثيرًا لتبكيث المناظر حيث يتسلم منه قولاً ثم ينتج نقيضه من اصول اخرى يلتزم بها انتاجاً او تسليماً ثم ينتج من ذلك المتسلم (والمنتج - ١) ان الشيء ليس هو هو والمتقابلات في اللفظ اربع كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وهي في الحقيقة ثلثة لان بعض ولا بعض لا تقابل فيهما والقياس من متقابلتين لا يمكن في الشكل الاول لا الموجب منه ولا السالب لان الموجب انما ينتج من موجبتين واحدى المتقابلتين في هذا سالبة لاحالة والسالب انما ينتج من ايجاب وسلب يقال على شيئين هما حدان في قضية هي النتيجة والايجاب والسلب هاهنا لشيء واحد وعنه والواسطة التي في الشكل الاول (٢) لا تحمل على كلا الحدين بالايجاب والسلب واما في الشكل الثاني فانه يمكن حيث يوخذ الموضوع كشيئين والمحمول واحداً وفي الثالث ان يوخذ المحمول كشيئين والموضوع واحداً وفي الشكل الثاني ان اخذنا متضادتين جاز وضعيهما اتفق صغيرى وكبرى وان اخذنا متناقضتين جعلت الكبرى الكلية موجبة كانت اوسالبة اذا كان الطرفان شيئاً واحداً بالفعل او بالقوة او يكون احدهما نوعاً وجزئياً تحت الآخر كما قيل في الانسان والحيوان وما عدا ذلك لا يكون على الحقيقة بل في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب او ايجاب وليس هما واحد في الحقيقة بل اثنان ولا تكون المقدمتان في الحقيقة متضادتين ولا متقابلتين كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الناطق بحيوان او ولا شيء من الضحاك بحيوان والاشبه ان يكون القياس على طرفين احدهما جنس والآخر نوع من المظنون انه من المتقابلين وليس هو في الحقيقة بل اذا رد اليه كان قياساً في قياس احدهما مضمر والآخر مصرح به والمضمر بالحقيقة هو على متقابلين لان الحكم على الكلى كالحكم على الجزئ الذي تحته ولا يحتاج الى بيان واما في الشكل الثالث فانما يمكن حيث تكون من ضروبه المنتجة للسلب .

واما الضروب المنتجة للوجب فلا لان الموحبتين لا تتقابلان وعلى كل حال

فالسالبة تكون الكبرى مثاله كل طب علم ولا شيء من الطب بعلم فليس كل علم يعلم وكذلك ان اخذا على التناقض ولا يمكن في الشكل الثالث في القياس من المتقابلتين ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر مع تقابل المقدمتين وينتج غير الحق كقولنا كل هندسة علم ولا شيء من الهندسة بطب فليس كل علم بطب فنضع كل ولا كل وكل ولا واحد وبعض ولا شيء وهي ثلاثة فنجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ولوضوعاتها (١) اسمان متراد فان اخذا حدين او مشتركة الموضوع ولحمولها اسمان مراد فان وضعنا كاطرفين او احدهما تحت الآخر والموضوع محفوظ الاسم فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث لاغير وتبين انها تكون قياسا وانها لا تكون وانها تنتج ان الشيء ليس هولكن الاكبر يجب ان يكون اخص من الاصغر فليس اذاصح انتاج الصادق عن الكاذب يصح انتاج نتيجة صادقة عن مقدمتين متقابلتين لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو هو ويعرض في النظر حيث يكون عند الانسان قياسات فاسدة واجتمعت عنده وتكون عنده قضايا صحيحة موضوعة مسلمة ويلزم عن تلك القياسات والنتائج الفاسدة لقساده شيء فاسد ويصح ان يساق الى انتاج ضد الحق الموضوع المسلم الذي عنده وتكون في تلك القياسات اشياء هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم والجزئي تحته فتكون بالقوة مقابلة له فينتج منه بقياس ما يقابل هذا الموضوع كما يكون الموضوع ان بعض الاعداد فرد وفي القياسات الفاسدة ونتائجها مقدمة كاذبة مثل ان كل عدد منقسم بمتساويين امكن ان تكتسب من ذلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع وهي انه لا شيء من الاعداد بفرد فينتج من ذلك ان بعض العدد ليس بعددا وبعض الفرد ليس بفرد وكذلك ان قيل ان كل علم ظن ويسلم من اصول اخرى ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات الفاسدة مكتسبة لمقابله وربما كان الموضوع باطلا والقياسات منتجة لمقابله وربما اجتمع عند الانسان الواحد من القياسات الفاسدة والصحيحة بجملة فيكتسب من الصحيحة صحيحة ومن الفاسدة

فاسدا يقابل الصحيح فيسوقه ذلك الى عمل قياس على متقابلين ولا يقع ذلك ابتداءً من ذهن متصور ولا يقبله بغير حيلة لفظية كما قيل مثل ان يتسلم جزئية مناقضة لكلية كقولنا ان كل علم ظن ولا شيء من الطب ظن او يوهم ان المركب ليس احد الجزئين ويسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل المركب حدا اوسط فنقول ان الحيوان الابيض ليس بابيض اى ليس ابيض مجرد او وحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم نقول ان بعض الناس حى ابيض فينتج ان الانسان ليس بابيض ونعني ذلك الانسان بعينه ثم نقول ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض فيأ تلف قياس من الشكل اثنى هكذا ذلك الانسان ليس بابيض وزيد ابيض فذلك الانسان ليس بزيد وهو بعينه زيد وكقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فليس احد من الناس بنا طق ويكون من الموضوعات المتسلمة ان كل انسان ناطق ولا بشر بنا طق فلا احد من الناس يبشر فجاء منه قياس من متقابلتين ومثل هذا يقال لتوفية العلم اتسامه لانه يذهب على احد ولا لان من يذهب عليه يهتدى بهذا وامثاله وليس مما لا يجرى في مفاوضات الناس بل قد يجرى وما يقاربه بلها وعنادا .

والمصادرة على المطلوب الاول اكثر اشكالا من القياس على متقابلين وهو داخل في جنس ما لم يبرهن بما قيل من الاحتجاج عليه فان الذى (لا-١) يبرهن بما قيل يكون بسبب ان الذى قيل غير منتج بصورة شكله غير المنتجة او كذب مقدماته ويكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او مساوية له في الخفاء اولان المقدمات انما تتبين بعد بيان المطلوب وليس من هذا ما هو مصادرة على المطلوب الاول فان المصادرة على المطلوب الاول تكون في قياس منتج ويكون الاخفى والمساوى في الجهالة غير المطلوب وفي المصادرة على المطلوب يكون الاخفى المجهول هو بعينه المطلوب وتجعل مقدمة في القياس الذى يبينه بعينه بتيد يل اسم احد حديه وهو الذى يراد ان يجعل حدا اوسط والبين بنفسه من حقه ان لا يبين فانه لا يتبين لا بنفسه فانه يكون تكرارا في الكلام ولا فرق بين الثانى منه والاول ولا بان

يقاس عليه بشئ هو مثله في البيان واخفى منه فان الشئ لا يتبين بمساويه في البيان ولا بالاخفى بل بالايين ولا ايمن من البين بنفسه وانما يصادر على المطلوب الاول فيما ليس بينا بنفسه ولا من شأنه ان يجهل ويشكك فيه ومن حقه ان يبين بما هو اعرف منه فاذا استعمل نفسه في بيان نفسه كان الذي يسمى مصادرة على المطلوب الاول وقد يعرض في قياس واحد وهو ما لا يخفى الا على غبي لا يتصور ويعرض في قياسات كثيرة حيث يبين بها النتيجة بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك بمقدمة اخرى وتلك الاخرى تبين اذا بينت النتيجة فيكون ذلك مصادرة على المطلوب الاول بوسائط مثل ان يقال في العلم الهندسى انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيصير الزاويتين المتبادلتين متساويتين فان الخطين متوازيان لا يلتقيان في احدى الجهتين .

ويتبين هذا بان يقال ان تساوى المتبادلتين تلزم منه مساواة الداخلتين اللتين في جهة واحدة لقائمتين ويلزم من ذلك توازى الخطين فانها ان لم يتوازىا التقيا في احدى الجهتين فيحدث منهما مع الواقع مثلث زواياه اعظم من قائمتين لكون الزاويتين منه اللتين عند قاعدته مثل قائمتين (والحادثة من التقاء الخطين زايدة عليها فالمثلث اعظم من قائمتين ١ -) وهذا خلف لان زوايا المثلث المثلث مثل قائمتين وكون الزوايا الثلث من المثلث مثل قائمتين انما يبين اذا صح ان المتبادلتين اذا تساوتا فالخطان متوازيان فيكون قد استعمل المبرهن هذه القضية الشرطية القائلة اذا تساوت المتبادلتان توازى الخطان في بيان نفسها حيث بينها بشئ تبين بها فقد صا در على المطلوب الاول حيث عا ديبانه في برهانه عليه اليه ولكن بوسائط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب الاول .

وبالجملة يكون قد اخذ في بيانه احد حدى المطلوب مرتين اما باسمين مترادفين يرجع احدهما على الآخر واما باخذ اى شيئين كانا متماكسين كالانسان والضحاك فيظن ان شأنهما وحكمهما واحد ولا يكون بل يكون معناه مختلفين او يكون احدهما كلياً والآخر جزئياً تحته فيظن ان الحكم فيهما واحد كن يريد ان

يبين ابن الطبطبائي أن العلم ظن وكان يظن أن الأمر فيها واحد فيظن ذلك مصادرة على المطلوب الأول وهذا الظن يكون على أقسام نستوفى ذكرها فيما بعد عند الكلام في المواضع الجدلية .

وأما في الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدين حداً اوسطاً اسماً آخر مراد فاكما يكون في القياس من متقابلين (١) فإنه يشارك المصادرة على المطلوب الأول في أن الحد الأوسط فيها موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وقد تكون فيها مقدمة صادقة وهي التي يكون مجموعها وموضوعها واحداً ومقدمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صودر عليه ويكون على صور الأشكال الثلاث فإن كان موجبا كلياً أمكن في الشكل الأول صغرى وكبرى فإن كان صغرى كان الأوسط والاكبر اسمين مترادفين وكانت الكبرى هي الصادقة فإن كان كبرى كان الأصغر والأوسط كذلك والجزئ منه يكون في الشكل الأول صغرى لا كبرى وإن كان سالبا كان فيه كبرى وفي الشكل الثاني لا يصلح أن يكون المطلوب السالبا في ضرب صغرى وفي ضرب كبرى إذا كان كلياً فالجزئ منه لا يكون في الثاني الأصغرى وفي الشكل الثالث لا يكون الاكبرى أعني السالب الجزئ ولا يتبين في الشكل الأول بوجه لأنه لا يصلح أن يكون كبرى ولا صغرى وما يكون من ذلك على الحقيقة يكون في البراهين وما يكون بحسب الظن يكون في الجدول .

وأما وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على أنه سبب لها فهو أن يقال المتبع للكذب أن الكذب الذي أنتجت ليس ما قيل كذا وليس من هذه الجهة ويقع في قياس الخلف إذا أخذ تقيض الموضوع ثم قاس قياساً أنتج كذا ثم أنتج منه أن تقيض الموضوع كذب لأنه أنتج الكذب فيقال لم يلزم الكذب عن هذا فيرد به قياس الخلف .

وأما يمكن أن يقال له ذلك إذا لزم (٢) الكذب مع رفع المقدمة المذكورة وهذا لا يكون في القياسات المستقيمة لأنها لا يقصد فيها إنتاج كذب من وضع

شيء مما تقتضى للطلوب بل يساق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا قيل ان
 فى القياس مقدمة كاذبة او تأليفه غير منتج فان الكذب لا ينتج عن الصحيح
 ولا يكون القصد شيئا غير نفس المطلوب الذى ائلف لاجله القياس وليس فيه شيء
 يمكن ان يرفع ويبقى قياس ولا نشغل (١) بتبرية ذلك الشيء الذى لا مدخل له فى
 انتاج الكذب لان الكلام هو فى النتيجة ولزومها وبطلانها لاف كونها لازمة عن
 شيء يراد ابطاله لا ثبات تقيضه كما فى الخلف اذا كان التقيض الموضوع سواء
 رفع او وضع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم
 ان يكون محالا ويكون على وجوه فانه اما ان تكون الحدود التى للحال وقياسه
 غير مشتركة مع التقيض الموضوع البتة واما ان تكون مشتركة ولكن المحال
 لزم عن شيء آخر مثلا لو ان احدا اراد ان ينبئ (٢) ان القطر غير مشترك
 للضلع فاستعمل فيه قياسا وبين فى ان لا حركة ثم قال وهذا محال فاذا القطر
 يشارك الضلع وهذا ظاهر الفساد ومثال الذى يؤخذ فيه المحال وقياسه حدود
 متصل بحدود التقيض وتشاركها قولنا ليس كل - ب - ا - والا بكل - ب - ا -
 ولكن كل - د - ج - وكل - د - ب - وكل - ب - ا - فاذا كل - د - ب - هذا
 خلف فاذا ليس كل - ب - ا - فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا
 كل - د - ب - يكون نتيجة عن مقدمتيه وان لم يقل - كل - ب - ا - (٣) وايضا من
 الجانب الآخر حيث نقول كل - ب - ا - وكل - ا - ج - وكل - ج - د - فكل - ا - د -
 وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل - ب - ا -
 اذا رفع يبقى القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه
 وحدود المطلوب متصلة واذا رفع التقيض مع ذلك لم يلزم بل يلزم المحال من
 وضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا - فهو فيه فان الكذب
 لا يمكن ان يجتمع من قياسات كثيرة لاتصل اتصلا لا تصير به كقياس واحد لهما
 اذا اجتمعت ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رفعت

(١) لا - يستعمل (٢) لا - يبين (٣) قط - ك ب ا -

البواقي واما ان لا يلزم عنها شيء بالشركة وان كذبت نتائجها (ايضا - ١) لم ينتفع بجميعها في اثبات شيء او ابطاله مثل قياسات مختلفة على ان المتوازية تلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين واما لهما فان جميع اصناف النتائج الكاذبة (التي - ٢) لا تتصل قياساتها لا يلزم منها شيء على الوجه الذي يلزم في القياس الحلف .

الفصل السابع عشر

في استعمال المقاييس والتدبير

في تأليفها او منها في الجدل

وكيف يقع في الشيء الواحد

علم وظن ومتقابلا

المسائل الجدلية تكون على وجهين اما مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا ليس اذا كان كل - ا ب - وكل - ب ج - فكل - ا ج - فهذا مما لا يمكن فيه الا التسليم لمن تصوره وانصف الخصم في مناظرته وانكار احدى مقدمتيه او كليهما او افساد صورة القياس بالقول (٣) بانها غير منتجة لمن لا ينصف في مناظرته واما ان يفصل السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها القياس بآخره فينتج النتيجة .

والتحفظ فيه من المغالطة يكون على وجهين احدهما عند تسليم ما يسئل عنه من المقدمات والآخر عند اجتماعها ليؤلف قياسا وفي القسم الاول يحترز من تسليم مكرر تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسى بطل تأليف القياس فتعذر على المسائل تبكيك السؤال فان التبكيك هو اثبات نقيض الوضع الذي يحفظه السائل ومن يحضره على المحجب وفي آخر الامر بعد التسليم ينبغي ان تتأمل الوسيلة التي سلمت وكيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كاشكل الثاني للوجوب والثالث للكلية وان كان غير منتج اصلا منع اتناجه .

وعلى السائل ان يحتال في تحصيل ما اوصى المحجب بالتحرز منه باخفاء حيلة فيتسلم

ما هو ضروري في الانتاج على غير نظم قياسى حتى يخفى موضع حيلته على المسؤل فان كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج اخرى ولا يزال حتى يبلغ المطلوب سأل أولا عن ابعدها من المطلوب وتسلمه وترك ما يليه وسأل عما هو اقرب منه الى المطلوب وخط في ذلك فاستوفى في (١) المسائل ما يريد من المقدمات المتجة لما يريد مثل انه اذا اراد ان يبين ان كل - ا ب - وكان ذلك مما ينتج بان كل - ا ج - وكل - ج د - وكل د ه - وكل ه ز - وكل ز ب - فكل - ا ب - فيسئل اما عن مقدمات الاطراف او عن الواسطة ويتبدى في السؤل عن مقدمات الاطراف بالكبرى لانه (٢) اذا بدأ بالصغرى فقال أليس ان كل - ا ج - (٣) فطن الحبيب بصنيعه فلما ان سأل عن الكبرى فقال أليس كل - ز ب - فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب وانخرجه عن المظم القياسى بالفعل فيما يسئل عنه من باقى المقدمات حيث لا يجعل الحد المشترك في كل واحدة منهما يجب الاخرى فيقول أليس كل ز ب - ثم يعود ويقول اليس كل - ا ج - ثم يقول اليس كل - د ه - او يسئل عن بعض المتوسطات او لا ثم عن الطرفين (٤) -

واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجعل سؤاله او لاعن الكبرى فيقول او لا هل كل - ب ج - ثم عن الصغرى فيقول اليس كل - ا ب - فيحصل بذلك مادة قياس للتبكيث حيث ينتج بما (٥) يسلم تقيض شيء قد تسلمه من المسؤل وما كيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلا فقد يشتبه على الانسان فيعلم شيئا (٦) من جهة علما محققا ويكون له فيه ظن غالب من جهة اخرى ولا يجتمعان في ذهنه معا حتى يغلب العلم على الظن فيكون في ذهنه قياسان يوجبان له في الشيء الواحد علما وظنا مضادا له وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون العلم والظن عند شخص واحد من الناس بل عند شخصين مثل ان يكون كل - د ب - و ج - بلا واسطة ثم يكون كل - ب ا - وكل - ج ا - ايضا فان اعتقد انسان واحد

(١) لا - من (٢) لا - الا (٣) لا - ا ب (٤) لا - ثم يمر عن الطرفين (٥) لا - مما

ان

(٦) لا - بشيء -

ان كل - ب ا - وهو الحق واعتقد انسان آخر انه لاشئ من - ج ا - وهو باطل
واضاف كل واحد منها الى مقدمة ومقدمة صغرى فاضاف احدهما ان كل - د ب
والآخر ان كل - د ج - اعتقد عقدين متقابلين ولا يكون ذلك عند انسان
واحد حتى يعتقد الشئ وضده معا والذي يقع للانسان واحد هو ان يكون يعتقد
متلانه لاشئ من - ج ا - ومع ذلك يعتقد في نفسه مقد مات قياس على هذه
الصفة كل - د ج - وكل - ج ب - وكل - ب ا - فانه حيث يعلم ان كل
ج ب - وكل - ب ا - يعلم بالقوة ان كل - ج ا - وقد كان يظن ان لاشئ
من - ج ا - والذي يعلمه ليس يعلمه الامن جهة العلم بالكل الذي يلزم عنه ان
يعلمه وهو ان كل - ب ا - واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثل ما يعتقد
لنسان ان الاجرام السماوية لا تشارك الاسطقسات في طبيعتها ثم يحسب ان
الكواكب نارية (١) لنور ائيتها فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه
بها كلى بوجه هو فيها بالقوة بالفعل لانه علم على طريق الجملة ان كل جسم سماوى
لا يشارك النار ولا هو من طبيعتها واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت
هذا الاسم الكلى فلم يكن علمه بالاشئ وظنه فيه المقابل له من جهة واحدة بل كان
علمه من جهة لا تخصه وظنه من جهة تخصه وتبقى الشبهة في انه كيف علم في المثال
الاول ان كل - ج ب - مع علمه ان كل - ب ا - ويظن مع ذلك انه لاشئ
من - ج ا - وكيف يعلم ان كل الكواكب من الجوهر السماوى ويعلم ان كل
ما هو من الجوهر السماوى غير نارى ثم يظن ان الكواكب نارية .

وتحل هذه الشبهة بان يقال انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولا يتصور في ذهنه
بالفعل حمل الاوسط على الاصغر حتى لا يعلم النتيجة بالفعل وبين (٢) ان يعلم الكبرى
والصغرى معا من غير ان يؤلف بينهما تأليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجودها
بين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب العلم بالنتيجة الا ان يخطر بالبال على
التأليف الذى يتجها معها ويتمثل ذلك جملة وتفصيلا في الذهن ويلاحظه بالفعل

(١) زيادة من لا - فهو جزئى تحت هذا الاسم (٢) لا من :

مثل من (١) يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجتمعا في ذهنه ويخطر ا
 مياله امكن ان يظن ان البغلة حبل اذا رأى بطنها كبيرة لان هاتين المقدمتين ليستا
 سبب النتيجة الا بالقوة وانما تصيرا سببا لها بالفعل اذا خطرا معها معا بالبال على
 الترتيب انذى من شأنه ان يتتبع وعلماها المفرق لاتنزه النتيجة الا بالقوة فالخدعة
 الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى وحدها متشابهة لان الجهل
 في احدهما يكون مجزئ هو بالقوة تحت كلى معلوم والثاني يكون الجهل فيه بلازم
 هو بالقوة بعد لازم عن لزوم معلوم .

وقد اورد على هذا شك تشكك به رجل اسمه (٢) مانن على سقراط فقال له
 هل المطلوب عندك معلوم او مجهول فان كان معلوما فطلبه محال لا يحتاج اليه
 وان كان مجهولا فانت اذا وجدته لا تعرفه كالعبد الآبق الذى ان طلبه من
 مجهول عينه لم يعرفه اذا ظفر به فقول ان سقراط لم يجبه كما ينبغي اذ لم يفسح (٣)
 مقدمات قياسية بل عرفه بشكل هندسى ان المجهول كيف يحصل بالمعلوم .

وقال افلاطون في جواب هذه المسئلة ان التعلم تذكر ورد عليه قوله بان قيل
 ان العالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين (عالم بالقوة بالمثلثات
 الجزئية وان كان جاهلا بها بالفعل فاذا عرف منها مثلثا يشاهده ويعلم انه مثلث
 يخطر بباله ما كان علمه اولا ان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين (٤) ولا يصح
 ان يقال انه قد تدكر شيئا كان يعلمه من قبل فان المثلث الجزئى الذى حدث
 الآن كيف يكون قد علم من قبل ان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين لكن علمه
 الاول كان علما كليا يدخل فيه هذا المثلث من جهة كونه في جملة الكلى لا من
 جهة تخصصه وعلمه الثاني كان بدخول هذا الجزئى الذى عرفه الآن تحت ذلك
 العلم الاول فعلم من ذلك شيئا ثالثا لم يكن علمه قط بالفعل بل بالقوة وهو النتيجة
 فعلمه السابق بالمطلوب لم يكن من الوجه الذى يجهله وجهه به لم يكن من الوجه
 الذى يعلمه فلسنا بجهل المطوب كل الجهل حتى لانعرفه اذا وجدناه ولانعلمه كل

(١) لا - ما (٢) لا - ما (٣) قط - يفتتح (٤) ليست في لا .

العلم حتى نستغنى عن طلبه بل نعلمه اولاً بوجه لا يخصه ونجهله (١) بوجه يخصه ونعلمه ثانياً علماً يخصه فليس من علم ان كذا كذا يعلم ان ذلك الكذا وجود او غير وجود فان من المعارف كما سبق القول فيه ما هي عامة ومنها ما هي خاصة ومنها معرفة بالقوة ومنها معرفة بالفعل وقد سبق القول في هذا وفيما مثل به على الشك وحله يأتي في السماع الطبيعي ومن هذا القبيل يعلم الانسان الشيء بوجه ويظنه بوجه مقابل له كما سبق فكل قول يوقع تصديقاً يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم يكن منها فان المقاييس الجدلية والبرهانية ترجع الى الاشكال الثلاثة والمقاييس الخطائية والفقهية والمشورية التي تتعلق بالفعل العمل ترجع اليها فان الخطب تكون اما من الضائر واما من الامة المظنونة في الصدق والكذب او من المظنونة الاتاج بالتأليف سواء كانت صادقة او كاذبة اذا كانت تازم خصماً منازعاً بقول ما وتنعج جماعة من السامعين المخاطبين والمكاتبين واكثرها في الامور الجزئية فان اللفظيات منها ضائر ومثالات مأخوذة من الاقوال المنقولة عن الاصل الذي اياه الاسناد في تلك الشريعة يتبين فيها حكم بحسب الاصول التي تخص (شريعته - ٢) فتكون كلية بالذات والجزئية بالعرض والمشوريات العقلية هي ضائر ومثالات من امور صادقة يراد بها علم مطلوب فيما يجب ان يفعل او يترك .

الفصل الثامن عشر

في الاستقراء والتثبيل

والمقاومة والرأى والعلامة

الاستقراء هو ان يتبين وجود شيء كلي لشيء اوسلبه عنه لوجوده اولاً وجوده في جزئيات ذلك الكلي فيكون الشيء الذي يتبين به هو موضوعات الشيء المبين له فيكون الكلي المحمول بالايجاب والسلب كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالطرف الاوسط ليتبين باحد الطرفين وحود الطرف الآخر للواسطة ويكون ما من حقه ان يكون حداً اصغر واسطة وما من حقه ان يكون حداً اوسط قد صار حداً اصغر حتى

يكون الحد الاصغر مثلاً وهو - ج - انساناً و فرساً وبغلاً والحد الاوسط وهو - ب - طويل العمر والحد الاكبر وهو - ا - قليل المראה فاذا اردنا ان نثبت بطريق الاستقراء ان كل حيوان طويل العمر قليل المראה قلبنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وتركنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان واليغل وكل فرس وانسان وبغل فهو قليل المראה فينتج ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المראה .

وصورة الكلام فيه راجعة الى صورة القياس الاقتراني مع تكثر الواسطة بتكثر موضوعات الحد الاكبر وان كان الاكبر كلياً للاوسط والاوسط موجباً على الاصغر نقل الاوسط الحكم فيه من القضية الكبرى الى الصغرى فجمع بين الاكبر والاصغر على صورة النتيجة من القياس فان انعكس - ج - على - ب - حتى يكون كل - ب - فهو - ا - بذلك (١) المعدودة لاغير ولايخلو منها ويكون كل واحد من - ج ب - مساوياً للآخر فكانت البآات هي الجيات والجيات هي البآات فكانت الالف على كل - ب - لاحالة لان كل اثنين يقالان على موضوع (٢) يعكس الموضوع - ا - لي احدهما يقال الثاني على كل الذي انعكس عليه الاول والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه - ج - على - ب - وتكون الجزئيات (معدودة - ٣) بالتام حتى لا يخل منها شيء ويضطر الى الاستقراء في انتاج المقدمات التي ليس بين مجموعها وموضوعها واسطة فتبين بموضوعات الموضوع فتصير كالمحسوسات التي تعرف من الوجود بالحس كذلك هذه تعرف من الوجود اما بالاستقراء واعتبار الكلي في جزئياته ولو كانت هناك واسطة لكان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء فالاستقراء يخالف القياس بان الشيء الذي يجب ان يكون حداً اصغر في القياس واسطة في الاستقراء فيتبين ما يجب ان يكون حداً اكبر بواسطة لو كان القول قياساً فالاستقراء اقرب الى الازهان واقدم عندها والقياس اقدم بالطبع والتمثيل الذي يستعمل في

(١) في لا - فهو واحد تلك المعدودة (٢) لا - شيء موضوع (٣) ليس في لا .

مواضع القياس (١) تكون من اربعة حدود اكبر كلى واوسط كلى محمول على الاصغر لانه محمول على شبيهه فيكون الاصغر وشبيهه حدين والاكبر يحمل على الاوسط لحمله على شبيهه الاصغر كما يكون الاكبر - ا - ومعناه مذموم والاوسط ب - ومعناه الآثم والاصغر - ج - ومعناه الراجع في قيمته والشبيه بالاصغر تحت الاوسط هو الراجع في هبته فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيمته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم والمشكل في ذلك شيان احدهما كبرى وهى هل ب ا - اى هل الآثم مذموم والثانى النتيجة وهو هل الراجع في هبته مذموم وشيآن اعرف من هذين احدهما هل الراجع في قيمته آثم وهو وجود الاوسط في الاصغر والثانى هل الراجع في هبته مذموم وهو وجود الاكبر في شبيهه الاوسط فنقول ان الراجع في هبته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم ونصحح الكبرى بالشبيه فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيمته آثم وكل آثم مذموم فالراجع في هبته مذموم فرجع بالتمثيل بذلك الى صورة القياسات فيجتمع مما قيل باسره الى ها هنا ان الافكار والاعتقادات التى توقع تصديقها وايماننا فى كل علم نظرى وعملى من البراهين والمجاذلات والفقه والخطب والمشورة كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة التى قيلت لان التصديق يكون فيها بالحدود الوسطى على ما قيل وصورة الكلام المقول والمتصور من المعانى فى الازهان عن (٢) الوجه الذى يوجب التصديق والايمان يرجع الى صور الاشكال الثلاثة .

ويذكرون فى هذا الموضع من هذا العلم المقاومة والرأى والعلامة والفراسة والقياسات الفقهية والتعقلية اما المقاومة فهى مقدمه تؤخذ كبرى لانتاج قضية مقابلة لمقدمة من مقدمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المعقود كقول القائل فى مقابلة مقدمة اخذها فى قياس ان العلم بالمتقابلات واحد (انه لاشئ من المتقابلات العلم بها واحد - ٣) وبين كيف يتصرف فى ذلك فى الاشكال الثلاثة .

(١) من ها الى قوله - ان يعرفوا القياس - قريب تمام الفصل سقطت ههنا من لا - وادرجت فى المقالة الرابعة بعد قوله - حتى ينتهى الى تصديق - فاسقطنا هامن هناك لانها شديدة المناسبة بهذا الفصل - ح (٢) لا - غير (٣) ليس فى لا

واما الرأى فهو مقدمة كلية يميل اليها السامعون ولا ترددها الا ذهان بيدتها
تؤخذ في قياسات خطبية وجدلية فيروج بها ما يراد تروجيه على السامعين كقولهم
الحسود مبغوض والمحب محبوب ويبين ذلك في الاشكال الثلاثة .
والعلامة هي قضية اما ضرورية واما محودة مظلونة يكون الحد الاوسط في
التياس الكلى (١) منها علامة لوجود شيء وكونه اما ان يصلح ان يكون حدا
اوسط محولا على الاصغردون الاكبر مثل . ايجعل وجود اللبن في الثدي علامة
الولادة فيقال هذه المرأة لها لبن فقد ولدت ويسمى هذا دليلا ايضا واما ان
يصلح ان يجعل اوسط . موضوعا لها كقول القائل الحكماء ذوو فضائل لان فلانا
ذو فضيلة وفلانا حكيم واما ان يصلح ان يجعل الاوسط محولا عليهما جميعا فيكون
على صورة الاشكال الثلاثة .

واما الدراسة فهي علم قائم بنفسه من جملة العلم الطبيعى في صفات الحيوان
وخواصه ولا وجه للكلام فيه هاها وانما الكلام هاها على قول مؤلف من
اقوال فوق واحد اذا سلم ما وضع فيه لزم عنه قول آخر من الضرورة بالذات
لا بالعرض اى عند الاذهان لزوم تصديق لتصديق فاما ما الاقوال وما المعانى
وما الموجودات المدلول بها عليها والمحكوم فيها فليس من هذا القبيل بل تلك هي
العلوم الوجودية من كل صنف من اصناف المعلومات الوجودية وهذا علم
ذهنى وقد قيل اولا ان الناس يتفكرون ويقولون في العلوم النظرية والعملية
امكارا واقوالا صوابا ويصدقون ويكذبون ويردون ويقبلون بالحجج والدلائل
والاراء من غير ان يعرفوا المقاييس على صورها بشر وطها وخواصها واشكالها
ولا حدودها الصغرى والوسطى والكبرى على ما رتب في هذا الكتاب وانما ذلك
علم هو للنفس السليمة غريزة يصدر عنها الحكم كذلك لذاتها وطباعها وهذا علم
ذلك الحكم الذى هو للنفس بغريزتها وفطرتها من غير تعليم معلم كما تصدر الاشياء
الطبيعية عن القوى الفعالة من غير فكر ولا روية ولا معرفة فكيف معرفة المعرفة
وعلم العلم والمعلم له انما يورده على المتعلم ايرادا ويفهمه معانى الفاظه تفهيمًا من غير ان

يحتج عليه ولا يقيم له دليلا ولواقيم الدليل على اقامة الدليل والحجة على صدق الحجة لذهب الذهن في ذلك الى ما لا يتناهي لكسبه لا حجة ع- الى الاحتجاج ولا دليل على الاستدلال وانما النفس بغريزتها تعرف ذلك وان لم تعرف انها تعرفه وبهذا التعليم تعرف انها تعرفه بتأملها تفصيل ما تعرفه من ذلك وبجملة .

تم كتاب القياس والحمد لله كما هو اهله

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

الاكرمين وسلم تسليما (١)

(٢) المقالة الرابعة في علم البرهان

الفصل الاول

في التعليم والتعلم الذهنى

كل تعليم وكل تعلم ذهنى انما يكون من معرفة متقدمة وعلم سابق فالتعليم والتعريف يكون فى (٣) المعارف والعلوم من العارف العالم لمن ليس بعارف ولا عالم فيما ليس بمعروف ولا معلوم عنده فالتعرف والتعليم يكون من غير العارف العالم لما ليس بمعروف ولا معلوم عنده لنفسه يطلبه وتوصاه والكلام فى التعريف والتعرف بالحدود والرسوم .

وبالجمله الاقاويل المعرفة قد مضى فى التعليم والتعلم بالعبارة المقررة فى هذا الكتاب وتبعه الكلام فى التعليم والتعلم فى الاقاويل المعلمة وهى التى سميت بالقلياسات على مراتبها (٤) واشكالها وضروبها وما جاء معها على طريق الاستقراء والتثليل ثم الكلام فيه من حيث هو كذلك وتبين انه يكون التعليم فيه من اشياء لاشياء باشياء اما الذى منه فالمقدّمات واما الذى له فالتسليمات واما الذى به فصور

(١) لا - والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيد المرسلين محمد النبي المصطفى

وعلى آله الطاهرين (٢) زيادة فى لا - بسم الله الرحمن الرحيم - رب اعن برحمتك

(٣) لا - من (٤) لا - قرأتها .

القياسات والقرائن المنتجة الموجبة للعلم فالقياس (١) بعلم النتائج من المقدمات تصور القرائن في القياسات فيلزم فيه تصديق النتيجة من تصديق المقدمات اذا كانت على صورة الاقتران المنتج فكان الكلام فيما مضى من ذلك في كيفية انتقال الذهن من تصديقه بالمقدمات الى تصديقه بالنتيجة ولزوم هذا عن هذا كلزوم الجزاء عن الشرط في القضية الشرطية التي يلزم وضع تاليها عن وضع مقدمها وصدقه عن صدقه فالتصديق يختلف فنه تصديق مكتسب من تصديق مكتسب من تصديق حتى ينتهي الى تصديق لاكتسب من تصديق قبله وفيه النظر الآن وهو السابق الذي به يكون العلم السابق الذي به يكون التعليم والتعلم الذهني وتلك هي المقدمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق بغيرها على قرينة قياسية بل هي اوائل تكتسب بها من الطريق القياسي اشياء ولا تكتسب هي من ذلك الطريق باشياء غيرها وهذه الاوائل يختلف التصديق بها لاختلاف الاسباب الموجبة له فنه ما هو اولى عند الذهن محكوم به بفطرة العقل في القضية ومحوها ووضعها بالايجاب والسلب والقياسات المؤلفة من هذه المقدمات والنتائج التي تنتج عنها تسمى برهانية ويسمى القياس الذي يؤلف عنها برهاناً اذ نعني بالبرهان الجملة التي تفيد العلم اليقين الذي لا شك فيه من العلم اليقين الذي لا شك فيه والقياس البرهاني ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلفاً من هذه المقدمات فان القياس المؤلف من مقدمات لا ريب فيها بتأليف لا ريب فيه يفيد نتيجة يقينية الصديق لا ريب فيها وانما يرتاب بالنتيجة اما من لا يتصور ما قيل في القياس بالنتيجة ومقدماته وشكله واما من يتصور ما قيل ولا يحصل له التصديق بشئ منه او من يحصل له التصديق بشئ منه ويشك في شئ فيبقى في نفسه من الشك في النتيجة بقدر ما بقي في نفسه من الشك في القياس اما في صدق مقدماته واما في صورة قرينته واما من لا يشك في شئ من ذلك فانه لا يشك في النتيجة ولا يرتاب بها فهذا هو البرهان والقياسات والنتائج البرهانية المقدمات هي القضايا التي تؤلف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب والنتيجة هي - قضية

حصل العلم بها من جهة العلم بمقدّمات تألفت على صورة قياسية فانتجها فكل
مقدّمة في قياس لما ان تكون نتيجة عن مقدّمات اخرى واما ان لا تكون نتيجة
عن مقدّمات اخرى والتي تكون نتيجة فهي نتيجة ومقدّمة نتيجة عن قياس تقدم
ومقدّمة لقياس يأتي والتي لا تكون نتيجة عن قياس ومقدّمات اخرى تسمى
اولية ومنها تكون مبادئ القياسات واولئها فالمقدّمة التي تكون مبدأ في القياسات
لا تخلو من ان تكون مصدقا بها بوجه ما او غير مصدق بها والتي لا يصدق بها ان
لم تجر مجرى ما يصدق به بوجه من الوجوه لم تصلح ان تكون مبدأ ومقدّمة في
القياسات المبنية وان جرت مجرى المصدق بها بوجه ما صلحت مبدأ للقياسات من
تلك الجهة فأتى فيها التصديق لا تخلو من ان يكون التصديق بها على وجه ضرورة
يقينية لا تلتفت النفس معه الى تقيض المصدق به البتة او على وجه ظن غالب تلتفت
النفس الى تقيضه اقل من التفاتها اليه او على وجه تسليم والتي على وجه الضرورة
اما ان تكون ضرورتها ضرورة العقل او ضرورة الحس اوها معا وضرورة
العقل هي ما كان الحكم فيها بغريزة النفس وفطرة العقل حتى متى تصور العاقل
فيها حدى القضية بفهمها حكم بفطرته فيما بايجاب احدها للآخر او سلبه عنه حكما
بان الكل اعظم من الجزء وبان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب فان
الانسان اذا تصور معنى الكل ومعنى جزئه ومعنى الاعظم والاصغر بدأ بالحكم
بفطرته ان الكل اعظم من جزئه وان الجزء اصغر من كله وانه ليس بمساوئه ولا
الجزء اكبر من الكل ولا الكل اصغر من الجزء واذا تصور معنى النقيضين
والصدق والكذب والاجتماع بدأ بالحكم بفطرته ان النقيضين لا يجتمعان على صدق
ولا كذب من غير حاجة الى دليل ولا توقف على حجة ولا انتظار لموافقة موافق
ولا اعتبار لمخالفة مخالف .

وضرورة الحس هي فيما كان من الحكم بمقتضى ما ادركه الحس في المحسوسات
كنور الشمس وظلمة الليل وحرارة النار وبرودة الثلج او حربه منها كاسهال
السقمونيا للمرة الصفراء من ابدان الناس فان العقل يحكم في ذلك بما ادركه الحس

كما حكم بضرورة العقل من غير توقف واما ضرورتهما معا فكالأخبار المسموعة من المتواترات التي يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها والتجارب المدركة من المتكررات التي يرفع التكرار والاستمرار الشك فيها فان الحس يدرك ما قيل فيها من جهة السمع والبصر والعقل ينفي الشك فيها باعتبار التواتر من المخبرين والمعتبرين والتكرار من التجارب في المختلفين والمتفقين والتي على وجه الظن فهي التي تكون على وجه الامكان الاكثرى والتجويز والظن الغالب فيكون ميل النفس الى القضية منها اكثر من ميلها الى نقيضها فيجعل مبادئها لقياسات تنتج نتائج فيكون حكمها حكما في غلبة الظن فتخرج ذلك الظن بالمطر الى اليقين صار حكم النتائج فيه مثل حكم اوائلها ومتى اخرج النظر الى البطلان بطلت النتائج من جهة القياسات المؤلفة منها ومن جهة كونها نتائج لها ولم يبطل الحكم للمحكوم به فيها لما سبق القول به من ان صدق المقدمات مع صواب التأليف يلزم منه صدق النتيجة ولا يلزم من كذب المقدمات كذب النتيجة لان النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لزوما بالعرض على ما قيل والتي على وجه التسليم اما ان يكون التسليم فيها تسليما مطلقا لا تصديق ولا تكذيب معه واما ان يكون تسليما مع تصديق مقبول او مضمون بغالب الظن او يكون تسليما مع رد وتكذيب والتسليم المطلق الذي لا تصديق ولا تكذيب معه يكون في مبادئ العلوم الجزئية على طريق الوضع والفرض (١) حتى ينتج عنه ما يلزم ويلزم ما لم يلزم الى آخر العلم ويعود المتعلم بعد ذلك الى تصحيح ما تسلمه في فاتحة تعليمه فيصح جميع ما علمه بصحته لما سبق في تفصيل علمه من اتصال جميع العلم بذلك المتعلم مقدمة عن نتيجة ونتيجة عن مقدمة ويفعل ذلك في مبادئ العلوم واصولها التي يبنى عليها وتكون منها اوائل مقدماتها وانما يكون ذلك اذا قويت نفس المتعلم بذلك العلم الجزئي الذي تسلم فيه ما تسلم من مبادئه وارتقى بنظره وذهنه المرتاض المتدرب الى البحث في العلم (الكلّي - ٢) ونظر في مسائله فوجد مبادئ ذلك العلم الجزئي في جملة ما وجدته في ذلك العلم الكلّي مثل ما يجد الطبيب مبادئ علم

الطب في العلم الطبيعي ويجد المنجم مبادئ علم النجوم في العلم الهندسي والتسليم مع التصديق يكون في القضايا المقبولة ممن يثق به المسلم ولا يعرض كلامه للشك كما قبلت الطوائف المختلفة ممن يعتقدون فيه العلم والنبوة ويشتهر عندهم بالمعرفة والامانة والعلم والديانة به .

وفي القضايا الدائنة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويمجدها الجمهور كما يقال ان العدل جميل والظلم قبيح ونحوها والشهادة لهذه القضايا اذا كانت من جهة ميل الجمهور اليها وحمدهم لها لصالحهم بها ومن جهة استمرار سماعهم لها من الاعتبارين حتى تصير العادة مما يشهد لها سميت لاجل ذلك مسلمات دائنة مشهورة فاذا كانت الشهادة لها من جهة الحجة الصحيحة والبرهان العقلي اليقيني كانت من جملة الضروريات الاكتسابية وان كانت مما يشهد لها فطرة النفس اذا اعتبرتها بنفسها ولم تعتبر الشهادات الاخرى لها كانت من الاوليات العقلية فيكون من الذائعات المشهورات ما هو اكتسابي برهاني وما هو اولي عقلي وتسمى ذائنة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها وعقلية اكتسابية او ضرورية اولية من جهة شهادة الخواص لها اما بالفطرة واما بالاكتساب والتسليم مع التكذيب تكون في المجادلات لا قوال يطلب التسليم بتسليمها وتسليمها الرد على خصمه حيث ينتج منها ما يكتفه به في شيء مما قد سلمه على ماسياتي ذكره في الجدل (١) وقد يكون في جملة هذه ما يتسلم من غير تصديق ولا تكذيب له بل تسليما فرضيا يوافق عليه المتسلم لمن يتسلم (٢) منه لينتج منه ما يرد به عليه -

ومن القضايا التي تجعل في مقدمات القياسات المخيلات وهي قضايا لا تسمع لصدقها بل لانفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على طريق التخيل فتقبض النفس عن شيء وتميلها الى شيء وتحجب اليها شيئا وتبغض اليها شيئا بما يحسن ويقبح كما يشبه شيء ما بشيء محبوب ممدوح بصفة من اوصفه كما يشبه الكريم بالبحر وكما يشبه ما ليس بمكروه بما هو مكروه كما يشبه العسل بالمرّة المقيمة

فيحسن الاول اثر المدوح عند النفس ويحببه اليها ويقبح الثاني اثر المذموم ويغضبه اليها وهذا القسم هو القسم الاول الذي لا تصديق فيه ويشبهه المصدق به من جهة التأثير فيجعل لاجله مقدمة في القياس فهذه هي اصناف المقدمات والاوليات العقلية والحسية منها هي مقدمات البرهان الذي تكتسب به العلوم الحكيمة على نظام وترتيب كما قيل نتيجة عن مقدمة ومقدمة لتنتيجة على ترتيب واجب في الطبع في فطر العقول وطبائع الامور وكل تعليم لا يجري على نسقه وقانونه فليس من العلوم الحكيمة كما قال افلاطون كل التعاليم التي تجري على غير ترتيب ونظام مما في عالم الطبيعة وعالم النفس وعالم العقل وعالم الربوبية فانما تصدر عن تحسين اقوال وتزيين الفاظ فقط .

والمسلّمات التي لا يوقف امرها على بيان كما يوقف أمر مبادئ العلوم الجزئية بل تتسلم مع تصديقي او تكذيب او من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدل والمظنونات الاكثرية تكون منها مبادئ قياسات الخطباء الذين يرومون اقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق والتحيلات هي مبادئ القياسات الشعرية والتي لا صدق فيها ولا تصديق يستعملها المغالطون في مغالطاتهم فتتصرف القياسات بحسب ذلك الى هذه الاصناف اعني الى البرهانية والجدلية والخطابية والمغالطية والشعرية .

الفصل الثاني

في المطالب

المطالب التي يتوجه اليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الاشياء التي يطلب معرفتها وعلماها ويسئل عنها لاجل ذلك تسعة وهي مطلب ما هو ، ومطلب هل هو ، ومطلب لم هو ، ومطلب اي شيء ، ومطلب من هو ، ومطلب كم هو ، ومطلب كيف هو ، ومطلب اين هو ، ومطلب متى هو ، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بعبارات يميز بعضها عن بعض من جهة ما يسئل

عنه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل حيث يقال هل هو موجود، وهل هو جوهر، وهل وجوده لاجل كذا، وهل هو زيد، وهل مقداره كذا، وهل لونه ابيض، وهل هو في الدار، مثلا وهل هو في سنة كذا وفي يوم كذا فانما يكون كذلك اذا كانت الاقسام فيما يتوجه اليه المطلب (١) محصورة في عدد قليل يسهل على السائل عدها في التقسيم فيستل السائل ويقول هل هو موجود في الاعيان ام وجوده في الاذهان فقط وهل هو جوهر او عرض وهما قسمان او يكون ظن السائل يتوجه الى شيء معين من الاقسام الكثيرة فيقال هل طوله خمسة اذرع ولولم يظن ذلك لكان سؤاله مطلقا عن كونه فيقول كم طوله او هل هو ابيض وهل هو في موضع كذا وهل هو لاجل كذا وهل هو في زمان كذا ومطلب ما هو يستل اولاً عن تفسير اسم الشيء المعنى الذي عني به اما من المتصورات الذهنية واما من الاعيان الوجودية فيقول مثلا ما الخلاء فنقول في جوابه فضاء خال من الاجسام ويقول ما الجوهر فيقال (٢) هو موجود لان موضوعه فينتقل الـذهن بعده الى مطلب هل يقال وهل هو موجود في الاعيان او تصور في الاذهان فقط فان كل مسمى على ما قيل له معنى في ذهن قائله ومفهوم في ذهن سامعه وما يتصور في الاذهان قد يكون له نظير في الاعيان مسمى (٣) باسمه ويقال له انه حيث يكون الاسم بينهما مشتركا للصورة الذهنية والعين الوجودية وهو للذهن الاول والاسم عبارة عن ذلك الذي في الذهن ولا يسمى المسمى ما لا يتصور في ذهنه فاذا عرف الوجود سأل عن باقي الاحوال الوجودية من الكيف والكم والايين ومتى ولم وقد يتقدم مطلب اى شيء هو على مطلب هل هو بعد مطلب ما هو حيث يجاب في جواب ما هو بجنس الشيء فيبقى للسائل فيه موضع سؤال يستل فيه عن فصله المتمم لما هيته فيقول ايما هو او اى شيء هو كما يقول المجيب في جواب ما هو الشيء انه حيوان فيعود السائل ويقول وى حيوان فيقول طائر فيستل ويقول وى طائر

فيقول العنقاء فيقول وهل هو موجود ام لا فيتقدم ما يتم به تصور الشيء في
الاذهان على ما يتقرر به وجوده في الاعميان من الكيفية والكمية والمكان
والزمان .

وقيل في التعليم القديم ان المطالب هي الثلاثة الاول اعنى مطلب ما هو ومطلب
هل هو ومطلب لم هو وتطلب الباقية في مطلب هل هو على الوجه الذي قيل
ومطلب لم ايضا يكون على وجهين اوله الم الموجود في الاعميان واما لم التصديق
وهو طلب الحجة والبرهان فيجيب في الاول بالغاية التي لاجلها وجد الشيء كما ينال
لم ذا وجد الانسان في الحياة الدنيا فيقال لتعرضه فيها للسعادة الأخرى او يقال
لم صدق بان الانسان ذو نفس فيقال لانه حساس وقد يتفقان فتكون علة التصديق
هي علة الوجود كما يقال لم احترق هذا فيقال لان النار اصابته ويقال لم صدق بانه
احترق فيقال علم بان النار اصابته فعلة الوجود كانت علة التصديق فكانت واحدة
في السؤالين الوجودي والذهني وقد يختلفان فيقال لم احترق فيقال لان النار اصابته
ويقال لم صدق بان النار اصابته فيقال لانه وجد محترقا والنار علة الاحراق في
الوجود للاحراق علة التصديق بمس النار عند الذهن فاذا كان البرهان بالسبب
الموجب لوجود الشيء كالنار للاحراق سمي البرهان برهان لم وان لم يكن
بالسبب الموجب لوجود الشيء بل بما الشيء سببه كالاحراق للنار قيل له برهان ان
فانه كما ان وجود العلة يلزمه في الوجود وجود المعلول كذلك وجود المعلول
يلزم منه عند الذهن وجود العلة فيعلم العالم به انه ما كان المسبب الا وقد كان السبب
وكلاهما يوجبان التصديق اليقيني اما في الاول فاذا كان السبب على كمال سببته
الموجبة لوجود المسبب واما في الثاني فاذا كان المعلول لاعلة له الا تلك الواحدة
كالنار لادخان واما ان كانت في الطبع له علل كثيرة لم يلزم كما لا يلزم من حرارة
الماء الحار اصابة النار له لانه قد يكون عن حرارة الشمس او حرارة العفن
او حرارة المعين والمنبع ويخص برهان الان باسم الدليل فاذا كان القياس
يعطى التصديق بان كذا وكذا ولا يطى العلة في ان كذا كذا في الوجود كما
اعطى

اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا اعطى العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك هو علة وجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان (لم وبرهان - ١) الان قد لا يكون فيه الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرهما تقارنا مساويا له في النسبة الى العلة حتى يكونا عن العلة معا كما يستدل بالقشعريرة ونازية البول على حمى الغب والدليل والمدلول عليه لازمان من لوازم الصفراء العفنة وليس احدهما علة للآخر ولا معلولا له بل المرة العفنة عليهما معا وقد يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر للاصغر لاعلة كما يستدل بحمى الغب على عفن الصفراء فيسمى الاول برهان الان مطلقا ويخص الثاني (٢) مع ذلك باسم الدليل .

والمحمول الذي يحمل على موضوع بالاجاب او بالسلب دائما او يوجب عليه او يسلب عنه في وقت ما بعينه لاحالة اذا كان لا يجابه عليه كذلك او سلبه عنه سبب موجب على الدوام اوفى الوقت المعين وكان ذلك السبب سببا ثالثا غير ذات الموضوع والمحمول وطبيعتهما هو الذي يوجب ذلك الحكم الدائم او الموقت فيهما وعلم العالم وجود المحمول للموضوع او سلبه عنه ولم يعرف السبب الموجب لم يعرف الضرورة الدائمة او الموقنة مثال ذلك ان من عرف كرية السماء بالآلات الارصاد والادراك الحسى ولم يعرف السبب الموجب لكريتها لم يعرف انها كذلك او ليس كذلك في غير الوقت الذي ادركها فيه كذلك لا قبل ولا بعد فانه انما علم بالادراك الحسى انها كذلك حين ادرك لا قبل ولا بعد ووعلم انها كذلك لاجل بساطة جوهرها الذي هو لها دائما ما دامت سماء لقد كان يعلم انها دائما كذلك وكذلك من رأى الشمس او غيرها من الكواكب تشرق وتغرب في وقتين معينين ولم يعرف السبب الموجب لذلك لم يعرف اكثر من انها طلعت او غربت في ذلك الوقت المعين فاما انها تطلع في مثله من دورة محدودة على المتكرار ولا استمرار دائما ابد فلا يعرفه دون ان يعرف السبب الموجب لذلك

وهو القوة المحركة لما المتشابهة الارادة والمسافة وبالجملة المتشابهة الدواعى والصوارف لا تختلف .

فقول ان الشمس تتحرك بقوة ارادية متشابهة الدواعى والصوارف وكلما يتحرك بقوة كذلك فحركته دائمة متشابهة فى السرعة والبطؤ فالشمس حركتها دائمة متشابهة السرعة والبطؤ فكل حكم ضرورى له سبب موجب لكونه كذلك فى محمول القضية وموضوعها فعليه الضرورى لا يتم الا بمعرفة ذلك السبب ومن دون ذلك السبب يصح ان يعلم انه كذلك فى وقت علمه به ولا يعلم حاله فيما قبل ذلك وبعده من ضرورة اولا ضرورة دائمة او وقتة فالعلم اليقيني بكل ماله سبب يكون من جهة سببه واذا عرف من دونه ان الامر كذلك ولم يعرف السبب فى كونه كذلك لم يعلم انه ابدأ اوفى وقت ما بالضرورة كذلك .

وقد يعطى برهان الان يقينا دائما ايضا اذا كان على ما قيل من دلالة السبب على السبب الذى لا شريك له فى سببيته فاما اذا كان المحمول للموضوع بذاته وكانت ذاته هى التى تقتضى الوجود فى الموضوع فذاته السبب والقضية من اليقينيات الاوائل لا من ذوات الاوساط وكذلك اذا كان الاوسط ذاتيا للاصغر فهو هو بعينه والحكم على الاوسط هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يكون مجهولا فى وقت لان من تصور الاصغر فقد تصور الاوسط فى جملة ذاتياته وبذلك يجب عنده وجود الاكبر للاصغر فحكم هذه القضية وان كانت ذات وسط حكم الاويات فى اليقينية .

الفصل الثالث

حتى انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى

اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها

اذا لم يكن لمحل المحمول على الموضوع بالايجاب والسلب سبب فى نفس الوجود لم يصح ان يتبين حكمها ببيان قياسي اذ لا يوجد بينهما حد اوسط وانما اليقين يثبت فى

في الحكم من جهة انت نسبة المحمول الى الموضوع لذاته فذات الموضوع تقتضى وجود المحمول لها فمن تصور المحمول والموضوع وجب عنده الحكم فيها بالايجاب والسلب لذاتيهما لاسبب خارج عنهما وان لم يكن كذلك فلا يمكن ان يقع به علم يقين البته لانا اذا جعلنا لها متوسطا ولم يكن هذا المتوسط سببا لم يحصل به العلم اليقيني فان جعلناه سببا كان محالا لان الامر لاسبب له وانما الحكم في المحمول والموضوع بذاتيهما فامثال هذه القضايا تكون بينة بنفسها فلان اشكل منها شئ تبين بالاستقراء ولا يخلو حينئذ من احدا من احدهما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلاسبب والاخر ان يكون وجود النسبة بسبب فان كانت بينا بنفسه بلاسبب في كل واحد من جزئيات الموضوع كان البيان اما بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام فلا يكون الحكم يقينيا فاما ان يكون بالعقل وهذا غير جائز لان المحمول اما ان يكون ذاتيا للموضوع واما ان يكون عرضيا ولا يجوز ان يكون ذاتيا لان الذاتى يدخل في شرح الاسم ولا يتبين بيان ولا يكون مجهولا للشئ مع تصور الشئ بل هو داخل في تصور الشئ - ولا يجوز ان يكون عرضيا من اللوازم التى تلزم كلها تقال على الجزئيات فيكون هذا العرض لازما للشئ من المعانى الذاتية لجزئيات الموضوع ويكون جملة على كل جزئى منها لاجل المعنى المشترك لها من الذاتيات فيكون ذلك الذاتى العام من صفات الجزئيات سببا لوجود هذا العرض فيها (١) وقد فرضناه بلاسبب واذا علم من جهة غير جهة ذلك السبب لم يكن علمه ضروريا ولا يقينيا فكيف ان يكون بينا بنفسه بل قد يجوز ان يكون عرضيا للمعنى العام الجنس لى لذلك النوع حتى يصح ان يكون مطلوبا ويكون مع ذلك ذاتيا لكل واحد من جزئياته باسرها فان الذاتى لجميع الجزئيات قد يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلى عليها كالمناطق الذى هو ذاتى للاسان وعرضى للجسم والبيض عرضى للجسم وذاتى للابيض والمتحرك بالارادة عرضى للجسم ومقوم ذاتى للحيوان فتكون الواسطة في مثل هذه القضية للجزئيات صفة ذاتية وللا كبر صفة عرضية

فيثبت الحكم بتلك الصفة العرضية الى موضوعات الاصغر بالتوسط فاستقراء الجزئيات في مثل هذا يشهد للقياس شهادة تجعل القضية المحكوم فيها كالاولية واما ان كانت حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بينة بنفسها بل يمكن ان تثبت ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيا نالا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي تقصده فيكف وقوعه ليس يقيني يقينا حقيقيا واما ان يكون بيا نالا بالسبب الذي يوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق في السبب حتى يكون وجوده للمعنى الكلى اولا فيكون نظرا قياسيا وان لم يكن هناك سبب بل كان الحكم بينا بنفسه ففدقيل فيه او مما يتبين باستقراء ثان فيكون استقراء بعد استقراء على الاتصال فالأسبب لنسبة محموله الى موضوعه ان لم يكن بينا بنفسه فليس له بيان يقيني البتة بوجه قياسي .

واما التجربة فهي مثل حكمتنا بان السقمونيا تسهل المرة الصفراء من ابدان الناس حيث ازال تكرار وقوعه عن الذهن كونه اتفاقا ويجعل هذا في الاحكام اليقينية لتكرار التجربة وان لم نعرف السبب الموجب وانما كان ذلك كذلك لصحة العلم بان الفعل لم يكن اتفاقا بقي ان يكون للطبع والحالة لازمة للطبع وذلك هو السبب القريب او البعيد فقد عرف السبب من جهة ما هو سبب وان لم يعرف نوعه وكيفية تأثيره فالعلم التجريبي ايضا انما يكون بمعرفة السبب والاستقراء من جملة المحسوس يحصل به العلم الكلي فالعلم يفيد العلم الجزئي فاذا جرده الذهن من الاعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئي وهي واحدة في الكلي والجزئي فيصير الحكم كليا ومتى لم تكن التجربة بالتكرار في الاشخاص والاقوات والاحوال المختلفة في غير السبب الموجب المتفقة في السبب الموجب لم تفد علما كليا يقينيا بل ظاهرا لبا وكذلك الاستقراء . لم يستوف الاقسام فالمحسوس والمجرب والمستقرأ ترجع الى مبادئه وهو الاولى والى ما هو بسبب وهو القياسي .

واقول ان اعتبار اليقين من جملة ما لا يعول فيه على تعليم العلم ولا على شهادة الشاهد بل على ذوق النفس السليمة الفطرة واه ميزان يعتبره بها من صفا وقوى

على الاطلاع على ما في نفسه ومعرفة معرفته وعلم عليه وهو ان يفرض الحكم اليقيني البين الاولى كالحكم بان الكل اعظم من جزئه ويعرف حد اصرار النفس على حكم هذه ويعرض كل حكم يريد اعتبار يقينيه معه ويعتبر اصرار النفس عليه ويفرض ان الحكمين تفاوضا فرضا ويعتبر ذهنه في ذلك الفرض وينظر هل يرجح ذهنه رفع احدهما اثبات الآخر فان وجد فليس يقين لانه لا يرجح رفع الحكم بان الكل اعظم من جزئه لاجل شيء من الاحكام الاخرى فبقي ان يرجح رفع الحكم الآخر واذا وجد ذلك الترجيح من ذهنه علم ان اعتقاده فيها غير متساو وما لا يتساوى اليقين في يقينيته فليس يقين عند من لم يساويه عنده فان استضعف ذهنه عن المعقولات جعل هذا الاعتبار والموازنة بالمحسوسات فتراه لا يرجح عليها شيئا فان رجحنا على شيء بهذا الاعتبار دل على ضعف اعتقاده فيه وان تفاوتتا تقاوم عنده الحكمان وصارت نفسه بحيث لا ترجح رفع احدهما فقد تساوى في الميزان ومساوى اليقين في يقينيته يقين عند من ساواه عنده فهكذا تعتبر الاعتقادات اليقينية .

قول ارسطوطليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الامور شهادة تساوى شهادة اليقين فينبغي لمن وزن تصديقه بهذه الميزان (١) الذهنية ان يفرض رفع العادة كما يرفع كل قرينة مع القضية ويستفرد بها في ذهنه محردة عن كل شاهد لها وعليها اذا اراد اعتبار او ليتهما واما اذا اراد اعتبار شواهد فتلحقها بالحدود الوسطى وقد مضى الكلام في اعتبارها والمقدمات التي تجعل في اوائل الانظار القياسية من كل فن ومن قدر على هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكمته الصالحة في الانظار العلمية قدر على اعتبار الاحكام الحسية والتجريبية بتجريدتها عما يغلط فيها وطاب السبب المشترك في جزئياتها والحكم اللازم في كلياتها .

فاما كيف ينتج في الاحكام القياسية الاعم على ما نحت الاخص بواسطة الاخص . مثلا كيف يكون الحيوان سببا لكون الانسان جسما والامر في ذلك بالعكس مما في الوجود فان الانسان . لم يكن جسما لم يكن حيوانا . ولم يكن حساسا لم يكن

حيوانا فان كل واحد من الحيوان والحساس وصف ذاتي للانسان واذا كان الحيوان يكون من مجموع الجسم والنفس فكيف يحمل الجسم على الحيوان وهو كما يحمل الواحد على الاثنين وكما يكون البعض هو الكل وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان .

فنقول انا اذا اخذنا الجسم بمجرد جسميته لم يصح ان يحمل على المركب منه ومن النفس كالحيوان مثلا فلانقول ان الحيوان جسم مجرد من سائر الصفات الاخرى وان اخذناه بمعنى الجسمية معينا ولم نجرده عما يقارنه من اشياء اخرى كما لم نوجبه له صح ان يحمل على الحيوان حتى نقول الحيوان جسم ولاننى مع ذلك انه جسم مجرد كما لاننى انه جسم نباتي ولا جسم معدني فاننا لو عطينا التجريد لما صح ان نضيف اليه فيما بعد انه ذونفس حساسة ناطقة ولو عطينا معه النفس الحساسة لما صح ان نقول بعد ذلك انه جسم نباتي بل اذا قلنا جسما ولم نزد على ذلك فيما نقوله ونعنيه (٢) ولم نرد بقولنا تجريدا من الصفات (ولانعيينا لصفة - ١) حتى يكون بحيث يجوز لنا فيما بعد ذلك ان نضيف اليه ذونفس حساسة غير ناطقة او ذونفس حساسة ناطقة او غير ذى نفس جاز لنا حمله على هذه كلها ولو عطينا التجريد لما صح كما لا يصح ان نقول ان الحيوان جسم مجرد ولا ان الجسم المجرد من سائر الصفات حساس ولا ناطق بل لما اخلينا في قولنا من حكم تجريد او تبين وصف جاز حمله على كل جسم موصوف بصفة ما قلنا جسم اسطقسى وجسم معدني وجسم نباتي وجسم ذونفس حساسة وجسم ذونفس ناطقة فان هذه كلها يقال الجسم عليها بلا شرط تجريد ولا شرط حكم يختص به دون غيره من الاحكام الخاصة .

قيل فيما سبق من التليم ان الجسم بشرط التجريد يكون مادة وما يضاف اليه بعد ذلك يكون له صورة وبلا شرط تجريد ولا قرينة يكون جنسا فيقال في المادة انه منه فيقال ان الانسان مركب من نفس وجسم بهذا المعنى الذى به سمى مادة حتى يكون الجسم مادته والنفس صورته ويقال في الجنس انه هو وفرق بين منه وهوى الحكم فهكذا يحمل المعنى الكلى الذى هو بعض معنى الجزئى على الجزئى

حيث يكون بعض صفاته فيقال على انفراده كما يقال لان الانسان جسم ولولم يصدق انه جسم لما صدق انه جسم ذونفس ويقال في التأليف كما يقال ان الانسان جسم ذونفس وكذلك لا يحمل الجزء على الكل فلا يقال للركب من صورة ومادة انه هو المادة او الصورة بل يقال هو منهما مركب ومؤلف كما يقال ان الانسان مؤلف من جسم ونفس فعلى طريق الحمل الكلى يكون الحيوان علة لكون الانسان جسما فان الجسم للحيوان قبله للانسان وهو للانسان من اجل كونه حيوانا وبالوجه الآخر يكون الانسان جسما قبل كونه حيوانا فان المفرد قبل المؤلف لكن هذا في الوجود وذلك في الذهن والمقول وكذلك في الحساس والحيوان فهكذا يكون الاخص من صفتين كليتين لموصوف واحد علة لوجود الاعم لذلك الموصوف اى انه عند الذهن له اسبق من ذلك وذلك له اسبق منه لما هو اخص منه .
وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم قبل ان نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حيث لا يكون انسانا لم يكن حيوانا فمحال ان يصل الحد الاكبر في مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما يغلط في امثال هذه كون المتبر لا يفرق بين الاحكام الذهنية والاحوال الوجودية .

الفصل الرابع

في شرائط مقدمات البرهان

قد قيل ان مقدمات البرهان يجب ان تكون موجبة للنتائج التي يلزم صدقها عن صدقها فهي اقدم من النتائج والعلة تتقدم على المعلول بالذات فهي اقدم بالذات من النتائج وهي اقدم عندنا ايضا واسبق تصديقا من النتائج صدقا وزمانا والعلل تناسب العلولات مقدمات البرهان تناسب نتائجها وتدخل معها في جملة العلم الذي هي منه او علم يشاركه واوائلها تكون بينة بنفسها واعرف واقدم من كل مقدمة بعدها لان ما بعدها من نتائجها لم يكن كذلك من المقدمات لم يصلح ان يدخل في مقدمات البرهان والانسان في مبدأ استفادته للعارف يلوح له الاقدم عنده على الاطلاق وهو اشد تأخر اعند (١) الطبيعة وهي الجزئيات المحسوسة

فتفحص منها الكليات المشتركة الجنسية اذا عرفها معرفة ناقصة والميزات الخاصة اذا ازدادت معرفته بها حتى تكمل به بذلك المعرفة النوعية ع- الى ما قيل في ترتيب المعارف فيما سلف فاذا كنا نتعرف اول شئ طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية كنا قد ابتدأنا بما (١) هو اعرف عندنا واقدم بالطبع وليس اعرف عند الطبيعة فان الاعرف عند الطبيعة هو الاشخاص الوجودية والاجناس والمعاني الكلية اما تستقر عند العارفين من الاشخاص (الوجودية فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فانا لانزل الى الاشخاص - ٢) بمعرفةنا وعلما الكلي فاما اذا ابتدأنا اولا واخذنا من البساط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد ابتدأنا بما هو اقدم في الطبع ويختلف الحال في هذا فان من البساط ما هو اعرف عندنا من المركبات وذلك فيما تركبه نحن كالتحلل والعسل للسكنجيين ومهما المركبات اعرف منه لاننا ننتهي اليه بتحليل المركبات وذلك انما يكون حال معرفةنا بالمركبات الطبيعية فاذا كان البسيط اعرف عندنا من المركب وعرفنا به المركب نكون قد سلطنا في تعرفنا ذلك سيلا برهانيا لاحالة حيث كانت البساط اسبابا للمركبات فان ابتدأنا من المركبات وسلطنا الى البساط ومن الجزئيات بالاستقراء الى الكليات كنا بذلك مستدلين غير مبرهنيين حيث يكون الاعرف عندنا اعرف عند الطبيعة فان الطريقة البرهانية تأخذ مما هو اعرف عند المتعرف الى ما ليس باعرف عنده ومبدؤ البرهان يقال على وجهين احدهما بحسب العلم مطلقا والآخر بحسب علم ما ومبدؤ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط لا يتعلق بيان نسبة مجموعها الى موضوعها في الايجاب والسلب يحد اوسط ومبدؤ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه بوضع في ذلك العلم الذي هو مبدء له وضعه فلا يكون له وسط في ذلك العلم في مرتبته منه وانما يكون له وسط في علم قبله او يكون وسطه في ذلك العلم من غير تلك المرتبة التي هو في مبدئها .

مثاله انا اذا اخذنا في علم ا - ا - مبدأ - اب - وب - ايج - وج - لد - ود - له

وانقطع البيان في تلك المرتبة ولم ينقطع في ذلك العلم ثم اخذنا في بيان في مرتبة اخرى من مبدء آخر غيره فجعلنا - و - مبدءاً اولاً - له - و ز - لح - و ح - لط - وعدنا فيينا - ا - بط - نكون قد بينا - ا - في ذلك العلم ولكن في مرتبة ليس في مرتبته حتى لانكون قد بيناه بما تبين به فلانكون قد بيناه بنفسه على طريق الدور ويجوز ان لا يكون له وسط بل يكون معقولا بنفسه وتسمى بالعلوم المتعارفة - و ما عدا ذلك مما تصدره العلوم من الحدود والمقدمات يسمى وضعاً والحدود تقال للتصور وتفيهم معنى الكلام لالتصديق وقبول بوجه من الوجوه كما يقال ان النقطة شيء ما لاجزاء له والخط طول لا عرض له ويراد بذلك ليس (١) ان معنى الطول لا عرض له يصدق على معنى الخط بل انا نعى بلفظ الخط هذا وكذلك بالنقطة فهو تقرير مفهوم الاسم ولو قال بدل هذا ان النقطة شيء من الموجودات ذلك الشيء لاجزاء له حتى يكون قد حكم حكماً فيه موضع تصديق وقبول اورد وتكذيب ان في الوجود شيئاً لاجزاء له او شيئاً من جملة اشياء لاجزاء لها يسمى نقطة لكان تكون قضية .

فاما اذا قال النقطة شيء لاجزاء له والخط طول لا عرض له على معنى الحد وتفسير الاسم وما يعنى باللفظة فلا يكون قد اضر فيما قاله حكماً لصدق ولا تكذب (٢) ولا يقبل ولا يرد وانما يكون هذا وضعاً من جهة ان المتعلم لا يلتزم في تعلمه ذلك ولا يلتزم بالتحقق عن هذا الشيء الذي عنى بهذا الاسم هل له (٣) وجود في الوجود ام لا وكيف وجوده وسائر ما يبحث عنه من احوال الموجودات فهو وضع من هذا القبيل .

وقد خصوا الحدود بتفسير اسماء الموجودات والرسوم بتفسير الاسماء فقط اما لما ليس بموجود او لم يعلم وجوده بعد وهو اصطلاح يجوز قبوله ممن يتصرف في كلامه وبحسبه والمقدمة تخالف الحد من جهة التصديق فان الحد يقال ليتصور (٤) فقط والمقدمة تقال لتصور ويصدق بها تصديقاً معقولاً او تصديقاً

(١) لا - ليس معنى ان الطول الذي (٢) بهامش قط - ن - يصدق ولا يكذب

(٣) لا - هل هو موجود (٤) قط - لتصور -

تقليد وقبول او تصديق وضع ينتظر له بيان فيما بعد ولذلك يسمى اصلا موضوعا ويسمى الحد وضعا وما كان من المقدمات المصدر بها لاتنكرها نفس المتعلم ولا يكون عنده رأى يخالفها خص باسم الاصل (الموضوع - ١) . اتنكره نفس المتعلم يسمى مصادرة فيدخل من الحدود في اسم المصادرة ما تنكر نفس المتعلم وجوده كالمقطة التي لاجزاء لها وطول الخط الذي لا عرض له وتختلف نفوس المتعلمين في معرفة الاوليات التي هي مبادئ البراهين في العلوم من جهة ضعف التصور وقوته بجودة الفطنة فتكون الاوليات الجلية عند بعضهم اوضعا ومصادرات وعلى كل حال فالصدق بمبدء البرهان ينبغي ان يتقدم على التصديق بما هو مبدء له لان التصديق بالمبدء علة للتصديق بما يبرهن عليه به وحكم التصديق بذى المبدء مثل حكم التصديق بالمبدء يقينا بيقين وظنا بظن غالب غالب وضعيفا بضعيف فان لم يكن عند المتعلم تصديق بالمبدء البتة لم يكسبه ذلك تصديقا بذى المبدء فتكون الاصول الموضوعية في العلوم مقدمات مجهولة عند المتعلمين من حقها ان تتبين اما في علم آخر غير العلم الذي هي مبدء له واما في العلم نفسه في فن منه لاتتبين به بل بمبدء غيره من مبادئ ذلك العلم فان المبدأ لا يكون واحدا في العلم اذ لا يكون قياس من قضية واحدة ولا اقل من قضيتين فاذا كانت قياسات كثيرة فاما ان تكون من قضيتين هما مبدآن يتركان مع قضايا تنتج عنها وما ينتج مع ما ينتج واما ان تكون من مبادئ هي اصول موضوعة من اربعة فما فوقها حتى يكون قياس من قضيتين منها تنتج نتيجة وقياس من قضيتين اخرى تنتج اخرى ثم تتسلسل القضايا في المرتبتين عن القياسين الاولين من غير اختلاط مثاله - ا ب - و ب ج - فأ ج - ج ه - و ه د - ف ج د - ا ج - و ج د - فاد - وايضا - ال - ول م - فام - (٢) م س - وس ن - م ن - ام - وم ن - فان - ع ا - و اف -

(١) ليس في لا (٢) على هامش نط نسخة وهي - م ن ون س فم س - ام وم

س فاس - ان ون ب قاب ب وب ا ج فاج - ال ول م فام - ج ه وه

د ف ج د -

فع - ف - ار - و - رب - قاب .

فتكون - اب - قد ثبتت من مرتبته (١) تحت مقدمة - ال - لامن المرتبة التي تحت مقدمة - اب - فلا يكون - اب - قد ثبتت - باب - دورا وهي في العلم الذي من جملة مبادئه - اب - الا ان بيانها يرجع الى مبدء غيره وهو - ال فهكذا يتبين العلم في العلم نفسه وقد يبين في علم غيره وهو الاكثر والا وحسب وقد يتبين المبدؤ في العلم بقوة النفس في النظر العلمي لرياضتها بذلك العلم فيعود بعد النظر والتخرج الى ما قبله وضعا فيثأمله فيعقله ويصدقه يقينا .

الفصل الخامس

في موضوعات العلوم ومطالها ومسائلها ومبادئها

للعلم الواحد بالنوع موضوع واحد بالنوع اما في العلم النظري فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع ويبحث عن اوصافه حتى يحصل له معلومه مثل السماء لعلم الهيئة واما في العلم العملي فينظر في الموضوع لاحل عمل يعمله وتأثير يؤثره فيه وفي اعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم (٢) المقصود مثل بدن الانسان لصناعة الطب وكما ان الموضوع الكلي للعلم الكلي كذلك جزئيات ذلك الموضوع لاحزاء ذلك العلم ومسائله ففي كل حزه يبحث فيه عن اوصاف نوع من انواعه وفي كل مسألة مسألة عن اوصاف جزئي جزئي من جزئياته كما يبحث في مسائل علم الهيئة عن شكل الفلك وعن وضعه وعن حركته فتكون الموضوعات في القضايا التي هي مطالب ذلك العلم - لم جزئيات ذلك الموضوع الكلي مكل مسألة من علم الهيئة يكون الحد الاصغر فيها شيئا من السماء اما كوكب واما فلك خاص من الافلاك وبكون الحد الاكبر فيها صفة من الصفات التي توجب لذلك الفلك او الكوكب او تسلب عنهما فيضع العالم الموضوع الكلي لذلك العلم - لم الكلي ويسئل عن صفاته التي تظن فيه - حتى يوجب له بنظره ما يوجب منها وبسلب عنه ما يسلب منها وفي مسألة مسألة ينظر في واحد واحد من جزئياته اذ يضعه

في مسألة مسئلة ويبحث عن صفة صفة من صفاته حتى يوجها له اويسلها عنه فتميز العلوم بعضها عن بعض بموضوعاتها ولا يكون الموضوع موضوعا للعلم الواحد من كل وجه كما لا يكون جسم الانسان موضوعا لصناعة الطب من كل وجه بل من جهة ما يصح ويمرض ولصاحب علم القراسة من جهة شكله وخلقه اللذين يستدل منهما على ملكته وخلقه فكذلك السماء تكون موضوعا في علم الهيئة من جهة الاشكال والحركات وللعلم الطبيعي من جهة الطبائع والخواص فكذلك يكون الموضوع الواحد للعلم الواحد والعلمين والثلاثة فتشترك العلوم في الموضوعات وتباين وتختلف وكذلك في المحمولات ويتم العلم باربعة اشياء هي الموضوع والمحمول والمبادئ والمسائل فيشارك في شئ من هذه الاربعة ويخالف بشئ منها والاسم والحد له من جهة ما يشارك فيه ويخالف معا فالموضوع واحد مشترك كما قلنا لسائر المطالب والمسائل التي فيه كالجسم المحسوس للعلم الطبيعي وبدن الانسان للطبيب والمحمولات كثيرة مختلفة في مسائله وهي الصفات والاعراض التي تعرض له بذاته لالما هو اخص والالما هو اعم منه كالاعظم والاصغر والمساوي في المقدار للهندسة فانه لا يقال اعظم واصغرا لهما هو اعم من المقدار والالما هو اخص منه من الموجودات بل من جهة انه مقدار فهذه هي المطالبات التي تكون محمولات المسائل في العلوم والمبادئ هي التي تستعمل في قياساته مقدمات لها اما من البيئة بنفسها واما بما يتسلم من علم غير ذلك العلم والافبادي العلم لاتبين في العلم الذي يتبين بها كما ذكرنا وللعلوم العملية زيادة هي الاغراض والغايات التي لاجلها يكون العمل كالصحة لصناعة الطب والسعادة للفلسفة العملية فان العلوم قد تكون المسائل المعلومة فيها هي الغايات المطلوبة ولا تكون الاعمال هي الغايات وانما يعمل العامل شئ هو غايته لاجله يتكلف التعب والمشقة في عمله فصناعة الطب موضوعها بدن الانسان ومبادئها من العلم الطبيعي ومن الحس والتجربة ومسائلها هي كيف يحفظ الصحة ويزال المرض وبما ذا ومجولاتها المصح والممرض والنافع والضار وغايتها حفظ الصحة وازالة

وازالة المرض فيتخصص النظر في موضوعها الذي هو بدن الانسان حتى يصير من جهة ما يصح ويمرض وكذلك يتخصص النظر في موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم المحسوس من حيث يتحرك ويسكن ويتصف باوصاف تتعلق بالحركة والسكون .

وانما فصلت العلوم الى الاصناف اتى فصلت اليها ولم يجعل العلم كله علما واحدا بالموجود كله لامرير جمع الى المتعلمين فى تعلمهم وهو ان المجهول اما يعرف ويعلم بشئ . هو اعرف منه واسبق علما ثم يعلم بذلك الثانى ثالث هو اعرف منه وبالثالث رابع ولواتسقت العلوم والمعلومات فى وجودها على نسق واحد فى ترتيب واحد من اعرف الى ما ليس باعرف ومن ثانى الى ثالث وكذلك الى آخرها لصح ان يكون العلم كله واحدا بالموجود كله لكنه ليس كذلك فان الاشياء ذوات المبادئ تعرف بمبادئها والمركبات ببساطتها والمعلولات بعلاها على وجه العلل بمعلولاتها على وجه آخر والمحسوسات بنيلها والبساط بادراكها ولكنه وبمعرفة من طريق الاستدلال والعلل والمعلولات من كل فن مترتب فى الوجود على مراتب عدة لانها وان كانت لا ترجع باسرها الى مبدء واحد فانها تتشعب فى صدورها عنه عرضا كما تترتب طولاً فتتقسم من حيث تتشعب من جهة المبادئ طولاً وعرضاً فتشعب العلوم الجزئية كذلك عن العلم الكلى بتشعب الموضوعات ومبادئ البيانات والمطالب فى النظريات والاعراض فى العمليات فيكون الجسم مطلقاً من جهة (١) . موضوعات العلم الكلى مثل غيره من الموجودات لدخوله فى جملة الموجود الذى هو موضوع العلم الكلى من حيث هو موجود ويكون من حيث هو داخل فى الحركة والسكون ومبداً من موضوعات العلم الطبيعى ومن جملة الاجسام الفلكية افلاكها وكواكبها من جهة . هى داخله فى الحركة والسكون وما يلزمها ويتسبب منها من جملة العلم الطبيعى ومن جهة الاشكال والحركات وتقديرهما بالمقادير والازمان من جملة العلم النجومى كما انها من حيث يحكم عليها وفيها ومن جهتها باحكام تتسبب

من تأثيراتها في عالم الكون والفساد من جملة الاحكام المجرى به فيكون علم النجوم غير علم الاحكام بالنوع والجنس ويكون حسم الانسان من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبدئهما من جملة العلم الطبيعي ايضا ومن جهة ما يصح ويتمرض ويتوصل الى ازالة مرضه وحفظ صحته وموضوعا لصناعة الطب فيكون علم الطب من العلوم الجزئية تحت العلم الطبيعي من حيث هو علم نظري ومن جهة عايتة العملية صباغة خاصة مخالفة للعلم الطبيعي في الغاية دون الموضوع وكذلك علم احكام الاجرام ايضا من جهة النظر في طبائع الاجرام السماوية وتأثيراتها واعمالها وانفعالاتها من جملة العلم الطبيعي وحزبنا نحته ومن جهة ما يراد منه الانذار بما يكون قبل كونه علما خاصا هو علم الاحكام وكذلك الهندسة والمساطر وعلوم الحيل في الحركات وعلم الهيئة .

اما الهندسة فلم تكن ينظر في المقادير من جهة التشكيل والتقدير والمماسية بينها والمناظر تحته تختص بخطوط خاصة بالبصر من المبصرين وعلم الحيل يختص بدونه بحركات طبيعية وقسرية ومركبة مهمما فيكون تحت العلمين الطبيعي والهندسي ١٠ الهندسي من جهة موضوعه و١١ الطبيعي من جهة عوارضه الخاصة بعلمه وعلم الهيئة تحت العلم الطبيعي من جهة موضوعه الذي هو جزء من موضوع العلم الطبيعي اعني الافلاك والكواكب وتحت الهندسة من جهة عوارضه المخصوص وهو النظر في الاشكال والحركات وحساب المقادير والاوقات وكل ذلك داخل في جملة الموجود واحزاء من الموحود لكنه يخالفه من حيث يختص نظر كل واحد منهما بغرض يخصه فنظر العلم الكلي فيه من حيث هو وجوده ويطلب صفاته وخواصه من حيث هو كذلك وينظر (في - ١) العلوم الجزئية في صنف صنف ونوع نوع منه من جهة اشياء اخرى على ما قيل . هكذا جاء في النقول القديمة ولم تكن في خلاصهم على ذلك فائدة في العلم فاستمر العلماء في نظرهم عليه واراد قوم من المتأخرين ايجاب هذا التقسيم وجعله ضروريا في العلم والتعليم متمحلوا وطولوا وتمدوا لواجب وما وجبوه في تعليمهم وتصابيحهم

وتخليطهم في ابرادهم (۱) مسائل علم بمسائل علم آخر فافى علم الطب من الطبيعيات وفي العلم الطبيعي من العلم الكلى وفي العلم الكلى من الطبيعى فتعدوا ما يجب في التعاليم حيث اوردوا ما اوردوا بيانه في علم ليس فيه اصول بيانه ولا فيما يتبين به فانظمت بياتاتهم على غير اصول واختلط التعليم بالتقليد والتقليد بالتعليم فخر جوا بذلك من زمرة الفلاسفة الذين يرتبون بياتاتهم على الترتيب المنطقى المذكور فنسظر الآن في ترتيب العلوم وما قالوا فيه واوردوا له من الاحتجاج ونأمله حتى يتحقق لنا وجوب ذلك اولا وجوبه وفائدته ان كانت .

الفصل السادس

في ترتيب العلوم الحكيمة وما

تتشرك فيه وما تفرق به (۲)

لما كان العلم والمعلوم من الاشياء المضافة العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم والمعلوم هو الموجود والموجود على قسمين موجود في الالعيان وموجود في الالذهان فالعلوم كذلك ايضا وجودية لما في الالعيان وذهنية لما في الالذهان ومن الموجودات من حيث يعلم ما هو اعرف اى متقدم في المعرفة عندنا وما هو متأخر في المعرفة عندنا فترتب العلوم كذلك ايضا لالحل ما هو الاولى بالتقديم في التعليم وهو الاعرف عندنا والى ما هو الاولى بالتأخير وهو المتأخر في المعرفة عن ذلك المتقدم ولو كانت الموجودات تتصل على سنن واحد في التقدم والتأخر من اول الى آخر وينحصر الكل في الوسط لقد كان ذلك الترتيب اولى بان يحاذى في التعليم من غيره فكانت العلوم تبتدأ من المبدأ الاول وتنتهى فيما يليه ويلي ما يليه الى آخر الموجودات فكان العلم يحاذى في ترتيبه ترتيب الوجود (۳) لكن الامر في الوجود ليس كذلك لان الموجودات على ما يبينه العلم الالهى تبتدئ من مبدأ واحد وهو المبدأ الاول لها باسرها وتنتهى الى شعب كثيرة

(۱) لا - ارادتهم (۲) لا - منه (۳) لا - الوجود .

تفترق عر ضامع الطول بمعية مع (بعدية - ١) تفترق الجداول ولا تنتهى فى سنن واحد الى مملول واحد اخير عن علة واحدة اولى فصار لذلك انقسام الموجودات الى انواع تعمها اصناف مختلفة لا يتسق بعضها على اربعض فى ترتيب التعليم كما لم يتسق فى ترتيب الوجود فتصنفت العلوم الى اصناف عدة ولم ترتب فى التعليم مسألة بعد اخرى يشتمل عليها علم واحد فجعلوا (٢) من العلوم الحكيمية علم المنطق يشتمل على علوم سبق تفصيلها وعلم الطبيعيات يشتمل على علوم باصناف المحسوسات الوجودية وعلم الرياضيات يشتمل على علوم ذهنية وعلم الالهيات وهو العلم الكلى ينظر فى المبادئ الاولى وبداية الخلق كيف هى ويعرف الموجود من حيث هو موجود فصنفوا العلوم الذهنية الى ذهنية صرفة لا يتعدى حكمها (٣) الى اذهان والى ذهنية يتعلق حكمها باشياء وجودية .

والذهنية الخالصة منها علم ومنها علم العلم وعلم العلم هو المنطق الذى يفيد القوانين العقلية الواجبة فى العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب والعلم هو علم الكميات التى هى المقادير والاعداد فعلم المقادير منها يتعلق بعلم الاشكال لأن المقادير تننا هى الى الاشكال وتحدد بها ويجمعها علم الهندسة وتستصحب معها شيئاً من علم العدد لأجل علم المقدار من اجل ان المقدار يعد ويعلم بعدده وعلم الاعداد منه علم خواص الاعداد وهو (الارثما طيقى) ومنه علم الحساب الذى يتعلق بالجمع والتفريق فى المعدادات والاعداد واما العلوم الذهنية التى يتعلق حكمها باشياء وجودية فهى علم هيئة الافلاك وحركاتها وهى الى الموجودات اقرب منها الى الذهنيات وانما تنسب الى الذهنيات من اجل بيانها الهندسية والحسابية فهذه هى الذهنيات ولان مبادئ المحسوسات اشياء غير محسوسة فالعلم الالهى هو علم المبادئ والكليات قبل الجزئيات فالعلم الالهى هو العلم الكلى والمبادئ تتقدم على ذوات المبادئ فالعلم الالهى يتقدم بالطبع على سائر العلوم ولان المبادئ المتقدمة بالطبع على ذوات المبادئ متأخرة فى معرفتنا عنها فالعلم الالهى

(١) سقط من لا (٢) لا - تعلوا به العلوم الحكيمية على المنطق (٣) لا - صافى .

يتأخر في تعليمنا وتعلمنا عن غيره من العلوم فهو مبدأ العلوم بالطبع وغايتها في المعرفة وفيه العلم الكلي ويجعل في العلوم الأخرى مبادئ منه يتسلمها المتعلمون لتلك العلوم تسليماً مقبولاً من غير برهان حتى إذا انتهى بهم التعليم إلى هذا العلم برهنوا فيه واقتدى الخلف في ذلك بالسلف المشهور مثل أرسطو طاليس وأفلاطون فانهم صنفوا العلوم أصنافاً من غير تقسيم ولا تعليم وأصولها ثلاثة على ما ذكرنا الطبيعي والرياضي واللاهوتي والمنطقي فهو علم العلوم .

والتأخرون اشتغلوا بتعليل ذلك (١) فما قيل فيه أن الأشياء الموجودة إما أن لا يكون وجودها باختيارنا وفعلنا وإما أن يكون وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين أحدهما الأمور التي تخالط الحركة والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة والأمور التي تخالط الحركة على ضربين إما أن يكون لا وجود لها إلا بان تخالط الحركة مثل الإنسانية والتربيع وما شابه ذلك وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك والأول على قسمين لأنه إما أن يكون لافي القوام ولا في الوهم يصح عليها أن تجرد عن مادة معينة كصورة الإنسانية والمرسية وإما أن يصح عليها ذلك كذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فإنه لا يجوز تصوره إلى أن يخص بنوع مادة أو يلتفت إلى حال حركة .

وأما الأمور التي يصح أن نخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية وتكون من الأمور التي يصح تجريدها عن الحركة ما صحته صحة وجوب ومنها ما لا يكون صحته صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع عليها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي هو الكثرة وهذه إما أن ينظر إليها من حيث هي فيفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة لأنها تكون من جملة النظر في الأشياء لا من حيث هي في مادة أذهي

(١) هامش قط - أعني في تصنيف العلوم إلى هذه الثلاثة المذكورة

من حيث هي هي لافى مادة واما ان ينظر فيها من حيث عرض لها عرض لا يكون فى الوجود الا فى مادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهم كونه الا مع نسبته الى المادة النوعية والحركة مثل النظر فى الواحد من حيث هو نارا او هواء وفى الكثير من حيث هو اسطقسات وفى العلة من حيث هي مثل حرارة او برودة وفى الجوهر العلقى من حيث هو نفس اى مبدأ حركة بدن وان كان تجوز مفارقتها بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الا مع نسبة الى المادة ومخالطة حركة فانه قد تتوهم احواله من غير نظرى المادة المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق فى العدد وسائر الاحوال التى تلحق العدد وهي فى اوهام الناس اوفى موجودات متحركة منقسمة فأصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي فى الحركة تصورا وقواما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان يتناول اعتبارها من حيث هي مفارقة لها تصورا وقواما فالقسم الاول هو العلم الطبيعى والثانى هو الرياضى المحض وعلم العدد المشهور منه .

واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والثالث هو العلم الالهى - وهذا انقسم بهذا التعليل والتريع والتطويل قد نسلم فيه ان من الاشياء ما يخالط الحركة ومنها ما لا يخالطها والذى يخالط منه الا وجوداته الابحيت بخالطها ومنه ما يوجد مخالطا وغير مخالط والى لا تتجرد اما ان تكون لافى القوام ولا فى الذهن يصح تجريدها كالا لسانية فاما ان يصح عليها التجريد فى الوهم دون القوام مثل التربيع .

وهذه اشياء تحتاج الى بيان وأى بيان فان من الحكماء (١) من يقول بحركة النفس ويرى ان حركة البدن تابعة لها وليس فى الوجود ما لا يخالط الحركة اما محركا واما متحركا واما منه واما فيه واما ما اليه ان عنى المخالطة هذا وان خص بمخالطة الحركة المتحرك فقط وعليه ان يبين ما عماه بذلك وحينئذ لا نسلم له

انه لا يتحرك سوى الجسم .

والذين قسموا الى هذه الاقسام ما امنوا هذا الامعان وانما سموا الطبيعيات من جهة المبدأ المحرك لها حركة محسوسة من تلقائها لا بقسر من خارج كحركات الاسطوانات والمعادن والنبات والحيوان التي لها من تلقائها كالبحر في هبوطه والشار في صعودها .

والرياضيات هي العلوم الذهنية التي للنفس بها رياضة تزيد في مطنتها واستقلالها بقوة تقدر بها على النظر في العلوم العالية وبالالهيات النظر في المبادئ غير المحسوسة التي دلت عليها افعالها في المحسوسات ويعرف ذلك من تسميتهم فان علم الهئية لا يتجرد نظره عن الاحسام المحسوسة لاني الوجود ولا في التصور وقد جعلوه من الرياضيات والطبيعي ينظر في النفس وهي غير محسوسة وعلى مذ هبهم غير متحركة ولا محالطة للحركة لانها ليست مبدأ قريباً للحركة بل يقوون انها تحرك بواسطة قوى اخرى ولو اراد مرید ان يجعل العلم واحد ايتدي اليه من اول الطبيعيات وينتهي الى آخر الالهيات وبوسط الرياضيات لم يكن عليه في ذلك حرج ولو قدم الرياضيات وتلاها بالطبيعيات ثم بالالهيات لقد كان الامر كذلك وانما الذي لا يجوز في التعليم هو تقديم الاخفى على الاظهر وتفصيل العلوم كتفصيل الكتب بل كتفصيل التعاليم والفصول فضمن الكتاب عرض واحد كلي والتعاليم والفصول تتكلم في جزئياته وانما الكلام في طريق التعليم (وان الاشياء التي هي متقدمة عندنا في المعرفة ويجاب العلم - ١) متاخر - ٢ - عند الطبيعة في ايجاب الوجود لان الاعرف عندنا ليس هو الاعرف عند الطبيعة فيفتتح العلم الجزئي باصول من العلم الكلي والادنى من الاعلى فتكون تلك الاصول عند من سبق له علم بها من العلم التي (٣) هي منه معلومة بينة يحكم فيها وبها وعند من لم يسبق له بها علم موضوعة مقبولة يتسلمها .

والعلوم التي تتبين بها كقضية شرطية معها هي تاليها والاصول مقدمها تتبين

(١) سقطت ن (٢) كدا - والظ هر - متأخرة - ح (٣) كدا والظا هر

الذي - ح .

في العلم لزوم التالى للقدم وبصحة وجود المقدم يصح وجود التالى فهكذا فعل
ارسطوطا ليس في الطبيعيات واقليدس في الهندسيات ولم يفعل كذلك جالينوس
في الطبيات بل تكلم في الاسطقسات والمزاج ككلاهما فلسفيا طبيعيا في علم الطب
وما بينه ببيانات تعلم من الطب وجزئيات مسائله حتى يعيب (١) عليه ذلك من عابه
ويقول انه استعمل الدور وهو لا يعلم وما استعمل في كتيبه دورا في بيان وانما
تخليط الكلام في العلوم يضل المتعلمين واذا اتسقت المسائل بعضها على بعض
كما فعل اقليدس في كتابه كان اولى في مذهب التعليم ومتى لم تكن لم يتم العلم
الحققي وصار كالاخبار التي يتقلدها السامعون من الرواة الذين لا يعلمون صدقهم
من كذبهم .

الفصل السابع

في مبادئ البراهين وكيف يتعرف

الانسان ما لا يعرفه منها

قال ارسطوطا ليس من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه وهو المعلوم
الذى ينتهى اليه الذهن من ذلك الحس فان العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان
والاستقراء والاستقراء يرجع الى الحس ومن مقدمات البرهان ما يحصل مبادئها
بالحس ويتصور (٢) من جهته ومتى اراد احدا ان يعرفها لمن لا يعرفها لم يمكنه
ذلك الا باستقراء يستند الى الحس مثل القضايا التي يحكم فيها بثقل الارض وخفة
النار وحرها ومثل الاشياء التي تتصور من المحسوسات كالجسم والسطح والخط
والاشكال المستديرة (والمثلثة - ٣) والمربعة ونحوها فاما يعرف بالحس
ومنه يصير معقولا .

وقيل في هذا الموضع ان المحسوس غير المعقول والمعقول غير المحسوس في سائر
الاشياء ويصح ان يعنى بالمعقول ما يدرك في الازهان متصورا فيها وبالمحسوس
ما يدرك في الاعيان واما على ان يفصل ما في الازهان الى اصناف يجعل بعضها
معقولا وبعضها متخيلا وبعضها متوها على ما قد قيل وبالغ فيه قوم من المتأخرين فلا .

وقد اتضح وانكشف الملتبس من ذلك في علم النفس وتحقق الحق في المختلف فيه منه فاما ما يتصور في الاذهان من الاشياء الوجودية فانه مشترك للكثير من المحسوسات الشخصية كالانسان لزيد وعمر وخالد ونحوها فالمحسوسات مبادئ المقولات والعلم بالمعقول لانه انما يقال على الاشياء الذهنية التي تحصل من الاشياء الوجودية واكثرها من المحسوسات المفردة والمركبة فلذلك من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه فاننا رأينا الاكبر خلة لا يتصور الا لوان ولا يعقلها ولا يتخيلها وكلما اشير اليها بعبارة تنبيه عليها يذهب ذهنه في مفهومها الى شئ مما عرفه من احدى الحواس الاخر وكذلك الاخشم خلقه في الاراييح فيعلم من هذا ان من المعلومات ما عسانا لا نعرفه ولا نهتدى اليه لانا لانعرف مبادئه التي ندرکها فتنبهنا عليه ولا تنبه على عمله حيث لا نجد من ينبهنا عليه ونقيس على ذلك من فاقد البصر كيف لا يتنبه على مدركاته ولا يشعر بان في الوجود منها ما يتنبه عليه كذلك لولم تخلق للبشر حاسة البصر لم يشعروا بمدركاتها ولم يتنبهوا عليها وان استفاد الانسان في وقت من زمانه ما به يدرك ما لا يدركه الآن من اشياء لا تناهها حواسه المعروفة وتفرّد عن شركائه فيها تفرد بعلم ومعرفة تخصه دونهم مما انكشف له ولم ينكشف لهم ولعل اكثر الموجودات واجلها واشرفها من النفوس والروحانيات والملائكة من هذا القبيل بل وما جل عنهم وعلا ولعل بصر البصيرة ينكشف عنه غطاء فيدرك من ذلك ما لم يدركه قبل فيعرف منه ما كان يحمله فاذا كانت المعلومات الحاصلة لاذهان العلماء انما تكون من جهة ما يدركونه من الموجودات فمن لا يدرك لا يعلم ومن يدرك يعلم بحسب ما يدرك ومن المحسوسات اشياء في التركيب تتميز بالتحليل على ما قلنا ومنها اشياء تدرك على بساطتها كحرارة النار وبرودة الثلج ونحوها والاوصاف الذاتية للشئ قد سبق القول بانها هي الاصول في الموجودات والمعاني الاولى في المفهومات ولا تكتسب بالبرهان اما من جهة الوجود فانها الاصل من الموجود الذي يتصف بما يتصف به مما يضاف اليه من الاوصاف

فهى (١) الموضوعات فى القضا بالما يحمل عليها وتوصف به والمحمول انما يطلب للموضوع لا الموضوع للمحمول فالأوصاف الذاتية لا تطلب للأوصاف العرضية وانما تطلب للأوصاف العرضية لها وكذلك لا يطلب بعضها لبعض ولا يتبين وجود بعضها لبعض بحد وسط اذ ليس بينها حدود وسطى وانما بعضها لبعض بالذات فان الأوصاف العرضية لا تتوسط بين الأوصاف الذاتية بعضها لبعض مثاله ان الأوصاف الذاتية للإنسان هى الحيوان والناطق فالحيوان للناطق لا يتبين برهان ولا الناطق للحيوان فان احدهما لا يتصف بالآخر وانما يتصف بهما الموصوف والا فالناطق لا يلزم ان يكون حيوانا كما لا يلزم الحيوان ان يكون ناطقا وانما تتبين الأوصاف التى تنصور للشيء لكونها (٢) ولا كونها فيتبين كونها بالحد الاوسط الذى توجهه ولا كونها بالحد الاوسط الذى ينتفى عنه وليس كل وصف عرضى يحتاج الى بيان بل قد يكون منها لازم لذات الشيء فلا يتبين بحجة وقد يكون لازم اللازم فيتبين بحجة هى اللازم الاول واذا كان فى مقدمة القياس مقدمة ذات وسط تتوسط البيان بن مجموعها وموضوعها احتاحت الى بيان بقياس آخر وان لم يكن لم يحتاج كما قيل وانما تكون مقدمات البراهين كلها غير ذات اوساط بيينة بانفسها عند الدهن بفطرة العقل او بشهادة الحس والاستقراء والتجربة والاعخبار المتواترة التى يبطل معها الشك وتنتفى اسباب الريبة وما يقال من ان البرهان بين الضروريات الدائمة بالضروريات الدائمة الكلية فغير لازم فى البرهان وانما هو الذى يكتسب اليقين الدائم فى الدائم والموقت فى الموقت والكلى فى الكل والجزئى فى الجزئ ولا يكتسب الحد بالبرهان اذ لا تحتاج الذاتيات الى بيان لانها تفسير الاسم ومعناه عند من عناه كما لا برهان على ان الحيوان الناطق هو الانسان فان المسمى سماه به وعناه فى كلامه والسامع فهمه منه والمسمى لا يسمى بحجة والسامع لا يفهم بحجة اكثر من صحة النقل عن المسمى فهذا ينتهى الكلام فى البرهان والقياسات البرهانية (والحمد لله كما هو اهله

(١) لا - يرى الموضوعات من (٢) قط - الشيء كونها

المقالة الخامسة

في طوبيقا (٢) وهو علم الجدل

الفصل الاول

في القياسات الجدلية

القياسات التي ذكرها ارسطوطا ليس بعبارته وكفى بها عن الحجج هي التي قيلت في الاشكال الثلاثة على اختلاف ضروبها وهي في الصورة (٣) التي من اجلها تسمى قياسا وسولو جسموس كذلك وكان السولو جسموس الذي نقل الى العربية بلفظة القياس اسما للقول المؤلف الذي يلزم عن (٤) التصديق بما وضع فيه تصديق بقول آخر من الضرورة وليس له اسم في العربية ينقل اليه فقييل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتفت اليه لا الى اللفظ (٥) وهو الاحتجاج والحجة والدليل والاستدلال ويختلف بعد ذلك من جهة الاقارب والموضوعات فيه في صدقها والتصديق بها فالبرهانية هي اليقينية من اليقنيات التي لا ريب فيها على ما قيل من جهة مادة القياس التي هي المقدمات وصورته التي هي شكل الاقتران والغرض فيه معرفة الحق من جهة ما هو حق فكأنه لا فرق فيه بين ما يعلمه الانسان منه لنفسه وما يجيها به وبين ما يعلمه لغيره .

فاما الجدليات (٦) لان جهة الحق والباطل بل من جهة ان العرض ليس هو الحق بعينه سواء كان حقا ولم يكن وانما هو طلب ما يفهم به الخصم في المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الاحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق او بغيره والحق فيه لا يراى بعينه ولا يبرى بعينه بل يراى او يرد لما قيل .

(١) من قط (٢) لا - طوبيقا (٣) لا - الضرورة (٤) لا - عنه (٥) لا - الالفاظ

(٦) - بالعرض فالنظر فيها لا من .

وتأليف القياسات الجدلية يكون من مقدمات ذائعة مشهورة كما قيل وتلك اما ذائعة على الاطلاق وهي التي يقول بها جمهور الناس ويوافقون عليها من غير اختلاف واما ذائعة بالاضافة وهي التي يراها اكثر الامم والمعتبرون من القبائل المختلفة او واحد مقدم متفق عليه ولا يخالفه من يعتبر بمخالفته من المشهورين . ومن الذائعة ما تكون ذائعة بانفسها ومنها ما تكون ذائعة على سبيل المضادة والمشابهة من جهة الضد او الشبه اما في المضادة فكما يقال ان كان العلم بالاضداد واحدا فالחס بالاضداد واحد واما في المشابهة فكما يقال ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة وقد يتفق ان يشتهر القولان المتناقضان من ذلك والمتضاد ان معاملة ان يكون القول بانه ان كان العلم بالاضداد واحدا فالחס بالاضداد واحد وايضا ليس ان كان العلم بالاضداد واحد ا فالחס بها واحد فيكون هذا مشهورا عند قوم وفي قول وذلك مشهورا عند قوم وفي قول وكذلك ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة مع مقابله الذي هو ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء ليس بجميل فيكون كل من القولين مشهورا عند قوم وبحسب خلق وعرف وكقولنا ان الغنى وبال وان الغنى نافع كلاهما مشهور وبهذا يصح ان تكون قياسات جدلية صحيحة من مقدمات ذائعة تنتج نتائج متقابلة وضد الذائع هو الشنع وليس الذائع هو الصادق بل قديذيع (١) غير الصادق ويصدق غير الذائع ولا الشنع هو الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذائع .

وانما قال ارسطوطاليس ان القياسات الجدلية هي المؤلفة من الذائعات لكون الجدل صناعة معدة لمخاطبة كل انسان وفي كل مسألة كلية على طريق الانصاف بالعقل العامى ولايتوصل الى ذلك الا بالمقدمات المشهورة المتسلسلة من الخصوم ولهذا كان ملاك الامر في القياس الجدلي هو المسئلة والجواب والمسئلة صورتها صورة مقدمة محولة عن صيغة الاخبار الى صيغة الاستخبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات وتكون المسائل الجدلية في علوم مختلفة منها خلقية

كقولنا هل الالذة جميلة ام لا ومنها طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة ام لا ومنها منطقية كقولنا هل العلم بالمضادات واحد ام لا .

والمسئلة الجدلية انما يستل عنها السائل اما نفسها او ليعرف بها غير ها من الامور التي تختلف فيها الخواص والعوام فيما بينهم بعضهم مع بعض . مثل ان المحاقة في كل شئ واجبة وليس المحاقة في كل شئ واجبة فانها تستحسن في اشياء ولا تستحسن في اشياء . ومثل ان حفظ المال اثر وانفاقه فان العوام يوجد بينهم في ذلك خلاف مشهور في المتقابلين يحتاج به الجادل على خصمه بحسب الشهوة (١) وقد تختلف الخواص والعوام في مسئلة . مثل ان الجميل اثر عند الخواص من الالذة والالذة اثر عند العوام من الجميل .

والشكوك تعرض في المشهورات اذا وجدت قياسات حقيقية برهانية او مشهورات جدلية نخالفها واذا عرض فيها الشك لاحد يطلب ان يكون عنده مبادئ قياسات جدلية وقد يعجز النظار عن نصرة قول فيرذله المجادلون ولو كان حقا او يوجد رأى يستند الى كثير من الناس او كثير من المذكورين يخالف المسئلة فيبطل شهرتها ويخرجها عن الصلاح للبدئية في القياسات الجدلية ويجرى في عبارة القدماء ذكر الوضع وهو رأى شنع يخالف المشهور ويضاده . مثل رأى رتين (٢) في ان الحركة غير موجودة عند من لا يعرف معناها على ما قد بيناه نحن في الطبيعيات فصدقناه بحسب مفهومه الذي او ضحناه . ومثل رأى (٣) ما ليس وهو انه لا كثرة في الوجود بل الوجود كله واحد وانما يوضع مبدأ في القياسات وان لم يصدق به لعظم قدر الشخص الذي ينسب اليه فلا يقدم السا معون على رده بل يقولون في انفسهم حيث يضعونه في مبادئ قياساتهم انه لعاء يكون حقا من وجه لا نعلمه .

ومن يخالف هذه المشهورات لا يلزم ان تكون مناظرته ومخالفتها بالمشهورات بل منهم من لا يناظر اما للحاجة وجده ما يعرفه ويقرنه بقلبه دون لسانه وان رام احد ان يردّه عن ذلك بقول يناظره به لم يجد قولاً بين ولا اشتهر من القول

المحمود الذى خالف عليه وانما يحتاج في البيان على الشيء بما هو اظهر واشهر منه .
قال ارسطو طاليس ان ممن يخالف المشهورات الذائنة من يحتاج ان يعاقب (١)
كمن يحدد وجوب عبادة الخالق ويستجيز عقوق الوالدين ومنهم من يحتاج الى
تعريف من جهة الحس كمن لا يعرف بحرارة النار وبرودة الثلج ولما كان
موضوع المنطق العلوم والا دور الكلية وكان الجدلى من جملة كان موضوعه
ايضا من العلوم والا دور الكلية فحملوا له كذلك ايضا وذلك اما ان يكون
من الاجناس واما ان يكون من القصول واما ان يكون من الخواص (واما ان
يكون من الاعراض واما ان يكون من الحدود والرسوم - ٢) لان الكليات
هى هذه لا غير وانما يخالف من جهة الغرض الذى يؤمه الجدلى لا من جهة
الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هى التى يختلف المتجادلان فيها بالاثبات
والابطال والكلام الجدلى يكون الكثير منه من الاستقراء لكونه اشهر عند
الجمهور وان كان القياس اشد الزاما للخصم وهناك اصول بها يتقوى على الابطال
والاثبات الذى هو غرض الجدلى ويعرفها بكون الاستقراء والقياس في كل
واحد من محمولات المسائل التى يرام اثباتها وابطالها والقياس في كل واحد
من محمولات المسائل التى يرام اثباتها وابطالها هى الاصول التى يعرف بها ان الشيء
هو هو بالشخص او بالنوع او بالجنس او للخاصة والاصول التى يعرف بها اى
الامرين اولى وآثر وتسمى هذه الاصول في عبارة القدماء مواضع اى مواضع
بحث ونظر .

وفائدة القياس الجدلى على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من
الناس على ما يليق به من الراى بمقدمات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق
ان يسمع القول معه فذلك مما يسهل بالطريقة الجدلية ويعسر بالماخذ البرهاني
لصعوبته وربما كان المحمول في ذلك من اعتقاد نافع لكنه غير حق فيكون الجدلى
اولى به من البرهاني لانه يخرج عن البرهان بقدر خروجه عن الحق وقد
قيل في البرهان ان العلوم الجزئية يتقلد المتعلمون مبادئها فان كره المتعلمون

التقليد فيها ولم يكن لهم سبيل الى التحقيق بالبرهان وقفوا ولم يحصلوا على احد
الامرین ويمكن ان يحصل لهم بالقياس الجدلى ما يقنعهم فينفعهم ويكفيهم وتسكن
اليه نفوسهم وان كانت اكثر منفعة والقياس الجدلى هي رياضة الازهان وتقويها
على النظر من حيث يمكن ان يحصل به قياسات كثيرة في مسألة واحدة على سبيل
النفي والاثبات ثم يرجع (١) فيها ويتأمل احوالها بالتصفح فيلوح الحق من اثباتها
وليس من شرط الجدلى ان يأتى بقياس لا عناد له البتة وعند كل احد ولا ان
يلزم كل خصم بل ان ينتهى في كل مسألة الى منتهى المذهب كما انه ليس من
شرط الطبيب ان يشفى كل مريض بل ان يأتى بغاية ما يستطيع من العلاج .

الفصل الثاني

في الآلات التي تستنبط بها المواضع

الجدلية وتحرز عن الالزام والانتقاط

الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية وتحرز بها عن الانتقاط والزام
الخصم ما يريد الزامه اربعة .

احدها يختص باللفظ وهو ان تكون عند الانسان قدرة على معرفة الاسماء
المترادفة في اللغات والمتبينة والشبيهة بالمترادفة والمتشابهة في اللفظ والمعنى اما
المترادفة فكالحجر والعقار واما الشبيهة بها فكالسيف والصمصام واما المتشابهة
فكالحيوان الطبيعي والمصور وكلما كانت معرفة الانسان بمثل ذلك في اللغات
اكثر كان اقدر على المجادلة من حيث يحترز (٢) في التسليم والموافقة ويقدر على
الالزام والخدعة والمواضع التي منها يعرف هل الاسم متواطىء او مشترك
كثيرة منها انه هل يقع عليها اسم واحد ولها اضداد متغايرة مثل الحاد الذي يقال
للسيف وضده الكليل والحاد الذي يقال على الصوت وضده الثقيل والثقيل
في الاجسام وضده الخفيف ومنها ان يكون لبعضها ضد وليس لبعضها ضد
والاسم مشترك مثل الحاد للسيف وله ضد وللزاوية الحادة ولاضد لها ومنها ان

(١) لا - يرجع (٢) لا - يحرز .

يكون لبعضها ضد وواسطة (١) وبعضها مقابل ولا واسطة بينهما مثل البصر والعمى في البصير (٢) والبصرة وقد يكون الاسم في احد المتقابلين مشتركاً وفي الآخر غير مشترك مثل ان يقال لا يبصر على وجهين احدهما بالفعل اى لا يبصر بالفعل والآخر بالقوه اى لا قدرة له على الابصار ويبصر اى يبصر بالفعل وان كان لفظ السلب مشتركاً فلفظ الايجاب مشترك في الابصار وسلبه وان كان لفظ العدم مشتركاً فلفظ الملكية مشترك حتى اذا كان العمى على وجهين كان البصر ايضاً على وجهين وان كان احد المضافين مشتركاً فالآخر مشترك (مثل انه ان كان الفوق مشتركاً للكان والفضيلة فالتحت مشترك للكان والفضيلة وكذلك ان كان المناسب في التصريف مشتركاً فالآخر مشترك - ٣) مثل انه ان كانت العدالة مشتركة فالعدل مشترك وكذلك ان كانت اجناس معاً في الاسم في واحد واحد منها مشتركة فالاسم مشترك كالخير في المزاج فانه يدل على المساواة وهو من الكم وفي النفس على العفاف وهو من الكيف وقد تدل اللفظة في احدهما على نوع وفي الآخر على فصل كالزاوية الحادة والنعمة الحادة وان تكون اللفظة في موضع تحتل الاقل والاكثر وفي الآخر لا تحتل مثل ان النور الذي لليقين (٤) لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً والنور الذي في الالوان يحتمل ذلك او يحتمل في كليهما لكن المقايسة لا تصح كما لا يصح ان يقال صوت احد من السيف (٥) ومنها اقتدر المجادل على تفصيل الاسم المشترك امكنه ان يغلط ولا يغلط .

والثاني من الآلات الجدلية القدرة على استنباط الفصول من الامور المتقاربة جداً فان الذي يظهر تباينه لا يكتسب باستنباط فصوله درجة ويتنفع بذلك في صناعة القياسات المعمولة في انتاج غير المدعى وفي توفية الحدود وفي تفصيل الاسماء المشتركة .

والثالث من الآلات الجدلية القدرة على اخذ المتشابهات من الاشياء المتباعدة جداً على ضد الواجب في الفصول التي كانت تطلب من الاشياء المتقاربة فان

(١) قط - ذو واسطة (٢) لا - البصر (٣) سقط من لا (٤) لا - للنفس

(٥) لا - احد من الصوت لسيف .

الفرق

الفرق بين التشابهات والتشابه بين المتباينات هو الع لم الذى ينتفع به ذلك فى
الفصول وهذا فى الاجناس .

وفى القياسات الشرطية المتصلة من حيث تقنع بان الممكن فى شىء ممكن فى
شبيهه والمشابهة اما باشتراك محمول واحد كاشتراك الانسان والغراب فى الحياة
اوفى الشىء واما فى النسبة المفصلة كما يقال ان نسبة الربان فى السفينة الى السفينة
كنسبة الملك فى المدينة الى المدينة اوفى الوصلة كما يقال ان نسبة البصر الى النفس
كنسبة السمع اليها .

والآلة الرابعة جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند اصحاب الصناعات
واستنباط ذائعات من ذائعات والذائعات منها ما يحصل بالفطرة ومنها ما يحصل
بالتأمل والروية فى آراء الجمهور واصحاب الصنائع والمذاهب واخبارهم
المنقولة وقصصهم المشهورة المخبورة بالتجارب وبتفصيل ذائع الى ذائع
وتقل الحكم من ذائع الى ذائع وتقل الحكم من ذائع الى شبيه به ومن الاضداد
وتميزها .

وبالجملة فان القول الذائع والمشهور هو الذى يصلح ان يناظر به المعاند عند
الجمهور فى المحاجة والمغالطة اذا كان الحق خفى الحجة الحقيقية عند المناظر وعند
الحاضر فان الذب عنه بحجته الحقيقية لا يفيد المجادلة حينئذ واما يفيد المجادلة
بما يعترف به المناظر او الحاضر او كلاهما فاما اذا كان المجادل يجادل فيما لا يعلم
حقيقته ومجادله ايضا كذلك وكان مقصود كل واحد منها الظهور على صاحبه
عند الحاضرين فليس غير الذائع والمشهور فان كان الذائع والمشهور هو الحق فى
المسئلة فقد اتفق فيها مذهابا للتعليم والمجادلة بالحقيقيات والذائعات المشهورات
وان لم يكن كذلك اختلف المذهبان فعادت المجادلة الى الحقيقيات فى التعليم
والتحقيق والى الذائعات المشهورات فى المجادلة والفلج على الخصم وكذلك
قد يتفق فى المسئلة الواحدة عرض البرهن المعلم والمجادل المفتحم والخطيب الواعظ
او الشاعر المحسن اذا كان الحق فيها هو الذائع المشهور وهو الواعظ الزاجر وهو

المحسن الجاذب كاللكنام في المعاد اذا كان الاحتجاج فيه بما يقرب من الحق الاول تعالى ويزلف لديه من الملكات النفسانية والاخلاق الملكية والزهد في الرذائل البهيمية والسبعية فان الحق في هذا هو المشهور وهو الواعظ الجاذب والزاجر وهو الشاعر المحسن والمقبح لا يحتاج فيه الى استعادة فالبرهن فيه الذي يعلم الحق ويحتاج عليه يحصل له غرض التعليم بالذات وغرض المجادلة والخطيب والشاعر بالذات وبالغرض فيما يقصد من ذلك ولا يقصد اوفى ايها قصد وفي ايها لم يقصد ويحتاج المجادل الى الاستكثار من بضاعته العلمية والدربة في عاداته الصناعية كما يحتاج غيره من الصناع حتى يقدر على ايراد ما يحتاج اليه في كل وقت في وضعه من جهة بضاعته وصناعته ولا يكفي حفظ البضاعة دون ملكة الصناعة فانه قد يحفظ الانسان الا لا يذكره في وقت حاجته اليه او يحتاج الى ما ليس بمحفوظ عنده فبكثرة البضاعة يجد كل ما يريد في وقت حاجته عتيدا عنده وبالتعويد الصناعي يذهب اليه في وقت حاجته من غير روية ولا توقف فان التوقف للروية في المناظرة كالا تقطع عند الحاضر بن كما ان الموسيقار اذا اريد منه لحن من الالحان في شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب (فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب - ١) كان عنده في كل وقت من ذلك ما يحتاج اليه ويطلب منه واذا كانت عاداته في صناعته محكمة قدر على الايقاع في المذهب المطلوب من غير توقف فان حفظ من غير دربة وعادة توقف للروية واستحضار المذهب في خاطره ونقله بالتصور والارادة الى مبادئ حركاته والتحرير بالايقاع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان تبطل النسبة الزمانية بين الايقاعات ومذهب رونقها وموقعها في الصناعة كذلك المجادل في جدله اذا روى وتفكر وتذكر لا يستحضر ما يحتاج اليه في ذهنه انقطع وليس كذلك البرهن وطالب الحق في التعليم فان غرضه يحصل بمحصول مقصوده في عاجل حاله وآجلها بمحضر من السامع وغير محضر منه باذكار الشريك او باذكار النفس او بالهام الرب فهذا هو قوام الامر في صناعة الجدل كما في غيرها من

الفصل الثالث

في مواضع الاثبات والاطال . مطلقا

قد علم فيما سلف من الكلام كيف تستنبط الحجة والقياس من المطلوب نفسه من جهة حديه اعني الموضوع والمحمول بتحصيل الحد الاوسط في الايجاب ومن الامور الخارجة عنهما (في السلب - ١) والخارجة عن احدهما غير خارحة عن الآخر على ما قيل في الايجاب والسلب الكلي والجزئي والمستنبط من نفس حدى المطلوب اما ان يكون عن حوهرها واما ان يكون عن الاشياء التابعة لها والاول هو ان تستنبط الحجة من (حد ٢) احدهما او كليهما فينظر هل حد المحمول يقال على الموضوع ام لا وعلى حده ام لا وهل الموضوع يقال عليه المحمول ام لا او حده ام لا .

واما استنباط الحجة من الاشياء التابعة لها فاما ان تكون تلك الاشياء مقومة لجوهرها او غير مقومة والمقومة اما جنس واما فصل واما مادة واما صورة واما جنس جنس واما جنس فصل واما جنس مادة واما جنس صورة واما فصل الفصل واما فصل الجنس واما فصل المادة او فصل الصورة او مادة الجنس او مادة الفصل واما واحد بالذات من وجه او مادة المادة او صورة الجنس او صورة الفصل والصورة في كل موضع من هذه مضاهية للفصل (والمادة - ٣) والمادة للجنس وان اختلفت باعتبار ما ذهني كما سبق وما كان من هذه مساويا للوضوع فالوجود له والمنفى عنه . ووجود للوضوع ومنفى عنه وما كان منها للمحمول مساويا او اعم فابطاله عن الموضوع ابطال المحمول واما في اثباته للوضوع فانه يكون اثباتا للمحمول في المساوى دون الاعم وكذلك في اثباته وابطاله عن محمول الموضوع واما اثبات محمول الموضوع فلا يجب عنه شيء وفي نفيه عن المحمول يجب نفي المحمول عن الموضوع .

(١) ليس في لا (٢) ليس في لا (٣) ليس في لا .

واما التوابع غير المقومة للذات فكالكل والجزء والعلل الفاعلة والغائية المبائة للجواهر والمتضايفات وما يلزم وحوادث الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده ونحو استعماله وفعاله واعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه والكل والجزء على اقسام اربعة احدها الكل في الحمل كالجنس والفصل ويقابله الجزء في الحمل كالنوع وينتفع بالانواع كانت انواعا في الحقيقة او انواعا في الشكل اذ ننظر في انواع الموضوع وانواع انواعه هل يوجد فيها كلها او بعضها المحمول اولافى شيء منها ولا فى كلها كذلك ننظر فى شيء من انواع المحمول هل يوجد فى الموضوع اولاولانوع منه يوجد فيه وينتفع به ايضا فى الاستقرار فانه اذا وجد المحمول فى كل انواع الموضوع اوى كثير منها حكم انه فى كل الموضوع .

وقد ينتفع ايضا اذا اريد اثبات متضادات بالقسمة على النوع اثبت انه كذلك على الجنس كقولك انه اذا كان كل قنية اما مجودة واما مذمومة فهذه القرس اما مجودة واما مذمومة لانها من القنايا او صناعة الرقص مثلا وصناعة الكتابة وكما يكون الكل من جهة الزمان فى جميع الزمان فانه ان كان يشبث او ينفي فى جميع الزمان لزم انه كذلك فى زمان ما ويقابله الجزء من جهة الزمان والموضع فيه بعكسه فانه اذا لم يكن فى جزء لم يكن فى الكل والكل من جهة الكمية ويقابله الجزء من جهة الكمية ايضا واذا ثبت حكم فى واحد من عدة فى جملة الموضوع نقل الحكم الى الموضوع كاثبت حكم لكل ماش فينقل الى الانسان واذا ثبت حكم فى جملة نقل الى افرادها لا اذا كان فى الجملة من حيث هى جملة كالزوجية فى العشرة فانها لا تنتقل الى احادها ولا العشرية ايضا ومن جهة الوجود اذا كان على الاطلاق ويقابله الجزء من جهة الوجود اذا كان مشروطا بزمان ومكان وحال وغير ذلك ومن هذا نقل ما هو اضطرارى الى ما هو اكثرى ونقل ما هو اكثرى الى الاضطرارى كما يقال ان كان العدل نافعا على الاطلاق فهو نافع على جهة كذا ونحو كذا وعكسه ان ما يكون على جهة ما ونحو ما يحوز نقله الى الاطلاق مثل ان ما هو ممكن ان يزيد فهو ممكن اى بالقول المطلق ومن هذا ان ما يوجد بزيادة ونقصان

فهو موجود بالقول المطلق . مثل ان الذي هو احر من شيء (فهو حار او ابرد من شيء فهو باردا واصلح من شيء فهو (١) صالح او اوردى من شيء فهو ردى ولا ينعكس هذا في كل مكان فليس كل حار احر من كل شيء ولا كل بارد ابرد من كل شيء . ومن ذلك الموضع المأخوذة من العلة الفاعلية والتمامية مثل ان يحكم على شيء بوجود مطلق او بوجود على صفة . لان علته كذلك موجودة على الاطلاق او بتلك الصفة كقولنا ان الحيوة موجودة في الملك لان النفس موجودة فيه وان العدل موجود بالطبع لان المشاركة موجودة بالطبع والمشاركة البشرية هي العلة الموجبة للعدل فيما بينهم وعن كون الشيء وفساده مثل انه ان كان كون الشيء خيرا فهو خيرا وشرا فهو شرا وكان فساده خيرا فهو شرا وفساده شرا فهو خيرا .

ومن الافعال . مثل ان وجود الفعل مطلقا يدل على وجود الفاعل وبمحال ما يدل على وجوده بتلك الحال .

ومن المتضائقات والمتلازمات فانه ان كان اللازم موجودا فمما يلزمه في الوجود موجود او معدوم . فهو معدوم وهذا ضروري ومن ذلك ان الذي يوجد لما يوجد له موضوع المسئلة فهو موجود لها . مثل ان الذي يوجد للحيوان يوجد للحيوان الماطق او ما لا يوجد لما لا يوجد له المحمول فهو موجود لموضوع ذلك المحمول . مثل انه اذا لم يكن النطق لغير الانسان فهو موجود للحيوان وان كانت الشيء لا يوجد للشيء الا عند وجود شيء فانه يقنع انه موجود للشيء . مثل انه ان كانت الحركة لا تكون لما لا نفس له فان النفس متحركة وهذا مضمون مقنع . مثل ان الشيء الذي يزداد على شيء فيجعله حيدا فهو حيد .

وبالجملة ان الذي يجب بوجوده لشيء حكم في ذلك الشيء . فالحكم له مثل ان العادل خير فالعدل خبر وادا كان موجودا لموضوع آخر يجعل للمحمول اكثرية فهو موجود له كما ان اليسار يجعل الفضيلة اكثر نيلا فاليسار نيل وان كان يجعله اقل فهو معدوم له على حكم التلايف ولا يجب ان ينعكس لانه ليس بضروري

وان الجيد اذا زيد (١) على الردى جعل الكل جيدا لانه يكون اجود من الردى وحده . مثل ان الذهب مع الغضة اجود من الغضة الخالصة ومن ذلك ما يوجد من الاعراض كقولنا الانسان ماس وكل ماس جوهر والانسان ضحاك وكل ضحاك ناطق ومن الزمان مثل انه ليس كل معتد بنام لان النمو يكون في بعض الزمان والاعتداء في جميع الزمان حتى في زمن الذبول وايضا ليس التعلم تذكر لان التعليم (٢) يكون للمستقبل والتدبير للماضي واذا احدث الحقعة عن الامور الخارجة عن الحدرين على الاطلاق مثل ان يحتج من الشهادات والتواتر واقاويل الثقات او من تشابه الاحوال كما كان يقول اصحاب سقراط ان النظر اليه واستماع كلامه فضيلة فكيف السلوك الى سيرته واما عن تدويل الاقتصاد كما كان يفعل سقراط في امكنة العدل في المدينة بان كان ينقر المسئلة الى الرجل العدل ويقيس عليه في الاحوال التي يجب ان يكون فيه حتى يكون عدلا ثم ينقل الى المدينة فيكون هذا باب شبيه بالتمثيل وليس بتمثيل لان (٣) التمثيل هو ان ينقل حكم الى شبيه بين التشابه مستغن عن اثبات التشابه ون احتج الى ان يبين فيه التشابه لم يكن تمثيلا مطلقا . ومثل ان يراد بالجرى معنى كلى كقوله لا تأكل السمك والخبز اى كل مرطب او بدل الشبيه مكان الشبيه وكل ذلك قريب من التمثيل وليس بتمثيل . ومن الحجج المأخوذة عن الاشياء الخارجة مواضع المتقابلات من ذلك ما هو على سبيل التناقض واللزوم الحقيقي فيه بمكس القيقض . مثل انه اذا كان كل انسان حيوانا فما ليس بحيوان ليس باسان وربما افنع العكس المستقيم وما كان على سبيل التضاد فان لزومه مقنع في الجهتين جميعا مثل انه ان كان الصديق حسن النية فالعدو ردى النية وابضا ردى النية عدو ويعاند ان كان حسن الهيئة صحيفا فليس يلزم ان يكون المريض ردى الهيئه ومن مواضع التضاد ان يؤخذ لتقيض الموضوع شيئا ما يؤخذ للموضوع ضده . مثل انه ان كان ما ليس بلذيق شرا فاللذة خير وأما يكون هذا اذا لم يكن متوسطا والمواضع المشهورة في التضاد ان مركب ضد ان

(١) لا - ذيل عن (٢) كذا في الاصلين والظاهر التعلم والتدكر (٣) لا - لا ان

السلوك الى .

مع الضدين على اربعة اوجه كل واحد من طبقتين ثم يكون اذا كان الشئ مع الشئ بحال ما قصد الشئ معه بضد حاله مثل ان الكون مع الصديق سعادة ومع العدو شقاوة وضده مع ضده مثل حاله كقولنا ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فلاحسان الى الاعداء قبيح وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فلاحسان اليهم حسن والشئ مع ضده بضد ماله فانه ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فلاحسان الى الاعداء بحيل .

واما المتقابلات على سبيل العدم والملكة فانها تتلازم على الاستقامة مثل انه ان كان الجهل عدم ملكة فالعلم ملكة واما المتقابلات على سبيل المضاف فانها تتلازم على السواء مثل انه ان كان الحس علما فالمحسوس معلوم .

ومن هذا الباب المواضع المأخوذة من الاقل والاكثر وهي على وجوه منه ما هو مطلق فانه اذا كان ما هو اقل وجودا ووجودا ما هو اكثر وجودا . وجود وهذا للثبات فقط لان عكسه غير مفيد واذا كان ما هو اكثر وجودا ليس بموجود ما هو اقل وجودا ليس بموجود وهذا للنفي من المقنعات (١) ومنه ما ليس على الاطلاق بل عند محمول او موضوع ما وهو انه ان كان للموضوع محمول اولى من هذا فلم يكن لم يكن هذا واذا كان ما ليس اولى منه كان هذا واذا كان المحمول لم يكن لموضوع هو اولى به فليس لهذا الموضوع او ان كان لما هو اولى بان لا يكون له فقد كان له واذا كان محمول الموضوع آخر هو اقل وجودا من معنى هذا المحمول لهذا الموضوع فهذا كان واذا لم يكن محمول لموضوع هو اولى ان يكون له من هذا المحمول لهذا الموضوع لم يكن هذا ومن هذه الابواب ابواب التساوي مثل ان كان ما هو مساوي في الكون لهذا الشئ موجودا فهذا الشئ موجود او لم يكن لم يكن وعلى اقسام مساوية لا تقسام الاولى بحسب التقابل .

واما المواضع المأخوذة عن اساس (٢) الداخلة في نفس الامر والخارجة عنه مواضع القسمة ومواضع التصاريف والاشتقاقات ومواضع النظائر وطرق

القسمة كثيرة كما سلف ذكره كلى الى جزئياته وكل الى اجزائه ومحول الى موضوعاته وموضوع الى محمولاته واسم مشترك الى معانيه ومن القسمة تكون القياسات الاستثنائية المنفصلة ومنها طرق الاشتقاقات والتصارييف . مثل قولنا ان كانت العدالة فضيلة فالعادل فاضل ولا ينعكس هذا الا ان يقال ان العادل بما هو عادل فاضل فالعدالة فضيلة وطرق النظائر كقولنا ان كان ما يجرى مجرى العدالة محمودا فالعدالة محمودة .

الفصل الرابع

في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

من ذلك ان ينظر هل يحمل على ما يحمل عليه حمل احد الخمسة الكلية وخصوصا هل اخذ مكانه الجنس كما يقال ان الياض عرض له ان يتكون وهذا للابطال وان ينظر ان كانت بسيطا كالبياض فهل يحمل بلا اشتقاق او مشيرا الى الموضوع كالابيض وهل له اصل منه يشتق وهذا للابطال وينظر هل وضع الشيء عارضا لنفسه وايضا ان كان للعرض ضد ما من شأنه ان يفسده ويعقبه في المحل فهل يتأني ان يحل ذلك المحل . مثل انه ان كانت القوة الغضبية عرض لها الغض فيجب ان تعرض لها المحبة وايضا هل ضده موجود في الموضوع وهذا للابطال .

ومن مواضع الآثر والافضل ما كان اطول زمانا واكثر بيانا وما كان يفضلته المعبرون من اهل القطنة او من اهل العلم فالذى من جنس الفضيلة افضل مما هو هو خارج عنه فان العدالة افضل من العادل وآثر لانه بها كان فاضلا والمطلوب لاجل نفسه افضل من المطلوب لاجله . مثل ان الصحة التي تترادف لهما افضل من الدواء الذي يراد لاجل الصحة وقد يعاند هذا بان يقال ان القوة في كثير من الاوقات آثر من الفضيلة ويكاد ان يكون الضروري آثر والفضيلة افضل والذي هو علة الخير بالذات آثر من الذي هو علته بالعرض والذي يؤثر في جميع الاحوال آثر من الذي يؤثر في وقت ما كالصحة والعلاج والذي يؤثر ويراد وجوده كالصحة آثر من الذي يؤثر لغيره كالجمل والحسن والمؤثر بالطبع والذات كالهلم

آثر من المؤثر بالعرض كالكتاب والموجود للآثر آثر من الموجود لما دونه وما يخص الافضل والآثر من جهة المؤثر كالمؤثر عند الله تعالى آثر من الآثر عند الناس وما كان في الاشياء التي هي اقدم آثر كالصحة فانها آثر من القوة لان الصحة في الاخلاط الاول والمزاجات وهذا فيما بعد والمبلغ الاقرب الى الآثر آثر ومبلغ اثر الغايتين آثر (١) اذا فضلت الغاية الغاية باكثر من فضلها على فاعلها فالفاعل آثر من الغاية مثاله ان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على المصح ففاعل السعادة افضل وآثر من الصحة والنافع في كل وقت اوفى اكثر الاوقات آثر والا لذند الجمهور آثر والذي هو مع اللذة آثر من وجه آخر كاطيب الدوائين وما في السن (٢) التي تدرك فيها العظام كما في سن الكبر دون سن الصبي آثر ثم ما لا يشترك فيه الاردى آثر والذي شاركه فيه الاخوان والاحباب آثر والذي يوثر ان يفعل بالاخوان آثر من الذي لا ينبغي ان يفعل بهم .

وبمجموع الاثرين آثر والذي اذا كان استغنى به عن الآخر بلا انعكاس آثر من الآخر مثاله ان العدالة اذا كانت في جميع الناس لم يحتاج الى الشجاعة والشجاعة لا تستغنى عن العدالة فالعدالة آثر وما يراد كونه اكثر فهو آثر وما يتوقى عدمه اكثر فهو آثر وما يراد عدمه اقل فهو آثر والاشبه بالآثر آثر من جهة ما هو اشبه ويعاند بالقرد فانه اشبه بالانسان من الفرس والفرس آثر منه والشبيه بالفاضل آثر من الشبيه بالخسيس من جهة ما هما شبيهان ويعاند بانه يمكن ان يكون الشبيه بالفاضل من جهة ما هو اخس والشبيه بالخسيس من جهة ما هو افضل فان لم يشترط هذا لم يتم (الآثر - ٣) الا ترى ان الفرس اشبه بالحمار والقرد بالانسان والذي زيادته آثر هو آثر والذي يؤثر دون هذا من غير عكس آثر والذي ييجد الآخر ليظهر هو آثر من الآخر مثل من ييجد حب اللذات ليظن زكيا والذي هو اظهر آثر والذي هو اصعب هو آثر اذا بلغ الى غاية آثر وايضا الذي هو اسهل اذا بلغ الى مثل ذلك آثر وافضل افضل النوعين افضل من افضل اخسهما والذي له الفضيلة

(١) زاد في قط - من الغاية من آثر (٢) لا - السنى (٣) ليس في لا .

الخاصة بنوعه آثر مما ليست له وان كان له غيرها (١) ومن ذلك يكون الكيس والقطنة في الانسان آثر من الشجاعة فيه والذي يفعل اكثر مما يتصل به آثر من الذي لا يفعل من جهة زيادة فعله . مثاله ان النار آثر من الاوفريون من جهة ان قوة اسخاها اذا كان مقصودا . مطلوباً لا من جهة الاحراق الذي يكره وان اشتركا فاكثرها فعلا .

والذي يفعل بطبيعته آثر من الذي يفعل بغيرها فعلاً مؤثراً والذي يخص خيره الافضل آثر والذي يتبعه خير اكثر آثراً والذي يتبعه شر اقل آثراً والذي به الخير اكثر آثر والذي يرمعه الشر اقل آثراً .

١٠٠٠ المواضع التي للجنس فمنها ما هي له على انفراده ومنها ما يشاركه فيها الفصل والحد من ذلك ان ينظر هل يخلو عنه بعض الموضوعات خصوصاً الاشخاص فيصدق النوع حينئذ على ما لا يصدق عليه الجنس كمن جعل المعلوم (٢) جنساً للظنون وبعض الظن ليس بعلم بل خطأ وجهل ومن المشهور (ان بعض الظن اثم) وهل هو غير مأخوذ في ماهية النوع وما تحته خصوصاً ان صدق عليه حد العرض فان جنس الشيء لا يكون عرضاً له وان يوجد الاسم الكلي الذي لا يتساوى . فهو . عند المسميات به من الجزئيات مكان الجنس كالموجود وهل للنوع جنس غيره لا يترتب تحته ولا يصير تحت آخر فوقها (٣) جميعاً حتى يكون الجنسان مختلفين فان اشئاً الواحد لا يدخل في جنسين مختلفين بمعنى واحد والنوع يقع في مقولة غير مقولة حنسه كمن جعل العلم خيراً والعلم من المضاف والخير من الكيفية وقد ينتصر القول بان الخير من المضاف من حيث يكون الفعل الواحد شر الزيد وخير العمر ويكون (مصائب قوم عند قوم فوائد) لكن الخير فيها يقال باشتراك الاسم (٤) وهل ليس جنس الجنس يحمل على الموضوع كله وما تحته وهل هو فصل له او لجنسه فان الفصل لا يقال في جواب ماهو الخاص ولا المشترك فانه كما قيل لا يوفي جواب ماهية خاصة ولا مشتركة وهل لا يقال

(١) لا - غيرها (٢) لا - العلوم (٣) لا - فوقها (٤) لا - الجنس .

عليه شئ من فصول الجنس فلا يكون حينئذ جنسا وهل ضد الجنس يحمل عليه وهل العدم يشترك الشئ فيما وضع جنسا له فان العدم اما ان لا يقع تحت الجنس او يكون جنسه عدم جنس كالعمى وهل عكس فوضع (١) النوع بحال الجنس كمن يقول ان المرض سؤ مزاج وهل هو على سبيل الاستعارة والتشبيه كمن يقول ان القيم دخان لانه كالدخان وهل ليس ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس او ليس هما جنسين (٢) بانفسهما وهذا الابطال والا ثبات .

وينظر هل ضده ليس في جنس فيكون هو ايضا ليس في جنس كالخير والشر وينظر هل النوع مبائن لكل قسم من الجنس وهل يتما كسان احدهما على الآخر كالوجود والواحد والمبدأ والعلة وهل ان كانت الانواع لها متوسطات في الضدية فالجنس كذلك وهذا مقنع وبالعكس ومقاومته ان الصحة والمرض لا واسطة بينهما وبين الخير والشر واسطة او هل الواسطة بينهما جميعا ايجابية او سلبية فان اتى بين الخير والشر سلبية وبين الاسود والابيض ايجابية وايضا هل الجنس له ضد والنوع ليس له ضد فانه اذا كانت الفضيلة ضد الشرارة فالبر ضد الاثم وان ننظر هل كلاهما من المضاف وكذلك يجب ان كان احدهما من المضاف ويعاند هذا بان يقال ان العلم من المضاف والتحويل ليس من المضاف وهو مردود عند التعقب وهل اضافتهما بحرف واحد او بنحو واحد ويعاند بان التقنية جنس للعلم والتقنية قنية للقتنى والعلم علم بالمعلوم وهل يعاكسهما الاضافى بحرف واحد ويعاند بان العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم العلم - وهل يقاس الجنس المضاف الى النوع على السوية وانه ان كان النصف من المضاف الى الضعف بكثير الانصاف الى كثير الاضعاف وهل ان كانت الاضافة من احدهما ذات وجهين فكذلك في الآخر مثل ما ان الواهب من الموهوب والموهوب له فكذلك العطية وان كان الجنس من العوارض فهل يعرض لما يعرض له النوع ام لا فان من قال ان الحياء جنس فقط فقد اخطأ لان الحياء في القوة الفكرية والجنس في الغضبية وننظر هل وضع

الكل في حزيه كمن قال ان الحيوان حسم فيه نفس والجسم موضوعه لا جنسه وهل وضع الافعال في المفعول على انه في جنسه كمن قال ان الخليلد ماء جامد وهل وضع الفصل على انه جنس وهل يقال الجنس على الذي وضع نوعا تحته على الاطلاق من جميع الوحوه لا من جهة واحدة وكذلك ليس الحساس جنسا لانسان لان الجنس يقال عليه لبعض اجزائه وكذلك ليس المحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة بدنه فقط وهل وضع افضل الضدين في اخس الجنس هل ان كان حال النوع الى شئين حالا واحدة وروى الى اخس الجنس كما يجعل المتحرك جنس النفس دون الساكن والسكون ثبات والحركة لاثبات وايضا هل وضع العارض في العروض له على انه بجنس كما يقال ان اللاهوت حياة ابدية مثلا وان الميت صار لاميتا كان استفاد حياة جديدة ولكن تلك الحياة انفصلت ونظر هل ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس وهل الواسطة في الجنس وهذا الابطال والاثبات وينظر في الاقل والاكثر والاولى والمساوى والنظائر والاشباه والكون والفساد ومن هذه المواضع المذكورة مواضع تعم الفصل والحد مع الجنس ومواضع تعم الجنس والحد ومواضع تعم الجنس والفصل ومواضع تخص الجنس .

الفصل الخامس

في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة

من ذلك ان ننظر هل يقال في حواب انما هو وهو اولى من الجنس بذلك والجنس اولى بان يقال في حواب ما هو وهل ينقسم به الجنس قسمة بالذات وهل يقال عليه الجنس على انه جنسه فيكون بذلك نوعا لا فصلا وهل يدل على معنى وجودى او على معنى سلبى لا اثبات فيه مثل غير الناطق وهل فصل الجوهر مأخوذ من عوارضه فان ذلك مما لا يجوز كالحبوان المائى والارضى وننظر هل فصل المضاف من المضاف كما يقال هو قرابة فيقال أى قرابة فيقال اخ او ابن اخ وهل اخذه مضافا بالقياس الى ما هو بالقياس اليه بالذات وهل هو فصل بجنس مبائن بجنسه

لجنسه فان فصول الاجناس المتباعدة متباعدة والخاصة المساوية اما فردة كالضحك
للانسان واما مؤلفة وهي الرسم الذي هو قرين الحد وهناك مواضع تعمها والحد
فمن ذلك تعريف الشيء بما هو اخفى منه اما على الاطلاق واما في وجوده له او تعريفه
بما هو مثله فانه لما ينبغي ان يتعرف بما هو اعرف منه في ذاته او عمدنا وتعريف
الشيء بما ليس اعرف منه اما ان يكون بما لا يعرف الا بالشيء المعروف كنعرف النفس
بانها القوة المحركة للحيوان والحيوان لاسبيل الى معرفته الا بمعرفة النفس لانه
جسم طبيعي ذو نفس واما ان يكون الى معرفته سبيل دون معرفة المعروف الا انه
اخفى منه كمن قال ان النار هو الجسم الشبيه بالنفس فان معرفة النفس اخفى من
معرفة النار وان كانت النفس لا تحتاج في تعريفها الى النار والمساوي في المعرفة
كالضاد والمضاف والقسم (١) في الجنس واما المقابل (٢) بحسب المضاف فينبغي
ان يتأمل الحال فيه فان المضافين لا يتأتى تعريف احدهما خلا من الآخر اذ وجود
كل واحد منهما هو بالقياس الى الآخر ولما الوجه هو ان تؤخذ الذاتان بما هما
موجودتان كإنسان وإنسان لهما مضافان كالأب والابن ويضاف اليهما سبب
الاضافة فيقال إنسان اولد اسانا فالوالد هو الأب والمولود هو الابن فيكون الحد
الواحد معرفا لهما جميعا ثم يعرف بهما مجرد الاضافة ومثال هذا ان لا يقال ان البحار
هو الذي له حار بل الحار هو ساكن دار ينتهي حد من حدودها الى دار يسكنها
آخر هو الذي يقال انه جاره ثم يحدد الجوار من ذلك .

واما المقابل بحسب العدم والملكة فان الملكة تستغنى في تحديداتها عن العدم
والعدم لا يستغنى عن الملكة وليسا معادل الملكة اقدم في المعرفة وكذلك الحال
في الموحدة والسالبة .

واما القسم في الجنس فكلا انسان والفرس ونظر هل بدل الحد والرسم احدهما
بالآخر وهل ترك الجنس وهل وفي الجنس القريب وهل استثنى فيما يوحد لاشياء
كثرة الا انه للوضوح اولا بالاوليه كاللون للسطح والجسم فانه للسطح
اولا وكذلك ان كان موحود للجملة لانه لو اريد من تلك الجملة دون سائر

مثل ان قبول المتضادات خاصة للجوهر فهو للوجود من اجله وننظر ان لا يكون القول مأخوذاً من جهة الافراط في النسبة كمن يحد النار بانها الجسم الخفيف جداً والنار اليسيرة ليست خفيفة جداً ان المدرة الصغيرة ليست ثقيلة جداً وهل يتساوى القول في الاجزاء والجملة فانه لو قيل ان الارض هو ما يتحرك الى السفلى كان القول يتناول الاجزاء المفارقة دون الكلية ولا يكون في الرسم فصل مكرر كما لا يكون في الحد اما بترادف الاسماء كمن يقول ان النقطة لاحزء لها ولا هي منقسمة فهذا تصريح بالفعل بالتكرار وما بالقوة كمن يقول ان الحيوان جسم معتد حساس جوهر والجوهر في ضمن الجسم وكمن يقول ان الشهوة تشوق اللذيذ والتشوق هو الشهوة وننظر هل فيه فصل غير مكرر الا انه انقص من الموضوع فنقص به المحدود بزيادة الحد كمن يقول ان الانسان حيوان ناطق فيلسوف او كاتب وننظر هل ان كان اللفظ مؤلفاً مثل قولنا خط مستقيم متناه فقد حده بما لورفع بخاصية احدا جزائه ففى الباقي حدا لما بقى فانه ان قال خط نهايتاه موازيتان لو اسطرته فان رفع الواسطة وهي خاصة المتناهي وغير المتناهي لم يبق الباقي رسماً للخط المستقيم المطلق الذي (١) يقع على المتناهي وغير المتناهي وهل لم تبدل الاجزاء باقوال بل بدلها ناسام مترادفة كمن قال هاهنا انه طول مستو محدود وخصوصاً ان دل على اسم اغمض وربما اتفق ان يؤمد للشتراك حديثنا ولجميع ايقال عليه اما في المشكل فذلك مستعمل ولكن يجب ان يجرب هل يبقى لكل واحد حد كما للآخر .

وكذلك يجب ان ننظر هل القول بشتمل على الا يشبت والموضوع ثابت كقول فلاطون ان الصورة المفارقة امتلأ سرمدية للكائنات الفاسدة وهل ان كان الموضوع زمينياً فكذلك رسمه ام حده وان لم يكن فكذلك وهل الاسم اولى باحد اجزاء القول كالمسا رافانها اولى باللهيب من الحمر فلا يجوز ان يكون القول لها سواء وننظر هل القول مأخوذ عن الاقسام كقول القائل ان المقدمة هي التي توجب شيئاً لشيء او تسلب شيئاً عن شيء فانه يجمع كل واحد منهما للآخر (٢)

فلا يكون الموجب اما سالبا واما موجبا وكذلك السالب لا يكون اما سالبا واما موجبا فاذا قال قائل ان القضية السالبة مقدمة وكل مقدمة اما سالبة واما موجبة ازم عن ذلك ان القضية السالبة اما موجبه واما سالبة ولا يكون من السالب موجب فيكون خطأؤه من هذا القبيل ولا يجعل سبب الشئ نفس الشئ كمن يقول ان الصحة هي اعتدال الاخلاط والوجع هو تفرق الاتصال وهما سببان للصحة والالم وليس هما نفس الصحة والالم وينظر ايضا هل فصل الكيفية (١) من الكمية وهل فصل السبب الفاعلى من التامى فيما يحتاج اليه كمن حدد محب المال بانه الذى يشترق اليه فما (٢) حدد على ما ينبغي لانه ربما اشتاق اليه ايضا لقضاء دين او حد الشجاع بانه المقدام على المخاوف فما حدد ما لم يبين (٣) من اى المخاوف ولاى علة ومن قال ان الليل ظل الارض لم يتبين ما لم يقل انه عن الشمس ثم ينظر فى القوانين المشتركة مثلا هل حد الضد ضد الحد اورسمه وفى المضاف مثلا ان لم يكن الارجح خاصة الضعف لم يكن الانقص خاصة الصف وكذلك الملكة للملكة والعدم للعدم وكذلك فى القبيض وكذلك ان كان الشئ خاصة للقابل فليس لمقابله خاصة (٤) وكذلك ننظر فى الاشتقاق والتصريف على هذا القياس وهذه القوانين .

فاما المواضع التى تخص الخاصة فان ننظر حتى لا يجعل الموضوع خاصا لخاصة (٥) كمن قال ان النار خاصة للطيف الاجزاء وكى لا تكون داخلية فى الماهية وكى لا تكون اخذت من جهة الحس وليس يعلم فى بادى الامر هل هى كما يحس ام لا كمن قال ان خاصة الشمس انها كوكب يضيئ فوق الارض ولا يدري هل هى كذلك عند الافول ام لا وكى لا يكون انى بخاصتين معا على انها واحدة كمن قال خاصة النار انها اخف الاجرام والطفها وكى لا تكون معلقة بآن واحد اوزمان كقولهم ان خاصية كذا انه يوجد الآن كذا الا ان يقول ان خاصيته

(١) لا- الكمية من الكمية (٢) لا- فيما (٣) لا- يتيفن (٤) قط- بخاصة (٥) قط -

الآن انه كذا الآن كما للاشخاص من احوالهم الجزئية الزمانية (١) .

الفصل السادس

في المواضع الخاصة بالحد

ننظر هل اخل فيه بدكر الجنس او بدكر الفصل ولا يكون رتب الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل كن يقول ان العشق اوط المحبة فان هذا خطأ لأن العشق محبة مفرطة والافراط عارض للمحبة والعشق نفس المحبة وكن يقول ان الصوت هواء مع قرع والقرع جنس الصوت اوسيبه لا فصله وهل أتى فصل غير مناسب اوبشئ هو بالعرض وهل زاد ما نقص او فضل على الماهية مثل ان يقول للسان انه حيوان ناطق حساس والبرودة عدم الحرارة بالطبع فان عدم لا يحتاج ان يفصل بانه بالطبع وهل أتى بفصل سلبى في غير المعنى العدمى وهل وضع النوع مكان الفصل كن قال ان البطر استخفاف مع لهو واللهو نوع من البطر فاذا خص من الاضداد واحد احمل للشئ حدين كن قال ان النفس حوهر قابل للعلم وهو ايضا قابل للجهل والخطأ وننظر في جميع المحدودات من باب المضاف هل فصولها من باب المضاف وهل اشار الى ما اليه الاضافة بالقياس بالذات وهل ان كان مضافا بداته اوبجنسه فقد فصل كالطب فانه مضاف لجنسه وننظر هل ظن انه اورد فصلا من الفصول ولا يكون معل ذلك ولم يزد على معنى الجنس كن حد بفصل سلبى مطلق مثل من قال ان الخط طول بلاعرض فان الجنس هو الطول وهو من حيث هو كذلك بلاعرض فاجاء بفصل زائد على طبيعة الجنس وكذلك ان كان المحرود استعدادا نحو ضدين ذكر احدهما دون الآخر الا ان يكون احدهما غاية بالذات والآخر ناعرض كن يحد الطب بالصحة لابلوت والمرض وهل اشار فى القوى والملكات الى موضوعاتها ولا يظن المعدولى اللفظ سلبا فيجده بالسلب او المعنى العدمى من الموجود فى اللفظ وجودا فيجده بالوجود وهل بين حد ضد الشئ من ضد حده

(١) زيادة فى قط بخط جديد - مثل ان الانسان اول شبابه و فى آخر عمره .

وكذلك

وكذلك في المتقابلات والمشتقات والمضاد للشيء في جنسه دون فصله او فصله دون جنسه او فيهما جميعا واذا كان الشيء لا يرتقي الى جنس واحد بل له حصة في جنسين فيجب ان لا يكون اخل باحدهما مثل ان المهذار ليس هو الذي يحب المحال ولا يقتدر على قوله ولا الذي يقدر على قوله ولا يؤثره بل مجموعهما وكذلك ينظر في حد الاشياء المركبة ومن الخطأ فيه تبديل الاسماء المترادفة واشنع منه ان يترك التماثل مقام الفصل بحاله ويقصد الى تفصيل الجنس وينظر هل للشيء زيادة معنى بالتركيب على الاجزاء وقد اخل بتلك الزيادة في الحد كمن يقول ان البيت خشب وحجر وطين فان هذه مواد البيت والبيت شيء يحدث عن هذه والمركب ليس هو التركيب ايضا بل الاول هو المادة وهذا هو الصورة وفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة .

ومن التركيب ما ليس فيه معنى رائد سوى المعية ومنه ما يحدث له معنى ثالث زائد على المعية كالزاج والعص للحبر وكل ذلك ينحصر في قولك هذا وهذا للركبين بالتالي وهذا مع هذا وهذا من هذا .

وقد يكون التركيب بالعرض وليس بقياس شيء واحد كمن يقول ان الطب اقدام ورأى صحيح في العلاج وليس الطب شجاعة وانما قد يكون الطبيب شجاعا صحيح الراى فيكون افضل وهما متحيزان في الطب بالعرض وما لم يكن الكل غير جملة الاجزاء فقط فحده جميع اجزائه كمن يقول ان العشرة عدد يحدث من سبعة وثلاثة او من تسعة وواحد ولا يقال في المركب انه كذا وكذا او كذا مع كذا كقولك ان الانسان جسد ونفس او جسد مع نفس او يحد الكل ببعض الاجزاء كمن يقول ان الدقر جلد فيه كتاب وكذلك المركب من افضل واخس فهل هو افضل من الاخس او اخس من الافضل ويعاند كذلك انه قد يكون من ضار نافع ومن نافع ضار ولا يجعل الاسباب والعوارض اجزاء كمن يقول ان الفزع عم مع شر منتظر ولا يجعل التركيب كالجنس كمن يقول ان الحيوان هو تركيب روح وبدن وانما هو المركب لا التركيب فهذه امثلة كالا نموذج لما

يتسع فيه القول من ذلك في القوانين المشتركة والاشتقاقات والمناسبات وغيرها وتنبه المواضع التي في الحد ما يقال في الموهو والواحد ينظر في القوانين المشتركة وينظر ان كل واحد من شئين هو أثر واعظم من جميع اشياء واحدة باعيانها فهما شئ واحد وما هو هو شئ آخر هو هو شئ ثالث فالثالث هو الاول كما يقول ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (١) ونظر لثلاث يكونا مختلفين في الجنس او قبول الاكثر والاقل وهل اذا زيد عليهما شئ آخر كانت الزيادة واحدة واثبت الحد اعسر من نقضه لان نقضه من وجهين لكونه ليس في نفس الامر ولكونه غير مقول كما ينبغي والثاني يكفيه ايها شاء واي وجه كان من وجوه اى القسمين شاء فالحد اعسر منه اثباتا ثم الخاصة ثم الجنس ثم الفصل ثم العرض .

الفصل السابع

في الوصايا التي ينتفع بها المجادل

من هذه الوصايا وصايا للسائل ومنها وصايا للمجيب ومنها وصايا مشتركة بين السائل والمجيب فاما وصايا السائل وهو الذي يتوصل بكلامه وما يرتبه من قياسه الى اثبات مقابل وضع صاحبه الذي يجادله حتى يرد به عليه من اجل ان المتقابلين لا يصدقان معا بمقدمات يتسلها منه في سؤاله له فينبغي له في سؤاله ذلك ان بعد اولا الموضع الذي فيه الكلام من المواضع المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات وان يرتب وجه المخاطبة في سؤاله ترتيبا فاصلا يتدرج فيه بالسؤال يسيرا كيلا يشعر المسؤول بالموضع الذي يلزمه منه ما يلزم فيتوقف عن تسليمه .

والمقدمات المستعملة في الاقيسة منها ما هي ضرورية في انتاج النتيجة كما سلف القول فيه وهي التي تازم عنها النتيجة بالذات ومنها ما هي خارجة عن ذلك وهذه يدخلها المجادل في كلامه للاستظهار والاستكثار والتفخيم ولاخفاء النتيجة

(١) في هامش قط - وعبارة اخرى - وما هو هو هو هو هو هو هو هو هو هو الثالث

مثل ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (٢) لا - في غير

ولا

(٣٢)

ولا يضاها والمقدّمات الضرورية الانتاج يبنى للجادل السائل ان لا يصرح بطلبها في اول الأمر فيبادر المحجب الى انكارها ويجهّد ان لا يسئل عنها سؤالاً اصريحاً ينص عليها باعتبارها بل يسئل عما هو اعم منها فانه اذا تسلّم الاعم فقد تسلّم الاخص او يسئل عن مقدمات اخرى ينتجها اتنا جابينا ضرورياً بقياس .

واما ان يتسلّم جزئياتها واحداً واحداً على سبيل الاستقراء او بعضها هكذا وبعضها كذلك وهو الاحسن والاخفى ويتقل في المسئلة عنها الى ما يناسبها في الكلام من طريق الاشتقاق والتصريف والى اللوازم فان التسليم ربما كان الزم واوجب على المحجب في شيء دون شيء حتى ان الاسم قد يكون اسهل تسليماً من الحد والحد اسهل من الاسم وربما كان في المناسبة وفي الاشتقاق اوضح مثل ان يتسلّم ان الغضب شوق الى تعذيب الم غضب وربما ذكر بعده ان الابن ربما اغضب اباه (١) ولم يشتق الى تعذيب ابنه مثلاً وكذلك الصديق والمحبيب والمعشوق والمفيد والمنعم وما اشبه ذلك من هذا الفن .

وما يؤتى به لتفخيم الكلام والاستظهار في القول مثل ان يستعمل الاستقراء والقسمة من غير ان يكون له اليها حاجة ضرورية وما يؤتى به لا خفاء النتيجة فمثل ان يتبدى من المقدمات البعيدة من الوضع حتى لا يسبق معه الى وهم المحجب نفهما في انتاج المطلوب ويخطأ بما لا يناسب الوضع حتى اذا تسلّمها عاد وانتج الضروريات منها ومن هذا القبيل ان يخذع المحجب فيخيل اليه انه انما يتسلّم لينتج بها شيء لا ينتفع به في المطلوب فلا يشاكس في تسليمه ثم في آخر الامر ينتج عنه ضروريات وربما وهم انه يتأدى بالقياس الى مناقض للنتيجة ا، لانه يتغابي ويخفي فطنته اولاً لانه لم يوافق المحجب على المسئلة ويبنى ان لا يرتب المقدمات في المخاطبة بالقياس ترتيباً قياسياً يلوح للمحجب انسياقها الى النتيجة فيمتنع من تسليم الضروريات بل الاولى ان يغافض (٢) بالنتيجة من حيث لا يشعر المحجب كيف وجبت ويكون كلامه كالمستفهم المتشكك كأنه يلوح منه الميل الى موافقة المحجب ومناقضة نفسه .

(١) قط - اغضبه ابوه (٢) المناقصة اخذ الشيء على غرة منه - ح .

ومن احسنها اظهار اثار الانصاف على الغلبة حتى يطمئن اليه المحيب حيثئذ ويأتى بالمقدمات فى كثير من الاوقات على سبيل المثل والخبر ويدعى فى قوله ظهور ذلك وشهرته وجرى العادة به حتى يتوقف المحيب عن جرده ولا يقدم على رده فانه اذا روى وتوقف فى ذلك صار توقفه كالتسليم .

ومن ذلك ان يخلط الكلام بما لا يفيد الغرض المقصود فان الكذاب اذا خلط بكذبه مالا مدخل له فى الغرض اخفى كذبه خصوصا ان كان ذلك الذى لامدخل له فى الغرض حقا مشهورا مسلما - ويؤخر السؤال عن الاشياء التى هى عمدة الاحتجاج فان المحيب يعاند فى اول امره فى التسليم ثم يضجر فيتساج ويتساهل فى آخر الامر خصوصا اذا توهم ان المسئول عنه لا يؤدى الى ابطال وضع .

ومن المجبيين من يحمله العجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم فى اول الامر ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع يبطل عاد الى العناد والمجادلة وينبغى فى مجادلة امثالهم ان يعتمد الاسهاب فى القول وحشو الكلام بما لا جدوى له ليشكل على المحيب غرض السائل او يمل ويضجر فيسلم ما يستل عنه لتنقضى المحاوره فاما اذا اريد بما يقال ايضاح القول فينبغى ان يستعمل المثل ويبدل الاسماء والكلم والاقاويل الاخفى بالظاهر والاغرب بالاشهر ويفصل الكلام المشترك .

والاحسن مع الفضلاء وذوى البصيرة هو استعمال القياس واما مع من لا فضل له ولا معرفه فاستعمال الاستقراء اولى واذا سلم المحيب الجزئيات المستقراة وامتنع عن تسليم الكلى عدل الى مطالبته بذلك مما سلمه وقد يكون امتناعه لا حتجاجة به باشتراك الاسم كمن قضية قول القائل كل انسان حيوان بالانسان الميت فانه انسان باشتراك الاسم فينبغى للسائل ان يقسم الاسم الى معانيه وينص على المقصود منه فان ناقض المحيب مناقضة على الصديق على السائل ان يشترط للذى ناقض به شريطة خاصة ولباقى معانى الاسم شرائط اخرى متميزة عنها والاحسن ان يسبق الى ذلك قبل المناقضة ويستعمله فى الاحتراز عن المقايمة والمعاودة قبل وقوعها .

والقياسات المستقيمة احسن في الجدل استعمالا لان الشنع اللازم في الحلف ربما انكرت شناعته وادعى المدعى امكانه فلم يكتف بالقياس .

واذا بلغ السائل الى النتيجة فينبغي ان يعبر عنها على سبيل الاتناج واللزوم ويتشدد في التحري عن ايرادها على سبيل السؤال فانه حيثئذ يدل على قصور مقدماته عن ابطال الوضع واذا جحد المجيب رجع الكلام جديدا .

واما اوصايا المجيب فهو ان يعلم ان كلامه فيما يجيب به اما ان يكون على سبيل التعليم واما على سبيل الجدل واما على سبيل الارتياض واما على سبيل المغالبة والمخاصمة والمذاهب في ذلك تختلف وتختلف المقاصد بحسبها فان المعلم يدري ماذا يقول ولماذا يقول والمتعلم قد لا يدري فالسائل يدري ما يريد بسؤاله والمجيب قد لا يدري .

والجدلي المرتاض هو الذي يقصد بالوصايا هنا فيقال انه لا يخلو من ان يكون وضعه الذي عليه حفظه مشهورا فتكون نتيجة السائل الذي يقصد مناقضته شناعة فينبغي له ان يسلم المشهورات وما هو اقل شناعة من النتيجة وان كان الوضع مشهورا على الاطلاق فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض فالمشهورات عند ذلك البعض واما ان يكون وضعه بعضه شنعاً فيكون الذي ينتجه السائل لمقاومته مشهورا فينبغي له ان لا يسلم المشهورات بل الشنعات على الاطلاق او عنده او التي هي اقل شهرة من نتيجة السائل واما ان لا يكون الوضع شنعاً ولا مشهوراً وكذلك نتيجة السائل فينبغي ان يسلم المشهورات والشنعات ولا يسلم ما ليس بشنع ولا مشهور لان الاكثرى والاغلب هو ان كل شئ ينتج ما هو شبيه به في فيه المشهور من المشهور والشنع من الشنع واذا تكفل المجيب بنصرة وضع شنع هو رأى غيره فله ان لا يسلم ما لا يسلمه صاحب ذلك الرأي وان كان مشهورا .

فقول ان هذا على مذهب هذا الكلام غير مسلم والمجيب ان يتوقف عن جوابه الا يعلم الجواب فيه او عن جواب ما فيه لفظ غير مفهوم او مشترك حتى

يستفهم ويعين والاولى ان يتقدم بهذا اولافانه ان فصله اخيرا توهم فيه قلة المعرفة بالشئ نفسه ما لا ينكشف عنه آخر الامر على انه له ان يقول في الآخر انما سلمت وانا اريد كذا وكذا واما اذا لم يكن مشتركا او مشككا فلا بد من نعم او لا واذا اراد المحجب ان يرى من نفسه فضل وعرفه وقوة ويرى ان الذي لزمه او يلزمه ليس لضعفه بل لشناعة ما تكفل حفظه وضعفه بما كان غير متمتع به في انتاج مقابل الوضع سلمه وما كان مستفعا به الا انه مشهور سلمه واخبر مع تسليمه انه يلزم منه ابطال الوضع وانما يسلمه لسداده في طريقته لاجلهلنا بانه واجه واحتج بان صاحب المذهب لا يسلمه وان كان شناعا اعترف بشناعته وبرداء الاحتجاج به وان لم يكن شناعا ولا مشهورا عرف ان له ان يسلمه فيبطل الوضع وله ان لا يسلمه وكل هذا من اجل انه اذا بطل الوضع في آخر الامر عرف انه ليس على غفلة منه بل لان الوضع ضعيف لا ينتصر اولانه متساهل متساهج فلا يعاند ولا يتشدد واذا خوطب بالاستقراء عن جزئيات مجودة فلا يجعل جهده في الاستقراء الامتناع عن التسليم بل في طلب المناقضة ولان يستأنف قياسا على اثبات وضعه اجود من ان لا يقبل الاستقراء فيسوء ظن السامعين به ولذلك لا يجوز له ان ينصر وضعه شناعا على طريق القوة كي لا يشتهر به فيسقط من عين السامعين ومنع السائل عن التقرير اما ان يكون بمعاينة القائل ومعاينة القول ومعاينة القول تكون بتبيين (١) موضع الكذب في المقدمات وسببه والغلط في القياس ومعاينة القائل على ثلاثة اوجه احدها لضعف القائل عن تفصيل الاحوال وما بالعرض وما بالذات وما هو من جهة ما وما هو على الاطلاق فيكون هذا السائل اذا سلم شيئا انكره المحجب وبين بطلانه بشيء لا يقدر السائل على دفعه والثاني له جز السائل عن اراد القياس على الوجه المستقيم الذي يتوصل به الى النتيجة وان كان صميره ينحو نحوه ويكون بحيث اذا غير ادنى تغير صلح وانتج فاذا كان السائل يمكنه النفوذ (٢) فيما يحا وله فيجب ان يقصد نفس الامر بالمعاينة وان كان لا يمكنه الا ما رتبته في نفسه قبل المجادلة فيكون مقاومته بالتضييق عليه من هذا الوجه والثالث ان يقاوم المقدمات بما

(١) لا - معانده القول بيقين موضع الكذب (٢) - التفرد . الشك

الشك فيه اكثر مما في الوضع حتى يشغله بالكلام فيه عن بلوغ النتيجة وهذه مقاومة تشغل الزمان .

وان كان المحيب يحوج السائل الى طلب مقدمات بقياسات اخرى وتطويل ليبين ما يمنعه المحيب فاللوم على المحيب وادام تكن المحاورة على سبيل الرياضة فربما احتاج الى مقدمات كاذبة ليثبت بها مقدمات كاذبة ويطول فلا يلام لانه سائل لا محيب وربما احتاج الى الكاذب لان المحيب يتقلد كاذبا والكاذب قد يدفع به الكاذب وربما كان اقرب الى التسليم واشد مناسبة للكاذب وجميع هذا لانه قد يمكن ان يكون قول رجل وسائل محاطب باحسن ما يكون ولان من الناس من يناقض نفسه لو انفرد ويصادر على المطلوب الاول لقلة قطبته والوسائل مع امثال هؤلاء يتسلم تقيض الوضع والمصادرة على المطلوب الاول فان هؤلاء لا يميزون العدل معهم من الجور عليهم والقياس اما فاضل محمود وهو الذي مقدماته مسلمة وصورته صالحة ومنه ما هو دون ذلك ليكون مقدماته دون ذلك في الشهرة ومنه ما يكون القياس الذي ينقضه من مقدمات هي المحمودة المشهورة وهو ردي مذموم .

ورداءة القياس على اربعة انحاء اما لانه غير منتج اولا نتاجه (١) - غير المطلوب او ينتج المطلوب بطريق غير صناعي حيث يؤلفه من مقدمات من غير الفن الذي هو فيه والرابع ان يكون من مقدمات كاذبة استعملت على انها صادقة لتغلط او مغالطة واما اذا كانت الكاذبة مشهورة او اريد منها انتاج الكاذب واخذت في الخلف فحائر .

وكل قياس يختلط من مشهورات وشنعات فان نتيجته تكون بين بين ويميل الى الاغاب والا قوى في منه من المقدمات وما يعاند به القول هو ان يبين ان القياس ردي بأحد هذه الوجوه المذكورة اعني لكونه غير منتج اصلا او منتجا ولكن لغير المطلوب او لمقابلته او محتاجا الى زياده او نقصان او من كواذب او غير محمود

(١) ما بين هذا القوس والذي في الصفحة الاتية سقط من لا هنا وذكر آخر

او اقل حمدا من النتيجة او الخلاف فيها اكثر من الخلاف في النتيجة، او تكون فيها مصادرة على المطلوب الاول او يتوقى السائل فيها المصادرة على مقابل ما يسلمه والمصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن المحمود والمشهور على خمسة احواء احدها بتبديل الفاظ حدا وحدين والثاني الانتقال من الشيء الى كليه والثالث الانتقال منه الى جزئيه والرابع ان يكون المحمول او الموضوع فيه تركيبا ما فيؤخذ على التفصيل مثل ان الطب علم بالصحة والمرض والمصح والممرض فيأخذ انه علم بالمصح والممرض والخامس الانتقال الى اللوازم وهذا بحسب الجدل ان يقول المجيب لو كنت اسلم لك هذا لكنت اسلم المطلوب الاول .

ولهذا تكون المصادرة على المتقابلات على خمسة احواء اما التناقض بتغير اللفظ واما على سبيل التضاد كقولك زيد فاضل ثم يؤخذ ان زيدا اذل واما ان يوجب في الجزئي تقيض او ضده او اوجب في الكلي واما ان يصادر على ضدا لزم ما وضع في المقدمات اولاً لزم ضده او على ما يلزمه ضدا لزم الموضوع والفرق بين المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على المقابل ان الخطأ في الاول في النتيجة لان فيه تأليفا وقياسا ولكن ليس ينتج او ليس ينتج الاخرى واما في الثاني فالخطأ في نفس القياس لان احدى المقدمتين كاذبة لاحالة .

واما الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب فهي كلية وهي انه ينبغي ان اراد الارتياض في الجدل بالسؤال والجواب ان يتعود (عكس القياس فانه يفيد القدرة على التوسع في الاقوال حيث يجعل من قياس واحد اربعة مقاييس بحسب تقابل التناقض وتقابل التضاد ويفيد قوة على نقض القياس من نفس القياس اذا كان بعض النتيجة مشهورا - ويجب ان تكون عادته التماس الحجج على ما يحكم به ثم ينقضها بحجج يحتج بها على تقيضه وبعد الحجج المثبتة والمبطللة في المسائل الجدلية وتكون حاضرة في ذهنه خصوصا في المشهورات والمبذولات التي يريد ان يكلام فيها ويجب ان يتوسع في ضبط الحد ودو خصوص واحد ودال اوائل ويجب ان تكون المحمودات قد استقرأها وتحفظها حتى تصير خاطرة بباله دائما وان يتدرب في تصيير القول الواحد

الواحد اقل كثيرة وان تكون عنده كليات وجوامع ودساتير وان يكون قدا تقن
المواضع التي تقدم ذكرها والاهم فالاهم منها وان تكون له قوة على ايجاد تذاكير
كلية حاضرة في قليل للكثير وان لا يتكفل حفظ كل وضع ونصرته ما لم يكن
سديدا . والم يكن نافعا في العلوم والرياضات ويجب ان لا يجادل من كان محبا للرياء
ومتعسرا في تسليم المشهورات ائلا يفسد بذلك طبعه فان الطباع تنفعل عن الطباع
والرفيق في الجدل كالرفيق في البرهان ينفع ويضر ويهدى ويضل وإذا اتفقت له
المحاورة مع امثال هؤلاء ممن مقصوده للرياء بالغلبة او التوقف في تسليم المشهورات
لادعاء القوة والعظمة وجانبا في محاورتهم له طريق الانصاف فينبغي ان يرميهم
عن قومهم ويستعمل معهم طريقهم ويعاينهم بكل ما يؤدي الى غلبتهم ولا عتب (١)
عليه في مغالطتهم ليظهر عجزهم عن التفتن لموضع المغالطة .

وقد حكى في هذا الموضع حكاية عن سقراط مع (تراسوماجس) فان
تراسوماجس كان يريد ان يظن به الغلبة ويتوقى ان يغلبه سقراط فتخط مرتبته
فلم يزل يتأكد ويخرج الى التعدي ويحيد عن الطريق الواجب في الجدل فغالطه
سقراط باشتراك الاسم فاخجله واسكته .

ويجتهد السائل دائما في تسلم الكلي والمجيب في منعه والقياس للسائل والمقاومة
للمجيب على قياس السائل واللمحة للمجيب اذا عجز عن نصرته الوضع بالتحفظ فيأخذ
في الاحتجاج له والنقض مقاومة له حينئذ والقياس واللمحة يجعلان الكثير واحدا
حيث ينتقل فهما من المقدمات الكثيرة الى اللمحة الواحدة والمقاومة والنقض
يجعلان الواحد كثيرا .

فهذا كلام مجمل . ونفصل ذكر فيه الاصول والكليات بمجملتها ومن القروع
والملواحق الكثيرة ما يكفي المستبصر حيث يجعله انموذجا والغريزة في ذلك قبل
الرياضة كما في البرهان وبها يهتدى البرهن والمجادل في النظر والمجادلة الى ما بعده (٢)
من جهة الاصول والقوانين - تم كتاب الجدل والله الحمد (٣) .

(١) لا - عيب (٢) قط - الى ما لم بعده (٣) الى هنا ثم الجزء الاول من علم المنطق
في نسخة لا - وسقطت المقالة الآتية وما بعدها الى آخر الجزء الاول منه - ح .

المقالة السادسة (١)

في الاقاول السوفسطيقية وهي

قياسات المغالطين واقاويلهم

فصل

في التبكيث والمغالطات

الذى وضع كتاب المنطق ذكر فيه مع القياسات البرهانية والحدود الحقيقية القياسات الجدلية واتبعها بالقياسات المغالطية وسماها بلغته سوفسطيقا اى تبكيث المغالطين وعرف فيه وجوه المغالطات بقوانين صناعية وقال ان هذه صناعة تبهرج في الحكمة ويتشبه بها ويترأى بها من يعتمدها كأنه حكيم محقق والذى يغالطون به اما ان يكون في القياس المطلوب به انتاج الشئ واما في اشياء خارجة عنه مثل تخجيل الحصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والتغريب عليه في اللغات والعادات واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب الذى الكلام فيه .

ويظهر من كلامه ان القياس على صورته كان من الاشياء المشهورة في زمانه وقومه وسلفه الذى ينقل عنهم فكان القائل به اكثر واظهر من الجاحد وكان الممارى فيه مذموما في عصرهم فكان اكثر خلافهم لذلك فيما عدا صيرورة القياس المنتج واقله فيه .

والمغالطة في القياس المطلوب به انتاج الشئ اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع في مادته واما ان تكون غلطا واما ان تكون مغالطة والاقاويل القياسية اذا ترتبت ترتيبا على شكل من الاشكال وكانت لها حدود متميزة ومقدمات مفصلة وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وهي غير النتيجة واعرف منها كان ما يلزم عن القول حقا لا محالة فاذا القول الذى لا يلزم عنه الحق اما ان لا يكون ترتيبه بحسب

شكل من الاشكال او لا تكون بحسب ضرب منتج او لا تكون هناك الاجزاء الاولى والاخر الثواني التي هي الحدود والمقدمات متمايزة واما ان لا تكون المقدمات صادقة واما ان لا تكون غير المطلوب واما ان لا تكون اعرف منه .

اما الاول فهو لانه اما ان لا يكون تأليفه من اقاويل جازمة او يكون من جازم واحد فقط او يكون من جوازم كثيرة لانها عديمة الاشتراك التألفي . وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها للاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر اشتراك فان كان لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ مشترك تفهم منه معاني فوق واحد فتختلف في المقدمتين او في المقدمتين والنتيجة بحسب الاشتراك الذي بين المقدمتين والنتيجة فيكون حينئذ اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وآلة البصر والدينا رهنه ما يسمى لفظا متشابهها وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفتها في الحقيقة كالاسان الذي هو حيوان والشخص الشبيه به في شكله المصور في الجماد ومنه ما يسمى مقولا وهو الواقع على عدة قيل على بعضها اولاً ونقل منه الى الثاني كالصحي على الحالة الصحية والدواء والسبب الموجب لها والعلامة الدالة عليها ومنه المستعار وهو الذي يوجد للشيء مع غيره كما يقال كبد السماء وكبد الحيوان ومنه المجازي الذي يقال على شيء يقصده غيره كمن قال سل القرية واراد به اهلها ومنه المشتبه كمن يقول كل ما يعلمه الحكيم فهو كما يعلمه فان هو هذا الكلام ينعطف على كل ما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف الصدق والكذب في المعنى وقد يكون لتغير الترتيب الواجب في الكلام اشتباه في المعنى وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء ويكون لاشتباه حروف النسق ودلالاتها على معان عدة فيه ولذلك يصدق الكلام مجتمعا فيظن به الصدق مفترقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد ويظن ان الخمسة زوج وهي ايضا فرد لانها ثلاثة واثنان والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء

وقد يدل على جميع الصفات وقد يصدق الكلام مفترقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب بصير ويكون جا هلا في الطب فيصدق في انه طبيب ويصدق انه بصير ولكن بآلة البصر لا بالبصرة واذا قيل زيد طبيب بصير او هم الغلط لاشتباه الحال في البصر واذا قيل مفردا صدق القول وذهب الاشتباه .

ومما يوجب الاشتباه في القول القياسي ان لا يتهياً فيما تكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما تكون الفاظ مركبة لم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحمول والموضوع متميزة في الوضع ولكن غير متميزة في الاتساق واما ان لا تكون متميزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثال التمايز في الوضع دون الاتساق قول القائل كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو حجر وهذا انما كذب من جهة هو وعوده الى الفيلسوف ومثال غير التمايز في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقول به بما هو انسان يشكل اهو جزء من المحمول ام من الموضوع فيقع من هذا وامثاله مغالطات في الكلام يتعذر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبيكيت والانتقاع .

واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما يذعن لسبب ولان له نسبة ما الى الصدق في حال والا فمن يكون بحيث يصدق بأى شيء اتفق من الباطل بلا سبب فليس ممن يخاطب بخطاب فكيف ان يغالط في الكلام ويمارى وذلك السبب الذي فيه النسبة الى الصدق اما ان تكون نسبته الى ذلك في الممكن الذي من شأنه ان يكون او في الموجود الذي هو كائن والذي يقع في الممكن فهو كثير لان كثيرا من الاشياء تكون ممكنة في اكثر احوالها وتصير ممتعة اذا قرنت بشرط فلا يتنبه المجانب لذلك الشرط ويجريها مجرى الممكنات فيلزم القول بالاستحالة مثل انه قد يرهن المغالط على ان ضلعا من اضلاع المثلث اطول من الضلعين الباقيين بأن يفرض دائرتين متماستين عند نقطة ويخرج اليها من المركزين

المركزين خطين يحيطان بزاوية ثم يصل بين المركزين بخط مستقيم يخرج من احدى الدائرتين ويذهب خارجا فيها قليلا ثم يقطع الاخرى ويمضي الى مركزها فيكون خطا واحدا يزيد على الضلعين الباقيين بالقدر الذي وقع منه خارجا عن الدائرتين لانه من المسلم ان كل الخطوط الآتية من المركز الى المحيط متساوية والسبب في هذا انه وضع خروج خطين من المركزين الى نقطة التماس على زاوية فاذا عن له الذهن وغلط فيه الحس وهذا لا يمكن البتة فلا يخرجان الا متصلين على الاستقامة لان الخط المستقيم الواصل بين مركزي الدائرتين المتماستين يمر بموضع التماس ولا يكون ما يمر بغير موضع التماس من احد المركزين الى الآخر مستقيما - فمن لم يتأمل وسلم شيئا على انه ممكن قبل اعتبار الشرائط المقرنة به وقع الى الغلط .

واما ما يقع في الوجود فلا تحلو النسبة التي تكون في الكذب الى الصدق من ان تكون اما في لفظه واما في معناه والذي في اللفظ يظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما في كل حكم مثل اشتراك لفظتين في معنى واقترانهما في معنى معتبر في لفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ان الحكم في اللفظتين واحد وربما كان لاحد اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة فان معنى واحد قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو من ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع في وقت او حال فان كان كاذبا في الكل فينبغي ان تكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا في مساواة النسبة وقد تكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل في العرض العام فانه يكون كلياً للعنيين عاما لهما ويكون كلياً يعم احدهما وبعض الآخر ويكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لافي الكل فاما ان يكون في بعض

الموضوع فقط اويكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت اويكون في كل وقت ولكن بشرطة لاعلى الاطلاق اويكون على الاطلاق ولكن لا بشرطة وتلك الشريطة اما تأليف في القول او غير تأليف فيه فان لم يكن التأليف فيه فاما ان يكون افراد منه او غير افراد منه فان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعي واما اتفاق وجميع هذا لايهام العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيالا اصفر مرا وهو المرة ثم رأى سيالا اصفر غيره كماء العسل ظن انه مر وهو حلو وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل اصفر مر .

واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة على المطلوب الاول في المستقيم والمصادرة على تقيض المطلوب في الخلف واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوى النتيجة في المعرفة والجهالة بها او بالاشياء التي تتأخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الذي وري وقد اشير الى ذلك فيما سلف .

ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة في القياس اما لفظية واما معنوية واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد واشتراك في هيئته وشكله وبحسب هيئته واشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب مفرد لفظ او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا او لاجل صادق تقاربي قد ركبت فظنت صادقة واما لاشتباه البناء والاعراب والشكل والابحام .

واما المعنوي فاما ان يكون لما بالعرض وهو ان يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وقد يكون سبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل والكذب غير المحال من قبيله واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل واما العقم القرينة واما لايهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة على انه علة واما لجمع المسائل في مسألة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه واما بان يأخذ لاحق الشيء مكان الشيء فهذا خلاصة ما ذكره ارسطوطاليس في هذا الكتاب والحواطر تمل على المطبوعين منه في المغالطة والتبكيك ما لا يحصل من قراءة هذا وامثاله

وامثاله ولذلك يتميز لاذهان المطبوعين في نقد الكلام وتحقيق الحق منه وإبطال الباطل في مواضعه مالا يحويه الكتاب ولا يحصل من قراءته وعلى ما قيل في فاتحة الكلام في هذا الكتاب انه بالطبع اولى منه بالكسب وان كان الكسب يسهل الطبع وبشحن الغريزة الصالحة واذا فسدت الغريزة لم يفد كل هذا وكما قيل ان غريزة بلا تعليم خير من تعليم بلا غريزة .

المقالة السابعة

في القياسات الخطابية وهي التي تسمى باليونانية ريطوريقا

الفصل الاول

في الامور الكلية من الخطابة

الذي يسمونه بالريطوريقا وهو الخطابة صناعة علمية كلامية غرضها في المحاوراة اقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق فان الاقناع تصديق بالشئ مع اعتقاد انه يمكن ان يكون له عناد وخلاف الا ان النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن اميل الى التصديق به من عادته وخلافه وذلك هو الظن الغالب وتشارك الخطابة والجدل في ان كل واحد منهما معد لقوة الظن ويعان جميع المطالب وفي كل شئ واهما للتضادات وفرق بينهما من احل ان الجدل ينظر في الامور الكلية فقط وهي موضوعاته وعمدها القياسات المنتجة التأليف ومبادئها ومادتها المقدمات المحموده في الحقيقة والخطابة لا تختص بالا امور الكلية واكثر منفعتها في الامور الجزئية والواقعات الاحتيارية ويكتفى فيها من القياسات بما يقنع انتاجه وان لم يكن ضروري الانتاج ومن المقدمات والمبادئ بما يحمد في بادى الرأي وان لم يكن عند التعقب محمودا في الحقيقة فقياسه اقناعي المقدمات اقناعي المادة والصورة والخطيب يكون خطيبا بعدوبة منطقته وحس صورته وهيئته في كلامه في خشوعه وقسوته وشوقه وسآوته وايتارده وكرهته التي تظهر مع كلامه على هيئته وذلك هو العمدة في القبول فكم من خطيب ومدكر ابكى الناس بهيئته من

قبل أن يتكلم وللخطابة منافع في الامور الدنية اكثر من منفعة الجدلى والبرهان فانها تؤثر في النفوس تأثيراً تنفعل وتعمل بحسبه وان لم يوقفها على الصدق او المشهور في الكلام وهذا تأثير عام وذلك خاص فقد ينفع ويتأثر بالخطابة ويفعل بحسبها من لا يدرك الكلام البرهاني ولا الجدلى ولذلك ترى النفوس العالمية اشد قبولاً لها وافهم لمتضاها في كل فن وقد سبق صاحب الكتاب اليها لعموم نفعها والمعرفة بها فما زال في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يجتذبون القلوب الى ذلك المذهب بالمقاييس الاتقاعية والالفاظ والهيئات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكيفية ذلك وعلى اى وجه هو كما كانوا يبرهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل كلاماً بليغاً وكذلك في الشعر كان يقوله من لا يعرف قانون ذوقه العروضى معرفة علمية بل ذوقية فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتمثيل الذي لا يشغل معه بتصديق يقينى ولا ظن غالب ولا اقتناع.

والخطابة يستعان بها تارة في الدعوة الى العقائد الالهية وتارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى العقائد الخلقية وذلك بحسب السامعين المدعويين وتارة في تمكين الانفعالات النفسانية في الانفس مثل الاستعطاف والاستمالة والارضاء والاغضب والتشجيع والتحذير وتارة في المخاصات الواقعة في الحوادث الجزئية التي من شأن الانسان ان يتولى فعلها واكثر جدواها وعلى الاكثر وفي الاكثر انما هو في ضدهذه وهي على اقسام ثلاثة الامور الحصامية والامور المشورية والامور المشاجرية والخصامية عايتها مدح او ذم وتكون بفضيلة او نقیصة يخالف عليها مخالف فيخالف في خلافه والمشورية غايتها اذن وموافقة او منع وانكار في نافع او غير ضار ويكون زمانها مستقبلاً لانها انما تكون فيما ينبغي ان يفعل والمشاجرية غايتها شكاية واعتذار عن ظلم او تعد من الاشياء الماضية او المستمرة.

ومدار الخطابة على ثلاثة اشياء القول والمقول فيه والسامعون، والسامعون ثلاثة خصم وحاكم ونظار والتصديق اما واقع لا بصناعة مثل الشهود والصكوك والسجلات واما بصناعة وحيلة وتوقعه امور ثلاث احدها كيفية سميت القائل

وهيئة وهيئة خصمه والثاني استدراج السامعين نحو التصديق والثالث نفس القول الخطابي المعد نحو نتائج المطلوب على سبيل الاتقان ومن انواع القسم الاول فضيلة القائل وتقيصة خصمه فانه اذا اشتهر بالتصديق او القوة على الاتقان اوسائر الفضائل واشتهر خصمه باضدادها زاد ذلك في تصديق قوله ومنها تحدى الخصوم واستدعائهم الى مساواته بمراهنة او اظهار معجزة .

وبالجملة دليل صدقه الذي يختص به دون من يخالفه ومن ذلك قوة الخطيب على اطراء نفسه وتحسين رأيه وتخسيس قول خصمه وترذيله واستدعائه الى فضل تأمل وزيادة مهم ودعواه ان قوله انما يتضح لذوى الفكر الثاقبة والاذهان السليمة والقرايح الذكية التي اما تكون لخواص الناس دون عوامهم حتى يرى ان السابق الى تصديقه افضل واجل من المتوقف وان قدر السبق بقدر الفضيلة وقدر التوقف بقدر الرذيلة والبله ومنها الحلف واليمين من قلب ذى وجدانية وشهقة وصيحة مع بكاء او ضحك بحسب ما يقتضيه القول ومنها الاستشهاد باقاويل الثقات والائمة المشهورين وان لم يوجب في الامر الصدق المبين .

واما استدراج السامعين فيكون بالاقاويل الانفعالية المحببة المشوقة التي توقع في نفوسهم محبته والبل الى او الطمع فيه او الغضب والسخط على خصمه ولهذا المعاني يجب ان يعرف الخطيب اختلاف الفضيلة والرذيلة والانفعالات والتأثرات وكيف تكون وبما ذا تكون ولذلك ظن قوم ان الخطابة مركبة من الجدل وعلم الاخلاق .

واما نفس القول الموقع للتصديق فينقسم الى قسمين الى ضمير وتمثيل كما الجدل الى قياس واستقراء والعلوم الى قياسات كلية وتعليقات بالامثلة والضمير هو ان لا يصرح في القول بكلمتي المقدمتين كما سبق القول فيه بل يقتصر على الصغرى ويطرح الكبرى او بالعكس وذلك لبيان الكذب فيها وظهور معاندها اذ لا يمكن استعمال الامور الضرورية في الخطابة وربما يصرح بالكبرى مهملة وتكون كأنها لم يصرح بها لانها من حقها كما عرفت ان تكون كلية من الشكل الاول

او ما يرجع اليه والمهمل كالجزئي في التصريح، ولما كان الغرض في الخطابة الاقناع لا في اليقين حصل. مقصوده بقياس الضمير ويكون في القياسات الاستثنائية باطراح المستثناة والغائها مثال الضمير قول القائل هذا الانسان متردد في ظلمة الليل فهو اذا منتهز لفرصة التلصص فان هذا القول قد الغيت فيه الكبرى ليخفى كذبها ولواظهر وقال وكل متردد في ظلمة الليل منتهز لفرصة التلصص ظهر كذبه وحده عناده فبطل اقناعه واما التمثيل فيكون اما لاشتراك في معنى عام واما لتشابه في النسبة (١) والاشتراك والتشابه ربما كانا في الحقيقة وربما كانا بحسب الرأي الواقع وربما كانا بحسب رأى يظهر ويلوح سداؤه في اول النظر ويعلم فساده عند التعقب وربما كانا بحسب اشتراك الاسم الا انه غير مطلع عليه بحسب بادى الرأى غير المتعقب والضمير هنا مثل القياس في الجدل والتمثيل كالاستقراء فيه وهذا التمثيل هو الذى تؤخذ منه القياسات الفقهية في هذا الزمان ومن اصحاب الخطابة من يطرح التمثيل ويزيفه ويقتصر على الضمير كما ينفي الشيعة القياس في صناعة الفقه واغوى التمثيل ما كان المعنى المشابه به هو الموجب للحكم في الشبيه فهذه حمل الامور المقنعة ما كان منها خارجا عن نفس الامور وما كان منها سببا لنفس الامور المقيس عليها وكثير من الناس يقتصر من المقنعات على الخارجية ويهجر المقنعة المناسبة مثل كثير من العوام في اكثر عقائدهم التى اخذوها عن واضعيها الذين استعملوا فيها مقنعات خارجة عن نفس الامور التى يرام الاقناع فيها مثل التنسك والتعفف فان العوام يجعلهما دليلين على صدق القائل في مقالاته والفعل غير القول ومنها المعجزات القولية والعملية يطعنون اليها وينهون عن استعمال المقنعات المناسبة بل عن طلبها والاكثر من الاوائل كان على ضد هذه السيرة وصاحب هذا الكتاب يرى ونعم ما يرى ان جميع انحاء الامور المقنعة تصلح ان تستعمل في الخطابة اذا الغرض فيها ليس بتحقيق البيان بل الاقناع بما يوصل اليه به كيف كان والمقنعات الداحلة في نفس الامر الذى فيه الكلام المناسبة له يحتاج الى استقصاء المعرفة بها والفوائين التى يتوصل بها الى صيغة

الضمير الذي يقاس به في الخطابة على المطالب المقصودة اما ان تكون بما لا يتبها ان تكون بانفسها اجراء القياس وعادتهم ان يسموها في هذا الفن باسم المواضع وهي غير المواضع التي قيلت في الجدل واما ان يكون بما يتبين ان تكون بانفسها اجراء القياس وتسمى في هذا الموضع انواعا .

وهي اما اشياء واجبة ومجودة في بادي الرأي وهي اقاويل كلية توجد مهمة مطلقة عن الجملات ومنها ما يسمى دلائل وهي التي اذا وجدت فقد وجد محمول في موضوع ولا تكون اخص من الموضوع ولكن ربما كانت اخص من المحمول ومنها علامات وهي كالدلائل الا انها اعم من المحمول والموضوع جميعا واما اخص منها جميعا .

مثال الضائر المأخوذة من المحمولات فلان اقترف ذنبا فيجب ان يعاقب ومثال الضائر المأخوذة من الدلائل هذه الجارية قد ولدت فاذا قد وطئها رجل ومثال الضائر المأخوذة من العادات ان هذه الجارية حاضت فاذا هي غير حامل والدلائل والعلامات ربما كانت عللا وربما كانت معلولات وربما كانت مضافات وربما كان الدليل عارضا في الشيء ولا يعرض فيه الا بعد تهيوئه بعرض آخر مثل بياض البول في الحمى الحادة فانه يدل على حدوث السرسام وقد قيل ان الضمير ينقسم اولا قسمين الى الكائن عن محودات والكائن عن دلائل والدلائل صنفان علامات وامور مشبهة وما كان من الدلائل يتم بالشكل الاول فهو اتمها ويسمى الامر الابه واما في الشككين الآخرين فيسمى علامة .

واما التمثيلات فقد سبق القول فيها بان التمثيل هو ايراد شبيه ليس فيه ذلك الحكم او بيان ان المعنى المتشابه ليس علة للحكم بل هناك علة اخرى .

والضائر والتمثيلات تحتاج اليها ايضا في المقنعات الخارجة اذا اريد اثباتها وابانة انها مقنعة مثلا كما لو اراد القائل ان ينبي عن فضيلة نفسه او اراد يستدرج السامعين الى قبول قوله .

والمواضع الجدلية كلها نافعة ههنا ايضا فهذه هي الاصول الكلية في الخطابة .

الفصل الثاني

في الانواع الجزئية من الخطابية

اما المشوريات فالقول فيها انه اذا كانت الخطابة تقنع في الامور الالهية وفي الامور الطبيعية وفي الامور الخلقية وفي تقدير الانفعالات النفسانية في النفس وفي الامور المشاورية والمشاورية والمنافرية ثم كانت الامور الالهية والطبيعية تختلف عقائد اهل المدن والقبائل من الناس فيها بحسب السنن المختلفة لم يتأت ان تحصى فيها المقدمات الكلية التي ينتفع بها فيها على سبيل الخطابة والامور الخلقية فغاية الخطيب فيها ان يبعث الناس على اقتناء الفضائل منها او يصرف عن الرذائل فهي داخلة في الامور المشورية الداخلة في الاذن والمنع والكلام الكلي في ذلك هو تعظيم الخير والشر والعدل والجور والحسن او القبيح او التصغير ذلك فيجب ان يكون للخطيب مقدمات في التعظيم والتصغير والمشاورى يتكلم في الممكنات فيمنع او يطلق حيث يقول هذا كان كثيرا وهذا لم يكن قط ويجب ايضا ان يكون عنده انواع من المقدمات يتبين بها ان الامن ممكن وغير ممكن او كان او لم يكن ولا امور المشاور فيها هي تدابير الكلية من الافعال التي تتعلق بالآراء العملية حتى يبعث فيها السامع على فعل في فن وينتهي عن فعل من الافعال التي تتعلق بالسياسات والتدابير الكلية والجزئية من سياسات الممالك والمدن والمنازل والنفوس فيحصل منها شيء ويقبح شيء ويمنع من شيء ويفسح في شيء والمقدمات التي تستعمل في ذلك لا تكون يقينية لانها جزئية وراجعة الى عرف وعادة بحسب زمان ووال وحكم وحاكم وآمر وناه واجب الطاعة ووجوب الطاعة في هذا الموضع لشخص ما هو من الآراء الجزئية ايضا وبحسب احوال وقرائن لا يتفق الناس كلهم على العلم والمعرفة بها فان من شاهد النى الامر بالسنة وعرفه واعتبره في علمه وعمله ورأيه وتديره وصدقه ومعرفة لا يكون حكمه في القبول منه كحكم من يخبر عنه وكذلك من يخبر عن الخبر فبا بعد من الازمان والاصقاع ولا يتساوى اللبيب العارف وغيره في المعرفة بالشيء والخبرة به

اذا تساويا في لقايه وسماع كلامه بل معرفة اللبيب العارف هي التي يعول عليها
وتسند الاراء والاخبار اليها فتكون المقدمات الخبرية التي تؤخذ عن العارفين من
الاخبار النبوية او ثقي مما يؤخذ عن غيرهم وكذلك ما يؤخذ عن كثرة من
العارفين او ثقي مما يؤخذ عن واحد اذا وقع في ذلك خلاف وما يشهد له العقل
الصريح والشواهد الوجودية من ذلك اقوى الكلامين وما يشهد له غيره من
الكلام المونوق به او ثقي مما يخالفه فهكذا تعتبر المقدمات المشورية في الاقليل
الخطابية الآمرة والمأهية والباعثة والمأنة والمجوزة .

وبسط الكلام في ذلك يكثر ويخرج عن القول فيه ويتسع فيه المجال ويكثر
فيه القيل والقال بحسب هذه القوانين .

واما الخصاميات التي يتنافر الناس فيها ويختلفون ويروم بعضهم ان يقهر بعضها
بقوله وقياسه فشبهاة بالجدليات والفرق بين الخطيب في مناظرته ومخاصمته والمجادل
في جدله ان الخطيب ينفر في ميدانه ويبعث السامعين على الافعال بحسب العقائد
والمجادل ينتصب لخصمه ويروم تثبيت العقيدة واطهار الفضل في كلامه سواء
عمل به او لم يعمل والخطيب يمدح بحسب النسبة الى الجميل والجميل هو الذي
يختار لنفسه ويكون محمودا وخيرا ولذيذا من اجل انه خير .

والفضيلة من اجل الامدح به واجمل والفضيلة قوة وجبة للخيرات الحقيقية
والتي يغلب بها الظن باعثة على فعل العظام في كل وجه وفي مثل البر والشجاعة
والعفة التي يحمل النفس فيها على الحال الاحسن لاجل الحلق الاجمل والردائل
اضدادها كالاثم والجور والجبن والفجور وفضيلة الحكمة العملية اتمها واجملها
لها السبب الموحد لاختيار الفضائل وتجنب الرذول والعمل تكل فضيلته
بالعلم وهو الذي يشهد له بالفضيلة ويمدح الانسان بالفضائل على اختلافها وباسبابها
الموصلة اليها كالرياضات العملية والافعال المهيئة عليها والآثار الباقية عنها وعلى
ذلك يجتصم الناس ويتنافرون ويتنافسون على الاجمل والافضل ويتباعدون
عن الاخس والارذل .

واما المشاجرات فهي فنون الشكايات والاعتذرات من الموزيات والموانع والقواطع والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال كالنسيان والغفلة وضعف القوة والمرض والفقر والقاقة فان هذه كلها تدخل في فنون الشكايات والاعتذارات وفي ذلك يتفنن الكلام في الوعد والوعيد والترغيب والتحذير في حسن المجازاة بالثواب والمقابلة بالعقاب وإيراد ما يصلح ان يقال من ذلك على ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات والاحوال والاشخاص الذين يرغب فيهم ويحذر منهم والذي يرغبون ويحذرون يبعثون على الفعل ويمعنون ويشوقون الى الامر ويخوفون فكما كان من ذلك اليق في تقديره بالزيادة والنقصان وكيفيته في فنه بالحال والوقت والاشخاص في التعظيم والتصغير والتوسط كان اخرى واولى واقع واجدى وقد خطب قوم لم يقفوا على هذا الكلام الكلى فاحسنوا ووقف قوم على هذا وراوا ان يخطبوا بمثل ذلك فقصر وا فان القوانين الكلية غير القرائح المطبوعة المتراسة بمجزئيات الفن الذي فيه الكلام والكلى غير الجزئى وعلم العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فعلم العلم كلى الكلى .

المقالة الثامنة

في القياسات والاقاويل الشعرية

وهي التي تسمى باليونانية نيطوريقى

الفصل الاول

في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

الذي وضعه صاحب الكتاب في هذا الفن هو فن سماه نيطوريقى ومعناه في لغة العرب الشعرية وكان المذهب فيه يخالف المذهب الشعري في زماننا واعتنا وعرفنا في الصورة فان الشعر في زماننا اما هو شعر من جهة صورة عرضية في اللفظ والمعنى وهو الوزن والقوافي ولا يقال لما ليس له الوزن المحدود في كتاب العروض في زماننا مع القافية اللازمة شعر اللهم الا كما يقال للبهرج انه دينار وللشخص

وللشخص الميت انه انسان باشتراك الاسم وذلك في اللغة العربية والفارسية والتركية فاش متفق عليه فاما في الامم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسرانيين فلم ينقلوا عن قدمائهم شعرا موزونا بهذه الاوزان العروضية بل باوزان نظمها اشبه بالنثر وقوا فيها غير متفقة وكأنهم تعلموا هذه الاوزان بعد ذلك من العرب والفرس في اشعارهم واستعملوها فيما قالوه بعد وكلام ارسطوطاليس في كتابه هذا لا يدل على انه قد كان ذلك في عرفهم وعادتهم ايضا وان كان فعله قد كان البعض في البعض وانما يجعل الشعر شعر ابصفة تختص بمعاني الفاظه وذلك مما لا يراعى الآن في هذا العرف وهو من جهة ما يوقع في النفس اثرا يشبه التصديق في انقباضها وانبساطها وميلها وانحرافها وايقاظها وكرهيتها ويجعل الكلام الشعري قياسا وكافياس مؤلفا من مقدمات من شأنها اذا قيلت ان توقع في النفس تخيلا يشبه التصديق ويؤثر عندها في الميل والانحراف والا يشار والكراهية مثل تأثير التصديق والتخيل هو انفعال من تعجب او تعظيم او تهويل او تصغيرا وتوزون نشاط ولا يكون الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقيني ولا ظني البتة وفي اشعارنا قديكون الغرض ذلك فيما يقال وقد لا يكون ويكون الكلام شعريا اذا بقيت عليه الاوزان والقوافي ويوردون الكلام الحكيم في فنون الحكمة البرهانية بلفظ موزون مقفا ويسمونه شعرا ويروون الروايات الكاذبة الباطلة التي لا اصل لها ولا وجه للتصديق بها الا عند الصبيان وضعفاء العقول كذلك باوزان وقوافي ويسمونه شعرا ولا ينظرون الى انه يوقع تصديقا او تكذيبا او لا يوقع او يوهم او يخيل .

والشعر الذي يتكلم فيه ارسطوطاليس هاهنا هو الكلام القياسي المؤلف من المقدمات المذكورة ويقول ان هذه المقدمات ليس من شرطها ان تكون صادقة ولا كاذبة ولا ذائعة ولا شائعة بل شرطها ان تكون مخيلة ويكاد ان يكون اكثرها محاكيات للاشياء باشيء من شأنها ان توقع تلك التخيلات فيحاكي الشجاع بالاسد والجمل والوسيم بالبدر والسخي بالبحر وليس كلها محاكيات بل كثير منها مقدمات

خالية عن المحاكاة اصلا الا ان قصد القول فيها وجه نحو التخيل فقط وهذا يدخل في اشعارنا مع الاوزان والقوافي الا ان الكلام الموزون المقفأ لو خلا من مثل هذا لسمى في عرفنا شعرا كما قيل في الاقاويل الحكيمة التي توقع التصديق اليقين بالبرهان المبين والحكايات الخرافية التي لا توقع تصديقا البتة عند العقلاء فانها اذا قيلت بالفاظ موزونة مقفاة سميناها شعرا وهي خالية عن هذا التخيل والمحاكاة ولو كان فيها التخيل والمحاكاة وخلت من الاوزان والقوافي لم نسمها شعرا فاذا الشعر المعروف في زماننا هو ما جاء في علم العروض لا غير من جهة الصورة ومادته هي الالفاظ كيف كانت .

فاما الجيد منه والحسن فهو ما يتضمن هذه المعاني المذكورة في التخيل والمحاكاة او يتضمن كلاما علميا حكما كيف كان اوروايات مهمة صادقة بالفاظ من الفاظ خواص اهل اللغة دون الالفاظ العامة فمادة الشعر مطلقا في عرفنا هو الكلام المطلق من كل لفظ يراد به معنى فاضل او غير فاضل وصورته الاوزان والقوافي والفاضل منه من جهة المادة ما ورد بالفاظ الخواص من اهل اللغة وعباراتهم المستطابة في الذوق المتداولة بين الفضلاء والتميزين منهم سواء تضمن حكمة وعلم او مدحا وذما او خبرا بتصديق يقين او ظن غالب او تخيل ومحاكاة وان كان التخيل والمحاكاة في الكلام المقول اخص بالمقاصد الشعرية من غيرها عندنا ومن جهة الصورة هو ما جاء بالاوزان الصحيحة والقوافي والاحسن من ذلك ما كانت القوافي فيه اكثر التزاما للتشابه في ردفها لزوم ما لا يلزم على الاطلاق مثل ترداد القافية بحرفين او اكثر مع البناء والاعراب المتفق معهما في الايات والمقنع حرف واحد مع البناء والاعراب وهو الذي يلزم فاما الذي لا يلزم فحرفان فصاعدا مع البناء والاعراب في الوزن كما قيل .

والمحاكيات الشعرية قد تكون ببسائط وقد تكون بمركبات مثال الاول فلان قمر ومثال الثاني قولهم في الهلال ومعه الزهرة انه قوس من ذهب يرمى ببسطة من فضة والمحاكيات قد تكون بدوات وقد تكون باحوال ذوات وتكون وظاهرة

ظاهرة وتكون خفية والظاهرة كقول القائل .

وهز الريح اردافا ثقلا
وغصنا فيه رمان صغار
والخفية كقول القائل .

اذا نحن سميناك خلنا سيوفنا
من التيه في اعماها تبسم
فانه في هذا حاكي الجهاد بحى ناطق شبه به كريم فابهيجه ذلك حتى تبسم وكقول
القائل .

اوجدنى ووجدن حزنا واحدا
متنا هيا بفعلنا—هـ لى صاحبنا
ففيه محاكاة حال بمادنه وهو خفى فى العمل والمحاكاة على ثلاثة اقسام محاكاة
تشبيه ومحاكاة مستعارة والمحاكاة التى نسميها من باب الذرائع ومحاكاة التشبيه
نوعان نوع يحاكي به شىء بشىء ويدل على المحاكاة انها محاكاة وذلك بحرف من
حروف التشبيه كمثل او ككاف وكأنا وما هو الا نوع لا يدل به على المحاكاة
بل يصنع محاكى الاشياء مكان الشىء والاستعارة قريبة من التشبيه والفرق بينهما
هو ان الاستعارة لا تكون الا فى حال او ذات مضافة فلان تكون فيها دلالة على
المحاكاة بحروف المحاكاة كقولهم .

لسان الحال افصح من لسانى
وعين الطبع (١) طامحة اليك
واما المحاكيات التى نسميها من باب الذرائع فهى التى تقوم لكثرة الاستعمال
مقام ذات المحاكاة ويكاد لا يوقف فى ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم
للحبيب غزال وللمدوح بحر وللقد غصن وما جرى مجراه واذا بسطت الذوائع
وشرحت عادت الى التشبيه والاستعارة كما اذا قيل غصن على نقا عليه رمان
وقول الآخر .

يا قرا فى غصن فى نقا

والشعر لا يتم شعرا على ما قالوا الا بمقدمات مخيلة ووزن ذى ايقاع مناسب حتى
يؤثر فى النفوس ليلها الى الموزونات والمتنظتات التركيب .

وللمقدمات المخيلة لواحق وعوارض بها يقوى تخيلها وكذلك فى الوزن قالوا

ولكن الوزن اولى بصناعة الموسيقاريين واما الذى يدخل من الشعر فى صناعة المنطق على ما قال صاحب الكتاب فالنظر فى المقدمات القياسية ولو احققها وكيف يكون حتى تصير تخيلة فهذا نص كلامهم فى مذهبهم الذى سموه بذلك الاسم اليونانى ونقل الى الشعرى .

قالوا ان القول الشعرى يألف من مقدمات تخيلة وتكون تلك المقدمات موجهة تارة بخيلة من الحيل الصناعية نحو التخيل وتارة لذاتها وتغير خيلة من الحيل فتكون اما فى لفظها فمقولة باللفظ البليغ الفصيح فى اللغة او تكون فى معناها ذات معنى بديع فى نفسه . مثال الاول قول القائل .

وما ذرفت عيناك الا لتضربى بسهميك فى اعشار قلب مقتل

وفى المعنى قوله .

كان قلوب الطير رطبا وياسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
ومن هذا الباب جودة العبارة عن المعنى وتضمين معان كثيرة فى بيت واحد من غير نقص (١) فى العبارة واما التى تكون بتخيل فان يكون لاجزائها تناسب لبعضها الى بعض والتناسب اما بمشاكلة او بخالفة والمشاكلة اما تامة واما ناقصة وكذلك الخالفة وجميع ذلك اما بحسب اللفظ او بحسب المعنى والذى بحسب اللفظ فاما فى الالفاظ الناقصة الدلالات او العديمتها كالادوات والحروف التى هى مقاطع الكلم واما فى الالفاظ الدالة المفردة واما فى الالفاظ المركبة وكذلك الذى فى المعانى تكون اما بحسب المعانى البسيطة او بحسب المعانى المركبة ومن الصناعة التى بحسب القسم الاول تشابه او اخر المقاطع واولئها فى النظم المسمى بالمرصع كقولهم .

فلا حسمت من بعد فقد انه الظبى ولا كلمت من بعد هجرانه السمر

وتداخل الادوات وتخالفا وتشاكلها كن والى من باب المتخالفات ومن وعن من باب المتشاكلات ، واما الذى بحسب القسم الثانى من الصناعة فالذى بالمشاكلة والتام منه ما يتكرر فى البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر متخالفة التصريف

والناقص ان يكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف ومثال الاول العين والعين من الالفاظ المشتركة ومثال الثاني السمك والساك ومثال الثالث والرابع الفاره والمارف والعظيم والعليم او السهاد والسها او الصالح والسابع فهذا هو التشاكل الذي في اللفظ وقد يكون ذلك اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان مترادفان او احدهما مقول على مناسب الآخر او مجانسه ويستعمل على غير تلك الجهة كالكوكب والنجم الذي يراد به الثبت والسهم والقوس الذي يراد به الاثر العلوي المسمى بالقزح واما بحسب المخالفة فهو بحسب المعنى فتكون الصنعة في لفظ اولفظين يقع احدهما على شئ والآخر على ضده او ما يظن انه ضده مما ينا فيه او يشاكل ضده وينا سبه ويتصل به كالسواد التي هي القرى والبياض او الرحمة وجهن وما جرى مجراها .

واما الصنعة التي بحسب القسم الثالث فالذي منه بالمشاكله فهو ان يكون اللفظ مركبا من اجزاء ذوات تصريف في الانفراد والجملة ذات ترتيب في التركيب ويقارنه مثله او يكون من الالفاظ لها احدى الصناعات التي في البسيطة ويقارنها مثلها والتي بحسب المخالفة فالذي يكون فيه مخالفة الاجزاء في ترتيبها بين جهتي قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة منها او اجزاء غير مشتركة فيها .

واما الصنعة (١) التي بحسب القسم الرابع اما التي بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة واما التي بحسب المشاكلة الناقصة فان تكون هناك معاني متناظرة او متماثلة كعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابه في النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك في الحمل وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول الملك والعقل ومثال الثاني القوس والسهم ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر .

واما الذي بحسب القسم الخامس اما في المشاكلة فان يكون معنى يركب من معاني واجزاء عدة فيشكل تركيبها ويشارك في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان

يتخللها في التركيب او الترتيب بعد الشركة في الاجزاء او بلا شركة في الاجزاء
ويدخل في هذه القسمة كقولهم اما كذا واما كذا والجمع والتفريق كقولهم
انت وفلان بجر لكن انت عذبه وذلك زعاقه وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم
يرجى ويتقى فهذه هي عدة الصناعات الشعرية فيما قالوا على سبيل الاختصار .

تم الجزء من المعتبر في علم المنطق جميعه .

والحمد لله حمدا دائما متسر مدا كما هو اهله ومستحقه

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم كثيرا

(آخر النسخة الا سلامبولية بخط حديث ما نصه)

عروض بنسخة مهذبة مقروءة على المصنف وذلك في شهر ر سنة (٥٥٦) ست
وخمسين وخمس مائة - والحمد لله حق حمده كما هو اهله .

تم الجزء الاول من المنطقيات ويليه الجزء الثاني اوله
الجزء الاول من العلم الطبيعى

فهرس مضامين الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

٢	مقدمة الكتاب
٥	المقالة الاولى - في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم
»	الفصل الاول منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه
٨	الفصل الثاني - في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها
١٢	الفصل الثالث - في المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان
١٦	الفصل الرابع - في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم واشباع الكلام فيها
٢٢	الفصل الخامس - في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق القصول المقومة للانواع
٢٩	الفصل السادس - في تحقيق ما به الشئ هو ما هو وفي العلم والوجود وما يصلح ان يقال في جواب ما هو
٣٤	الفصل السابع - في التصور والفهم والمعرفة والعلم والحق والباطل والصدق والكذب
٣٧	الفصل الثامن - في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة
٤٠	الفصل التاسع - في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم
٤٣	الفصل العاشر - في الاكتسابي والاولى من المعارف والعلوم
٤٦	الفصل الحادي عشر - في الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات
٤٧	في الحد

٤٨	في الرسم
»	في التمثيل
٥٠	الفصل الثاني عشر - في الصحيح والتام والفاقد والناقص من اصناف الاقاويل المعرفة
٥١	الفصل الثالث عشر - في القسمة والتحليل والجمع والتركيب المعينة على اكتساب الاقاويل المعرفة
٥٢	الفصل الرابع عشر - في وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم
٦١	الفصل الخامس عشر - في المناسبة بين الاسامى والحدود للتصورات والموجودات
٦٤	الفصل السادس عشر - في حكاية ما اورده من استصعب قانون التحديد وجعله في حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجوير ذلك الممتنع
٦٥	المقالة الثانية - من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعتبر من الحكمة في العلوم وماله وبه يكون التصديق والتكذيب
٦٦	الفصل الاول - منها في الاقاويل الجازمة
٧٥	الفصل الثاني - في المحصورات والمهملات والمخصوصات من القضايا
٧٦	الفصل الثالث - في جهات القضايا
٨٤	الفصل الرابع - في المادة والجهة
٨٩	الفصل الخامس - في اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها
٩٥	الفصل السادس - في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

فهرس الجزء الاول	٢٨٥	من كتاب المعتب
١٠٧	الفصل السابع - في توحيد القضايا وتكثرها	
١٠٩	المقالة الثالثة في علم القياس	
»	الفصل الاول في تأليف القضايا ببعضها مع بعض الخ	
١١٣	الفصل الثاني - في المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلي	
١١٧	الفصل الثالث - في عكوس المقدمات وما يلزم صدقه فيها من صدق اصولها	
١٢٢	الفصل الرابع - في القرائن القياسية	
١٢٦	الفصل الخامس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول	
١٣٧	الفصل السادس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثاني	
١٤٤	الفصل السابع في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثالث	
١٤٨	الفصل الثامن في اشكال القياسات وضروبها من القضايا الضرورية والممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات	
١٥٢	الفصل التاسع - في المقاييس المؤلفة من القضايا الشرطية استثنائية واقرانية	
١٦١	الفصل العاشر - في القياسات المركبة	
١٦٥	الفصل الحادي عشر - في اكتساب المقدمات	
١٦٩	الفصل الثاني عشر - في تحليل القياسات الداخلة في الكلام المتصل الى الاشكال الثلاثة	
١٧٤	الفصل الثالث عشر - في استقرار النتائج ونتاج الصادق من الكاذب	
١٧٨	الفصل الرابع عشر - في بيان الدور وعكس القياس	
١٨٤	الفصل الخامس عشر - في قياس الحلف	

فهرس الجزء الاول	٢٨٦	من كتاب المعتبر
١٨٨	الفصل السادس عشر - في القياسات من مقدمات متقابلة والمصادرة على المطلوب الاول وفي وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب	
١٩٥	الفصل السابع عشر - في استعمال المقاييس والتدبير في تأليفها او منعها في الجدل وكيف يقع في الشيء الواحد علم وطن متقابلان	
١٩٩	الفصل الثامن عشر في الاستقراء والتبيل والمقاومة والرأى والعلامة	
٢٠٣	المقالة الرابعة في علم البرهان	
»	الفصل الاول - في التعليم والتعلم الذهني	
٢٠٨	الفصل الثاني - في المطالب	
٢١٢	الفصل الثالث - في انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى اى وجه يعالها العالم بعد جهله بها	
٢١٧	الفصل الرابع - في شرائط مقدمات البرهان	
٢٢١	الفصل الخامس في موضوعات العلوم ومطالبها ومسائلها ومبادئها	
٢٢٥	الفصل السادس - في ترتيب العلوم الحكيمة وما تشترك فيه وما تفرق به	
٢٣٠	الفصل السابع - في مبادئ البراهين وكيف يتعرف الانسان ما لا يعرفه منها	
٢٣٣	المقالة الخامسة - في طوبيقا وهو علم الجدل	
»	الفصل الاول - في القياسات الجدلية	
٢٣٧	الفصل الثاني - في الآلات التي تستبطن بها المواضع الجدلية وتتحرز عن الازام والانتقطاع	
٢٤١	الفصل الثالث - في مواضع الاثبات والابطال مطلقا	
٢٤٦	الفصل الرابع - في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل	

فهرس الجزء الاول	٢٨٧	من كتاب المعتبر .
٢٥٠	الفصل الخامس - في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة	
٢٥٤	الفصل السادس - في المواضع الخاصة بالحد	
٢٥٦	الفصل السابع - في الوصايا التي ينتفع بها المجادل	
٢٦٤	المقالة السادسة - في الاقاويل السوفسطيقية وهي قياسات	
	المغالطين واقاويلهم	
»	فصل - في التبيكيت والمغالطات	
٢٦٩	المقالة السابعة - في القياسات الخطائية وهي التي تسمى	
	باليونانية ريطوريقا	
»	الفصل الاول - في الامور الكلية من الخطابة	
٢٧٢	الفصل الثاني - في الانواع الجزئية من الخطابية	
٢٧٤	المقالة الثامنة - في القياسات والاقاويل الشعرية وهي التي تسمى	
	باليونانية تيطوريقى	
»	الفصل الاول - في صباغة الشعر ومقاصد الشعراء	

تم فهرس الجزء الاول من كتاب المعتبر بعونه تعالى وفضله

خاتمة الطبع لكتاب المعتمد في الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنطق الإنسان وعلمه البيان والصلواة والسلام على رسوله الذي أوتى جوامع الكلم على المرتبة رفيع الشأن وآله الأقياء بالحنة والبرهان وأصحابه الأماناء القائمين بنصرة الدين والقاطعين شجرة الزيغ والبهتان .

وبعد فقد تم طبع الجزء الأول من الكتاب المعتمد وهو قسم المنطقيات ولا يخفى على الناظر البصير والعارف المحرير علو شأن هذا الكتاب وتفرده أساليبه بحيث فاق في رفعة مرتبته على أغلب الكتب المتناولة بهذا العلم فن من أيا هذا الموحز الفائق والوجيز الرائق ان مصنفه المحقق المتبحر في المعقولات (كما سيأتى في ترجمته في آخر الجزء الثالث من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مبسوطه) قد أوضح المطالب العلمية بعبارات موحدة شافية بحيث أغنى عن غيره وبين المطالب الدقيقة التي لا توجد في غيره وان وجدت فغير كافية وغير مقنعة والمصنف العلامة قد بحث فيه عن المطالب العالية التي هي رؤوس مسائل هذا العلم ومن كلام أئمة علماء هذا الفن مثل أرسطو وفلاطون وسقراط وغيرهم وتفتح حججهم وبراهينهم واجتهد فيها فقال قولاً فصلاً بحيث لا يمكن إلا نكار عليه والا عتذار عنه وما ذكر قولاً من أقاويل الحكماء اليونانيين وعلمائهم الانتقحه وأظهر رأيه فيه بصوابه وأخطائه بعبارات واضحة ونهج فيه منهج القدماء من المنطقيين اليونانيين ففاق على أقرانه ولذا سمي هذا الكتاب بالمعتمد لانه ما اثبت فيه شيئاً الا ما اعتبره واعتمد عليه . وقد تفضل علينا الفاضل الجليل شرف الدين استاذ دارالعلوم باستانبول بأعطاء نسخة قديمة مقابلة بنسخة مقرأة على المصنف التي انتقلت الى الخزانة الأصفية بحيدرآباد الدكن بالبيع فخره الله خير الجزاء

وهي صحيحة واضحة الكتابة غير انها قليلة النقاط ومن اجل ذلك وقعت الاشتباكات القليلة في عدة مواضع وايضا نسخة اخرى من استانبول بمكتبة (لالاي) التي اخذ منها العكس الشمسي الاستاذ (هريتر) وهي جيدة الكتابة ووضحتها غير انها اقل اعتمادا من الاولى لان فيها بعض اسقطات وتغيير العبارات حيث انها مكتوبة في غير محلها من تخليط الناسخين فاخذنا المقل من الاولى وقبلناه بالاعتراف .

واعنى بمقابلته وتصحيحه مولانا السيد عبدالله العلوي الحضرمي والشيخ احمد بن محمد اليماني والكاتب الحقيق رفقاء دائرة المعارف ونظر فيه نظرة ثانية وقت الطبع مولانا العلامة السيد مناظر احسن الكيلاني استاذ العلوم الشرعية في الجامعة العثمانية والركن الركين في دائرة المعارف فطبع بمجده الله باجود الصحة على حسب الطاقة والمقدرة واعلمنا لنسخة استانبول (قط) ولنسخة لالاي (لا) ونسخة كوبريلو (كو) .

وذلك باحسن العهود واطيب الازمان واعلى الدول والدولة العلية العثمانية تحت ظل دولة السلطان بن السلطان حضرة مظفر الممالك سلطان العلوم (مير عثمان علي خان بهادر) لازالت شموس دولته ساطعة باهرة وتحت صدارة الرئيس الاعظم النواب المستطاب سر حيدر نواز جنكج بهادر الصدر الاعظم للرياسة الآصفية وصدر مجلس دائرة المعارف ونيابة المجلس للنواب المستطاب محمد يار جنكج بهادر وتحت اعتماد النواب المعلى الاقارب مهدي يار جنكج بهادر وزير السياسة والمعارف للرياسة والعميد لدائرة المعارف والنواب العالي الخطاب ناظر يار جنكج بهادر ركن العدالة للرياسة وشريك العميد للدائرة وتحت الاهتمام باهر الانتظام لمولانا الهيام السيد هاشم الندوي لازالت افادتهم عاطفة علينا وفيوضهم نازلة اليها فالحمد لله اولا وآخر اوطاهرا وباطنا .

سرهم و سرهم
السيد زين العابدين الموسوي عفره الله تعالى
وانا الخمر عباده المساكين

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعترف بالحكمة

الخطأ	الصواب	الترتيب	الترتيب
يضيع	يضيع	١٥	٢
الالفاظ	الالفاظ	١٨	٦
العزيزية	العزيزية	١٠	٧
»	»	١٢	»
»	»	١٧	»
»	»	١٨	»
يقال	تقال	١٩	١٣
على	على على	»	»
بمعنى	معنى	٣	١٤
وهو	ر هو	»	١٦
لمنقاره	بمنقاده	٢٤	١٩
مناقضاتهم	مناقضاتهم	١٠	٢٠
المخصوصة	المخصوصة	٢٢	٢٤
كان	كا	٩	٣٥
يتأمله	تياًمله	١٧	٣٧
حساسا	ساسا	١٠	٤١
نعرفه	نعرفة	١٠	٤٣
بالطلب	وبالطلب	»	٤٤
وتقصه وفساده	وتقصه وفساده	١	٥٥
قسمة	فسمة	١٠	٥٦

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

الخطأ	الصواب	الخطأ	الصواب
٥٨	٣	(ابها)	(بها - ١ -)
٥٨	٩	لشوقة	لشوقه
»	١٣	واحد	واحد
٦٠	٢	فينبغي	فينبغي
»	٢١	انفس	نفس
٦٤	٩	مواضعة	مواضعه
٧١	٢٤	الا انسان	الا انسان
٧٣	٢	واج	فاج
»	١٨	الوجبة	الموجبة
٧٥	١٥	نحمل	تحمل
٧٦	١٨	الا دوام والا دوام	الدوام والدوام
٧٧	٢٢	يثبت	يثبت احدهما لاحالة
»	٢٤	احدهما لاحالة	
٧٩	٨	يتقارب	يتقارب
»	١٤	لغالب	الغالب
٩٤	٢	الممكنة	الممكنة
١٠١	٢٢	معدوم -	معدوم - و -
»	٢٤	و - عادل	عادل
١٠٢	٢	بعضه	وبعضه
١٠٧	٤	بممتنع	بممتنع

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المتبر في الحكمة

الخطأ	الصواب	الصفحة	الخطأ
فانه اذا	فانه اذا	٣	١٠٩
لنسان	لا يذكر	٢٥	١٢٠
فهذا	فهذا	٢	١٢٤
منها	منها سالبة	٥	١٢٨
الشكل	الشكل	١٧	١٣٧
مخرجان	مخرجان	١٨	١٣٩
ابغض	ابغض	٦	١٤٣
للذان	للذان	٢٣	»
(١)		٤	١٤٤
١ - حيوان	٢ - حيوان	١٩	»
القياسيات	القياسيات	٢٣	١٥١
فج - د	ج - د -	»	١٥٢
ليس	ليست	٢٢	١٥٨
مكان فيه الكبرى	مكان الكبرى	٧	١٦٠
المنفصلة	المنفصلة	٣١	»
فيسد	فيحد	٢	١٦٧
بيسط	بيسط	٧	١٧٢
الجزئيتين	الجزئيتين	٩	١٨٦
المسؤول	المسؤول	١٩	١٩٥
»	»	١	١٩٦

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

الاصح	الخطأ	الصواب
٢٠٨	٢٢	اي شئ هو
٢١٦	١٩	يختص
٢١٨	»	يحد
٢٢٣	١٤	يجز
٢٢٥	٤	فانتظمت
٢٢٧	٣	انتهى
٢٤٥	٢٣ (٢)	
٢٤٦	١٧	مما هو
٢٤٨	٧	آثرا
»	٠١	ينظر
٢٥٤	٢٢	لطن
٢٦٧	١٦	اشترك
٢٧٣	١٨	الاشبه
٢٧٥	٦	الاقاويل

تم فهرس الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول
من الكتاب المعتبر في الحكمة بعونه تعالى وحسن توفيقه

